وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم انسانية واجتماعية

الشعبة: علوم انسانية

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

سياسة روبير لاكوست في مواجهة الثورة التحريرية ورد فعل قيادتها 1956-1958

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

دفعـــة: 2020

إعداد الطلبة:

1- بن صدة نوال

2- صميدة يسرى

إشراف الأستاذ:

عبد الوهاب شلالي

جامعة العربي التبسي - تبسة

Universite Larbi Tebessi - Tebessa

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
سليمـــان بن رابح	أستاذ مساعد –أ–	رئيســـــــا
عبد الوهاب شلالي	أستاذ تعليم عالي	مشرفـــا ومقررا
الـــــدام محمـــد	أستاذ مساعد –أ–	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2020/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم انسانية واجتماعية

الشعبة: علوم انسانية

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

سياسة روبير لاكوست في مواجهة الثورة لتحريرية ورد فعل قيادتها 1956-1958

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

دفعـــة: 2020

إعداد الطلبة:

1- بن صدة نوال

2- صميدة يسرى

إشراف الأستاذ:

عبد الوهاب شلالي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
سليمـــان بن رابح	أستاذ مساعد –أ–	رئيســـــــــــا
عبد الوهاب شلالي	أستاذ تعليم عالي	مشرفـــا ومقررا
الـــــــدام محمد	أستاذ مساعد –أ–	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2020/2018

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): حميدة بيري

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 112723903 الصادرة بتاريخ: 2015/01/07

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص تاريخ الثورة التحريرية.

المعنونة بـ:

سياسة روبير لاكوست خلال مواجهة الثورة الجزائرية وردود فعل قيادتها 1956 - 1958

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : ..../..../ 2020

امضاء وبصمة الطالب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): بن صدة نوال

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 488233 الصادرة بتاريخ: 2011/03/22

والمكلف بانجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص تاريخ الثورة التحريرية.

المعنونة بـ:

سياسة روبير لاكوست في مواجهة الثورة التحريرية وردة فعل قيادتها 1956-1958

اتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الامانة العلمية في انجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : ..../..../ 2020

إمضاء وبصمة الطالب

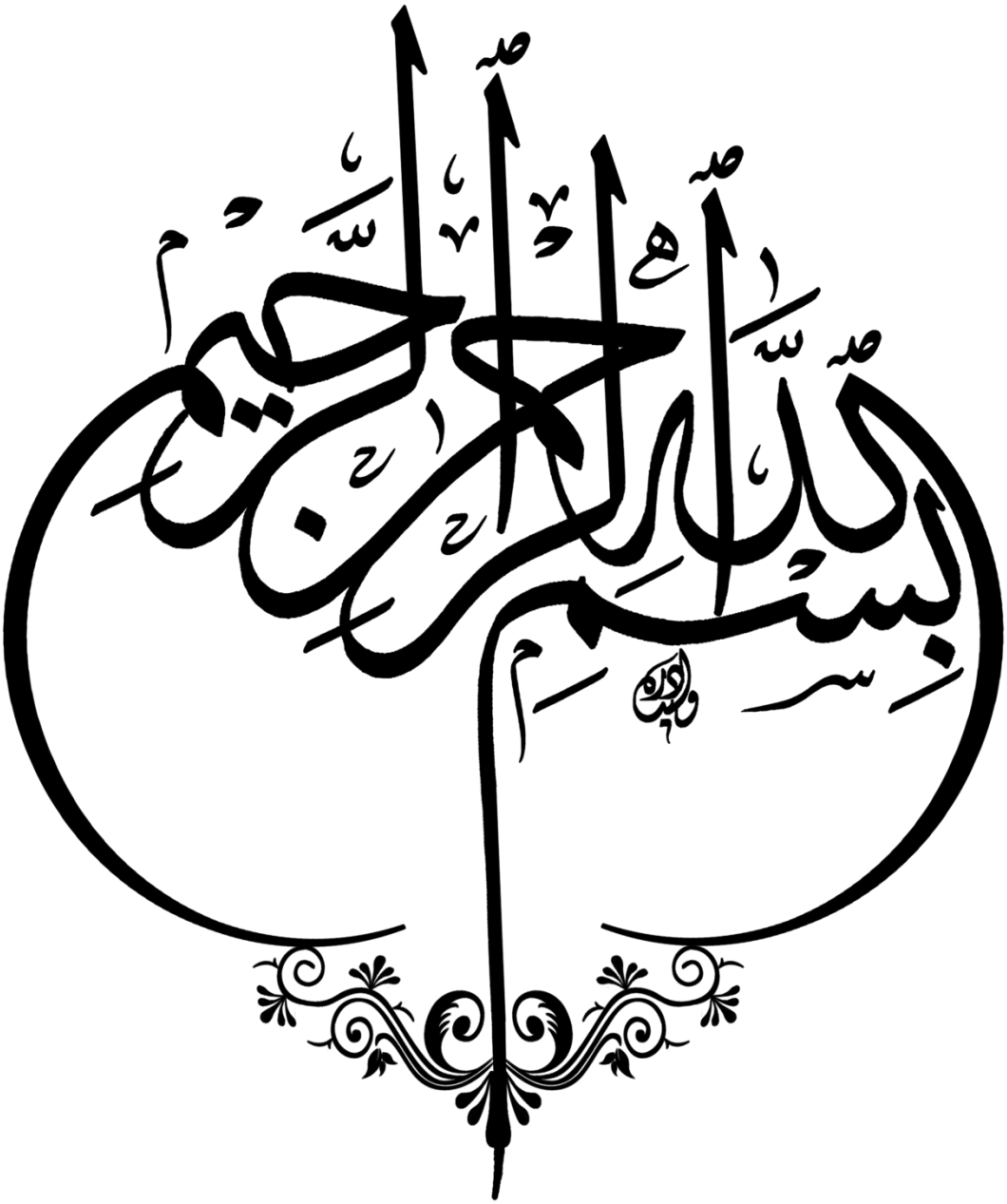
بسم الله الرحمن الرحيم

{ رَبِّ أوزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ التي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعمل صالحاً تَرْضَاه وَأَدْخِلْنِي بِرَحمَتِكَ في عبادك الصَّالِحين }

النمل:19

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أفضل خلق الله تعالى سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على إنجاز هذا العمل

اللهم نشكرك ونحمدك على نعمتك وعلى كل طريق صعب يسرته لنا.

ومن هذا المنبر:

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان وأسمى معاني التقدير والاحترام وأصدق

التحيات للدكتور المشرف: عبد الوهاب شلالي.

والشكر أيضا موصول الى الأستاذ الفاضل : جودي بخوش

وكل أساتذة التاريخ.

كما لا ننسى الصديقتين الغاليتين "أسماء و هند " اللتان ساعدتانا وأمدتانا

بالمادة العلمية التي تخدم موضوعنا ووضعناها في اتمام انجاز دراستنا.

ومسك الختام شكرنا وتقديرنا وامتنانا الكبير للوالدين الكريمين اللذان لطالما

كان لهما فضل كبير علينا الى أن وصلنا الى هذه المرحلة والإخوة والاعزاء

وكل الأصدقاء.

وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز مذكرتنا.

بقلم: نوال، يسرى

فهرس المحتويات

المحتـــــوى	الصفحة
شكر وعرفـــــان	
فهرس المحتويات	
قائمة المختصرات	
المقدمـــــــــــة	أ – و
الفصل الاول : ترجمة لروبير لاكوست	
المبحث الأول : مولده ونشاته.	09
المبحث الثاني : تعليمه وتكوينه.	11
المبحث الثالث : تعيينه حاكما في الجزائر.	13
الفصل الثاني : سياسة روبير لاكوست في قمع الثورة التحريرية	
تمهيد	20
المبحث الأول : في الجانب العسكري	21
– سياسة التهدئة والأمن La Pacifications	21
– التصريحات الكاذبة	23
– العمليات العسكرية	31
– سياسة الحرب المضادة.	39
المبحث الثاني: في الجانب السياسي والاداري.	79
– الحرب النفسية.	79
– المصالح الادارية المتخصصة la sas	87
–التقسيم الاداري.	93
– قانون الاطار loi cadre	96
المبحث الثالث : في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.	100
– الاصلاحات الاقتصادية.	100
– الاصلاحات الاجتماعية.	108
الفصل الثالث : رد فعل قيادة الثورة على استراتيجية لاكوست	
تمهيد	113
المبحث الاول : في الميدان السياسي	114

1-انعقاد مؤتمر الصومام	114
2-الهيئات القيادية	133
3-انشاء نظام موازي لنظام الاستعمار	142
4-دور المنظمات الجماهيرية من خلال مؤتمر الصومام	149
المبحث الثاني : في الميدان العسكري	154
1-تنظيم وتطوير جيش التحرير الوطني	154
2-فشل سياسة التهدئة	165
3-العمليات والمعارك العسكرية	167
4-التصدي لسياسة الحرب المضادة	178
المبحث الثالث : في الميدان الدبلوماسي والاعلامي	189
1-دبلوماسية الثورة في تدويل القضية الجزائرية	189
2-الاعلام والدعاية الثورية في التصدي لسياسة لاكوست	200
الخاتمــة	207
الملاحق	211
قائمة المصادر والمراجع	
الملخص	

قائمة المختصرات

ج.ت.و	جبهة التحرير الوطني
ج.ت.و	جيش التحرير الوطني
CCE	لجنة التنسيق والتنفيذ
CNRA	المجلس الوطني للثورة

المقدمـــــة

مقدمة

سعت لسلطات الفرنسية منذ احتلال الجزائر الى تحقيق السيطرة الكاملة وبسط نفوذها على ارض الجزائر و جعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا، فسخرت من اجل ذلك كل الوسائل واستعملت كل الاساليب وطبقت كافة السياسات على الشعب الجزائري الذي ابى ان يرضخ ويستسلم ,فتزايدت هذه الممارسات اللاإنسانية منذ اندلاع الثورة التحريرية وتكثفت خاصة منذ سنة 1956م، وهي السنة التي وصلت فيها الثورة الى اوجها و حققت انتصارات ساحقة في كل الميادين , كان لها صدى على العالم باسره وهو الامر الذي لم يرق لفرنسا؛ حيث اثار سخطها و حرك مخاوفها فقامت باتخاذ تدابير واجراءات صارمة لإخماد نار الثورة و اطفاء لهيبها وكسر شوكة الشعب الجزائري وفي هذا الاطار قامت ادارة الاحتلال الفرنسي بتعيين أحد رجالاتها للقيام بمهمة تضييق الخناق على الثورة و تهدئة الاوضاع حتى القضاء عليها نهائيا .

وعليه اوكلت المهمة لروبير لاكوست الذي تم تعيينه وزيرا مقيما بالجزائر لاستكمال سلسلة الاجراءات القمعية و التعسفية الفرنسية ضد الجزائريين وذلك بعد فشل الحكام الذين سبقوه أمثال: , ماناديس فرانس , ادغارفور.

-اهمية الموضوع

تكمن الاهمية التاريخية لموضوع دراستنا المعنونة بسياسة روبير لاكوست في مواجهة الثورة التحريرية ورد فعل قيادتها 1956-1958م، في:

-كون الموضوع يشكل محطة هامة في تاريخ الثروة المجيدة خاصة لتزامنه مع احدى اهم فترات الثورة(1956-1958م)، اذ عرفت الثورة في هاته الفترة انتشارا واسعا في كافة التراب الجزائري ووصلت الى ذروتها كما شهدت الثروة في هذه المدة بالذات هيكلة وتنظيما محكمين حيث رسم قادة الثورة الخطوات العريضة لها واعطوها صبغة شرعية وشكلو لها مؤسسات او

هيئات قيادية مثلت احداها السلطة التشريعية و الاخرى السلطة التنفيذية كما تم تأطير وهيكلة جيش التحرير من اجل النجاح في التصدي للقوات الفرنسية .

-اضافة الى التعرف على ايديولوجية العدو الفرنسي لقمع واجهاض الثورة؛ حيث سعت ادارة الاحتلال جاهدة لإخماد لهيب الثورة والقضاء عليها نهائيا واستعملت من اجل ذلك كافة الاساليب والوسائل وجندت كامل قواها لذلك وبذلت جهودا جبارة دون كلل أو ملل، فعيت عدة حكام للقيام بهذه المهمة ومن هؤلاء كان روبير لاكوست الذي سنتعمق في استراتيجيته التي اتبعها للقيام بمهمة القضاء على الثورة.

-كذلك فان هذا الموضوع سيكشف لنا عن مدى حنكة وذكاء وبسالة قادة الثوار وحتى الشعب الجزائري الذي دعم قيادة الثورة في التصدي لسياسة العدو الفرنسي التي طبقها لاكوست في الجزائر، ذلك أن قيادة الثورة لم تستسلم لسياسة لاكوست القمعية وبقيت صامدة في وجهها بل وقابلتها بسياسة مضادة لها شملت شتى الميادين من اجل الوصول بالجزائر الى بر الامان.

-كما يكشف لنا هذا الموضوع عن بشاعة الاستعمار الفرنسي واساليبه القمعية والتعسفية التي مارسها حكام فرنسا ضد الجزائريين، والتي تعد من ابشع الجرائم في حق الانسانية من تعذيب و تنكيل وقتل .....الخ .

-وقد مثل هذا المضوع محطة هامة في تاريخ الثورة الجزائرية، اذ انه مهد لمرحلة المفاوضات وهيأ الارضية لذلك.

1- اسباب اختيار الموضوع

نرجع اسباب اختيار الموضوع محل الدراسة الى اسباب ذاتية واخرى موضوعية

-فأما عن الاسباب الذاتية وتتمثل في الرغبة الشخصية في دراسة السياسات الفرنسية المتبعة للقضاء على الثورة التحريرية خاصة منذ سنة 1956م ، بهد ابراز الوجه الحقيقي او حقيقة فرنسا الاستعمارية التي تدعي التمدن و التحضر.

-كذلك الرغبة في التعرف على شخصية الحاكم العام روبير لاكوست من خلال التطرق لسياسته التي طبقها في الجزائر .

-واما عن الاسباب الموضوعية فتكمن في: كون الموضوع يمس احدى اهم جوانب الثورة في اطار السياسة القمعية للقضاء عليها.

-بالإضافة الى انه يبرز دور الشعب الجزائري وقيادة الثورة في التصدي للسياسة الفرنسية ومدى تلاحم الشعب ووحدته ودعمه للقضية الجزائرية .

2- الاشكالية

لدراسة الموضوع تم طرح اشكالية مفادها :

لقد ابعت السلطات الاستعمارية الفرنسية عدة اساليب ووسائل للقضاء على الثورة الجزائرية واخماد لهيبها منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1951م الى ان وصلت الى سنة 1956م وقد عينت من اجل ذلك العديد من رجالاتها كحكام في الجزائر، فكان لكل منهم مخططه واستراتيجيته ومن هؤلاء نذكر الحاكم العام بالجزائر روبير لاكوست الذي تم تعيينه سنة 1956م من طرف غي مولي، ووعليه نتساءل:

الى اي مدى ساهمت سياسة روبير لاكوست في التأثير على الثورة وكيف كان رد فعل قيادة الثورة عليها؟

ويندرج تحت هذه الاشكالية تساؤلات فرعية منها:

-من هو الوزير المقيم روبير لاكوست ؟

-فيما تمثلت سياسة روبير لاكوست في مواجهة الثورة ؟

-كيف كان رد فعل الثورة على سياس روبير لاكوست ؟

3- الخطة

ولدراسة هدا الموضوع تم اتباع خطة متكونة من 3 فصول، تناول الفصل الاول: ترجمة لروبير كوست وذلك في 3 مباحث، عالج المبحث الاول: مولده ونشاته , والمبحث الثاني: تعليمه وتكوينه اما المبحث الثالث تطرقنا من خلاله الى تعيين لاكوست حاكما عاما في الجزائر.

اما الفصل الثاني، فقد تطرقنا من خلاله الى سياسة لاكوست في قمع الثورة التحريرية ، وقد احتوى هذا الفصل على 3 مباحث حيث تناولنا من خلال هذه المباحث سياسة لاكوست في الجانب العسكري و الجانب السياسي واداري والجانب الاقتصادي والاجتماعي، بمختلف تفاصيلهم وخلفياتهم وحيثياتهم. اما الفصل الثالث فقد تناول رد فعل قيادة الثورة التحريرية على سياسة لاكوست، واحتوى ايضا هذا الفصل على ثلاث مباحث، تناولت مختلف الميادين من السياسي الى العسكري ال الدبلوماسي فالإعلامي؛ حيث ابرز هذا الفصل مساعي وجهود قيادة الثورة لتدويل القضية الجزائرية وسن الدعم والتأييد المادي والمعنوي لها من خلال التعرف بالثورة واهدافها لدى مختلف دول العالم باستعمال كافة الاساليب والوسائل، وكذا الاستراتيجية العسكرية التي اعتمدتها لإفشال مخططات العدو في القضاء على الثورة .

المناهج المتبعة

اتبعنا في دراسة هذا الموضوع:

–المنهج التاريخي الوصفي: الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع، وذلك من خلال وصف الاحداث وربطها بالتسلسل الزمني وتم توظيف هذا المنهج في الفصل الاول و الثاني.

– المنهج التاريخي التحليلي: وذلك من خلال دراسة المادة العلمي ونقدها وتحليلها للتعرف على السياسة الفرنسية في الجزائر من اجل القضاء على الثورة ومدى حنكة و رسانة و ذكاء قيادتها في التصدي لهذه السياسة وافشالها وتم اعتماد هذا المنهج في الفصل الثاني والثالث .

المصادر والمراجع:

تم اعتماد عدة مصادر ومراجع في هذه الدراسة لعل من ابرزها نذكر:

–جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني جريدة البصائر واللتان تناولتا في مقالاتهما مختلف المواضيع المتعلقة بالثورة وواكبت الثورة في مختلف مراحلها ورصدت تطوراتها ونجاحاتها .

–المصادر المترجمة الى العربية، مثل: شهادتي حول التعذيب لبول اوساريس، مواقف مناهضة للاستعمار لجون بول فارتر.

– المذكرات الجزائرية: مثل: مذكرات مسيرة النضال والجهاد لعبد الحفيظ امقران وحياة كفاح احمد توفيق المدني وشهادات ومواقف لبن يوسف بن خدة، ومذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري .

***المراجع**

-فرنسا والثورة الجزائري للغالي غربي، استراتيجية العفو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية للخضر شريط، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب لعثماني مسعود، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958 إبراهيم الطاس، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية لعقيلة ضيف الله، وكيف ننسى وهذه جرائمهم لمحمد الصالح الصديق .

-الصعوبات

لعل من بين أبرز الصعوبات التي واجهتنا خلال دراستنا لهذا الموضوع نذكر:

-صعوبة الوصول إلى تحديد موضوع نهائي لدراسته، حيث استغرقنا بعض الوقت في ضبط عنوان ثاني لدراسته ودلك نظرا لتشابه المواضيع واقتصارها او حصرها في مجال الثورة التحريرية فيه.

-ضيق الوقت خاصة ان المدة المخصصة الانجاز المذكرة محدودة زمنيا .

-قلة المادة العلمية الخاصة بشخصي روبير لاكوست الى جانب تشابهها في جل المصادر والمراجع وهو ما جعل الفصل الاول من دراستنا قصير و عدد صفحاته قليل.

-الحجر الصحي الناتج عن الوباء الذي حل بالبلاد والذي صعب علينا التنقل لجمع المادة العلمية و اتمام انجاز الموضوع .

لكن بفضل الله وعونه اتممنا انجاز موضوعنا محل الدارسة، ونرجو ان ينال عملنا المتواضع هذا اعجابكم و رضاكم، و في الاخير نود ان نتوجه بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الذي دعمنا وحفزنا معنويا و فكريا على انجاز دراستنا .

الفصل الأول : ترجمة لروبرت لاكوست

Robert Lacoste

المبحـــث الاول: المـــولد والنشـــأة

المبحث الثانـــي: التعليـــم والتكويـــن

المبحث الثالث : تعيينه حاكما للجزائر

تمهيد:

اتبعت السلطات الفرنسية مختلف الوسائل والأساليب في اطار سعيها للقضاء على الثورة التحريرية، فبعد فشل جميع محاولاتها كانت في كل مرة تقوم بتغيير الحاكم العام ، املة ان يحقق لها هدفها في تصفية الثورة ، وعليه تم هذه المرة اختيار " روبير لاكوست" كوزير مقيم في الجزائر ليستأنف مسار السياسات القمعية الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية خلال فترة دامت سنتين من الزمن (من سنة 1956- الى غاية سنة 1958).

وسوف نتطرق في هذا الفصل الى ترجمة لروبير لاكوست من خلال :

1- **مولده ونشاته.**
2- **تعليمه وتكوينه.**
3- **تعيينه حاكما في الجزائر.**

المبحث الاول: المولد والنشأة

روبيرت لاكوست Robert Lacoste (1898-1989)

ولد بتاريخ 5 جويلية سنة 1898 ، بقرية أزيرات Azerat بمقاطعة دردونية Dardogne ، من عائلة فقيرة ، درس المرحلة الثانوية والجامعية بالعاصمة الفرنسية باريس[1].

بدأ نشاطه السياسي في الحزب الاشتراكي بمقاطعة دردونية ونشط بصفته نائبا في الحزب ، هذا الأخير الذي شرحه لمنصب سيناتور في مجلس الشيوخ وذلك ستة 1971 ، وانخرط في الحياة النقابية وأصبح عضوا ناشطا في النقابة الفرنسية للعمال.[2]

كما يؤمن بشعار " الجزائر فرنسية " ، وسعى جاهدا لكي لا تستقل الجزائر، تصدى للوبي المصالح الكبرى للمعمرين ؛ والذي يعد صاحب سلطة ونفوذ قوي في البرلمان الفرنسي ، حيث عمل على تغيير الحكام ابان الحرب العالمية الثانية، و في مارس 1956 قام البرلمان الفرنسي بمنح لاكوست صلاحيات واسعة ، فاستغل كل ما يخوله له قانون السلطات الخاصة فضرب الليبيراليين اللذين كان يمقتهم وغلاة المعمرين اللذين يشعر نحوهم بالسخط ، وعمل على تكميم الصحافة وشجع على أحكام الاعدام والقمع الصادرة في حق الجزائريين المعارضين ، فبدأ المقصلة تعمل تحت مسؤوليته[3].

عين في فيفري 1956 من طرف رئيس الحكومة الفرنسية غي مول Gay mouli * كحاكم عام للجزائر وذلك نظرا لكفاءته التي أهلته لتوالي هذا المنصب ، حيث شارك خلال الحرب العالمية الثانية في

---

[1] رشيد زبير ، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956- 1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص.47.

[2] Alistre Horne, Histoire de la guerre dalgerie, traduit de langlais par yves du guerry, edition Albain Michel, Paris, 1980, p. 159.

[3] عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر.عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007،ص.208.

* غي مولي : ولد في مدينة فلير flers بفرنسا في 31 ديسمبر 1905 من عائلة متوسطة، تحصل على شهادة الليسانس في الأدب الانجليزي في جامعة ليل، مارس مهنة التدريس بثانوية آرا Aras حتى سنة 1944، أما عن نشاطه النقابي و السياسي فيعود الى سنة 1921 عندما انخرط في منظمة الشباب الاشتراكي، في سنة 1923 انضم الحزب الاشتراكي وأصبح أمينا عاما له، شارك في الحر العالمية الثانية ووقع أسيرا في يد الألمان مرتين، بعد فراره من السجن التحق بالمقاومة وترأس احدى المنظمات المدنية العسكرية، شغل عدة مناصب منها: وزير دولة في حكومة ليون بلوم في سنة 1946، نجح في الانتخابات وأصبح رئيسا في فيفري 1956 ونال ثقة البرلمان الفرنسي، توفي في 03أكتوبر 1975 بباريس، أنظر، الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص.252،253.

صفوف المقاومة الفرنسية اضافة الى نشاطاته في المجال الاقتصادي والصناعي في حكومة أدغارفور[1] .

توفي بتاريخ 9 مارس 1989[2].

[1] عبد المجيد عمراني، جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر، ص. 84.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص. 254.

المبحث الثاني: التعليم والتكوين " بريفردي قايارد "

زاول دراسته الثانوية بثانوية Brive de gaillardi ، نال شهادة البكالوريا ، ليلتحق بكلية الطب بجامعة باريس وبعد سنتين تحول لدراسة الحقوق بكلية الحقوق بجامعة باريس ، ثم تخلى عن الدراسة سنة 1917 ليلتحق بجبهات القتال الفرنسية ابان الحرب العالمية الأولى وبعد نهاية الحرب عاد الى الحياة المدنية واكمل دراساته الجامعية ونال شهادة الليسانس في الحقوق.

أسس حركة تحرير شمال افريقيا سنة 1944 وذلك من اجل التصدي للاحتلال النازي ، وعين حاكما عاما للجزائر في حكومة ديغول* 1944 وذلك في فيفري من سنة 1956.[1]

شغل لاكوست عدة مناصب منها:

موظف بالمالية ثم نقابي وأمين عام لفدرالية الموظفين ثم عضو للجنة الادارية للمجلس العام للعمال CGTI فوزير للإنتاج الصناعي للحكومة المؤقتة لديغول بعد تحرير فرنسا 1944 – 1947.[2]

أصبح وزير للإنتاج الحربي في حكومة " ديغول "، وشغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة وانظم الى الفرع الفرنسي للأممية العالمية .[3]

كما عين رئيس للمجلس الأعلى للكهرباء والغاز في سنة 1950.

وفي الفترة ما بين سنتي 1954 – 1956 شغل منصب عضو في البرلمان ونائب رئيس الجمعية الوطنية.[4]

---

* شارل ديغول: Charles de gaule (1890–1970): رئيس الحكومة المؤقتة الفرنسية في 03 أكتوبر 1943، قمع مظاهرات 08 ماي 1945، مؤسس وأول رئيس للجمهورية الخامسة 1958–1962، وصل سدة الحكم عبر انقلاب 13ماي 1958، تميزت مرحلة حكمه بأكبر وأشد وأمكر الخطط الهادفة للقضاء على الثورة... للمزيد أنظر: عاشور شرفي ، المرجع السابق ، ص. 171.

[1] عاشور شرفي ، المرجع نفسه ، ص. 288.

[2] رشيد زبير ، المرجع السابق، ص. 47.

[3] سعدي بزيان ، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو الى الجنرال اوساريس ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص. 110.

[4] رشيد زبير ، المرجع السابق ، ص. 47.

وفي سنة 1956 نصب كوزير للمالية والاقتصاد في حكومة " غي مول" ثم عينه حاكما عام في الجزائر في 6 فيفري 1956 ليحل محل جاك سوستيل*.

وحافظ على منصبه هذا خلال ثلاث حكومات متعاقبة:

حكومة غي مول وحكومة مونوري وحكومة قايارد وواصل عمله الى غاية 15 ماي 1958،[1]

وهو صاحب مقولة " الربع ساعة الاخيرة للقضاء على الثورة الجزائرية".[2]

* جاك سوستال: ولد بمدينة montpellier سنة 1912 من عائلة نقابية بروتستانتانية، التحق بالمدرسة العليا للأساتذة، وتخصص في علم الفلسفة والأجناس، عين في منصب نائب مدير بمتحف الأسنان، بدأ مشواره السياسي بإنخراطه في لجنة المناهضة للفاشية سنة 1935 التي أصبح أبرز قادتها، انضم الى صفوف القوى الفرنسية الحرة كان مقربا من الجنرال ديغول الذي كلفه بعدة مهام، تقلد منصب وزير عدة مرات منها: وزير بوزارة المستعمرات و وزارة الاعلام، عين حاكما عاما للجزائر من قبل مانديس فرانس، وفي 02 فيفري 1956 غادر الجزائر ليخلفه روبير لاكوسكت... أنظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص. 243.

[1] رشيد زبير ، المرجع السابق ، ص. 47.

[2] سعدي بزيان ، المرجع السابق، ص. 110.

المبحث الثالث: تعيينه حاكما للجزائر

لم تتمكن الحكومة الفرنسية ذات التوجه اليمني بقيادة السيد ايدغارفور من القضاء على الثورة التحريرية بالرغم من اعتماده على الحاكم العام جاك سوستيل ذو التوجه القومي الديغولي المعروف بولائه الشديد لشعار " الجزائر فرنسية " ، بل بعكس ما كانوا يتوقعونه فالثورة الجزائرية ازدادت قوة واتساعا وحققت الكثير من الانتصارات السياسية والعسكرية والدبلوماسية ، وما انتصارات القضية الجزائرية في باندونغ وفي هجومات الشمال القسنطيني بالمنطقة الثانية وفي الجرف بالمنطقة الأولى خير دليل على ذلك ، وحتى مشروع " القوة الثانية " الذي خطط له جاك سوستيل لاستمالة الأطراف المعتدلة من باقي تيارات الحركة الوطنية قد سقط في الماء بعد ما التحقت هذه التيارات بركب الثورة التحريري ونعني بذلك جمعية العلماء المسلمين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ونعني جناح المركزيين من قدماء حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وحتى بعض الشخصيات القيادية البارزة من الحزب الشيوعي الجزائري وقررت الانضمام الى الثورة بداية من شهر جويلية 1956 بناءا على الاتفاق بينها بين جبهة التحرير الوطني.

وأمام هذه الانتصارات الكبيرة للثورة الجزائرية ازداد حجم الغضب والتذمر في أوساط المعمرين الذين اعتبروا تصريحات ووعود الحكومة الفرنسية مجرد أوهام لا أساس لها من الصحة وبدأ الشك يدبا في نفوسهم بخصوص مصيرهم في الجزائر وبخصوص قدرة الجيش الفرنسي على حمايتهم بالقضاء على الثورة التحريرية ، فأثبتت حكومة ايدغارفور ومعها الحاكم العام جاك سوستيل عجزهما على الوفاء بوعودهم ، وهو الأمر الذي ساهم في تأجيج الاوضاع لدى غلاه المعمرين الذين كانوا يقودون حملات دعائية مناهضة للحكومة ويطالبون بإسقاطها واجراء تعديلات عميقة في تشكيلتها وسياستها الأمنية والعسكرية [1] في الجزائر . ونتيجة لهذا الضغط الذي وقع على الحكومة لم يجد ايدغار وفور سبيلا أخر سوى الاعلان عن قرار البرلمان في 2 ديسمبر 1955 مرفوقا بقرار أخر يقضي بتنظيم انتخابات تشريعية جديدة في 2 جانفي 1956 ، وهذه الخطوة في حد ذاتها تعتبر بكل وضوح عن فشل سياسة الحكومة أمام قوة الثورة الجزائرية واصرار الشعب الجزائري على مواصلة كفاحه الى غاية تحقيق الاستقلال .

أما بالنسبة للانتخابات التشريعية التي جرت في 2 جانفي 1956 ، فقد أفرزت فوز جناح السيار الاشتراكي . الفرع الفرنسي للأممية العالمية section française de l'Internationale ouvrière الذي كان يتزعمه كل من مانديس فرانس وغي مولي ، ورغم فوزه في هذه الانتخابات فان الجناح الاشتراكي لم يحصل على الأغلبية المريحة التي تسمح له بقيادة الحكومة رغم تحالفه مع الحزب الشيوعي

[1] Yves Courriere , la guerre dalgerie , le temps de leopards , ediyions casbh alger , 2005 , p. 236.

خاصة أن المنافسة والانقسام داخل الجناح الاشتراكي نفسه كان قائما بين " مانديس فرانس " و " غي مولي " ، ولم يتم الفصل في هذا الأمر الا بعد تدخل رئيس الجمهورية " ريني كوتي " rene coty لصالح غي مولي أما مانديس فرانس تم تعيينه وزيرا مستشارا ونائبا لرئيس الحكومة (عي مولي) .

وبعد حل مسألة تشكل الحكومة والألوان السياسية الحاضرة فيها قام " غي مولي " بعرض تشكيلته الحكومية أمام البرلمان الفرنسي بتاريخ 21 جانفي 1956 فتمكنت من انتزاع ثقة المجلس بمجموع 240 صوت مقابل (71 معارضا لها أما برنامجها فقد كان وبدون شك يتمثل بالدرجة الأولى في القضاء على الثورة عبر ايهام الرأي العام الفرنسي والعالمي أنها تسعى الى تحقيق السلام واستعدادها لبحث أليات وقف اطلاق النار واجراء انتخابات حرة ثم تليها المفاوضات مع الأطراف التي ستفرزها هذه الانتخابات.

والواقع أن مثل هذا البرنامج الذي أفصح عنه " غي مولي " أمام البرلمان يصب في النهاية في نفس المشاريع التي خطط لها من سبقوه على رأس الحكومة.[1]

وبمعنى أخر ابقاء " الجزائر فرنسية " لأنه لم يقدم اشارة واضحة الى جبهة التحرير الوطني بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري ، فهي وحدها المؤهلة للذهاب الى أي مفاوضات محتملة مع الطرف الفرنسي وهي وحدها من تمتلك حق تمثيل الشعب الجزائري ، ثم كيف يعقل أن يتم وقف اطلاق النار واجراء الانتخابات قبل الشروع في مفاوضات مسبقة حول هاتين المسألتين ، لهذا اعتبرت جبهة التحرير الوطني أن الذهاب في هذا البرنامج سيؤدي لا محالة الى تصفية القضية الجزائرية وأن الحكومة الفرنسية لا تسعى الى اقرار السلام في الجزائر مثلما تدعى وانما تسعى في الحقيقة الى تجريد الثورة من ورقتها القومية التي تتمثل في الانتصارات العسكرية في الميدان ، فالذهاب الى المفاوضات بعد وقف اطلاق النار هو " انتحار سياسي " واضعاف للموقف الجزائري وعلى هذا الأساس أصدرت جبهة التحرير الوطني في الداخل وعبر ممثليها في الخراج بيانات تندد وترفض مثل هذه المناورات التي تقف ورائها الحكومة الفرنسية ، واعتبرت أن لا مفاوضات مع فرنسا الا بعد اعترافها المسبق باستقلال الجزائر وأن وقف اطلاق النار يتم على هذا الأساس بعد المفاوضات وليس بعدها.

ليس فقط جبهة التحرير وحدها من رفضت التعاطي مع خطاب (برنامج) " غي مولى " أما البرلمان بل حتى المعمرين عبروا عن استيائهم الشديد لما ينوي غي مولى الاقدام عليه خاصة بعد ما عبر عن نيته في تعيين الجنرال " كاتروا " حاكما عاما في الجزائر خلفا " لجاك سوستيل " ، ولم يتقبل غلاة المعمرين التوجهات الجديدة للحكومة خلال عرض برنامجها وتعرض " غي مولى " لشتى الأوصاف الدنيئة من طرف أنصار كبار المعمرين مثل " ألان دي سيريني " و " أميدي فروجي " الذين حرضوا

[1] Ynes Courriere , opcit , p. 236.

المستوطنين بالخروج في مظاهرات للتنديد بهذه السياسة وبرفضهم تنصيب الجنرال كاترو حاكما عاما في الجزائر باعتباره شخصية مقربة من الجزائريين المسلمين بحكم المنصب الذي كان قد تقلده سنة 1953 كمحافظ دولة مكلف بشؤون الجزائريين [1] ، وسهيا منه لتلطيف الأجواء والحد من اتساع رقعة المظاهرات التي نادى اليها كبار المستوطنين قرر " غي مولي " اجراء زيارة عمل وتفقد الى الجزائر بتاريخ 6 فيفري 1956 فكانت بانتظاره حشود كبيرة من المعمرين الغاضبين والمطالبين بتنحية الجنرال " كاترو " و بعودة " جاك سوستيل " متهمين اياه بانتهاجه سياسة المصالحة والتقارب مع المسلمين على حساب مصالحهم كفرنسيين ، وقد تعرض غي مولي أثناء هذه الزيارة الى الشتائم ثم قذفه بالطماطم والبيض الفاسد في كل شوارع مدينة الجزائر التي حل بها وأمام هذه الأوضاع الخطيرة أدرك " غي مولي " أنه يجب مراجعة قراره والرضوخ لمطالب المعمرين الذين حاصروه في مقر الحاكم العام لساعات طويلة ، فلم يجد حلا سوى التفكير في صديقه القديم روبير لاكوست الذي كان يشغل أنذاك منصب مستشار الشؤون الاقتصادية في الحكومة ، وبعد مكالمة قصيرة بينهما أبدى لاكوست موافقته على هذا العرض وطلب مهلة ثلاثة أيام لترتيب أموره في بارس ثم السفر الى الجزائر ، أما الجنرال " كاترو " فقد قدم استقالته من منصب الحاكم العام في اليوم الموالي أي 7 فيفري 1956 بعد هذه الأحداث التي لا تليق باستقبال رئيس الحكومة الفرنسية على حد تعبيره . [2]

وقد وصل روبير لاكوست الى الجزائر يوم 9 فيفري 1956 والتحق بمنصبه الجديد كوزير مقيم عام في اليوم الموالي أين عبر في الندوة الصحفية التي عقدها أنه عازم على القضاء "فلول الارهابيين على حد تعبيره " وأنه سيسخر كافة الامكانات العسكرية التي تمتلكها فرنسا من أجل تحقيق ذلك ، وبالفعل فقد بادر لاكوست مباشرة بعد هذه الندوة الصحفية الى طلب مزيد من قوات الجيش عن طريق استدعاء جنود الاحتياط الذين كانوا يؤدون الخدمة العسكرية واداده بكافة الوسائل العسكرية حتى يتمكن من تصعيد العرب بشكل أكبر عبر كافة المناطق .[3]

[1] Yves Courriere , opcit , p. 237.
[2], ibid , p. 237.
[3] Claude Jean ; des soldats Tortionnaires , guerre dalgerie , des jeunes gens ordinaires confrontes ahintolerable , editions Media – plus – constantine , 2012 , p. 89.

كان أدغارفور* مقتنعا بأنه لن يستطيع ممارسة الحكم بدون أغلبية تسانده في البرلمان ، وعلبيه تقرر لأول مرة في تاريخ الجمهورية الرابعة حل المجلس الوافي واجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها على أمل ان يحصل على أصوات مساندة له . وعليه أمضى الرئيس كوتي قرار حل البرلمان في ديسمبر 1955 وهذه المرة تمكن السيار الموحد بقيادة غي مولي من الفوز في الانتخابات التشريعية.[1]

وبعد نجاح " غي مول " في الانتخابات التشريعية للمجلس الوطني سنة 1956 والتي صار اثرها رئيسا للحكومة وذلك في شهر فيفري سنة 1956 . وعلى الرغم من انه حظي بثقة البرلمان الا انه تعرض لانتقادات عديدة كانت معارضة له حيث تم عقد مؤتمر بمدينة " ليل" الفرنسية حيث طالب أعضاء الحزب بتوقيف اطلاق النار والدخول في مفاوضات في الجزائر.[2]

حيث انقسم قادة السياسة الفرنسية الى تيارين : تيار يمني وتيار يساري ، اذ انه عند اندلاع الثورة التحريرية ناصرها التيار اليساري لأنه رءوا فيها مطالبه بإصلاحات .

أما التيار اليمني فقد اعتبرها حركة تمرد يطلب اخمادها لسياسة قمعية.

وعليه فسبب الخلاف الحاصل بين اليمين واليسار يرجع الى سوء فهم الأحزاب اليسارية لأهداف الثورة التحريرية بل أنها لم تقتنع أساسا بأنها ثورة واعتبرت[3] مطلب الاستقلال استراتيجية مقصودة للفت الانتباه ، فبوصول الاشتراكيون الى حكم اصطدموا بتيار مناهض للاستعمار الفرنسي ورافض كل تعاون معه مهما كانت صفته ومنذ ذلك الوقت توحد اليسار واليمين وأصبح كتلة واحدة مجندة لمواجهة الثورة والتصدي لها.[4]

---

* ادغارفور : ولد بمدينة Béziers بمقاطعة languedoc Roussillon الفرنسية في 18 اوت 1908 ، مارس مهنة المحاماة بفرنسا ، والتحق مبكرا بالحزب الراديكالي ، التحق بصفوف المقاومة الفرنسية خلال الاحتلال الالماني لفرنسا، انتقل للجزائر بالإشراف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية برئاسة " ديغول" ، انتخب نائبا بالبرلمان الفرنسي عن الحزب الراديكالي سنة 1946 ، كان من المدافعين عن حزب الجنرال " ديغول" ، وهو ما جعل هذا الاخير يكلفه بمهمة رسمية في الجزائر .....أنظر الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 245.

[1] عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر في البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ص. 416.

[2] عبد المجيد عمراني ، المرجع السابق ، ص. 84.

[3] جريدة المجاهد (لسان حال ج.ت.و) ، حربنا التحريرية كما تراها الصحافة الالمانية ، العدد 15 ، الاربعاء 1/1/ 1958 ، ص. 6.

[4] جريدة المجاهد ، المصدر نفسه ، ص. 6.

وعليه أوكل الرئيس كوتي الى غي مولي مهمة تشكيل الحكومة فقرر تعيين روبير لاكوست حاكما عاما على الجزائر خلفا لجاك سوستيل وأعطاه الضوء الأخضر لتبني استراتيجية عسكرية ساحقة حيث كان غي مولي يؤمن ايمانا جنونيا بان تبقى الجزائر فرنسية . وكان يلعق أمالا كبيرة على " لاكوست " بانه يسعى جاهدا من اجل تحقيق هذا الهدف.

فبعد فشل الحاكم " جاك سوستيل " والذي لم يكن مرغوب فيه لا من طرف الأوروبيين ولا من طرف الجيش وذلك بسبب انه تم تعيينه من طرف مانديس فرانس بالإضافة الى انه لم يكن لديه قرار حيث اثبت عجز الوسائل العسكرية في التصدي لانتشار الوعي الوطني الثوري في منطقتي القبائل والشمال القسنطيني على وجه الخصوص حيث التقى ببعض الاصلاحات الجزئية مثل مضاعفة العمال المسلمين وانشاء بعض المراكز الاجتماعية وزيادة عدد أفراد الجيش الفرنسي.[1]

وعليه فقد كانت اولى انشغالات لاكوست هي كيفية مواجهة او التصدي لجبهة التحرير الوطني اذ وافق " غي مولي" للوزير المقيم روبير لاكويت على استعمال كل الوسائل الضرورية مهما كانت لتحقيق هذا المسعى حيث لبى طلب لاكوست لتكثيف القوات العسكرية الفرنسية حيث قامت الحكومة الفرنسية بإعادة تجنيد دفعت 1953 ثم دفعة 1952 من الجنود الاحتياطيين مع اعطاء قيادة الجيش صلاحيات واسعة في الجزائر.[2]

وهكذا كان تعيين " لاكوست" وزيرا مقيما بالجزائر بداية عهد جديد التحم فيه الفرنسيون (يساريين ويمنيين) صفا واحدا ضد الثورة الجزائرية ما جعل الساسة الفرنسيين يعتقدون ان القضاء على الثورة الجزائرية امر جد ميسور وقد تجلى ذلك في تصريحاتهم .[3]

وفي أول زيارة رسمية لغي مولي للجزائر والتي بتاريخ 6 فيفري 1956 لم يستقبله الفرنسيون بطريقة لائقة حيث واجهوه بمظاهرات عدائية ولطفوا وجهه بالطماطم والبيض واعتدوا على حرمة فرنسا التي كان يمثلها وينطق باسمها وهو الأمر الذي دفعه لتغيير موقفه والاستجابة لطلبات الأوروبيين رغما عنه وعليه

[1] عفرون محرز ، مذكرات من وراء القبور ، ج1 ، وقائع مأساة مبيتة ، تر . الحاج مسعود مسعود ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص. 451.

[2] لخضر شريط واخرون ، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ، 2007 ، ص. 182.

[3] بسام العسلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، دار النفاس، بيروت، 2010، ص. 28.

تخلى عن فكرة تعيين كاتروا* الذي يعتبر شخصية مرموقة في فرنسا وطلب من موظف بسيط ينشط في المجال النقابي وانظم الى الحزب الاشتراكي ان يكون الوزير الجديد المقيم بالجزائر وهو روبير لاكوست والذي بدوره جاء رفقة أصدقائه.[1]

وبعد تعيين لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر من طرف " غي مولي " قام بإعطاء سلطات خاصة للإدارة الفرنسية في الجزائر واستدعى افواج جديدة من الجنود لتدعيم الجيش الفرنسي وتكثيف القوات العسكرية الفرنسية.

بالإضافة الى دعم قوات حفظ الأمن من (الجندرمية والبوليس) في الجزائر.

سعى لاكوست رفقة الجنرال لوريو الى الاستعانة بالتعزيزات الضخمة بهدف انتزاع المبادرة من أيدي قيادة جبهة التحرير الوطني وشرع في تنفيذ مخططاته للقضاء على الثورة في الشرق الجزائري ومنطقة القبائل.[2]

* كاتروا : (1877 –1969) ، كان وزيرا مقيما في الجزائر ، ولد في " بليمونج " ، كان حاكما عاما في الجزائر بين سنة 1943–1944 ، كما كان محافظا دولة مكلف بشؤون المسلمين ، ولجنة التحرير الوطني برئاسة " ديغول".
جاء خلفا " لجاك سوستيل " ، استقال بعد مدة 11 شهر من تعيينه ، وذهب الى فرنسا .... أنظر عاشور شرفي ، المرجع السابق، ص.220.

[1] عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص. 416.

[2] بسام العسلي ، جيش التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص. 28.

الفصل الثاني: سياسة روبير لاكوست في مواجهة الثورة التحريرية

المبحث الاول: فـــــــي الجانب العسكـــــري

المبحث الثاني: فـي الجانب السياسي والاداري

المبحث الثالث: فـــــي الاقتصادي والاجتماعي

تمهيد:

عند تنصيب " روبيرت لاكوست" وزيرا مقيما في الجزائر من طرف "غني مول " في فيفري 1956 تم تدعيمه من طرف السلطات الفرنسية ، وذلك من خلال اعطائه صلاحيات واسعة (مطلقة) لإصدار الأوامر واتخاذ الاجراءات التي يراها مناسبة وذلك بموجب قانون السلطات الخاصة الصادر في 12 مارس 1956 ، والذي يخول له اتخاذ أي قرار في أي مجال (مهما كان نوعه) ، وذلك طبعا بعد أن صادق عليه أعضاء المجلس الوطني الفرنسي.

وقد أوكل لـ :" **لاكوست** " مهمة اعادة النظام وحفظ الأمن في الجزائر ، وعليه وسعيا منه لتنفيذ المهمة الموكلة اليه سار " لاكوست " وفق خطة اصطلح عليها ب : سياسة التهدئة والأمن العامة هذه الأخيرة التي شملت كافة الميادين : العسكرية ، السياسية والادارية ، وحتى الاقتصادية والاجتماعية ، واتبع من أجل ذلك مختلف الأساليب باستخدام كافة الوسائل المتاحة.

وعليه نتساءل : فيم تمثلت (تجلت) السياسة التي اتبعها " لاكوست " للقضاء على الثورة؟

المبحث الأول : في الجانب العسكري

المطلب الأول : سياسة التهدئة والأمن La Pacifications

أدرك قادة فرنسا الاستعمارية أنه لا جدوى من ملاحقة الثوار وأفراد جيش التحرير الوطني ، وأنه يجب تغيير أسلوبهم هذا وذلك بالسعي نحو السلام كمحاولة منهم لتحقيق أهدافهم ، وقد أوكلت هذه المهمة للجيش الفرنسي تحت اطار ما يسمى بـ : تهدئة البلاد la pacification du bled .

ووفقا لمفهومهم فان التهدئة تكون بربط وتحسين علاقاتهم مع الجزائريين من خلال تكثيف القوات العسكرية ما يؤدي الى كسب ثقتهم كذلك العمل على مساعدة السكان في شتى المجالات ، وأيضا هيكلة السكان وتنظيمهم من خلال تنصيب حاكم لكل قرية ودوار..... ، وذلك تمهيدا لتغيير المنظمة السياسية – الادارية بأخرى تسعى لتنظيم السكان وتأطيرهم مما يؤدي الى تهيئة جو سلمي بين الفرنسيين والجزائريين تحت ظل المبادئ الانسانية (المساواة ، الاحترام ، التعايش السلمي) ولا يمكن الوصول الى ذلك الا بتطبيق استراتيجية نفسية نهائية تهدف الى محو استراتيجية جبهة التحرير الوطني التي طالما سعت اليها.

ففي 2 جوان 1956 ألقى روبير لاكوست خطابا أمام الجمعية الوطنية الفرنسية حدد خلاله المبادئ والأسس التي تقوم بها سياسة التهدئة وهي كالتالي :

1- حفظ حياة و أملاك كل شخص.
2- تحرير الجزائريين من الرعب المسلط عليهم.
3- التحكم في توجهات و مواقف الرأي العام الداخلي.
4- التحضير للاتفاقات المستقبلية لتمكين بناء جزائر جديدة في اطار المجموعة الفرنسية.[1]

ومما سبق ذكره فان سياسة التهدئة والأمن تقوم على ثلاثة اجراءات أساسية ألا وهي : اجراءات وقائية ، اجراءات سيكولوجية ، اجراءات اجتماعية . أما عن الاجراءات الوقائية فتتجلى في العمل المتواصل على تهديم البنية التحتية للثورة التحريرية بشقيها التنظيمي والعسكري.

[1] غالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 361 ، 362.

أما عن الاستراتيجية السيكولوجية فهي عبارة عن سلسلة من التدابير الدعائية لمختلف أشكالها وتحليلاتها بهدف التأثير على السكان لتغيير موقفهم لصالح السلطات الفرنسية وترتكز هذه الاستراتيجية على الجانب النفسي والدعائي على الشعب الجزائري بكل طبقاته ودفعتهم الى استعمال السلاح للدفاع عن أنفسهم أو ضمن القوات الفرنسية مع منح العملاء والمخبرين هبات خاصة.

وبالنسبة للاستراتيجية الاجتماعية فهدفها تحسين صورة الاستعمار الفرنسي لدى الجزائريين وقد أوكلت هذه المهمة للجمعيات الوطنية الفرنسية الخاصة والعامة بالإضافة الى تفعيل النشاط الاجتماعي وذلك من خلال منظمة الصليب الأحمر الفرنسي، جمعية الصداقة الافريقية، مؤسسة الماريشال Delatre وذلك تحت غطاء تحسين الظروف المعيشية للجزائريين وتوفير الرعاية الصحية وذلك من أجل التأكيد على صدق نوايا الحكومة الفرنسية في السعي لتطوير المجتمع الجزائري . وعليه قامت بفتح مراكز التكوين المهني للجزائريين مع ضمان مناصب شغل بعد اتمام الدراسة في هذه المراكز.[1]

وعليه فان سياسة التهدئة كانت عبارة عن ممارسات عنيفة أثارت سخط الفرنسيين وانتقاداتهم ذلك أنها باتت عبارة عن عمليات ابادة.

وقد قام لاكوست بتبرير ذلك بأنه رد على ما تقوم به جبهة التحرير الوطني وقد قدم حجج وأمثلة لذلك منها الكمين الذي تعرض له الجنود الفرنسيين في " بالسترو " وذلك بهدف تأكيد أن الجبهة هي التي تقوم بالإبادة .[2]

وبسبب سياسة التهدئة هذه كان " لاكوست " الشخص الأكثر كراهية في الجزائر ، حيث شبهه الجزائريون " بأدولف هتلر" ، وذلك نظرا لبشاعة سياسته ، التي جعلتهم يرونه " مجرم حرب" ، ولابد من محاكمته ، ليعترف بالجرائم التي ارتكبها في حق الشعب الجزائري والتي تصاعدت مع الهمجية التي سماها بالربع ساعة الأخير قبل القضاء على المتمردين (الثوار) ، والتي أضحت هي الأخرى محل سخرية من قبل الجزائريين من كثرة تأجيله لها وكثرة تأكيده على ربع الساعة الأخير الذي لم ينته بل واعتبروه ربع ساعة الأخير لنهايته وهزيمته أمام الشعب الجزائري رغم بعض الانتصارات التي حققها ،

[1] غالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 262، 263.

[2] ابراهيم طاس ، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى للنشر، الجزائر 2013 ، ص. 90، 91.

وقد رد الجزائريين على تصريحاته ، كما عملوا علة فضح جرائمه وأعماله في الصحف والجرائد التونسية[1].

وقد كان على المشرفين أو المسؤولين المشرفين على العمليات في الجزائر ، أن يقوموا بأنفسهم بتحديد القواعد التي ينبغي اتباعها والشرعية الخاصة بذلك الصراع ، وعليه كانت المهمة صعبة في الجزائر من منطق أن الأمر لا يتعلق بحرب في الجزائر وانما يتعلق بفرض السلم ، وهو ما تأسف له " لاكوست " أثناء تنصيبه حاكم عام بالجزائر في فيفري 1956.[2]

الا أن سياسة التهدئة اللاكوستية هذه قد فشلت وذلك بشهادة الفرنسيين أنفسهم.[3]

المطلب الثاني: التصريحات الكاذبة (ربع الساعة الأخير)

عندما أحس " لاكوست " أنه خسر المعركة وأنه مهدد في سمعته وفي منصبه ، وقد تزامن ذلك مع تسليم " عاجل عجول " نفسه للسلطات الفرنسية أواخر شهر أكتوبر 1956 ، بعد أن حكم عليه جيش. ت. و بالإعدام ، فاغتنم " لاوكست" الفرصة واحتفظ به سرا ، ثم أصدر بيانا يدعو فيها الثوار الى تسليم أنفسهم ضامنا لهم الأمان ، وفي ذكرى الفاتح من نوفمبر لسنة 1956 أعلن عن تسليم " عجول " لنفسه كنتيجة لذلك النداء[4] ، كما سعى لإقناع الفرنسيين أن فشل سياسة التهدئة يرجع الى العون الذي تتلقاه الثورة من مصر ، وبعد ذلك طلع لاكوست على الفرنسيين بدعوى أخرى عن فشل الثورة أعطاها عنوانا أخرا وهو : " ربع الساعة الأخير " ، وراح يعمل على اقناع السلطات الفرنسية به ، من بينهم " غي مولي " ، الذي صرح في خطاب له ألقاه في " مولان " يوم 25 نوفمبر 1956 : ".....نستطيع أن نعتبر أن العمليات العسكرية بالجزائر ستنتهي عن قريب "، الا أنه وبعد مردة قصيرة (4 أيام) ثبت العكس ، حيث نشرت الصحف الفرنسية أنباء اشتباكات بين جنود المظلات واللفيف الأجنبي والثوار جنوب تبسة وقد نتج

[1] براهمية بلوزاع ، نظرة على الجزائر بين 1947– 1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة ، الأسبوع ، الصباح نموذجا ، دار كوكب العلم للنشر ، الجزائر ، 2015 ، ص. 119 ، 120.

[2] رافائيلا برانش ، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية ، تر. أحمد بن محمد بكلي ، أمدوكال للنشر ، د.م.ن ، 2010، ص.95.

[3] جودي أتومي ، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة (منطقة القبائل) 1956– 1962 ، قصص حرب ، ج2 ، د.م.ن ، د.س.ن، ص.297، 298.

[4] محمد الصالح الصديق ، كيف ننسى وهذه جرائمهم ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2009 ، ص.93.

عن ذلك خسائر بشرية للفرنسيين (11 قتيلا و 50 جريحا) [1] ، وتوالت المعارك والعمليات الفدائية ، وعلى الرغم من ذل الا أن " لاكوست " سعى الى تكذيب ذلك ونفيه بأن نشاط الفدائيين يهدف من خلاله قادة الثورة الى تغطية فشلهم في الجبال ، واذا قاموا بنشاط في الجبال يقول بأنهم يهدفون الى تغطية فشلهم في الن وهكذا دواليك.[2] وسعيا منه لطمأنة الفرنسيين يصرح لاكوست قائلا : " أؤكد لكم أننا سنحصل في بضعة أشهر على نتائج هامة جدا ، أي الى انضمام قسم كبير من السكان الين " ، وكان ذلك في الفاتح من شهر جوان لسنة 1956.

وتمر الأيام ويصل الأجل الأول الذي ضربه " لاكوست" لربع الساعة الأخير مع مارس 1957 ، وتطالب السلطات الفرنسية بالنتائج والوعود التي وعدهم بها ، فيرد مؤكدا أن شهر جوان من سنة 1957 هو تاريخ نهاية الثورة ، لكن ذلك لم يحصل لأنه ما ان وصل شهر جوان حتى كانت الثورة تشهد تطورات بارزة ، من يحث المجاهدين والعتاد الحربي والذخيرة وتوحد صفوفها ومدى الدعم والتعاطف والتأييد الذي تتلقاه من شعبها والبلدان المجاورة والعربية ، وحققت انتصارات ساحقة على الجيش الفرنسي.[3]

وهنا وضع " لاكوست" في موقف محرج ومخز في ذات الحين ، وللخرج من هاذ المأزق حاول ايهام الفرنسيين أنه لم يقل يوما أن ربع الساعة الأخير قد حل ، وانما قال " أنه يجب الثبات عندما يصل ربع الساعة الأخير " ، وذلك في شهر سبتمبر 1957 ،وعليه يتضح أن السياسة الفرنسية طوال فترة الثورة لم تكن الا سياسة مبنية على الكذب والتضليل [4]، ولا دل على ذلك اصدار القيادة الفرنسية أوامر تمنع الصحف الفرنسية من ذكر حقيقة الخسائر الفرنسية في مقابل تعظيم وتضخيم الخسائر التي تلحقها بالثوار ، كما منعت ذكر المعارك مطلقا التي تنشب بينها وبين أفراد جيش التحرير الوطني[5] ، حيث جاء في تصريح " لاكوست " : " ان الثوار يحاولون اعادة نظامهم العسكري ولكنهم فاتهم الأوان .... ان فرقتنا

[1] جريدة المجاهد ، المصدر السابق ، ص –ص. 5، 7.

[2] محمد الصالح الصديق ، المصدر السابق ، ص. 93.

[3] جودي أتومي ، المرجع السابق، .ص.295.

[4] جريدة المجاهد ، المصدر السابق، ص. 8 ، 9.

[5] خالد نزار ، الجزائر 1954-1962 ، يوميات الحرب ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، د.س.ن ، ص.49.

تهزم الثوار في جميع المعارك ، وتفوق الجند الفرنسي يزداد كل يوم" [1] ، لكن ما سبب تمسك ساسة فرنسا بهذه الأكاذيب ، رغم أنهم يدركون أنها ليست بواقعية ولن تتحقق لأن الثورة وصلت الى مرحلة يصعب الانتصار عليها وأشرفت على بلوغ هدفها [2] ، وذلك باعتراف من " لاكوست" في فيفري 1957 في احدى نشرياته السرية رقم ن.ر. 1152/6153 ، حيث أورد فيها : " أن الثورة الجزائرية ثورة حقيقية ، وأن جبهة التحرير الوطني لها نظام وجهاز اداري على كامل البلاد" . وعليه فسبب تمسك " لاكوست" ورفاقه بتصريحاتهم الكاذبة حول الثورة يعود الى لم يتقبلوا فكرة أن الجزائريون (عبيدهم بالأمس) قد تمكنوا من هزيمتهم والتغلب عليهم ، بل لم يتجرؤا حتى على الاعتراف بذلك بينهم وبين أنفسهم ، والأمر نفسه بالنسبة للشعب الفرنسي.[3]

لقد قضى "لاكوست" قرابة عامين يغالط الناس ويزرع الأكاذيب ويتنبأ بضعف الثورة وانتهاؤها في حين كان قادة الثورة وأفراد جيش التحرير الوطني والشعب الجزائري بلا يكترثون لتلك التصريحات الكاذبة وقابلوها بالجد في العمل والاصرار على بلوغ الهدف ، وتدل هذه التصريحات على أن حكام فرنسا ومسؤوليها كانوا دائما في حاجة الى أن يدفعوا بشعبهم الى الحرب من خلال رفع معنوياتهم بهذه التصريحات والتفاؤلات [4] . حيث كان غالبا ما يصرح قائلا : " يجب أن لا نقدم للثوار أي تنازلات وألا نتسرع بتقديم اصلاحات سياسية ، فنحن في الربع الساعة الأخيرة من تصفية الثورة ".[5]

ولعل ما دفع بالحكومة الفرنسية و"لاكوست" خاصة الى الاعلان عن " الربع الساعة الأخير" هي مجموعة من الظروف أو العوامل ، نذرك من بينها :

- أن أغلبية الفرنسيين يرفضون التفاوض مع الجزائريين (قادة الثورة) ، وذل لاعتقادهم أن المفوضات ستكون المدخل الى التنازل عن الجزائر.

[1] جريدة المجاهد ، المصدر السابق، ص.9.

[2] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 93.

[3] جريدة المجاهد ، المصدر السابق، ص.9.

[4] جودي أتومي ، المرجع السابق ، ص. 295.

[5] بسام العسيلي ، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، دار النفاس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، ص. 64.

- فشل " غي مولي" في محاولة غزو السويس من خلال العدوان الثلاثي على مصر.[1]

ومن هنا بدأت الحكومة الفرنسية في الكذب ومحاولة تمويه وتهدئة الفرنسيين للسيطرة على الوضع في الجزائر ، فأعلنت أن الحرب الجزائرية على وشك الانتهاء وأن الثوار لن يصمدوا طويلا وازدادت (تكثف) خطابات " غي مولي " و "لاكوست" خاصة التي تتحدث عن النهاية القريبة لحرب الجزائر ، وفي شهر نوفمبر من سنة 1956 أعلن "لاكوست" عن " الربع الساعة الأخير من الحرب " لذا يجب على فرنسا ألا تتراجع ، الا أن هذه " الربع الساعة " امتدت حتى اليوم ولم تتحقق ، بل انها كانت الربع الساعة المميتة (الأخيرة) للجمهورية الرابعة . [2]

كما أكد أيضا الوزير المقيم في الجزائر " لاكوست" في تصريح له في شهر مارس سنة 1957 أنه سيقضي على الثورة في شهر جوان المقبل ، الا أن شهر جوان انقضى ولم يوف " لاكوست" بوعده وقد أحدث ذلك تذمرا في أوساط الفرنسيين ، حيث ردت صحيفة (تيموا نياج كريتيان) على تصريح "لاكوست" ، بقولها : " أنه ليس من الممكن أن تسهر الأوساط الفرنسية الرسمية في تأكيدها أن التهدئة في طريقها الى النجاح ، ان تنقل السيارات والقوافل العسكرية في الطرق العامة بين المدن لا يمكن أن يكون دليلا – أو بعبارة أصح – لا يعتبر دليلا على نجاح التهدئة ".[3]

المطلب 3 : حشد القوات العسكرية (استراتيجية القوة المطلقة) تكثيف التجنيد العسكري

بعد فشل الحاكم الديغولي "جاك سوستيل " اذ أنه لم يكن مرغوبا فيه لا من طرف الأوروبيين ولا من طرف الجيش الفرنسي ، بحكم أنه كان معينا من طرف ماناديس " فرانس" ولم يستخدم القوات العسكرية الفرنسية في التصدي للوعي الوطني والثوري في الجزائر واكتفى فقط بالقيام ببعض الاصلاحات

[1] ايفه بريستر ، في الجزائر يتكلم السلاح ، نضال شعب من أجل التحرير ، تر, عبد الله ف . كحيل ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، 1989،ص. 159.

[2] المصدر نفسه ، ص. 160.

[3] لمياء بوقريوة . تطور الثورة التحريرية الجزائرية والاستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها ، 1958–1959 ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص.34.

البسيطة في الجانب الاجتماعي والعسكري مثل : تكثيف تعداد العمل المسلمين وانشاء المراكز الاجتماعية وتجنيد الاحتياطيين من الجنود الفرنسيين واعتماد سياسة الادماج.[1]

وخلف " جاك سوستيل " ، " غي مولي " الذي أعلن عن رفضه لسياسة الادماج والاعتراف بالشخصي الجزائرية ، وعليه تقدمت حكومة :" غي مولي" بمشروع قانون السلطات الخاصة الى الجمعية الوطنية ، وتمت الموافقة على القانون بالأغلبية الساحقة ، وصدر القانون في 16 مارس 1956 في الجريدة الرسمية ، وذلك بعد زيارة " غي مولي " الى الجزائر من أجل تنصيب الحاكم العام الجديد في الجزائر وهو الجنرال " كاتروا "[*] ، الا أنه لم يوفق في ذلك ، بسبب احتجاج الأوروبيين عليه ، فقرر تعيين " روبير لاكوست" وزيرا مقيما بالجزائر بدلا من " كاتروا" [2] أ وأعطاه صلاحيات كطلقة ديكتاتورية ، تسمح له باتخاذ كل التدابير الاستثنائية من أجل اعادة الأمن وحماية الاشخاص والممتلكات ، وبناءا فانه أصبح يمارس صلاحيات متعددة بالإضافة لصلاحياته كوزير مقيم وعضو في الحكومة : فأصبحت كل السلطات المطلقة بيده ، بموجب مرسوم أو قانون السلطات المطلقة المؤرخ في 12 مارس 1956 [3] ، والذي أعطى اشارة بالشروع في التجنيد المكثف في صفوف الجيش ، وفي ظرف سنتين تضاعف عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر بأزيد من 7 مرات ، زكان المستفيد الأكبر من هذا القانون هو الوزير المقيم " روبير لاكوست" الذي توفر له بذلك متسع من المجالات سمح له بحرية تعيين الوسائل [4] المسخرة لتنفيذ أو تطبيق سياسته[5] اذ يرى أن سياسة التهدئة وحدها لا تكفي ، بل لابد من تدعيمها بمزيد من الجهود العسكرية [6] ومن دون أن يتغاضى لاكوست عن باقي الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

---

[1] شريط لخضر وأخرون ، المرجع السابق ، ص 179.

[*] كاتروا : عسكري وسياسي فرنسي ، ولد سنة 1877 ، التحق بالمقاومة الديغولية منذ بدايتها ، تولى رئاسة هيئة وسام الشرف الفرنسية منذ سنة 1954م – 1969م ، عينة " غي مولي " رئيس الحكومة الفرنسية وزيرا مقيما بالجزائر بدلا من "جاك سوستيل" الا أن المستوطنين رفضوه ولم يمارس مهامه أبدا في الجزائر . للمزيد أنظر : الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص 253.

[2] عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي والاداري للثورة 1954–1962 ، القافلة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 239.

[3] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 220.

[4] رافائيلا برانش ، المصدر السابق ، ص. 34.

[5] المصدر نفسه ، ص. 34

[6] بسام العسيلي ، المرجع السابق، ص. 22.

ركز أيضا على الاستراتيجية العسكرية ، وجعلها أولى أولوياته ، وأطلق عليها " باستراتيجية القوة المطلقة " ؛ وتقوم هذه الاستراتيجية أساسا على خنق وشل الفريسة ، باستعمال كل أو مختلف أنواع الأسلحة الفتاكة : أسلحة فردية وجماعية جد متطورة ، طائرات دبابات ، مدافع ..... الخ ، بالإضافة الى استدعاء الجنود الاحتياطيين والقوات الخاصة من مظليين ومارينز (بحريين) ، ولم يكتفي بذلك فحسب بل تم تدعيم هذه القوات بإعادة تجنيد الاحتياطيين المسرحين ، لكن "لاكوست" نسي أن الغلبة لا تكون دائما للكثرة ، " فكم من فئة قليلة غلبت فئة كبيرة " ، وعليه فان استراتيجية " لاكوست " عسكرية بالدرجة الأولى ، تقوم على توظيف كل ما تملك فرنسا من قوى عسكرية ، تشبه استراتيجية الثعبان الذي يلتف حول فريسته ليخنقها ويقطع أنفاسها قبل أن يلتهمها ، حيث عمل على حنق الثورة بعزلها عن كل الامدادات الداخلية والخارجية ، فهي استراتيجية هدفها الخنق الكلي المؤدي الى الموت البطيئ والتصفية النهائية للثورة. [1]

لم يفهم لاكوست طبيعة هذه الثورة ولا الأسس التي تقوم عليها ، فظن أنه بحشد قوات عسكرية ضخمة سوف يتمكن من القضاء على الثورة ، اعتقادا منه أنها مسألة قوة فقط.

ففي 05 أفريل 1956 ، طلب " لاكوست " من الحكومة الفرنسية أن تزوده ب 100 ألف جندي واستجابت الحكومة لطلبه هذا ، وبدأت الامدادات الفرنسية تتدفق الى الجزائر شيئا فشيئا [2] ، فلا ينقضي يوم أن تدخل الموانئ الجزائرية بواخر جديدة محملة بالجنود والعتاد ، فتفرغ شحناتها في أرض الوطن لتعزيز قوات المحتل ، هذا بالإضافة الى تكثيف قواتها الجوية المختلفة ، حيث عقدت السلطات الفرنسية صفقات مع حلفائها لشراء طائرات هليكوبتر التي كانت تعتمد عليها كثيرا في عملية القضاء على الثورة واستطاعت أن تقنع شركات الطيران بأهمية ودور الطائرات في التعجيل بالقضاء على الثورة [3] ، حيث بذلت جهودا جبارة في مجال الطيران ، فحسب القائد الأعلى للطيران الفرنسي الجنرال " باي " ، فنه في الجزائر 55000 جندي تابع لسلاح الطيران ، و750 طائرة ، وأن هذا العدد في تزايد مستمر ، كما تم انشاء مطارات جديدة وصل عددها الى 100 مطار ، بالإضافة الى ارتفاع عدد طائرات الهليكوبتر الى

[1] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 119.

[2] المرجع نفسه ، ص. 120.

[3] عفرون محرز ، مذكرات من وراء القبور ، ج1 ، واقع مأساة مبيتة ، تر. الحاج مسعود مسعود ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص. 545، 455.

16 طائرة ، كما تم انشاء مدرسة لتخرج الطيارين ، كما أن الجهود في هذا الميدان مستمرة بدعم من البلدان الحليفة (بلجيكا وأمريكا).[1]

وقد عرفت القوات الفرنسية تزايدا كبيرا في النصف الأول فقط من سنة 1956 ، حيث كان عددها يبلغ 190.000 (مائة وتسعون ألف) في شهر مارس 1956 ، وأصبح يصل الى 373.000 (ثلاثمائة وثلاثة وسبعون ألف) في بداية شهر جوان من نفس السنة ، هذا ما عدا وحدات الدفاع الذاتي التي تكونت في كل جبهة والتي انخرط فيها أغلب المدنيين الفرنسيين، بالإضافة الى وحدات البوليس والجندرمة المختلفة التي بلغت الى غاية سنة 1961 80 ألف ، وكذا القوات الاضافية المكونة من جنود جزائريين (حركى ، مخازنية..... الخ) ، والتي بلغت 158813 ، وكذلك قوات الجيش الفرنسي والتي وصلت الى 519.000 ، تحتى القوات الأخرى العاملة تحت امرة الجيش الفرنسي في الجزائر والتي بلغت 158.813 ، ليكون بذلك المجموع الكلي للقوات الفرنسية سنة 1961 : 757.813 ويفوق . ومن هذه الاحصائيات يتبين لنا أن الجيش الفرنسي ابان الثورة التحريرية يعتبر أكبر جيش استعماري عرفه التاريخ . ووصل عدد العاملين في سلاح الطيران الى حدود 18 ألف جندي واكتسبت مفارز المدفعية مزيدا من المرونة والسرعة [2] وتطبيق مرسوم 17 مارس 1956 على أرض الواقع ، صدر بتاريخ 7 ماي 1956 قرار منح العسكريين سلطة حفظ الأمن التي تعد من اختصاصات السلطات المدنية ، وبذلك أعطت الحكومة الفرنسية الصبغة القانونية ، للقيام بمهامه القمعية ، وقد طبقت هذه السلطات الاستثنائية بشكل كبير خلال الثورة ، حيث أنه في سنة 1957 وضعت الحكومة الفرنسية تحت تصرف الجنرال " ماسو " قوات هائلة ، تمثلت في : كتائب عسكرية (كتيبة الزواف التاسعة والكتيبة السنغالية 13) . والكتائب الجمهورية للأمن والحرس المتنقل وجنود الهندسة والمخبرين الجزائريين المتعاونين[3] مع السلطات الأمنية الفرنسية المختصة ، بالإضافة الى مختلف الأجهزة الأمنية ، هذا دون الفرقة الثانية للمظليين التي كان قائدها (الجنرال ماسو) والتي تعد من أحسن تشكيلات الجيش الفرنسي ، وعليه فقد أصبحت الثورة

[1] العايب معمر ، الجزائر في الاستراتيجية العسكرية الغربية من 1939 الى 1962 ، مجلة المصادر ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، العدد 15 ، 2007 ، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال ، الجزائر ، ص. 119.

[2] خالد نزار ، المصدر السابق ، ص.42 .

[3] رمضان بورغدة ، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص ، منشورات بونة للبحوث والدراسات ، الجزائر ، 2012 ، 111.

الجزائرية في عهد لاكوست أكثر شمولية حيث تعاظمت القدرات العسكرية الفرنسية ، وأخذ العسكريون تدريجيا أهم اختصاصات السلطة المدنية .[1]

ان أهداف القوات العسكرية المذكورة في اعادة الأمن الى نصابه وحماية الأرواح والممتلكات [2] ، حيث كان لاكوست قد استجمع كل هذه المعدات الضخمة والوسائل المادية والبشرية الهائلة الى أنم تتم المصادقة عل قانون 17 مارس 1956 ، الذي سيخول له حق التصرف المطلق فيها متى شاء وأينما شاء وكيفما شاء. [3] (أنظر الملحق نص القانون الكامل باللغة الفرنسية، شريط ص184،185).

وبذلل شرعت عمليات التعذيب والابادة الجماعية والقمع الذي ازدادت حدته مع تعيين الجنرال " سالان " Salan في 15 نوفمبر 1956 قائد للناحية العسكرية العاشرة التي تمتلكها الجزائر ، هذه الأخيرة اعتمد فيها الجيش الفرنسي أساليب متنوعة ضد سكانها مثل : الحرب النفسية والتعذيب والاستنطاق والقتل الجماعي.[4]

ولا يمكن أن نستخلص من استراتيجية القوة المطلقة أو عملية تكثيف القوات العسكرية التي قام بها " لاكوست " هو أن :

- الحكومة الفرنسية فوجئت باندلاع الثورة ولم تكن تتوقع أنها ستنجح وتنشرها بهاته السرعة.
- كما أن السلطات الفرنسية لم تستوعب فكرة أن يهزمها مجموعة من الفلاحين والتجار والأشخاص العاديين ، وهي التي تمتلك جيشا مطورا ومجهزا بأحدث الأسلحة.

فأمام عجزهم عن ادراك كيفية مواجهة الثورة والتصدي لها ، أخذوا يمدون قواتهم العسكرية بإمدادات وأسلحة حربية متنوعة .[5]

---

[1] رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص. 111 ، 112.

[2] بسام العسيلي ، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، المرجع ، ص. 49.

[3] شريط لخضر ، المرجع السابق ، ص. 184.

[4] رمضان بورغدة ، المرجع السابق ص. 112 ،113.

[5] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 123، 124.

- من خلال هذا العرض التاريخي البسيط للقوات العسكرية الفرنسية وتزايدها يوما فيوما في الجزائر وللعتاد العسكري الفرنسي وتضخمه شهرا فشهرا نستنتج أن الفرنسيين كانوا يواجهون ثورة تزداد قوتها ويتسع ميدان عملها عمقا وشمولا من يوم لأخر.[1]

المطلب الرابـع : العمليات العسكرية

• عملية البندقية والأمل

تعتبر مجموعة من العمليات العسكرية الفرنسية ذات نطاق واسع من التراب الجزائري ، من تخطيط الوزير المقيم روبير لاكوست الذي بدوره أوكل مهمة تنفيذها على أرض الواقع للجنرال ديفور وقد جند لهذه العملية ما يفوق 30 ألف جندي فرنسي ، امتد اطارها الزماني من يوم 28 أفريل 1956 الى غاية أواخر أوت 1956 ، أما نطاقها الجغرافي فقد شمل القسم الشرقي والغربي لمنطقة الصومام ، هذه الأخيرة التي انعقد بها مؤتمر الصومام 20 أوت 1956حيث تزامن انعقاد المؤتمر مع هذه العمليات التي نتج عنها تدمير العديد من القرى الجزائرية (حوالي 30 قرية) وخلفت خسائر بشرية عديدة .[2]

وقد كان " لاكوست " يعلق أمالا كبيرة على هذه المنطقة* في تحقيق التهدئة بالجزائر خلال سنة 1956 ، حيث حددت مدة تحقيق التهدئة بالعاصمة وضواحيها في شهر سبتمبر 1945 كأقصى تقدير.[3]

ركز ديفور في البداية على محاصرة المنطقة حصارا شديدا ، حتى لا يفلت منه أفراد جيش التحرير ، فقام بحشد قواته على شكل شبه دائري على المنطقة ما بين جبال البيبان غربا وأقبو شملا ، وبني ورثلان وبني يعلى شرقا ، وفي يوم 20 جويلية 1956 الموافق لليوم الثاني من عيد الأضحى المبارك لعام 1375هـ شرعت قاذفات القنابل في قذف وقنبلة كل قرى المنطقة ومداشرها ودواويرها واحدة تلوى الأخرى انطلاقا من قاعدة عين أرنات العسكرية غرب سطيف وقاعدة التلاغمة ، حيث كانت قيادة الجيش الفرنسي تعتقد أنها ستقضي على الحياة البشرية من أساسها بهذه العملية ، وخلال العملية نزل الجنرال ديفور في قرية أمزرواق ، وهدمت الطائرات وخربت القرى التالي : أمزوراق ، الماين ، أعشابو ، أوفلة

[1] جريدة المجاهد المصدر السابق، ص. 06.

[2] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 88.

* المنطقة الرابعة التي أنعقد بها مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

[3] يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، مجلد 5 ، الثورة في الولاية الثالثة ، ط.ج، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص. 70.

(العلوى) ثاورميث ، ثاكرومبالت ، بوسعدة ، تفرق ، أوشانن ، بوبندة ، أذوار سيدس يذير ، لأولاد حالة ، ثاوريت ، نيتزى عيدل ، ثاموقرة ، ثاسيرة ، ثوفيرث ، فريحة ، ايثورثيران ، اينشبانة ، عبد الشريف ، اثحافظ ، أقمون نيثعيسى ، أقمون نيثخيار ، ثاله نتينرار ايغبولين ، ايثبراهم ، أولمونثن ، الثعالبة ، ايثحالة ، زرعة ، قلعة بني عباس وقراها.

وبعد هذا القذف العشوائي والتخريب والتدمير والقتل والتشريد ، شرع جنود القوم و الحركى والضباط الفرنسيون في اقتحام القرى وحرق وتخريب وتدمير ما بقي سالما من العمران وسلب حلي النساء وألبسة الرجال والأمتعة ، والأدوات الصالحة للاستعمال ومصادرة البغال والأحمرة وقتل كل الحيوانات التي لا يقدرون على أخذها وافساد المؤن والأغذية الزائدة عن قدرة حملهم ، وأحدثوا ما لا يتصور من التدمير والقتل والتعذيب وافساد كل مظاهر العمران .[1]

وقد جاءت هذه العمليات في اطار تحقيق التهدئة التي وعد بها " لاكوست " خلال سنة 1956 ، ووضع أو حدد شهر ماي أجلا لتحقيق التهدئة في الجزائر ، متخذا من منطقة القبائل نموذجا ، وأوكل الى الجنرال " ديفور " مهمة القيام أو الاشراف على هذه العملية ، لكن هذه العملية انتهت تحقيق الأهداف المرجوة ما جعل لاكوست يلجأ الى الطريقة التربيعية* ، والتي فشلت هي الأخرى بدليل انعقاد مؤتمر الصومام في نفس المنطقة بعدة أيام قليلة من فشل هذه العمليات .[2]

- **عملية العصفور الأزرق Opération Oiseau Bleu**

هي عبارة عن مكيدة أو خطة من تدبير " جاك سوستال " و " وروبير لاكوست " كان هدفها التصدي للثورة الا أنهما لم يفلحا في ذلك وعليه أصبحت عملية غرضها الثأر ومتابعة الثوار الجزائريين وتهديم مراكزهم ، وقعت هذه العملية بمنطقة " تيزي وزو " بجبال " جناد وافلسن " امتدت على مدار

[1] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 70.

* الطريقة التربيعية : هي طريقة جديدة ، تقضي بتقسيم البلاد الى مناطق مربعة وحصارها أو محاصرتها وتطهيرها واحد تلو الأخرى ، في اطار تحقيق التهدئة واستحداث المنطقة المثالية . للمزيد أنظر ، يحي بوعزير ، المصدر السابق ، ص. 316 ، 317.

[2] عبد الكامل جويبة ، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958 ، دار الواحدة للكتاب ، الجزائر ، 2012 ، ص. 130.

أربعة أيام أي من تاريخ 9 أكتوبر 1956 الى 12 أكتوبر من نفس السنة ، وقد نفذ هذه العملية عدد كبير من جنود الجيش الفرنسي الذين استعملوا أسلحة عسكرية مطورة.

سعت ادارة الاحتلال جاهدة لإخماد الثورة بمنطقة القبائل وقد أوكلت هذه المهمة للجنرال " بوفر " Beaufre* مع الاستعانة بقوات بلونيس** ؛ الا أن هذا الأخير فشل في التصدي للثوار ما دفعه الى الانسحاب وعلى الرغم من ذلك بقيت السلطات الفرنسية مصرة في القضاء على الثورة في هذه المنطقة على وجه الخصوص وذلك لعدة اعتبارات منها تكوينها الطبيعي الذي جعل منها ملاذا أمنا ومخبأ جيدا للثوار كما كانت تعتبر بوابة عبور رئيسية وفعالة لجيش التحرير من الولاية الرابعة والخامسة الى الشرق بهدف نقل الوثائق وجلب السلاح ، وعليه قامت فرنسا بالتخطيط لعملية " العصفور الأزرق "[1] والتي دامت من أواخر شهر نوفمبر الى غاية شهر سبتمبر من سنة 1956.[2]

ولهذه العملية عدة أسماء : عملية العصفور الأزرق opération oiseau bleu ، عملية عسكرية سرية opération armée secret ، كوماندوس ك commandos K ، القوة ك forces K ، المؤامرة le complot ، كان هدفها السعي لإنشاء أو اقامة قوة ثالثة واستمرت هذه العملية ما يقارب 12 شهرا وتعود الفكرة الأولى للقيام بهذه العملية " لجاك سوستال " بمساعدة كل من العقيد بول شون*** Paul schoen وجون سرفييه Jean servie .[3]

* بوفر : قائد الفرقة الثانية للمشاة البحارة DIM 2eme أنظر ، ابراهيم طاس ، المصدر السابق ، ص. 150.

** محمد بلونيس : (1912.1958) ولد ببرج منايل في بومرداس تعلم بالمدرسة الابتدائية الفرنسية ثم انخرط في حزب الشعب سنة 1938 ثم سجن بسبب نشاطه في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وبعد اندلاع الثورة أوكلت له مهمة قيادة المجموعات المسلحة في بلاد القبائل وقد لعب هذا العمل العسكري دور فعال من خلال تجنيد جبهة التحرير الوطني قوات كبيرة لمواجهة مقاومة بلونيس ، أنظر : عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ، ص. 64.

[1] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ص – ص. 89 – 105.

[2] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 104.

*** بول شون paul schoen وجون سرفييه jean servie هما مستشرى محافظ شرطة العاصمة بول تيجن paul teigen ، أنظر : ابراهيم طاس ، المصدر السابق ص. 151، 152.

[3] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 104.

وترجع جذور هذه العملية الى أوائل سنة 1955 حيث قام المفتش أوسمار ousmeur بالاتصال بصديق دراسته طاهر عشيس وطلب مساعدته وعرفه بالجنرالات الفرنسيين على أنهم من سيقوم بهذه العملية وذلك لمعرفته الواسعة بسكان المنطقة وشرع في تنفيذ المهمة الموكلة اليه بمساعدة وفاقه الذي قام أحدهم ويدعى " أعزرون " بإبلاغ " كريم بلقاسم " بهذه العملية ليتخذ الاحتياطات والتدابير اللازمة للتصدي لها ومشت العملية ببطء حتى تم استخلاف أو تغيير " سوستال " " بلاكوست" ليكمل تنفيذ الخطة من أجل تصفية الثورة حيث قام بتجنيد الجيش الفرنسي الذي بلغ 600 جندي ليرتفع العدد شيئا فشيئا في سنة 1956 ، وقد قامت ادارة الاحتلال بتطبيق استراتيجية نفسية على أفراد الجيش الفرنسي ترتكز على الاغراء تارة والتهديد تارة أخرى ما دفع هؤلاء لإظهار اخلاصهم لفرنسا وذلك من خلال أنهم كانوا يأتون بعملاء على أنهم مجاهدين ويقومون بتعذيبهم من أجل كسب ثقة ضباط الجيش الفرنسي الا أن ذلك لم يدم طويلا واكتشف أمر هذه العملية في مؤتمر الصومام أين اصطدم جيش التحرير الوطني بالقوة العملية ، التي انظم بعض أفرادها الى جيش التحرير وبعضهم الأخر تم تصفيته وخسرت فرنسا ما يقارب 400 قطعة سلاح.

واثر هذا الفشل شنت فرنسا عملية عسكرية امتدت 3 أيام أي من 9 الى 12 أكتوبر من سنة 1956 تنقل خلالها الجيش الفرنسي بأعالي جبال منطقة القبائل بهدف الثأر[1] لخسارتهم وقد كشفت هذه العملية عن عدم معرفة ادارة الاحتلال بطبيعة مكان الريف الجزائري وعدم التقسيم الجيد للأوضاع هناك وهو ما أدى الى فشلهم في هذه العملية فلم يخطر ببال لاكوست أن جبهة التحرير الوطني على علم بهذه العملية منذ البداية رغم جهاز الجوسسة الضخم المتطور الذي يمتلكه.[2]

وتعتبر عملية العصفور الأزرق عملية جريئة ليس لها مثل ، زعزعت كيان وزارة الدفاع الفرنسية وجعلت جيش لاكوست يتصبب عرقا حيث استطاع قادة الولاية الثالثة الحصول على كمية معتبرة من

[1] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص-ص. 151-154.

[2] المرجع نفسه ، ص. 154.

العتاد الحربي (أسلحة وذخير) وفي مدة وجيزة تم أخذها من أفراد الجيش الفرنسي أثناء اشتباكهم معهم في هذه العملية ، وقد تابعت جبهة التحرير الوطني هذه العملية عن بعد وكانت على دراية بكل حيثياتها.[1]

وشكلت هذه العملية نصرا مبينا للثورة تيقن الجيش الفرنسي بعدها أنه لا يقاوم قطاع الطرق كما يدعي وانما هو يواجه جيشا منظما له أهداف معينة وقادرا على الصول اليها. [2]

- **عملية الزرق La Bleuté**

لعل أعظم انتصار تحقق خلال عهد " لاكوست " ويحق له أن يفتخر به ، هو ذلك الاختراق الخطير الذي سجلته المخابرات الفرنسية ضد الثورة التحريرية في صيف 1957 والذي أدى الى ضرب التنظيم السياسي والعسكري ل ج.ت.و ، وتمكن من تفكيك خلاياها ومن ثمة بواسطة عناصر من تنظيم ج. ت. و ، وكان قم تم القبض عليهم واستغلالهم بالإيقاع بتنظيم شبكة الفداء في منطقة الجزائر العاصمة، وعرف هذا التنظيم باسم : الزرقوية أو لابلويت أو الزرق ، وأشرف على هذه العملية العقيد غوادر قائد قطاع الجزائر العاصمة ، بمساعدة النقيب ألان ليجي ، وهو مختص في فن التضليل والجوسسة المضادة [3].

وترتكز عملية الزرق على المبادئ والأفكار التالية :

- امكانية استعمال بياعين (مخبرين) من الجزائريين.
- عزل كبار المسؤولين في " منطقة الجزائر المستقلة " عن السكان ، للحد من حرية تحركهم من جهة ومحاولة تجفيف مصادر معلوماتهم من جهة أخرى.
- اختراق نظام الجبهة بواسطة أعضاء سابقين فيها.

---

[1] عبد الحفيظ أمقران الحسني ، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة ، دار الجزائر للكتب للنشر ، الجزائر ، 2013 ، ص.81.

[2] زهير احدادن ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 ، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع ، الجزائر ، د.س.ن، ص. 24.

[3] عثماني مسعود ، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص.273 .

وتم الشروع في تنفيذ هذه الأفكار ، حيث استحدثت مصلحة جديدة خاصة للاستعلام والاستغلال ، سميت بـ : " مصلحة السجناء البياعين " ، اذ أنها كانت تختار عناصرها من مراكز التعذيب وتخييرهم بين أن يكونوا عملاء لفرنسا أو الموت . وبدأت هذه المصلحة عملها حيث باشرت نشاطها في أوت 1957 ، وظهرت فعاليتها باعتقال " حسن غندريش " قائد المنطقة الثالثة بالعاصمة ، والذي تم تخييره بين التعذيب أو العمالة ، فاختار العمالة وأصبح عميلا لفرنسا. [1]

وساعد غودار وليجي في الايقاع بقادة منطقة العاصمة الواحد تلو الأخر ابتداءا من القائد العسكري للمنطقة (حاجي عثمان) المدعو : " كمال " ونائبه وكان ذلك بعد 20 يوم من اعتقال غندريش أي في 26 أوت 1957 ، ثم قائد المنطقة " ياسين السعدي " في 23 سبتمبر من نفس السنة ثم " علي عمار " المدعو " لابوانت" في شهر أكتوبر[2] ، ثم القائد السياسي عبد الرحمان بن حميدة في العاشر من نفس الشهر (أكتوبر) ، وبعذ ذلك تفرغ " ليجي " بمساعدة " شبكة الزرق " للولاية الثالثة ، مستغلا في ذلك موقع أو منصب " غندريش " ، الذي أصبح قائد منطقة العاصمة .[3]

واستغلت قوات الاحتلال الانقسام الحاصل بين الداخل والخارج ، وركزت نشاطها على الولاية الثالثة من أجل ضرب الثورة في الداخل ، حيث تعتبر عملية الزرق عملية بسيكولوجية (نفسية) محكمة وخطيرة ، جند لها عدد من العملاء ، قاموا بتشكيك العقيد : عميروش " قائد الولاية الثالثة في نزاهة أفراد جيش التحرير الوطني خاصة المثقفين والطلبة الذين التحقوا بالولاية الثالثة بعد اضراب الطلبة سنة 1956 ، اذ أنهم قدموا من العاصمة ، وعملوا على اقناعه بأنهم على اتصال بالجيش الفرنسي وادارة الاحتلال ، وتكثفت حملات التشكيك بين المثقفين وجماهير الشعب وبين الجنود ومسؤوليهم وبين المسؤولين فيما بينهم ، وقد تمكن الشك " بعميروش " وبعض مساعديه ما دفعه الى اعدام حوالي 1800 شخص دون محاكمة أغلبهم من المثقفين ، وتفاقمت عملية الشك وامتدت الى الولاية الرابعة بسرعة ، التي أسفرت عن اعدام 500 ضحية تقريبا.

[1] محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص. 285، 286.

[2] عفرون محرز ، المصدر السابق، ص. 455.

[3] محمد عباس ، المرجع السابق ، ص. 386.

وقد حذرت قيادة الولاية الثانية " عميروش " مما يفعله وأنه يجب أن يقيم محاكمة نزيهة أولا قبل الاقدام على فعل أي شيء ، وأخبرت قيادة الولاية الثانية الحكومة المؤقتة بالأمر (بالمؤامرة) وعواقبها الوخيمة وأنه لا بد من ارسال لجنة تحقيق ، الا أنها لم تتلق أي رد ، والخيانة التي أوحى بها العدو وأحكم خطتها لم تكن تخص نفرا أو عشرة ، بل شملت كل المثقفين .[1] ، وبذلك اعتبرت العملية الأكثر نجاحا التي حفظ لها مكتب الحرب النفسية (غودار – ليجي) .[2]

ويرجع الفضل في اكتشاف هذه المؤامرة الى " روزا " وهي فدائية ، فرت من بلكور والتحقت بالمجاهدين في جبال برج منايل بعد أن شاركت في خياطة العلم الوطني ، حيث كان النقيب " ليجي " يبحث عنها ، وبالفعل تمكنت شرطة برج منايل من اقاء القبض عليها ، فاقترح عليها أن تعمل معهم ، ولكي يشكك في نزاهتها وضعها في شاحنات الجيش الفرسي وسار بها في السوق وأماكن تواجد الفدائيين والشعب الجزائري ، فرأها الجميع ، وعلم المجاهدون في الجبال بالأمور واغتاظوا كثيرا منها ، وخلال الفترة التي كان " ليجي " يسعى لإقناعها بأن تكون عميلة معه علمت أن أغلب قادة المنطقة المستقلة الجدد هم أعضاء من مجموعة " الزرق " التي كونها " ليجي " وهذا ما كان يهدف اليه ولتأكيد شكوكها وضع أمام أعينها رسالة من القائد كمال كان قد بعثها الى محمد مهني وعليها ختم الجبهة لتظن أنه عميل مزدوج ، فعزمت على كشف هذه المؤامرة ، فقررت الذهاب الى المجاهدين في برج منايل واعلامهم بالأمور ، وهذا ما كان يريده ليجي ، وفور وصولها الى جبال برج منايل أوقفها رجال " حسن محيوز " ، والذي كان هو الأخر متخوفا من المثقفين ، وعند التقائه " بروزا" أخبرته أنه محاط بمجموعة من الخونة[3]، وبذلك وضعت " روزا " قنبلة موقوتة في الولاية الثالثة بفضها لهذه المؤامرة التي دبرها النقيب " ليجي " ، ونقلتها هي الى الجبال لدى " محيوز " الذي أعلم " عميروش فورا " ، ومن ثمة أمر بتصفيتها هي والقائد " كمال " ، وفي ظرف قصير تمت تصفية عدد كبير من المثقفين والفدائيين الذين ساندوا الثورة ، ومن ثمة انتقلت عدوى التصفية الى الولاية الرابعة (4) التي كانت نموذجا في التنظيم والقيادة [4] ، وقد أبدى "

---

[1]علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1956 – 1962 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، د.س.ن ، ص، ص. 123، 125.

[2]خالد نزار ، المصدر السابق ، ص. 48.

[3]حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 ، ص. 206 ، 207.

[4]ابراهيم لونيسي ، العقيد عميروش وعملية الزرق ( ) ضحية المؤامرة أم منفذ للثورة من كراثة ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص.32.

فرحات عباس " اشمئزازه من التصفيات التي قام بها العقيد " عميروش " والنقيب " محيوز" ، وأرجع أسباب ذلك الى المستوى الثقافي للقادة باعتبار " محيوز " أمي ، الأمر الذي دفعه للغيرة من المثقفين الفدائيين ، وحسب " فرحات عباس" فان " كريم بلقاسم " عند اطلاعه على قائمة أسماء المجاهدين الذين تمت تصفيتهم استغرب كونه كانت له علاقات وطيدة بهم واحتك بهم ويدرك جيدا أنهم لا يمكن أن يكونوا خونة، وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد أمرت بتوقيف أحكام الاعدام في الولايتين الثالثة والرابعة.[1]

بعد أن خسر كلا الولايتين مئات المجاهدين دون برهان يثبت خيانتهم ، وهو الهدف الذي كان يرنو اليه النقيب " ليجي " ، الذي أراد أن يتأثر من عملية العصفور الأزرق التي كانت لصالح المنطقة الثالثة[2] ، وقد سميت " عملية الزرق " La Bleuité بذلك نسبة الى لون لباس الرجال الذين جندهم " ليجي " من الجيش الفرنسي الخبير في الحرب النفسية وعمليات التسميم والتضليل ، وتندرج هذه العملية في اطار الحرب النفسية التي شنتها السلطات الفرنسية على الشعب الجزائري والثوار بهدف القضاء على الثورة ، الا أن "ليجي" لم يفلح كثيرا في تحقيق هدفه من وراء عملية الزرق ، فعلى الرغم من مساعيه الحثيثة في الاطاحة بالثوار والتشكيك أو زرع الشك في صفوفهم ، وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة التي حققها نتيجة هذه العملية الا أن الولاية الثالثة بقيت صامدة واستمرت في نشاطها العسكري واستقرت الثقة في صفوف المجاهدين.[3]

- **عملية المشط الدقيق**

وقعت بجبال مدينة المدية الجزائرية وبالتحديد في منطقة الوزانة ، التي تعتبر من أبرز مراكز جيش التحرير الوطني ، كما كان بتواجد بها احدى المخابئ السرية الذي استعمل كمستشفى.

وفي سنة 1956 وبالتحديد في شهر جوان وبغرض التحضير لعقد مؤتمر الصومام أجمع قادة الثورة في هذه المنطقة ، وهنا افتضح أمرهم لدى السلطات الفرنسية والتي كان رد فعلها أن أقبلت على القيام بتمشيط واسع ومكثف لهذه المنطقة من طرف الجيش الفرنسي[4] ، حيث كلفت ما يقارب 60 ألف

[1] حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص. 208.
[2] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 51 ، 52.
[3] ابراهيم لونيسي ، المرجع السابق ، ص. 34.
[4] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 88 ، 89.

جندي للقيام بذلك وقد شملت كل من منطقة تابلاط و بالسترو وسورالغزلان والمدية وجبال الشريعة بالبليدة ، وقد خلفت هذه العملية العديد من الضحايا كما اعتقل ببعض سكان هذه المنطقة التي تم حرقها وتدميرها وباتت من المناطق المحرمة.[1]

المطلب 5 : سياسة الحرب المضادة

كان زعماء فرنسا وقيادتها يعملون على كسب ثقة أعدائهم في الداخل والخارج ، مستعملين من أجل ذلك كل الوسائل والأساليب ، من بينها الحجج والأكاذيب الواهية ، لإعطاء الشرعية لممارساتهم الاجرامية.

وقد روجوا لدعاياتهم هاته في كافة بلدان العالم ، خاصة البلدان العربية ، مستغلين كل الفرص في المؤتمرات والمحافل ، ومن بين الأكاذيب التي نشروها نذكر : أن الثورة التحريرية هي امتداد لحرب الهند الصينية ، وعليه فان القوات الفرنسية تواجه نفس العدو ، ألا وهو المعسكر الشرقي الشيوعي ، الذي بدأ يزحف الى أوروبا ، وقد وضحوا ذلك على خريطة العالم ، وذلك بتعيين خط أحمر ، يمر على كل من موسكو وبلدان المشرق العربي وكذا بلدان المغرب العربي – بما فيها الجزائر والمغرب الأقصى – فالمحيط الأطلسي وصولا لجنوب أوروبا.

فالمنظرين الفرنسيين يرون أن فرنسا تعمل على التصدي لخطة مدبرة من طرف الشيوعيين تهدف الى القضاء على الكيان الفرنسي .

ومن بين المبررات التي اختلقتها القوات الفرنسية أيضا نذكر : أنها تسعى لحماية الأمم والشعوب من الموت بأبشع الطرق الثوار الذين تدعمهم الشيوعية.

وهذا ما دفعها رغما عنها لاتباع استراتيجية الحرب المضادة ؛ والتي ترتكز على اتباع نفس أسلوب الطرق الثاني .

[1] بوهناف يزيد ، مشاريع التهدئة الفرنسية ايان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954–1962 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2014 ، اشراف قريري سليمان ، ص. 119.

وبناءا على ذلك فقد كانت القوات الفرنسية العسكرية متحمسة ومستعدة تمام لتطبيق سياسة الحرب المضادة في الجزائر ؛ التي كانت أملهم الوحيد لاسترداد نفوذها بين الدول – خاصة بعدما أنهزمت في معركة ديان بيان فو* ومعركة السويس.[1]

ومن جهة أخرى فإنها ستضمن بذلك بسط نفوذها في الجزائر والسيطرة عليها.

وعليه فان القوات العسكرية الفرنسية أمنت بأنها تؤدي واجب مقدس ؛ من خلال الحفاظ على فرنسا واعادتها الى أمجادها ، والتصدي للمد الشيوعي ، بالإضافة الى : " الدفاع عن العالم الحر ضد الخطر الأحمر ".

حسب الغالي غربي في كتابه فرنسا والثورة الجزائرية .[2]

ومن هذا انبثقت فكرة انشاء المدارس المضادة لحرب العصابات في كافة المدن الجزائرية ، منها في ولاية بسكرة سنة 1955.

وحسب القيادات الفرنسية ، فانه هناك عدة أساليب وطرق لتطبيق استراتيجية الحرب المضادة ، حيث يرى العقيد Trinquier : أن الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو اخضاع الشعب الجزائري بكل الطرق بما فيها الارهاب ؛ الذي يرى أنه أكثر فعالية.

كما يرى العقيد Jacques Hogard : أنها يجب التركيز على أو العمل على زعزعة العدو واضطرابه من خلال العمليات العسكرية المتكررة بهدف ترهيب وتخويف الثوار وهدم معنوياتهم واحباط عزيمتهم للعدول عن هدفهم في التحرر.....

* معركة ديان بيان فو Dien Bien Phu : المعركة الحاسمة التي وضعت حدا لحرب فرنسا في الهند الصينية (1946 –1954) دارت هذه الحرب بين القوات الفرنسية بمؤازرة القوات الأمريكية من جهة وبين ثوار الفيتنام وكمبوديا ولاووس بمساندة الصين من جهة أخرى ، وكانت " ديان بيان فو " خلال تلك الحب تعتبر من أهم المراكز الاستراتيجية لدى كلا الطرفين المتنازعين وسقطت في يدي القوات الفيتنامية في 17 ماي 1954 . للمزيد أنظر : مجلة المصادر ، العدد 15 ، ص. 114.

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 366 ، 367.

[2] المرجع نفسه ، ص. 367 ، 368.

وعليه فقد رسم خطة تعتمد على 03 مراحل أساسية ، ألا وهي :

1- ابادة الوحدات العسكرية للعدو : للتمكن من السيطرة عليه بسهولة.

2- تدمير المنظمة السياسية – العسكرية للثورة : من أجل محو كيانها تمام والقضاء عليها.

3- السيطرة على السكان بواسطة العمل الدعائي والنفسي المكثف ؛ وهو الأسلوب الأكثر فاعلية ؛ والذي يرتكز على جمع المعلومات باستعمال كل الطرق والأساليب بما فيها التعذيب ، التصفية ، القتل الجماعي ، ..... [1]

وقد كان معظم الضباط الفرنسيون يفضلون استعمال الأساليب القتالية الحربية ذاتها التي كان يستعملها الفيتناميون ضدهم خلال حرب الهند الصينية.

كما دعم الجنرال Raoul Salan هذا الأسلوب وشجع على انتهاجه ، وذلك بصفته قائدهم للجيش الفرنسي في الجزائر سنة 1956 ، حيث عمل على تطبيق تجربته وخبرته التي اكتسبها من الفيتنام خلال الحرب على أرض الجزائر ، اذ سن عدة قرارات ، نذكر من بينها :

1- انشاء فرق تدخل في كافة النواحي والمناطق والقطاعات العسكرية ، ولكل فرقة طاقم عسكري خاص بها ، بالإضافة الى تكوين كتائب التدخل في جانفي من سنة 1957.

2- بموجب القرار الصادر في أفريل 1957 ؛ فانه يتوجب حتما على كافة ضباط وأفراد الجيش الفرنسي الذين سيعملون في الجزائر ، التدريب في مراكز التهدئة وحرب العصابات.

وعليه فان سنة 1957 ستعرف تطبيق وتجربة عدة أساليب للحرب المضادة ، وأوكلت هذه المهمة لضباط وجنرالات فرنسا ، أمثال : سالان Salan ، هاقارد Hagard ، ألار Allard ، بيجار Bigeard ، فرنسوا Françoi ، فوسي Fossey ، ترينكي Trinquier ، قودار Godard ، .... [2]

وقد اتبع هؤلاء مختلف الأساليب ، منها : الاستنطاق ، التعذيب بكافة أشكاله و أبشعها ، القتل ، .... ، كما قامت ادارة الاحتلال بوضع الجهاز العملياتي للحماية D.O.P والذي يعمل تحت رقابة العقيد

[1] شريط لخضر ، المرجع السابق ، ص. 307.

[2] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 369 ، 370.

" قودار " Godard تحت رقابة المؤسسة العسكرية ، ومنحتها صلاحيات واسعة ، بالإضافة الى الجهاز الحضري للحماية D.P.U ، والذي يعمل تحت اشراف العقيد Trinquier ، وهذان الجهازان تابعان لمركز التنسيق بين الجيوش C.C.I ، وهو جهاز أسسه الجنرال Raoul Salan ، تحت ادارة العقيد.[1]

ويعتبر مركز التنسيق بين الجيوش C.C.I أعلى هيئة عسكرية رسمية ، له مهام وصلاحيات واسعة ، وكان من أبرز مهامه : توفير الأجهزة المختصة في استنطاق الأسرى والمعتقلين.

وتجلى دور وعمل هذه الأجهزة البوليسية القمعية ، منذ 1957 ، حيث سلطت أبشع وأفظع عمليات التعذيب على ما يقارب 120 ألف جزائري .[2]

ومما تجدر الاشارة اليه : " نظام الرقابة والتتبع " الذي أستعمل في استراتيجية الحرب المضادة ، وقد ابتكر هذا النظام العقيد Trinquier ترينكي؛ والذي تمكن من خلاله من التعرف على الهيكلة السياسية والعسكرية لجبهة التحرير الوطني في كل من الجزائر وبقية المدن الأخرى.

ويعمل هذا النظام على القيام بإحصاء السكان ومراقبة تحركاتهم وتقسيم الأحياء السكينة الى مجموعات ووضع اشارات على منازلهم ، مع وضع رئيس لكل مجموعة وتقديم تقارير يومية عن كافة تحركات الأفراد ، وبناءا على ذلك ونظرا لنجاح هذا النظام فانه قد أقترح تعميم هذا النظام على كافة مناطق الجزائر.[3]

كما ساند اليمين المتطرف هذه الاستراتيجية بكافة أساليبها ، ومن هؤلاء نذكر : العقيد Goussault قوسولت ، والعقيد Fougas فوقاس ، والرائد Cognit كوني ، وهم ينتمون الى الرابطة الكاثوليكية ، ويديرون المكتب الخامس ، بالإضافة الى مجلة le verbe ، التي تنتمي لهذه الرابطة أيضا ؛ والتي كان لها دور فعال في نشر أفكار استراتيجية الحرب المضادة وذلك بواسطة المقالات التي تنشرها في معظم أعدادها.[4]

---

[1] رافائيلا برانش ، المصدر السابق ، ص. 247.

[2] المصدر نفسه ، ص. 247 ،248 .

[3] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 370.

[4] المرجع نفسه ، ص. 371.

وسائل الحرب المضادة :

- **المناطق المحرمة**

تعتبر المناطق المحرمة من بين أبرز الأساليب التي اتبعتها ادارة الاحتلال الفرنسي في اطار استراتيجيتها العسكرية الهادفة للقضاء على الثورة.

وقد تمت اقامة المناطق المحرمة في المناطق الأساسية التي يتواجد بها الثوار بكثرة ، وسميت هذه المناطق : " بالمناطق المتعفنة " ؛ هذه الأخيرة تم حظر التواجد فيها والاقامة بها أو حتى الاقتراب منها أو المرور عليها ؛ وذلك بهدف السيطرة على جيش التحرير من خلال مراقبة تحركاته ، وتضييق الخناق على الثوار ، وابعادهم عن الشعب كي لا يتحصلوا على مساعدات منه ، وبذلك يسهل على فرنسا القضاء على الثورة واخمادها[1] ، والمناطق المحرمة هي الأراضي التي أفرغت من سكانها الذين جمعوا في مراكز خاصة سميت : " مراكز التجمع " .[2]

وبناءا على ذلك تم اصدار أو سن قرار رسمي من مجلس الوزراء الفرنسي ، لتشريع عملية اقامة المناطق المحرمة ؛ وقد حدد هذا القرار هذه المناطق مع اعطاء صلاحيات واسعة للجيش الفرنسي فيها.[3]

وعليه بدأ تنفيذ هذا القرار ، وكانت البداية بالولاية الثانية التاريخية ، ومن ثمة الولاية الثالثة والرابعة فالخامسة.

وباتت هذه المناطق مجال أو حيز جغرافي يمنع تمام تواجد أي شخص به ، كذلك كانت مركز للقصف المستمر دون انقطاع ، بواسطة المدافع أو عن طريق الجو أو البحر ؛ وذلك كي لا يتسنى لجيش التحرير الوطني التوجه اليها والاختباء فيها .[4]

---

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 272.

[2] عاشور شرقي ، المرجع السابق ، ص. 347.

[3] بسام العسيلي ، جيش التحرير الوطني الجزائري ، المرجع السابق ، ص. 35.

[4] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 272.

وقد كانت ادارة الاحتلال تقوم بترحيل سكان هاته المناطق رغما عنهم ، ولم يسمحوا لهم باصطحاب أي شيء معهم ، حيث قامت بإخلاء الشريط الحدودي بكامله من السكان من البحر الى مشارق الصحراء بعمق يصل أحيانا الى 50 كلم غرب السد الشائك المكهرب ، وذلك لتوسيع تأثيره على الحدود بهدف عزل الشعب عن الثورة .[1]

وفور ترحيلهم تقوم القوات الاستعمارية بهدم وتدمير تلك المناطق تمام ، بما تحويه من منازل وأراضي وممتلكات .... الخ ، وذلك حتى لا يتمكنوا من الرجوع اليها* .

وأصبحت هذه المناطق حقول للتجارب المختلفة لكل أنواع الأسلحة ، بما فيها : " قذائف النابالم " و " الغازات الخانقة " .[2]

ففي كل يوم كانت تتم عمليات هجومية تدميرية في كل بقعة من المناطق المحرمة ، وكانت تصل الى 03عمليات ، تدوم كل عملية لمدة ساعة ، باستعمال مختلف أنواع الطائرات الحربية وبعدد كبير (حوالي 35 طائرة فما فوق).

وعلى الرغم من مجهودات فرنسا الجبارة للقضاء على الثورة والحد من نشاط الثوار وتضييق الخناق على نشاطهم من خلال هذه المناطق ، الا أنها لم تفلح في مسعاها ، وذلك من خلال أن جيش التحرير الوطني لم يمنع من دخول هذه المناطق ، بل على العكس فانه جعل منها مناطق لإقامته ، ومخابئ لسلاحه وذخيرته ، وكذا مستشفيات لعلاج المرضى والجرحى والمعطوبين.

كما قام جيش التحرير أيضا بإنشاء مصانع صغيرة لصناعة القنابل ،حتى باتت مناطق محررة بدلا من مناطق محرمة ؛ حيث أصبحت مناطق محرمة على الفرنسيين وذلك بشهادتهم.

---

[1] يوسف مناصرية ، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 ، الجزائر ، د.س.ن ، ص. 30.

* حيث كان سكان المناطق الحدودية الدرع أو يمثلون الدرع الواقي للثوار في التمركز والتموين والاتصالات ولذلك قامت فرنسا بجعل مناطق الحدود وفي عمق 50 كلم داخل الجزائر مناطق عسكرية محرمة على الشعب الجزائري ، وقامت بجمع سكان هذه المناطق في المحتشدات والمعتقلات ومراكز الايواء تضليلا للرأي العام الداخلي والخارجي ، ضنا منها أو اعتقادا منها أنها بذلك ستعزل الشعب عن الثورة وتخضعه . أنظر : ليماء بوقريوة ، المرجع السابق ، ص. 31.

[2] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص.272 ،273.

وعليه فقد فشلت القوات الفرنسية العسكرية في الوصول الى أهدافها من وراء استراتيجية المناطق المحرمة ، حيث يقول " علي كافي " : " لقد أراد العدو أن يفصلنا عن السكان ، فكانت النتيجة أن أصبح من جراء ذلك في خوف دائم من الهجمات المفاجئة والكمائن المباغتة " .[1]

كما أن جيش التحرير الوطني ، قم قام بالسيطرة على هذه الاستراتيجية ، والتصدي للجيش الفرنسي ، حيث كان الثوار يتابعون تحركات أفراد الجيش الفرنسي ، بالإضافة الى أنهم كانوا يستغلون تلك المناطق المحرمة كمصدر يقاتلون منه ، وذلك باستغلال خيراتها.[2]

وقد استطاع جيش التحرير الوطني اختراق هذه المناطق المحرمة والتجول فيها ، وهو ما حدث في منطقة " الونشريس " ؛ التي لم تتمكن القوات الفرنسية العسكرية من محاصرتها بأكملها ؛ اذ أنها ركزت على المناطق الحدودية الشرقية ، ولعل أبرز ما قامت به في هذا الاطار هو اقامة ما يعرف ب : " المنطقة الحرام " ؛ هذه الأخيرة التي تم انشاؤها بعد بناء " خط موريس " بحوالي 05 أشهر ، وقد شملت منطقة واسعة وكبيرة جدا من التراب الجزائري ؛ حيث يصل طولها الى 400 كلم تقريبا ، وعرضها ما بين 30 الى 50 كلم بالتقريب ، ومساحتها فتبلغ 10 ألاف كلم^2 (ما يعادل 03 مقاطعات فرنسية).

وتمتد هذه المنطقة من البحر الى أقصى الجنوب ، وقد تم ترحيل ما يقارب 365 ألف نسمة من سكانها ، من مختلف مناطق ولايات الجزائر 5 : سوق أهراس والقالة وعنابة وتبسة ، وهي أكبر عملية ترحيل للسكان طوال فترة الثورة ، وقد تمت بعد مدة وجيزة من حادثة ساقية سيدي يوسف التونسية.

وقدره الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة على ذلك ، من خلال اصداره بيانا استنكر فيه هذه العملية ، وقد كان ذلك في 27 فيفري 1958.[3]

ولم تقتصر العملية على مجرد اجلاء السكان وترحيلهم فحسب ، بل تعدته الى مطاردة وملاحقة اللاجئين الى البلدان المجاورة وتعذيبهم أشد وأفظع وأوحش التعذيب، بالإضافة الى الاغتصاب والقتل

[1] يحي بوعزير ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون ، مج 5 ، الثورة في الولاية الثالثة ، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ، د.م.ن ، د.س.ن، ص.169.

[2] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 128،127.

[3] جريدة المجاهد، المصدر السابق، ص. 12.

والذبح للنساء والشيوخ والرجال . ومن كثرة العدد الكبير للقتلى تم حفر خنادق في منطقة الكويف* الحدودية ليزج بالقتلى فيها.

وتعتبر هذه العملية عملية اجرامية غير انسانية قمعية ووحشية ، حيث مورس على سكان تلك المنطقة أبشع أنواع الجرائم في حق الانسانية ، كانت بمثابة الابادة الجماعية.

وقد تضاعف عدد اللاجئين الجزائريين بتونس اثر هذه العملية ، وذلك حسب ما أدلى به ممثل الصليب الأحمر الدولي ؛ حيث يقول أنه أثناء عملية توزيعهم بإعانات على اللاجئين الجزائريين بتونس كان من المفروض أن يتم توزيعها على 03 ألاف لاجئ فقط ، الا أنهم فوجئوا بتضاعف عددهم ليصل 06 ألاف لاجئ [1] ، فالمناطق المحرمة تتميز بخاصية تجعل منها مناطق خطيرة على كل من يجهل حدودها ، كونها معرضة دوما لإطلاق النار في أي وقت لهدمها بعد افراغها من السكان وتجميعهم في أماكن مخصصة. [2]

كانت السلطات العسكرية وعلى رأسها وزير الدفاع الفرنسي جاك شابان دلماس jaques chaban delman **، تهدف من خلال سياستها هذه الى تطويق الثورة ومحاصرتها والسيطرة على الشعب الجزائري باتباع كل الطرق والأساليب الاجرامية فعدم وقوف الشعب الى جانب الثورة سيسهل عليها عملية القضاء على الثورة . [3]

لكن هيهات ، لأن عملية السيطرة على الثوار وترهيبهم لم تنجح ، وسجل جنرالات وفادة فرنسا فشلا ذريعا ، اذ أن الثورة حققت انتصارات باهرة في العديد من المعارك مع الجيش الفرنسي ، وألحقت

* منطقة الكويف : تبعد 30 كلم عن ولاية تبسة بالشرق الجزائري ، وهي منطقة حدودية ، رابطة بين الجزائر وتونس ، شهدت معارك بطولية عديدة ،ابان الثورة التحريرية ، وكان لها دور بارز في الثورة ، أنجبت العديد من الأبطال والثوار الجزائريين.

[1] رافائيلا برانش ، المصدر السابق ، ص. 47 ، 48.

[2] المصدر نفسه ، ص. 39.

** جاك شابان دلماس : من مواليد 07 مارس 1915 ، بباريس ، عين وزير دولة في حكومة " غي مولي " ، من فيفري 1956 الى جوان 1957 ، ثم شغل منصب وزير دفاع في حكومته " فيلكس غايار " من نوفمبر 1957 الى ماي 1958 ، توفي في باريس بتاريخ : 10 نوفمبر سنة 2000 ، أنظر : ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 130.

[3] ابراهيم طاس ، المرجع نفسه ، ص. 129 ، 130.

خسائر معتبرة بفرنسا وقواتها مادية وبشرية، وهذا ما يدل على عزيمة وارادة الشعب الجزائري وشجاعة وحنكة الثوار، الذين أرادت السلطات الفرنسية عرقلة نشاطهم من خلال هدمها للمشتات (تجمعات سكنية) التي كانت تمثل سندا وملجأ لهم، ومصدر لقوتهم لاحتوائها على الحبوب والحيوانات.[1]

- **خطي شال وموريس**

نظرا للأهمية البارزة للحدود الشرقية والغربية ودورها الفعال في دعم الثورة ، قامت السلطات الفرنسية بغلق الحدود التونسية والمغربية من خلال بناء أو اقامة أسلاك شائكة مكهربة على طول الحدود الجزائرية الشرقية والغربية ، وذلك بهدف تطويق الثورة ومحاصرتها ومنع مرور المجاهدين عبر الحدود لجلب المؤونة والسلاح .[2]

كما عملت على توسيع تأثيرهما على الحدود بهدف عزل الشعب عن الثورة وقطع أمل المجاهدين من الاستفادة من الاعانة الشعبية التي يحصلون عليها من كل من تونس والمغرب .[3]

حيث أن ادارة الاحتلال كانت مدركة لأهمية ودور الحدود الشرقية والغربية ، ذلك كونهما معبرا لمرور السلاح ، وعليه فمنذ اندلاع الثورة التحريرية بدأت في اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة ، وشرعت في البحث عن وسيلة لسد هذا المنفذ الذي طالما أثار انشغال المسؤولين الفرنسيين ، حيث صرح " ماكس لوجان " Max lejeune* في 03 أفريل 1957 " أن حوالي 100 قطعة سلاح تعتبر الحدود التونسية

---

[1] رافائيلا برانش ، المصدر السابق ، ص. 46.

[2] جمعية حماية رموز الثورة والبحث عن التاريخ ولاية تبسة ، المرجع السابق ، ص41.

[3] يوسف مناصرية ، المرجع السابق ص. 30 .

* ماكس لوجان : ولد في 1909/02/19 ؛ بمقاطعة " سوم " ( ) ، شغل منصب رئيس لجنة الدفاع الوطني بالبرلمان سنة 1954 الى غاية سنة 1955 ، ثم كاتب دولة للقوات المسلحة البرية ، فمكلف بالشؤون الجزائرية في حكومة " غي مولي " من 1956/2/1 الى 1957/06/13 ، كانت المتواطئين في عملية القرصنة الجوية الشهيرة في 22 أكتوبر 1956 ، للمزيد أنظر : ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 104.

يوميا لتصل الى يد الثوار " ، كما أبدى الجنرال سالان* أيضا تخوفا من الدعم التونسي والمغربي للثورة سنة 1957 ، حيث أصبح كليهما يشكلان قاعدتين خلفيتين للثورة الجزائرية .[1]

وبناءا على ذلك تم انشاء خطي شال و موريس ، بداية من أواخر عام 1956 الى غاية سنة 1957 ، بأمر من وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس Andre Morice .[2]

وقد سمي خطأ شال بذلك نسبة الى الجنرال شال** القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر ، ذلك أنه هو صاحب فكرة اقامة هذا الخط ليكون داعما لخط موريس.[3] وأنشأ هذا الخطأ على الجهة الشرقية للبلاد ، وأخذ نفس مسار خط موريس ، حيث كان متوازيا معه من الشمال الى الجنوب ، وبدأت الأشغال فيها نهاية سنة 1958 وامتد على طول الحدود الجزائرية التونسية .[4]

أما بالنسبة لخط موريس : فهو كما قلنا حمل اسم صاحب الفكرة أيضا وهو وزير الدفاع الفرنسية أندري موريس ***الذي أصر على ضرورة التعزيز العسكري وتوفير كافة الامكانيات اللازمة لإنجاز المشروع ، الذي بدأ في انجازه أواخر عام 1956 ، وقد امتد على طول الحدود الجزائرية المغربية.[5]

---

* الجنرال سالان : من مواليد 1988/06/10 ، عمل في سوريا سنة 1912 والهند الصينية من 1924 الى 1936 ، عين قائدا للجيش الفرنسي في الجزائر ابان الثورة التحريرية ، ساهم في عودة ديغول للحكم . أنظر : ابراهيم طاس ، المرجع نفسه ، ص 105.

[1] لمياء بوقريوة ، المرجع السابق ، ص. 32 ، .

[2] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 277.

**الجنرال شال موريس : ولد في بونتيه بفرنسا ، في 05 سبتمبر 1905 ، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية سنة 1925 اشترك في المقاومة الفرنسية ، عينه الجنرال ديغول للقوات الفرنسية في الجزائر ، خريج المدرسة التطبيقية للطيران ، تقلد عدة مناصب هامة حيث عين رئيس مصلحة الاستعلامات الجوية بفرنسا المحتلة ، ثم نائب رئيس قيادة الأركان الجوية ، قاد انقلاب ضد ديغول . للمزيد أنظر : عبد الوهاب الليلالي ، الموسوعة السياسية ، ج3 ، المؤسسة القومية للدراسات والنشر ، ص. 434.

[3] خالد نزار ، المصدر السابق ، ص. 106.

[4] جمعية حماية رموز الثورة والبحث عن التاريخ ولاية تبسة ، المرجع السابق ، ص 43.

*** أندري موريس : ولد بتاريخ 10 أكتوبر 1900 " بنانت "Nantes ، شغل عدة مناصب منها : عضو المجلس الوطني حتى سنة 1957 ، تقلد عدة مناصب وزارية من بينها : وزير البحرية في حكومة " ادغارفور " ، وزيرالأشغال العمومية والنقل والسياحة ، ثم وزير للدفاع ، توفي في : جانفي 1990 . أننظر : ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص 106.

[5] عبد الكامل جويبة ، المرجع السابق ، ص. 207 ،208.

ويمتد خط موريس على الحدود الغربية من بوساري مارًا بأحفير ، تلمسان ، مشرية ، عين الصفراء ، بني ونيف ليصل الى ايغلي جنوب بشار على امتداد 700 كلم [1] ، أما بالنسبة للحدود الشرقية فيمتد بطول 320 كلم من عنابة الى تبسة . ويتراوح عرض الخطين من 06 الى 25 مترا ، أما ارتفاعه فيبلغ حوالي مترين ، وهو عبارة عن نسيج من الخطوط الممتدة أفقيا وعموديا ، ومن شبكة من الأسلاك الكهربائية الدائرية والحلزونية مجهزة كلها بطاقة كهربائية تصل قوتها ما بين 5000 الى 12000 فولط.[2]

عمل خط موريس على تعزيز ثقة السلطات الفرنسية في القضاء على الثورة ، حيث شعر " لاكوست " باقتراب نهاية " الربع الساعة الأخير " ، وهو ما دفعه الى الاسراع في تتبع خطوات " أندري موريس " بهدف تحقيق حلمه في فوضى " التهدئة " الشاملة.

وقد قام " لاكوست " بزيارة الحدود رفقة " موريس " والاطلاع على السد الشائك ورؤيته عن قرب ، واثر هذه الزيارة سطر لاكوست مشروعا لإحكام تطويق تحركات جبهة التحرير الوطني ، وقد سمي هذا المشروع : " بمخطط لاكوست " ، وكان ذلك خلال الفترة الممتدة من جوان 1957 الى جوان 1958 ، ويهدف هذا المشروع الى توسيع وتعزيز خط موريس ، للزيادة من تأثيره وفعاليته من أجل احباط كل محاولة من جيش التحرير لاجتياز الحدود دخولا أو خروجا من الجزائر . وبعد دراسة المخطط والمصادقة عليه ، بدأ المشروع في تطبيقه وذلك ابتداءا من 07 فيفري 1958.[3]

وقد اشتمل المخطط على النقاط التالية :

1- متابعة الأشغال التي لا تزال طور الانجاز : وذلك من خلال :

- صيانة شبكة الأسلاك الشائكة والمراكز الكهربائية.
- انشاء أرضية للتدخل والمراقبة.
- زرع الألغام من نوع : APID/51.
- انشاء طريق يربط بئر العاتر بنقرين .

[1] لمياء بوقريوة ، المرجع السابق ، ص. 33.

[2] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص.364.

[3] جمال قندل ، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962 ، دار الضياء للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006 ، ص.74.

2- توسيع الشبكة والمراقبة بواسطة الأضواء والألغام الكاشفة : وذلك بتوفير الأضواء الكاشفة وهي على النحو التالي :

- 30 ضوء كاشف ب 15 كيلو واط. - 30 ضوء كاشف من 30 سم.
- 10 أضواء بحرية كاشفة ب60 سم. - 100 ضوء كاشف من 30 سم .[1]

3- تكثيف شبكة الاتصال بواسطة الراديو : طلب " لاكوست " من القيادة العسكرية تعزيز نظام المواصلات على الحدود الجزائرية الشرقية أي بين عنابة والماء الأبيض وبين الماء الأبيض ونقرين ، وذلك قصد تسهيل الاتصال بين مختلف المراكز العسكرية ، وقد وافقت قيادة الأركان الاستعمارية على طلبه هذا ، وذلك من أجل محاصرة الجهة الشرقية للبلاد.

4- تجهيزات ضوئية ما تحت الأشعة الحمراء : أقدم " لاكوست " على طلب هذه الأجهزة المهمة من أجل تحسين وتطوير وتسهيل عمليات المراقبة ، وكذلك لتجهيز الوحدات الأولى للفرسان الأجانب I.R.C.E لتمكينهم من انجاح عملياتهم العسكرية.

5- توسيع شبكة الاسلاك الشائكة الى جنوب الماء الأبيض : واتخذت شكلين :

الشكل الأول : وذلك من خلال توسيع الخط المكهرب عن طريق انشاء 112 كلم حزام كهربائي بهدف مضاعفة الشبكة الممتدة بيم مِؤمنة وسوق أهراس وتويري الى الذرعان وكذا وادي كيبابيط الى مرسط.

أما الشكل الثاني : فيتمثل في توسيع شبكة الرادارات بطريقة تمكن القوات العسكرية من التنبه لأي جسم متحرك ، مما يقلل نسبة نجاح المرور من المنطقة المحروسة بالرادار كما يسهل على قوات الاحتلال التدخل السريع.

وقد ركز مخطط لاكوست على ضرورة مد خط موريس الى الماء الأبيض ومد الشبكة الكهربائية الى غاية بئر العاتر . وحددت فترة انجاز المخطط شهرا واحدا. [2]

[1] جمال قندل المرجع السابق ، ص. 75.

[2]، المرجع نفسه ، ص. 76، 77.

6- **التحسين التقني للخط المكهرب** : وذلك من خلال :

- استخدام الألغام الطائرة وذلك من أجل كشف عناصر جيش التحرير الوطني أثناء عملية العبور للخط المكهرب وبالتالي يتم احباطهم ودفعهم للتخلي عن التفكير في المرور.

- توزيع الطاقة على نحو أكثر مرونة بين مختلف مناطق الخط المكهرب ، وذلك من خلال ترشيد استغلال الطاقة والاقتصاد فيها.

وعلى الرغم من أن مخطط لاكوست نجح في عرقلة وشل جيش تحركات أفراد جيش التحرير الوطني ، الا أنه كانت له نتائج سلبية من حيث أن الألغام التي جهز بها خط موريس ليست لها فاعلية كبيرة ، اذ أنها لا تشتغل بشكل جيد وتتأثر بعوامل الطبيعية ، كما أن انجاز هذا المخطط كلف الادارة الاستعمارية ميزانية ضخمة.

حيث قدر في المرحلة الأولى بحوالي 70 مليون فرنك ، ليتزايد فيما بعد ، فضلا عن الموارد البشرية والمادية التي سخرت لهذا المشروع .[1]

وعليه يمكن القول أن : الجيش الفرنسي لم يوفر أي وسيلة لتحويل الأشرطة الحدودية الى منطقة عازلة مكشوفة لا يمكن اختراقها ، حيث سلطت عليها مراقبة شديدة ودقيقة بعرض متوسطه التقريبي ما بين 60 الى 70 كلم زرعت بالعوائق الطبيعية منها : شبكات أشرطة شائكة ، حواجز مكهربة ، كواشف ضوئية ، رادارات ، تمويهات ضوئية ، أنظمة تنصت ، خيوط انذار دقيقة جدا ، رادارات الكترو مغناطيسية ، دبابات تتحرك بشكل دوري .... الخ ، هذا وبالإضافة الى اعتماد الطيران كوسيلة للمراقبة وجهاز قصف بامتياز ، كما تم زرع الألغام بمعية مسؤولي القطاعات الذين كانوا سادة في تفخيخ الحقول.[2]

[1] جمال قندل : المرجع السابق ص. 77 ، 78.

[2] خالد نزار ، المصدر السابق ، ص. 106.

•المعتقلات

تعود فكرة انشاء المعتقلات الفرنسية في الجزائر الى سنة 1955 ، وذلك بصدور قانون الطوارئ بتاريخ 03 أفريل 1955* ، والذي عرضه الحاكم العام أنذاك " جاك سوستيل " على البرلمان الفرنسي ، وهذا الأخير بدوره صادق عليه ، وينص القانون في مادته السادسة على اعطاء صلاحيات لكل من وزير الخارجية والحاكم العام في الجزائر ، وهذه الصلاحيات تتمثل في اصدار قرار انشاء مراكز الاعتقال ، ومن هنا بدأت السلطات الفرنسية في انشاء المعتقلات في الجزائر ، وتم انشاء أول معتقل في شهر أفريل من سنة 1955. [1]

والمعتقل حسب عبد المالك مرتاض هو : " المكان الذي كان الفرنسيون يعتقلون فيه الوطنيين ، وكان الشعب الجزائري أيام الثورة التحريرية يستعمل كلمة المعتقل مراد فلفظ السجن أو الحبس ، وكان السجن يطلق على المكان المودع فيه المجرمون واللصوص ، أما المعتقل فقد اقترن بمعنى سياسي خاص بالوطنيين الجزائريين والوطنيات أيضا ، ممن أودعوا السجن. كما قد يعني المعتقل أيضا : تجميع عدد من المناضلين في مكان محروس غير السجن الكلاسيكي ، وذلك لضيق السجون في الجزائر وفي فرنسا بهؤلاء الوطنيين الذين تكاثر عدد المعتقلين منهم والمحشورين فبلغ زهاء مليونين .[2]

وتكون المعتقلات محدودة العدد ، وخاضعة للسلطات العسكرية الفرنسية مثل معتقل عين وسارة . [3]

لم يمض يوما منذ اعلان قانون الطوارئ الا وهو محمل بحصاد مشؤوم من الاعتداءات الخطيرة على كرامة الانسان حيث أنه وسبب هذا القانون تم حجر ألاف الجزائريين ، في معتقلات في الصحراء

---

* قانون حالة الطوارئ : من البرامج العسكرية للجمهورية الرابعة ، صدر في 03 أفريل 1955 ، بعد أن حظي بموافقة البرلمان الفرنسي ، شرعت حكومة ادغارفور بتنفيذه في كل من منطقة الأوراس والقبائل والشمال القسنطيني ، أعطى هذا القانون للسلطات المدنية كامل الحرية في ممارسة الحكم التقليدي وتقويته للتصدي للثورة ، ثم عممته القيادة العسكرية على كامل البلاد من أجل السيطرة عليها ، ومراقبتها ، وينص قانون حالة الطوارئ على اعتقال وسجن ومحاكمة كل شخص يشتبه فيه أنه متعاطف أو منتمي الى الثورة . للمزيد أنظر : شريط لخضر ، المرجع السابق ، ص. 54 ، 55.

[1] رشيد زبير ، المرجع السابق ، ص. 103.

[2] عبد المالك مرتاض ، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954 – 1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، د.س.ن ، ص. 80.

[3] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 237.

حيث تبلغ الحرارة °50 درجة مئوية وذلك بسبب أراءهم ومعتقداتهم السياسية ، فأمر اعتقالهم كان بموجب قرارات ادارية مختومة تأمر بسجنهم دون محاكمة .[1]

كان نظام العيش داخل المعتقلات يختلف من معتقل لأخر ، وذلك راجع الى عدة أسباب وعوامل مختلفة ، نذكر من بينها :

- ✓ **أقدمية المعتقلين :**
- ✓ **درجة خطورتهم.**
- ✓ **انتماءاتهم السياسية .**
- ✓ **أسباب الاعتقال .**

بالإضافة الى أسباب أخرى ، كما كان المعتقلين أيضا مختلفون في تفكيرهم ودرجات وعيهم ، فهناك من ينهار من أول صدمة يتلقاها ويعيش بقية حياته في المعتقل محبطا كئيبا منهكا ، وهناك من يصمد ويقاوم ، وهناك من يغلب عليه الشعور الديني فيستسلم ويسلم أمره لله منظرا الفرج .

كل هذه الأصناف توحدهم روح الوطنية وتفرقهم المشاعر والأحاسيس . وكان هؤلاء المعتقلين يروحون عن أنفسهم داخل المعتقلات بواسطة الألعاب الفردية والجماعية كلعبة الورق والدومينو.... الخ ، الا أن هذه المعتقلات كانت لا تخلو من المتعلمين والمثقفين ، فكان لهم دور كبير في توعية وتعليم المعتقلين ومحو الأمية عنهم ، فراحوا يعلمونهم الكتابة والقراءة ينشرون الوعي الوطني الثوري بينهم . [2]

وقد كانت السلطات الفرنسية تطبق استراتيجية خاصة في المعتقلات من خلال مصالحها الادارية والتي كانت تقوم بتقصي وجمع المعلومات حول المعتقلين وذلك لمعرفة طريقة تفكيرهم اثر استنطاقهم أو من خلال العملاء المدسوسة بينهم اذ أن ضباط الشؤون الأهلية كانوا يختارون أفرادا منهم ويقومون

[1] علي يحي عبد النور ، تحقيق عن التعذيب في الجزائر ، معهد الهوقار ، جينيف ، 2003 ، ص. 13.
[2] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص – ص. 226 ، 228.

بدسهم في أوساط المعتقلين ، وبعد ذلك يتم استجوابهم مع المعتقلين حتى لا يشك في أمرهم وفي تلك الأثناء يقدم هؤلاء كل المعلومات التي جمعوها عن المعتقلين وعلى أساسها يتم التعامل معاهم . [1]

كما أن محاموا بعض المعتقلين لا يتجرؤون قط على طلب اطلاق سراح موكليهم (المعتقلين) من القضاء العسكري الفرنسي ، لأن الافراج عنهم يعني " الحبس الاداري : في حين أن الادانة تمنح صاحبها " الأمان " داخل السجن أو المعتقل . [2]

وبالإضافة الى ذلك يقوم ضباط الشؤون الأهلية أيضا بالعمل على الجانب النفسي للمعتقلين ، وذلك من خلال زرع اليأس في نفوسهم بعدم تحقيق الاستقلال والتحرر من قيود الاستعمار ، وكذا اشاعة الأكاذيب والأخبار الزائفة بأنه تم القضاء على الثوار بعد أن انهزموا واستسلموا لفرنسا ، وان لم تنجح أساليبهم هذه مع المعتقلين يقومون بتطبيق ممارسات وأساليب أخرى أشد خطورة منها ، فإما الاستسلام أو الموت ، فقد كانوا يمارسون عليهم عمليات غسل المخ ، من خلال اقناعهم للتخلي عن معتقداتهم الوطنية ، ويتم ذلك على شكل دروس أو على شكل أسئلة تلقى عليهم ، يتم من خلال أجوبتهم تصنيفهم الى مراتب من قوي الارادة الى متوسط فضعيف الارادة وعلى أساس ذلك تقرر كيفية التعامل معهم [3] ، كما عمل ضباط الشؤون الأهلية أيضا الى تكوين عملاء من المعتقلين أنفسهم ، فكانوا يسلطون عليهم التعذيب ويجبرونهم على التجسس على المجاهدين مراقبة تحركاتهم ومعرفة خططهم وأخبارهم [4] فكان البعض من المعتقلين يقبل تحت تأثير التعذيب ، ويشرعون في أداء المهمة الموكلة اليهم واذا ما سمحت لهم الفرصة فانهم يهربون ويلتحقون بالجبال الى جانب اخوانهم المجاهدين ، أما من كلن يرفض فكانت تتم تصفيته فورا من قبل ضباط الشؤون الأهلية الذين كانوا يطبقون الى جانب ذلك اختبارات على المعتقلين حيث كان يتم تخييرهم بين جبهة التحرير وفرنسا ، فمن يختار فرنسا يقوم بتحية علمها وبعدها

---

[1] رافائيلا برانش ، المصدر السابق ، ص. 56 ، 57.

[2] جاك لوك اينودي ، مزرعة أمزيان تحقيق حول مركز للتعذيب ابان حرب الجزائر ، تر . رابح حليس وطوايبية نجيب ، ميديا بلوس للنشر ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، د . س. ن ، ص. 86.

[3] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 228 ، 229.

[4] مصطفى خياطي ، معسكرات الرعب أثناء حرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، تر . قندور عباد فوزية ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، د . س. ن ، ص. 289.

يطلق سراحه فورا ، ومن يرفض يرجع الى المعتقل ، ولهذه الاختبارات دلالات عديدة لدى ادارة الاحتلال ، من بينها :

- الطعن في المقومات الأساسية للشعب الجزائري من أجل القضاء على النزعة الوطنية في نفوس الجزائريين ، وكذا التسليم بتفوق العنصر الأوروبي رمز العدالة والحضارة . [1]

ومن أبرز المعتقلات في الجزائر نذكر :

- معتقل " قصر الطير " قرب عين أمان – بسطيف – وهو خاص بالعسكريين ، وهو شبيه بمعسكرات النازية ابان الحرب العالمية الثانية.
- معتقل " شلال " غربي مدينة المسيلة : أنشأ في ماي 1955 م ، وهو عبارة عن خيام حوالي 75 خيمة – أقيمت في العراء ، اندثر ولم يعد له أثر لأنه اقتلعته الرياح .
- معتقل " الجرف " شرقي مدينة المسيلة : أفتتح في أوت 1955 م ، أنشأ خلال الحرب العالمية الثانية ، وهو عبارة عن أبنية بسيطة أقيمت في العراء .
- معتقل " بوسوي " : أفتتح أيضا في أوت 1955 م ، وهو عبارة عن ثكنة بنيت سنة 1845 م ، ويقع في جبال الصاية ناحية بلعباس.
- معتقل " أفلو " : يقع في ولاية الأغواط ، كان في البداية مخصصا لقادة الحركات السياسية والاصلاحية ، وفيه سجن الشيخ البشير الابراهيمي .
- معتقل " سان لوي " أو " بطيون " في أرزيو بناحية وهران.
- معتقل " أركول " : وهو من أخطر المعتقلات ، يقع غربي مدينة وهران .

زبانية متعصبون اسبان ، أفظاظ غلاظ شداد على السجناء ليس في قلوبهم أدنى قدر من الشفقة أو الرحمة .

- معتقل " سيدي الشحمي " : يقع جنوبي مدينة وهران أيضا ، أفتتح سنة 1957.
- معتقل " تيشي " قرب مدينة بجاية .

[1] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 23.

- معتقل " لودي " : يقع غربي مدينة المدية ، كان قد وضع خصيصا للشيوعيين الأوروبيين منذ سنة 1958 ، ثم ضم اليه الجزائريون من كل الشرائح.

بالإضافة الى معتقل " بن عكنون " ومعتقل " بني مسوس " بالعاصمة ، واللذان كان يمارس فيهما أبشع أنواع التعذيب الوحشية كفقأ العيون وقلع الأظافر والأسنان ....الخ .[1]

وقد كان الموقوفين الجزائريين في المعتقلات الفرنسية يتعرضون للتعذيب ، وذلك بشهادة الفرنسيين أنفسهم ، حيث جاء في رسالة بعثها الأمين العام لمحافظة الجزائر : " بول تيتيجن " paul teitgen للوزير المقيم " روبير لاكوست " بتاريخ 24 مارس 1957 * ، كتب فيها ما يلي :

" .... أثناء زيارتي الأخيرة لمعتقلات " بول غازيلي " ، بني مسوس وجدت الأثار الحقيقية للتعذيب لدى بعض المعتقلين ..... ، وهؤلاء المعتقلين الذين نقلوا الى هذه المراكز ، تم القاء القبض عليهم واستنطاقهم في المراكز العسكرية دون رخصة مدنية وحتى السلطة تجهل ذلك " . [2]

•المحتشدات

تعود فكرة المحتشدات الى الأربعينات من القرن التاسع عشر ، حيث يتم تجميع السكان في أماكن معزولة ، ما يدفعهم الى قضاء حاجاتهم الضرورية لوحدهم ، ويقومون ببناء منازلهم لوحدهم.

والمحتشد هو عبارة عن مكان معزول ، يزج فيه بالشعب الجزائري ليتم عزلهم عن الثورة ، لقطع أي اتصال أو دعم للثورة.

ويحاط المحتشد بأسلاك مكهربة من كافة جوانبه ، كما يخص بأبراج مراقبة بالإضافة الى أنه ملغم . وهو عبارة عن مستوطنة غير طبيعية تضم وطنيين غير مدانين قضائيا . [3]

---

[1] مصطفى خياطي ، المصدر السابق ، ص – ص. 301 ، 320.

* لم يتم الكشف عن هذه الرسالة الا في سنة 1960 وتم نشرها في جريدة لوموند le monde .

[2] رشيد زبير ، المرجع السابق ، ص. 79.

[3] عبد المالك مرتاض ، المرجع السابق ، ص. 76.

أما عن المحتشدين ، فانهم تسلط عليهم رقابة مشددة ، ويتم توزيع المؤونة عليهم طبقا لعددهم ، ويتم حظر التجول عليهم الا بتصريح أو رخصة يحصلون عليها من السلطات الفرنسية ، كما أنهم كانوا يعرضون لممارسات الانسانية وحشية من طرف الجند الفرنسي. [1]

وقد شرعت السلطات الفرنسية في انشاء المحتشدات منذ اندلاع الثورة ، حيث برزن الملامح الأولى لها بولاية باتنة ، وبدأت تنتشر شيئا الى غاية سنة 1956 خلال حكومة غي مولي.

وفي سنة 1957 ، تم اصدار قرار رسمي من السلطات الفرنسية يقضي بإقامة المحتشدات لعزل عن الثورة ، اذ تم ترحيل سكان المناطق الجبلية ، وهذه العملية تتم بطريقتين :

- **الطريقة الأولى** : تكون اقامة المحتشدات بطريقة ادارية ، وتتم تحت اشراف مسؤولي [2]

القطاع أو يشرف عليها المصالح الادارية الخاصة.

- **الطريقة الثانية** : تتم بطريقة غير ادارية اقامة المحتشدات ، بطلب من قيادة أركان الفرق.

أما عن الطريقة الأولى ؛ فتكون من خلال أمر متساكني تلك المنطقة التي سيقام بها المحتشد بإخلاء المكان فورا في ظرف 24 ساعة واثر انتهاء هاته المدة تقصف تلك المنطقة مباشرة حتى ولو لم يغادر بعض السكان .[3]

هذا بالسبة لطريقة اقامة محتشد بصفة ارادية ، أما الطريقة الثانية والارادية فيتم من خلالها اقامة المحتشد والزج بالسكان فيه دون سابق انذار (عنوة) .

يومكن تقسيم المحتشدات الى عدة أنواع ، من بينها نذكر : المحتشدات الانتقالية : وعددها قليل ، وهي تتوفر على الشروط اللازمة وذلك لأنها ستكون الواجهة التي ستقدم لوسائل

[1] جريدة المجاهد ، المصدر السابق، 1958 ، ص. 08.
[2] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 119 ، 120.
[3] المرجع نفسه ، ص. 120 ، 121.

الاعلام الفرنسي ، لتكذيب ونفي فكرة الاضطهاد الفرنسي للشعب الجزائري ، وبتم اقامتها أو انشاؤها في المناطق العامة والسهول ، وهي عكس المحتشدات الأخرى تمام التي تكون مكشوفة وبالقرب من معسكرات الجيش الفرنسي ومحاطة بالأسلاك الشائكة من كل جهة ، ومفروض عليها حراسة مشددة.

وهذه المحتشدات شبيهة بالسجون التي زج فيها بمتساكني القرى والدواوير والمناطق الريفية بعد أن تركوا أو بالأصح أجبروا على ترك ممتلكاتهم وأرزاقهم ، هذه الأخيرة التي باتت رمادا وحطاما بعد قصفها وتهديمها ، وقد وصل عددها حوالي 8000 قرية .[1]

أما عن عدد المحتشدات ، فقد بلغ حوالي 200 محتشد تقريبا في كل ولاية من الولايات التاريخية الخمس ، وارتفع العدد ليصل سنة 1960 الى 3426 محتشد حسب احصائيات 1960 لبعض المجاهدين وبلغ عدد المعتقلين الجزائريين في هذه المحتشدات حوالي 03 ملايين فرد جزائري من مختلف الأجناس (اناث وذكور) ، " وهناك تضارب في الاحصائيات ، اذ لا توجد احصائيات دقيقة " ، وقد تم فرض حالة حصار وحضر تجول على المحتشدين الجزائريين ، الذين يفتقرون الى أبسط شروط الصحة .[2] وكانت هذه المحتشدات بمثابة مراكز تعذيب ، اذ احتوت على أجهزة وأماكن مهيئة للتعذيب ؛ حيث كانت تمارس فها أبشع وشتى طرق التعذيب على اختلافه (جسدي ، معنوي ، نفسي) ، من طرف ضباط فرنسيين أسندت لهم هذه المهمة البشعة والاجرامية ، فكان أبسط خطأ من طرف الجزائريين يكلفهم حياتهم ، حيث كان هؤلاء الضباط متشبعون بالفكر النازي في طريقة تعذيبهم ، وقد طبقوا ذلك علة الجزائريين.[3]

وقد كان الهدف من اقامة هذه المحتشدات هو عزل الثورة عن الشعب الذي يعتبر وقودها وداعمها الرسمي والقوي ، حيث كان يدعم جيش التحرير بعدة طرق ووسائل [4] ، منها ما تمثل في :

- الاشراكات : وكانت تصل الى 200 فرنك قديم كحد أدنى ، يقدمها كل فرد .

---

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 274.

[2] يوسف مناصرية ، المرجع السابق ، ص. 31.

[3] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 168.

[4] ازغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص. 203.

- ضريبة تبرعات : وكانت تفرض على الأغنياء.
- غرامات : وكانت تفرض على المخالفين للتعليمات.
- تبرعات : وكانت بتقديم مواد ، ألبسة ، غذاء ، أدوية.[1]

وقد كان الشعب الجزائري يحصل على تلك التبرعات والضرائب والغرامات من السلطات الفرنسية وكان يقدم جزء منها كدعم لجيش وجبهة التحرير الوطني .[2] وبالإضافة الى ذلك ، فقد كان الهدف الأساسي لإنشاء المحتشدات هو :

1- عزل الشعب عن الثورة وتسليط مراقبة شديدة عليه من طرف القوات العسكرية الفرنسية ، التي فضلت أن يكون تحت رقابتها بدلا من أن يبقى في بيته.

2- تسليط الترهيب والتخويف عليه وزعزعته حتى يخضع للجيش الفرنسي .

3- تطبيق مبدأ التجويع من منطلق أنه كلما جاع الشعب أطاعه وانصاع لأوامره.

4- تفكيك البنية الاجتماعية للشعب الجزائري ، والتي تعتبر مصدر دعمه وقوته وذلك بإبعاد أفراد الأسرة الواحدة عن بعضهم البعض .[3]

وعليه ، فالهدف من وراء هذه الأساليب والاجراءات هو اخضاع السكان للمراقبة المباشرة وجعلهم تحت نظر السلطات الاستعمارية وتسليط أنواع التعذيب النفسي والجسدي عليهم ، حتى يتم فصلهم عن الثورة والثوار تمام وقطع صلته بجيش وجبهة التحرير ، وقطع أواصر الدعم فيما بينهم .

وذلك كله من أجل اخماد نار الثورة والقضاء عليها.[4]

كما عملت السلطات الفرنسية في سياق محاصرة الثورة وفصلها عن الشعب من خلال اقامة المحتشدات على :

---

[1] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 123.

[2] المرجع نفسه ، ص. 123.

[3] شريط لخضر ، المرجع السابق ، ص. 203.

[4] يوسف مناصرية ، المرجع السابق ، ص. 31.

- فصل جيش التحرير الوطني عن الريف الذي يعتبر عمقه الاستراتيجي والداعم الأساسي لها بالرجال . [1]

- السعي الى ألا يتأثر الجزائري بنشاط جبهة التحرير الوطني الدعائي ، حتى لا ينتشر الوعي الوطني والسياسي.

- خلق أنصار وداعمين لهم من المحتشدين الجزائريين ، من خلال اختراق أفكارهم أو عقولهم لتغيير رأيهم بخصوص الثورة ، ومن ثمة تكوين الحركى* والقومية** .

- استغلال الفلاحين المحشورين في المحتشدات في بناء المرافق الاقتصادية والعسكرية ؛ وقد تجلى ذلك عند انشاء خطي شال وموريس ، وبذلك يكونوا قد كسبوا يد عاملة دون مقابل.

- شل أو بتر ارادة وعزيمة الشعب الجزائري وقتل روح المقاومة لديه ، وذلك من خلال الحرب النفسية.

- استخدام السكان كدرع بشري وواقي لها ، اذ تمت اقامة المحتشدات في أماكن تربية من الثكنات العسكرية ، كي تحتمي بها من أفراد جيش التحرير الوطني أثناء الاصطدام معها . [2]

وقد أنشأت السلطات الفرنسية العديد من المحتشدات عبر كامل تراب الوطن ، ومن بين المناطق التي أقيمت بها محتشدات في ولاية تبسة ، نذكر :

---

[1] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 204.

* الحركى : مصطلح يعني الأعوان الجزائريين في الجيش الفرنسي ، الذين يستخدمون كمستطلعين ، يتحركون دون توقف في أنحاء البلاد ، ولذلك سيموا بالحركى ، وقد توسع المعنى ليشير عموما الى أنواع الجنود الاضافيين والمتعاونين والخونة ، وشكلت أول وحدة للحركة في الأوراس في نوفمبر 1954 للقتال الى جانب الجنود الفرنسيين . للمزيد أنظر : سعاد يمينة شبوط ، الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية 1954 – 1962 ، دار الهدى للنشر ، الجزائر ، 2015 ، ص. 164.

** القومية : لفظة كانت تعني في البداية الجنود الغير نظاميين في الجيش الفرنسي ، كانوا يحاولون حسب طريقتهم القبلية وكانوا متميزين عن الفرق الجزائرية النظامية وعن الجيش الفرنسي ، وأصبحت لفظة القومية مرادفة للحركيين خلال الثورة التحريرية . أنظر : سعاد يمينة شبوط ، المرجع السابق ، ص. 163.

[2] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 123.

القومية : لفظة كانت تعني في البداية الجنود الغير نظاميين في الجيش الفرنسي ، كانوا يحاولون حسب طريقتهم القبلية وكانوا متميزين عن الفرق الجزائرية النظامية وعن الجيش الفرنسي ، وأصبحت لفظة القومية مرادفة للحركيين خلال الثورة التحريرية . أنظر : سعاد يمينة شبوط ، المرجع السابق ، ص. 163.

بئر العاتر ، الماء الأبيض ، مرسط ، ثيلجان ، بئر مقدم ، نقرين ، عين الفضة ، ونزة ، العقلة المالحة ، جبل الجرف ، سوق الجمعة ، المزرعة ، عين شاتية ، عقلة قسقاس ، عين الزرقة ، المريج ، بمعنى أنها أقامت مراكز للاحتشاد في أغلب مناطق الولاية . [1]

وعليه يمكن القول أن اقامة المحتشدات في القرى والأرياف قد عرقل نوعا ما الثوار ، وبالتحديد فقد عرقلت المحتشدات عملية الامداد والتموين ، وقطع التواصل بين الثوار وسكان تلك المناطق ؛ حيث كانت أي محاولة لاختراق تلك الحواجز والدخول للمحتشدات تؤدي بصاحبها الى خسائر كبيرة وعظيمة و تكلفة حياته ، خاصة اذا وقع بأيدي الفرنسيين .

وقد كانت حياة الجزائريين داخل المحتشدات معرضة غالبا الى كثير من المخاطر ، حيث كانت السطات الفرنسية العسكرية تقوم بقصف المحتشد بأكمله ، تطبيقا لمبدأ العقوبة الجماعية ، بمعنى أنه اذا أخطأ أحد سكان تلك القرية ، تطبق العقوبة على كامل متساكني تلك القرية . [2]

وعلى الرغم من كل هذه لعراقيل الا أن أفراد جيش وجبهة التحرير الوطني قد تصدوا لهذه الاستراتيجية ، وتمكنوا من خرق حواجز المحتشدات ، والولوج اليها ، وقد كان للمرأة الجزائرية دور فعال في ذلك ، حيث ساهمت في تشكيل الخلايا السياسية داخل المحتشدات وربطت الاتصال بين الثوار . [3]

وتجدر الاشارة الى أن المحتشدات قد لعبت دورا كبيرا في نشر الوعي الوطني بين الجزائريين ، وتثقيفهم وترقيتهم سياسيا ، رغم الظروف الصعبة التي يعيشونها داخل المحتشد .[4]

وبالتالي فان الرياح قد جرت بما لا تشتهيه سفن السلطات الفرنسية ، حيث ساهمت هذه المحتشدات في توثيق الروابط الاجتماعية بين المحتشدين الجزائريين .[5]

---

[1] بوعكاز محمد ، مذكرات المحافظ السياسي شاعر شعب ثائر المجاهد بوعكاز العربي ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2019 ، ص.130.

[2] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 319.

[3] ارغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 204.

[4] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 321.

[5] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 125.

•التعذيب

يعتبر التعذيب من الممارسات التي حرمتها الأدبيات السماوية ، وذلك كونها تحط من كرامة الانسان ، حيث جاء في المادة الخامسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان : أنه لا يعرض أي انسان للتعذيب ولا للعقوبات ولا للمعاملات القاسية أو الوحشية أو الاطاحة بالكرامة . وعلى الرغم من ذلك الا أنه يعتبر من البؤر السوداء التي لطخت سمعة فرنسا. [1]

لم تكن السلطات الفرنسية تمارس التعذيب منذ اندلاع الثورة ، انما هو ممارسة قديمة مرتبطة بأساليب العنف والاضطهاد والابادة والقمع ، وهي أساليب تفنن في ممارستها العددي من الضباط الفرنسيين ضد الشعب الجزائري ، بهدف القضاء على أية محاولة وطنية للتخلص من الاستعمار .[2] وعليه بات استخدام العذيب وسيلة ضرورية واستراتيجية حتمية اتبعتها ادارة الاحتلال من أجل الحفاظ على الجزائر لتبقى تابعة لفرنسا . حيث يقول " جاك سوستيل " حسب ما ورد في كتاب فرنسا والثورة الجزائرية للغالي غربي : " ان التخلي عن الجزائر سيعتبر جريمة وهذه الجريمة لا نستطيع دفع ثمنها " .

وقد برزت ممارسات التعذيب ، تبلور الوعي الوطني الذي تجلى في مظاهرات 08 ماي 1945 ، حيث كلفت اثر ذلك الأجهزة الأمنية الفرنسية بملاحقة الجزائريين واعتقالهم ومن ثمة تسليط مختلف أنواع التعذيب عليهم ، وبتطور الأحداث واندلاع الثورة ، تزايدت ممارسات التعذيب ، كوسيلة لإخضاع الشعب الجزائري واذلاله .

وكان ذلك يتم في سرية تامة ، من أجل تفادي تشويه صورة فرنسا أمام الرأي العام العالمي [3] ، حيث ورد في كتاب مذكرات الأمل لهنري علاق أن : " غي مولي والوزير المقيم روبير لاكوست كانا

[1] زهيير احدادن، المرجع السابق ، ص. 41.

[2] خديجة بختاوي، أساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية ، مجلة المصادر ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، العدد 17 ، 2008 ، الكرامة للنشر والطباعة والاتصال ، الجزائر ، ص. 150.

[3] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 282.

يقسمان أنهما يقومان بحرب نظيفة " ، خوفا من افتضاح أمرهم أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي حول ما يقومان به من ممارسات التعذيب. [1]

ومن بين الضباط الفرنسيون الذين تم تكليفهم بمهمة التعذيب نذكر :

- " العقيد ترينكيي " trinquier : والذي كان المسؤول الحقيقي على مصلحة الاستعلامات في العمل الذي يهتم بمردودية التعذيب ، وذلك على مستوى قيادة الأركان للناحية العاشرة ، كما كان أيضا : معد اجراء الحماية المدنية Dispositif de protection urbaine D.P.U وكانت مهمته تأطير الجزائر العاصمة حي بحي وعمارة بعمارة ، وتحميل بطاقية لمجموع السكان حتى يتمكن من التحكم فيها أكثر ، كذلك فقد كانت على مستواه تتمركز تقارير ضباط استخبارات كل فيلق.

وبالإضافة الى العقيد ترينكيي ، نذكر أيضا :

- " النقيب ليجي " leger : الذي كان منسقا لفرق " أزرق التسخين " Bleus de chauffe والتي كانت تحت الاشراف المباشر " لترينكيي " .

- النقيب " ألار " Allaire : ضابط الاستخبارات R.P.C الثالثة ، التي كانت تسائل " بن مهيدي " خلال المدة التي قضاها في P.C بيجار Bigeard .

- الملازمان : أورلين Erullin وشاربونيي Charbonnier ، الذين اعتقلا موريس أودان Morice Audin وكان موته في متناولهما وأعلنا أنه " نفقود " .

الا أن الأخضر والأقوى كان الجنرال بول أوساريس Aussaresse والنقيب فولك Faulques . [2]

بالنسبة للجنرال " أوساريس " ، فقد كان يعرف باسم : " القائد 0 " 0 Commondant ، فقد كان صارما جدا ولا يعرف الرحمة ، ومن يقع تحت قبضته لا يخرج حيا ، اذ كان يستمتع بتعذيب ضحاياه ،

[1] هنري علاق ، مذكرات جزائرية ، ذكريات الكفاح والآمال ، تر . جناح مسعود . عبد السلام عزيزي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص. 230.

[2] شريط لخضر ، المرجع السابق ،ص-ص. 219 ، 220

خاصة الشخصيات الهامة والتي تخفي أسرار من شانها أن تفيده أو يستغلها لصالح فرنسا فقد كان يقوم بتعذيبهم أبشع و أفظع أنواع التعذيب ، وذلك تحت اشراف الجنرال ماسو .[1]

وقد اتعرف " أوساريس " بذلك ، حيث أورده في مذكراته (شهادتي حول التعذيب) ، ان يذكر أن التعذيب كان مسوحا به ، ومرخص من طرف السلطات الاستعمارية ، كما ذكر أيضا في شهادته أنه كان قد أشرف شخصيا على تعذيب وقتل العديد من الشخصيات أمثال : المحامي علي بومنجل والعربي بن مهيدي* .

ويضيف قائلا أنه غير نادم على ما فعله من ممارسات اجرامية في حق الجزائريين الذين كلف باستنطاقهم ، وأنهم لو عرضت عليه فرصة أخرى للتعذيب فانه سيعيد ما فعله وذلك لأنهم يستحقون ذلك.[2]

والأمر نفسه بالنسبة للنقيب " روجيه فولك " Roger Faulque : والذي كان ضابط الاستخبارات الأولى REP (القبعات الخضر) ، حيث شهدت " فيلا سيسني " Vila sesini على ممارسة الوحشية في التعذيب ، والتي راح ضحيتها العديد من الجزائريين أمثال : " أمحمد لانجيريت " و " عبد القادر قدوش " والمناضل " عمر جغري " ، والبعض من فدائيي جبهة التحرير الوطني . [3]

هذه بعض الأسماء لبعض الجنرالات والضباط الذين كانوا يمارسون التعذيب ضد الجزائريين.

وقد كانت ممارسات التعذيب تتم تحت غطاء قانوني ، حيث سعت ادارة الاحتلال الى اعطائه الصبغة القانونية أو الشرعية ، وذلك لتفادي المشاكل والمتابعة القانونية التي من شأنها ان تعطل عملها ،

---

[1] الجنرال أوساريس ، شهادتي حول التعذيب " مصالح خاصة " : الجزائر 1957 – 1957 ، تر. مصطفى فرحات ، دار المعرفة للنشر ، الجزائر ، 2008 ، 15.

* **بن مهيدي** : لفظ أنفاسه الأخيرة في 25 جانفي 1957 ، وتعرض لأبشع أنواع التعذيب على يد المظليين ، تحت اشراف الكولونيل بيجار ، أنظر : بسام العسيلي ، جيش التحرير الوطني المرجع السابق ، ص. 30.

[2] الجنرال أوساريس ، المصدر السابق ، ص – ص. 127 ، 140.

بن مهيدي : لفظ أنفاسه الأخيرة في 25 جانفي 1957 ، وتعرض لأبشع أنواع التعذيب على يد المظليين ، تحت اشراف الكولونيل بيجار ، أنظر : بسام العسيلي ، جيش التحرير الوطني ، دار النفائس ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، ص. 30.

[3] شريط لخضر ، المرجع السابق ، ص. 217.

حيث أنه ابان الثورة التحريرية أصبح : " التعذيب " " أدان حرب مؤسساتية قائمة بذاتها " ، وكانت تدعم من طرف المسؤولين الفرنسيين ، الذين أبادو التعذيب وقتل كل من يهدد مصالح فرنسا باستخدام كل الأساليب والوسائل . [1] حتى أن الادارية الفرنسية والسلطة السياسية أقرت به كشيء أو ضرورة لابد منها ، وقد تصاعدت وتيرته مع الثورة التحريرية ، وبلغ ذروته .[2]

وبتفاقم الأمور وزيادة موجات وحملات التعذيب الوحشية خاصة في مدينة الجزائر ، الأمر الذي لفت انتباه الصحافة الفرنسية والعالمية والتي راحت تكتب وتنشر مقالات مفصلة عن التعذيب ، ومن أبرز الصحف التي كانت تنشر ذلك ، نذكر : جريدة لوموند ، جريدة تيموانيج كريتيان ، جريدة ليكسبرس وجريدة نوفيل أبسيرفاتور ، وقد تزامن نشر هذه المقالات التي تفضح جرائم التعذيب الفرنسي في حق الشعب الجزائري مع فترة اعتقال بعض الشخصيات البارزة وتعذيبهم ومن ثمة اغتيالهم ، ومن هؤلاء نذكر : العربي بن مهيدي وعلي بومنجل محامي أعضاء جبهة التحرير الوطني ، وموريس أودان ؛ وهو فرنسي شيوعي وأستاذ بجامعة الجزائر ، كذلك أيضا : مدير جريدة ألجي ريبوبليكان alger républician " هنري أليج ".[3]

ومن بين القضايا التي أثارت الرأي العام العالمي ، نذكر: قضية المناضلة " جميلة بوحيرد : التي تعرضت للتعذيب وحكم عليها بالإعدام ، وقد نتج عن هذه القضية ثورة الفرنسيين وسخطهم عما حدث. [4]

وقد كان التعذيب يمارس في المعتقلات والسجون والمحتشدات ومراكز الفرز ، وكان يتم ايقاف الضحايا المعتقلين بطريقة عشوائية فيختفي أثر الموقوف اثر ذلك مثلما حدث مع الشيخ العربي التبسي الذي اعتقلته السلطات الفرنسية بعدما اقتحمت منزله وعذبته حتى الموت دون أن تترك له أية أثر ،

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 383.

[2] كلوديوزو ، العنف والتعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية ، تر . الصادق عمايرة ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص. 29.

[3] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 134 ، 135.

[4] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 41.

وأحيانا أخرى كانت تبقي على الموقوف تحت التعذيب وتعلن أنه انتحر ، مثلما حصل مع " العربي بن مهيدي ".[1]

ان الحرب يغذيها العنف ، وفي الجزائر كان يغذيها التعذيب وما ينجر عنه ، والاعدام دون محاكمة التي كانت تمثل نواة للحرب ، حيث تم احصاء 584 مركزا للتعذيب ، ويؤكد ذلك أرشيف المصلحة التاريخية للقوات البرية SHAT بالعودة الى التعليمات الصادرة عن عقيد فرقة القناصين نهاية سنة 1956 والذي أعطى صلاحيات أو أوامر مطلقة للتعذيب حتى أبسط الأسباب .[2]

ويقسم التعذيب الى نوعين : تعذيب جسدي ، وتعذيب نفسي.

أما عن التعذيب الجسدي فبدوره ينقسم الى عدة أنواع باستخدام أساليب مختلفة ولعل من بينها نذكر :

- **التعذيب باستعمال الماء** : حيث كان المعذب يرغم على شرب كميات كبيرة من الماء حتى ينتفخ بطنه ، وان قاوم أو رفض ابتلاع الماء ، يتم سد منخريه ، حتر يضظر فتح فمه وبالتالي يبتلع الماء ، وبعد ذلك يقوم أحد المعذبين بالقفز برجليه على بطن المعذب فيخرج الماء من كل مكان (فتحة) في جسمه (فمه ، أذنه ، ...) ،/ كما يتم ارغامه على شرب المياه المتعفنة . [3]
- **التعذيب بالنار والحديد** : تعتبر النار من الوسائل المفضلة لدى المعذبون ، وذلك كونها تترك أثرها على جسم المعذب وتحدث له ألاما شديدة ، وقد كان ذلك يتم من خلال أو باستعمال عدة وسائل كالسيجارة التي كانت تطفئ على جسد المعذب وهو مربوط الأيدي ، بالإضافة الى البنزين ، الذي كان يصب على جسم الضحية وتشعل النار فيها ، وهي طريقة جد مؤلمة ، كذلك أيضا الكبريت والذي كان يحرق به أصابع المعذب وأظافره ويداه مربوطتان من وراء ظهره . كما كان يتم التعذيب بالنار أيضا باستعمال تافئة اللهب والتي كانت تقرب من جسم المعذب ليحرق لهيبها كافة مناطق جسمه.
- **كما كان يتم العذيب بالحديد من خلال : المكواة** ، حيث كانت توضع على صدر المعذب وذراعه ورجليه ، أو باستعمال الكلاليب ، اذ كان ينزع بها اللحم من جسد الضحية .

---

[1] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 314 ، 315.

[2] كلور ليوزو ، المصدر السابق ، ص. 182.

[3] خديجة بختاوي، المرجع السابق ، ص. 156 ، 157.

●**التعذيب بالحبل** : حيث كان المعذبون يقومون بربط حبل في أرجل وأيدي المعذب ويتم رفع نحو السقف بعد أن ربط كالماشية ومن ثمة يتم رميه فيسقط على الأرض على ظهره ، ويكرر ذلك حتى يموت. [1]

●**التعذيب بالكهرباء** : وهي الطريقة الأكثر شيوعا ، يستخدم فيها مولد الكهرباء Gégéne

" الجيجان " ، بها أقطاب كهربائية تسمح بمرور التيار ، ويتم ربط المسجون بسلسلة حديدة من الأيدي والأرجل ، ويتخذ المسجون عدة وضعيات ، فاما أن يكون جالسا على كرسي أو معلق أو مرمي على الأرض أو يوضع في صهريج للماء ، ثم توضع الأقطاب الكهربائية على مناطق معينة من الجسم ، وقد يغلق فم الضحية بقطعة قماش وقد يترك ليصرخ كما شاء ، ومن ثمة تبدأ عملية الاستنطاق ، فإما الاعتراف أو الصعق بالكهرباء . [2]

●كما كان أيضا يتم خنق الضحية باستعمال الحبل حتى تنقطع أنفاسه يموت ، كذلك فيد كان يربط على الأرض الباردة في مناطق منعزلة (كهوف ، غيران) وتشد رجلاه ويداه بأوتاد مضروبة في الأرض على هيئة صليب ، وبترك لفترات طويلة في الظلام الى أن يفقد صوابه ويجن . [3]

●**التعذيب بالقمط** : وهنا يتم ربط جسم الضحية كما يربط الرضيع بالقمط ، ويعلق من رجله بحل ويتم انزاله بسرعة من مكان التعذيب الى ماء البحر ويبقى لثواني غارقا فيه ثم يتم اخراجه وهو مجمد من البرد ويستأنف استنطاقه أو استجوابه ويكرر ذلك فأما أن يقر ويعترف أو يفقد حياته . [4]

●**التعذيب بالطوب** : وذلك من خلال أن المعتقلين كانوا يؤمرون بصنع الطوب ، وكان ذلك يتم بطريقة جد قاسية ومؤلمة ، حيث أنهم يجبرون على خلط التراب الذي سيصنع به الطوب مع الأسلاك الشائكة والزجاج المكسور والشوك اليابس ، ويقومون بعجنها بأقدامهم ما يسبب البرد وأكتافهم مسلوخة مجروحة من كثرة الحفر وتكسير الطوب باستمرار ، وكانوا يعانون من ارهاق وتعب شديدين.

---

[1] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 145 ، 146.

[2] رافائيلا برانش ، المصدر السابق ، ص. 63.

[3] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق، ص. 146.

[4] المرجع نفسه ، ص. 145.

•**التعذيب بواسطة الجري على الزجاج** : كانت في كل معتقل تخصص مساحة معينة ، يتم فرشها بالزجاج المكسور والحصى الحاد ، ويتم احضار المعتقلين المؤمنون بمبادئ الثورة ويرغمون على الجري فوق الزجاج وهم حفاة والكلاب تطاردهم .

•**التعذيب بواسطة الجوع والعطش** : وذلك بتجويع المعتقلين وتركهم دون طعام أيام وليالي ويحرمون من الماء ، وذلك حتى يتم استنطاقهم بسهولة مقابل قطرة من الماء أو بعض الخبز ، اذ كانت أجسامهم جافة من شدة العطش وضعيفة من قلة الأكل . [1]

•**التعذيب باستخدام الكلاب والزواحف** : وذلك بإطلاق كلب مدرب يأمره صاحبه بالهجوم على الضحية المنهكة القوى والعارية الجسد ، ويبقى يصارع ذلك الحيوان الذي ينهش لحمه في كل مكان بجسمه لمدة زمنية معينة أو قد تعلق الضحية أفقيا وتطلق الكلاب كي تصارعها وهي مقيدة . [2]

•**اخضاع السجين للضرب أو " التعذيب الجواري "** : وهو تعذيب في المستوى الأول ، لا يتطلب تكوينا خاصا ، غالبا ما يستعمل من طرف رجال الشرطة الفرنسية ، حتى أصبح يشبه معاقبة التلميذ الصغير أو مادة فراح . [3]

وبالنسبة للتعذيب النفسي ، فانه يكون مرادفا للتعذيب الجسدي ومكملا له ، هدفه زعزعة المعتقل وهز ثقته بنفسه وبالتالي التخلي عن مبادئه الثورية .

ومن بين أساليب التعذيب النفسي ، نذكر :

1- **الظلام الدامس في المراقد** : وذلك كي يشعر السجناء بإمكانية أن تكون لدى الادارية نية لإعدام بعض المعتقلين.

2- **منع الحديث بين المعتقلين** : وكان كل من يجرؤ على التفوه بكلمة واحدة يتم معاقبته أشد عقاب .

3- **الحجز الانفرادي بدون سبب** : وذلك لتخويف المعتقل وزعزعته ، حيث يشعر أنه سيتم اعدامه .

---

[1] محمد الصالح الصديق ،المرجع السابق ، ص. 147.

[2] خديجة بختاوي ، المرجع السابق ، ص. 159.

[3] كلوديرزو ، المصدر السابق ، ص. 43.

4- تعذيب المعتقلين أمام زملائهم وتسديد ضربات مؤلمة الى أماكن حساسة من أجسامهم ، وهنا يسقط المعذب مغشيا عليه من قوة الضربة ، ويقومون بنقله الى مكان أخر ويشيعون خبر وفاته ، حتى يتم ترهيب وتخويف رفاقه . [1]

5- نقل السجناء الى زنزانات انفرادية ، وفي الليل يأتي بعض أفراد الجيش الفرنسي (المعذبين) ويقفون أمام باب الزنزانة ويتحدثون بصوت مسموع ، قائلين : " هل نبدأ بقتل هذا أم الأخر؟ فقد تقرر اعدام الاثنين ؟ " ، وذلك حتى يتم ترهيب وهلع المعتقلين .

6- وللمبالغة في تحطيم معنويات المعتقلين تقوم ادارة المعتقل أو السجن بوضع مكبرات صوت في كل زنزانة أو مرقد ، وفي الليل تذيع أخبرا كأنها بث اذاعي تقوم بوصف المجاهدين بأوصاف مهينة وجارحة . وهذا ما يدل على فظاعة ووحشية الممارسات اللاإنسانية للمستعمرين الثوار والمجاهدين.[2]

وقد أصبحت ممارسة التعذيب جزءا لا يتجزأ من الاستجوابات وبديلا عنها أو مكملا لها ، كونه يستخدم للحصول على الاعترافات التي تسهل الادانة في المحاكم ، كما يستخدم أيضا بغرض العقاب أو كوسيلة ضغط وتهديد من أجل ضم مخبرين جدد ، ويظل الرجال والنساء الذين تعرضوا للتعذيب متأثرين في أجسادهم وقلوبهم وذاكرتهم على مدى الحياة . [3]

وفي سياق التعذيب دائما وعلى المستوى المحلي ، فقد تم تحويل احدى الحماميم (ج . م . حمام) في منطقة تبسة الى مركز للتعذيب ، ويقع هذا الحمام قرب مسجد الصلاح حليا ، حيث تم تجهيزه وتهيئته وزود بوحدات الشرطة المتنقلة والدرك والعديد من الكتائب ، وفيه سلطت أبشع أنواع التعذيب على سكان مدينة الشريعة وقتل فيه العديد من الأشخاص ، ومنهم من أستشهد من شدة التعذيب والبعض الأخر نجا بأعجوبة ، ومن بين مراكز التعذيب في منطقة تبسة ، نذكر : فركان ، نقرين ، بوموسى ، سوكياس ، راس القرقيط ، الشريعة ، الدكان ، جبل العنق ، بئر العاتر ، أم علي ، بن حليم ، بين جبلين ، الكويف الشمالي ، عين الزرقاء ، حجرة أم الطبول ، هنشير الحديد ، بكارية ، تنوكلة ، الكاليتوس ، لعوينات ، البياضة ، ثليجان ، الجرف ، راس العش ، عين الفضة ، عين شاتية ، العقلة المالحة ، الماء

[1] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 148 ، 149.

[2] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 329 ، 330.

[3] علي يحي عبد النور ، المصدر السابق ، ص. 14.

الأبيض ، البراكة ، حجار الصفر ، المريج ، الكويف ، راس العيون ، القرقارة ، عين سيدي صالح ، بركة فرس ، سوق الجمعة ، مرسط ، بوخضرة ، ونزة ، سطح قنطيس ، بئر مقدم ، الحمامات ، تبسة ، ذراع الطاقة ، .... الخ . [1]

كما يذكر " جان لوك اينودي " ، الذي تحدث عن التعذيب في " مزرعة أمزيان " ، التي استخدمت أيضا كمركز للتعذيب من رطف الفرنسيين ، (يذكر) أن التعذيب الذي مورس في هذه المزرعة لم يكن مجرد ممارسات دموية شريرة لجلادين ، بل كان مؤسسة تعمل تحت اشراف السلطة العسكرية ، وارتكز التعذيب على تقنيات يتم تدريسها وطرق نظامية . [2]

ويضيف خالد نزار في مذكراته " يوميات حرب " : أنه كانت تتم عمليات ايقاف هائلة (كثيرة) وبشكل مستمر ، حيث أعطي للجيش الفرنسي كامل الصلاحيات لمعاملة الجزائريين كأعداء ، واستعمال كل الوسائل لقمعهم ، منها : معسكرات الاعتقال ، تعميم التعذيب ، التصفية الجسدية ، رمي القنابل على كل من يتحرك في المناطق المستهدفة.[3]

ونتيجة لانتشار التعذيب ، قام مندوب الحزب الاشتراكي في باريس بتوجيه رسالة الى " غي مولي" ، أكد فيها ما يتم ارتكابه تحت اشراف " لاكوست " من أعمال التعذيب والقمع والاغتيال والقتل من غير محاكمة . [4]

- **مؤسسات التعذيب والاستنطاق التي اعتمدها لاكوست ضد الثورة والثوار**

1- جهاز الحماية العمرانية DUP- dispositif de protection urbain :

أسسه " لاكوست " في 04 مارس 1957 ، وهو بمثابة بوليس اضافي معظمه من الأوروبيين العنصريين الذين كانوا في المنظمات العنصرية centre terrorisme وعلى رأسهم "كوفاك " kovacs بإنشاء هذا الجهاز أصبح كل منزل أو مجمع سكاني أوروبي في المدن الكبرى له مسؤول منهم ، ولكل

[1] محمد بوعكار ، المصدر السابق ، ص. 128 ، 129.
[2] جان لوك اينودي ، المصدر السابق ، ص.86.
[3] خالد نزار ، المصدر السابق ، ص. 38 ، 39.
[4] بسام العسيلي ، المرجع السابق ، ص. 31.

منزل أو مجمع سكاني للجزائريين مسؤول جزائري ، وذلك من أجل مراقبة تحركات الوطنيين والجزائريين عامة بما فيهم الأوروبيين ، ويخضع هذا الجهاز لسلم هرمي بالتدرج (السلم القومي) والمتمثل في : مسؤول العائلة على مستوى المنزل الواحد وهذا المسؤول يخضع لمسؤول مجموعة من المساكن (05 مساكن) ، والذي يخضع بدوره الى مسؤول المجمع السكاني ، ومن معايير اختيار مسؤول المجمع السكاني : أن يكون على اتصال بالقيادة العسكرية أوروبيا كان أو جزائريا ، وذلك من أجل القضاء على جبهة وجيش التحرير الوطني ، حيث ينقل مسؤول التجمع السكاني المعلومات والأخبار الى القيادة العسكرية ، ومن أجل الاستغلال الأمثل للمعلومة ، تم انشاء مصلحة الاستخبارات والعمل ، اذ بمجرد حصول هذه المصلحة على معلومات من جهاز الحماية العمرانية من شخص له علاقة بجبهة التحرير الوطني ، يتم القاء القبض عليه ، وينقل الى مركز التعذيب والاستنطاق في سرية تامة*.[1]

2- مركز الاستعلامات والعمل CRA-centre renseignement et action

أنشأه " لاكوست " في 11 أفريل 1957 ، وهو عبارة على أجهزة تمتد على مستوى الدوائر ، هدفها تخفيف الاستمرارية والتدخل الموحد لصالح المخابرات (أفراد أو منظمات أو وحدات) ، وضعت تحت مسؤولية ضابط الناحية وتحت اشراف المكتب الثاني للقيادة العليا للمنظمة والمكتب الثاني لقادة الأركان العليا ، وعلى رأس كل جهاز قائد يقوم بالبحث عن المعلومات من أجل قمع خلايا جبهة التحرير الوطني، ومن أجل تحقيق هدفها تم دمج (ادماج) وحدات وهي :

- وحدات القتال .
- وحدات الجندرمية والشرطة المتنقلة .
- الفروع الادارية المتخصصة .
- البوليس بأنواعه (شرطة الاستعلامات ، الشرطة القضائية ، الفرق الجهوية للأمن).[2]

---

* للمزيد ينظر : رافائيلا برانش ، المصدر السابق ، ص. من 250 الى 270.

[1] بن موسى محمد ، سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية 1956 – 1958 ، مجلة قضايا تاريخية ، العدد 02 ، الجزائر ، 2016 ، ص.185 .

للمزيد ينظر : رافائيلا برانش ، المصدر السابق ، ص. من 250 الى 270.

[2] رشيد زبير ، المرجع السابق ، ص. 49.

وتوجد أيضا لدى هذه الأجهزة وحدات قتالية تسمى " الكوموندو " ، وتضم مسلحين جزائريين وجندرمية ومفتشي الشرطة ، ويقوم هذا الجهاز بعملية استنطاق على مستوى كل ناحية عسكرية وصل عددها ما بين سنتي 1958 و 1959 الى 80 مركزا ، حيث أن الولاية الرابعة لوحدها كانت تضم 14 تجمع سكاني ، موزعة على النحو التالي :

- ولاية الشلف بدوائرها : تنس ، الشلف ، مليانة ، عين الدفلى ، ثنية الحد ، شرشال .
- ولاية الجزائر :عين طاية ، البليدة ، الجزائر .
- ولاية المدية : سور الغزلان ، عين وسارة ، المدية ، قصر البخاري .[1]

3- جهاز التدخل من أجل الوقاية DOP-dispositif operationnel de protection

وهو احدى فروع مركز التنسيق بين القطاعات العسكرية ، مهمته القضاء على جبهة التحرير الوطني تأسس سنة 1957 ، وهي وليدة المنظمة الارهابية القمعية القائمة على مستوى ناحية الجزائر تحت قيادة العقيد " غودار " و " ترينكي " مسؤول مصلحة المخابرات الذي يجمع المعلومات ويصدر القرارات الأساسية ، وذلك أن بعض ضباط المخابرات مرتبطين بهذه المصلحة ، ومن بينهم النقيب " روجي فولكي " ، الذي يقوم بالتنسيق والنقيب " بوردوني مونت " ، الممثل الشخصي " لقودار " في هذه المصلحة ، والنقيب " أوساريس " المكلف بالربط مع البوليس القضائي ، والنقيب " لومير " ، رئيس المكتب الثاني ، وقد كانت هذه المنظمة سرية ، مارست أعمالا وحشية من خلال ضباطها الذين تفننوا في عمليات التعذيب الاجرامية في العديد من مناطق الجزائر ، حيث أصبحوا ممارسون الطرق التقليدية والحديثة (الكهرباء ، الماء ، الحرف ، ...) ، فالتعذيب خلال الفترة الممتدة من سنة 1957 الى سنة 1961 أصبح من اختصاص جهاز: CRA-DOP ، وابتداءا من سنة 1958 أصبحت المنظمة الخاصة والوحيدة على مستوى الوطن التي تقوم بجمع المعلومات والأخبار وترقب كل مصالح المخابرات ، كما تقوم أيضا بمراقبة مراكز الاعتقال ، وبداية من سنة 1961 تلاشت هذه المنظمة .[2]

[1] بن موسى محمد ، المرجع السابق ، ص. 186.

[2] المرجع نفسه، ص. 186.

جذورها أو فكرة انشاؤها

وعن جذور هذه الأجهزة أو المؤسسات تقوا " رافائيلا برانش " أنه وفي سنة 1957 ظهر في الجزائر مركز عادي ، كلف بالتنسيق بين الجيوش ، في اطار القيام بعملية تغطية علة جهاز واسع لتنظيم التجسس المضاد مختص في : الاستعلام والعمل والحماية RAP ، ارتبطت به هياكل صغيرة تعددت شيئا فشئيا عبر التراب الجزائري ، واحتفظت بتسمية غامضة وهي DOP .

ان مصلحة الاستعلام والعمل والحماية RAP هي وليدة حرب الهند الصينية ، وبدأ التفكير بها أو بإنشائها مع نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تم سحب وظيفة (مهمة) تسيير وتوجيه التجسس المضاد من العسكر وسلمت لإدارة الأمن الاقليمي وذلك بفضل كفاءتها في عمليات البحث واستغلال المعلومة ،وفي جانفي 1951 تقرر انشاء مصلحة تكلف بتنسيق عمل المصالح الخاصة الا أن مصلحة الاعلام والعمل والحماية ظهرت الا في جوان 1956 ، بعد أن تم اختبارها (تجربتها) في الهند الصينية .[1]

تم تأسيس مصلحة الاستعلام والعمل والحماية للرد على التقنيات المستعملة أو الأساليب التي يتبعها جيش التحرير الوطني ، كذلك من أجل تعويش لا مبالاة مصالح الاستخبار ، كما أنها كانت بمثابة تأثر أخذه العسكر من المدنيين في هذا المجال ، وقد نتج عن تأسيس أو انشاء هذه المصلحة اختلاف في الآراء وردود الفعل في الأوساط العسكرية ، وذلك راجع الى أن رئيس المصلحة له صلاحيات للاحتفاظ لنفسه ببعض الأسرار دون أن يعلم بها قائد المكتب الثاني.

قسمت هذه المصلحة الى 03 فروع ، وذلك من أجل تكييف نظما كفيلة بالقيام بحرب باستعمال وسائل حديثة . وفي شهر أفريل من سنة 1957 ، تم تكليف احدى فروع هذه المصلحة (الفرع أ) بتحطيم أو القضاء على التنظيم السياسي والاداري للمنطقة الأولى للولاية الرابعة ، وفعلا أثبت هذا الرفع جدارته وكفاءته في أداء المهمة الموكلة له ، مما أدى الى زيادة عدد أفراده في مقابل التخفيف من عدد المظليين ، اذ أن المهمة الاساسية له هي : التعرف على التنظيم السياسي والاداري للثورة والعمل على القضاء عليه ، وذلك وفق ما أمر به الوزير المقيم روبير لا كوست ، حيث جاء في تعليمة له ما يلي : "

[1] رافائيلا برانش ، المصدر السابق ، ص. 247.

أطلب منكم أن تتصرفوا دون رفق وبإصرار ... ينبغي استعمال كافة المحولات وكافة المبادرات حتى وان بدت ثورية . " [1]

•القرصنة الجوية 22 أكتوبر 1956

أدركت ادارة الاحتلال الفرنسي التطور المشهود للثورة ، وهو ما جاء في تصريحات القادة العسكريين والسياسيين وورد في التقارير العسكرية التي تتابع تطورات الثورة خاصة بعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، وعليه أقدمت السلطات العسكرية الفرنسية باختطاف الطائرة التي كانت تقل أعضاء الوفد الخارجي للثورة وهو : أحمد بن بلة ، محمد خيضر ، حسين أيت أحمد ، مصطفى الأشرف ومحمد بوضياف ، وكان ذلك في يوم 22 أكتوبر من سنة 1956 ، وكانوا قد كلفوا بمهمة التعريف للثورة ، والعمل على كسب الدعم والتأييد لها ، والسعي لتوفير السلاح والذخيرة وذلك في اطار النشاط الدبلوماسي ، حيث تنقل أو سافر السيدين : أحمد بن بلة ومحمد خيضر الى مدريد بعد أن أوكلا مهمة تسيير شؤون مكتب القاهرة الى فتحي الديب ، ثم سافر السيدان : محمد الأمين دباغين وأحمد فرنسيس الى تركيا ، والسيدان : فرحات عباس وعبد الرجمان كيوان الى أمريكا الجنوبية ، وكانت ادارة الاحتلال تعتقد أنها باختطاف أعضاء الوفد الخارجي ستوقف امتداد وزحف الثورة وتحد من انتشارها وضياع صيتها ، والضغط على الشعب الجزائري ليتفضوا (نيفروا) من حولها ، لأنها كانت ترى في هؤلاء أنهم محرك الثورة ، لذلك لابد من شل حركتها باحتجازهم . [2]

وقبيل عملية القرصنة بأيام قليلة ، أبدت السلطات الفرنسية رغبتها في عقد اجتماع يضم كل من الملك المغربي محمد الخامس والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وقادة الثورة الجزائرية ، لمناقشة مطالب الجزائريين ، الا أنها كانت تدبر مؤامرة من وراء هذا الاجتماع ، وذلك باستدراج أفراد الوفد الخارجي للمغرب الأقصى ومن ثمة " القاء القبض عليهم " أو اختطافهم ، حيث كانت الجواسيس الفرنسية في المغرب الأقصى تتابع تحركات قادة الثورة ، وفي هذه الأثناء حصل القائد الأعلى للقوات الجوية بالجزائر

[1] رافائيلا برانش، المصدر نفسه ، ص – ص. 248 – 250.

[2] جمال قندل ، اشكالية تطور وتوسع الثورة التحريرية 1954 – 1962 ، ج2 ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، د. س. ن ، ص – ص. 290 – 292.

" الجنرال لوريلو " LORILLO على موافقة الأمين العام لوزارة الحربية " ماكس لوجين " على تنفيذ العملية.[1]

ظروف وملابسات عملية القرصنة :

بعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، تقرر أن يجتمع القادة الذين كانوا في الخراج في " مدريد " لدراسة قرارات مؤتمر الصومام ، حيث ألح بن بلة على أن يكون الاجتماع في مدريد [2] ، وفي هاته الأثناء أعلمهم " الحسن الثاني " ، بالاجتماع الذي سيتم مع السلطات الفرنسية و أنه سيرسل لهم طائرة خاصة تنقلهم الى المغرب ليجتمعوا عناك ثن يتوجهون الى تونس ، وتم ذلك فعلا وقضى أعضاء الوفد الخارجي 03 أيام بالمغرب ثم توجهوا الى تونس لحضور المؤتمر على متن طائرة خاصة رفقة بعض الصحفيين الفرنسيين والتونسيين والمغاربة والصحفي الجزائري " مصطفى الأشرف " وكان مقرر أن يسافر الوفد رفقة الملك " محمد الخامس " في نفس الطائرة الا أنهم غيروا رأيهم.[3]

أقلعت الطائرة التي تقل أعضاء الوفد الخارجي من مطار " رباط صالح " بالمغرب الأقصى على تمام الساعة 12:00 ظهر يوم 22 أكتوبر 1956 ، وكان الخط المحدد لطيران الطائرة هو " (الرباط – بالما ، في جزر الباليئار حيث ينبغي لها التزود بالوقود – تونس) وكان هذا الخط بعيدا عن المجال الجزي الخاضع لرقابة السلطات الفرنسية ولا يمر على منطقة الاستعلامات التي تراقبها أجهزة راديو الجزائر ، وفي الساعة 15:00 بعد الظهر – بتوقيت غرينيتش – دخلت " وهران " في اتصال لاسلكي مع ملاحي الطائرة وأمرتهم بالهبوط في وهران ، فأجاب قائد الطائرة أنه يستوجب عليه الهبوط في " بالما " ، وما ان وصلت الساعة 16"25 بعد الظهر حتى هبطت الطائرة في " بالما " وأخبر قائد الطائرة شركته في الدار البيضاء بأن السلطات الفرنسية قد طلبت منه الانحراف أو تغيير خط سيره ، وبادرت شركة الطيران المغربية بإعلام المسؤولين بالخبر وأمرتها بعدم مغادرة مطار " بالما " لكن الرسائل لم تصلها . وفي الساعة 17:15 غادرت الطائرة مطار " بالما " باتجاه تونس ، وعلى الساعة 17:35 تلقت الطائرة أمرا من السلطات الفرنسية العسكرية بالاتجاه نحو الجزائر ، وقد أعلم قائد الطائرة وزير الأشغال المغربي بذلك

[1] بسام العسيلي ، جيش التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق ، ص. 111 ، 112.
[2] جمال قندل ، اشكالية التطور وتوسع الثورة التحريرية، المرجع السابق ، ص. 293 ، 294.
[3] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 34.

، الا أن السلطات الفرنسية احتجزت رسائل وزير الأشغال كي لا تصل لقائد الطائرة ، وفوجئ قائد الطائرة بأن طائرات فرنسية تطارده فتحولت الطائرة الى مدينة الجزائر ، وعند اقترابها من المجال الجوي الجزائري نظمت لها طائرتين فرنسيتين هبوطها في مطار الجزائر " ميزون بلانش " ، وعلى الساعة 212:20 علمت شركة طيران المغرب بهبوط الطائرة في مدينة الجزائر .[1]

ويضيف أحمد بن بلة في مذكراته بخصوص حادثة اختطاف الطائرة قائلا : أنهم لم يعلموا بأنهم اختطفوا الى حين هبطت الى الأرض وكان الجيش الفرنسي يحاصرها ، وقد أحس بذلك منذ البداية ولم يرتح للأمر . وتم انزالهم بالقوة من الطائرة ومعهم الصحفي الجزائري " مصطفى الأشرف " وتركوا البقية ، ثم أخذوهم الى أحد المراكز العسكرية ووضعوهم في زنازين (ج . م . زنزانة) .[2]

وقد دامت مدة احتجازهم أو سجنهم حوالي 07 سنوات من سنة 1956 الى غاية سنة 1962 بعد أن قضوا أسبوع في الجزائر وتم ترحيلهم الى فرنسا ، ولم يرى أحدهم الأخر ، الا لمل تم تصويرهم فقط ولمدة خمس دقائق . وتم عرضهم على المحكمة العسكرية مرتين ثم أرجعوا الى السجن (سجن لاسنتيه) بفرسنا ، والذي كان الوضع فيه صعبا خاصة في البداية ، حيث كان كل منهم في زنزانة بمفرده لا يرى أحد ولا يكلم أحد ، ثم التقوا مع بعضهم أثناء التحقيق معهم ووجهوا لهم تهم كثيرة من بينها ، تهمة الخيانة ، وكان سيتم الحكم عليهم بالإعدام لولا تهديدات ملك المغرب : " محمد الخامس " التي وجهها للحكومة الفرنسية ، اذ يؤكد " بن بلة " على أنه كان له موقف مشرف جدا من هذه الحادثة ومن القضية الجزائرية بصفة عامة ، حيث أنه وكل لهم محامين من أكفأ وأحسن المحامين ، وهذه الحكومة الفرنسية بأنه سيعلن الحرب عليها اذ (حدث أي مكروه للزعماء المخطوفين) .[3]

ان عملية القرصنة هاته كان وراءها العسكريون ، اذ طلب كما سبق الذكر – الجنرال " لوريلو " ( ) والكاتب العام للوزير المقيم " لاكوست " ، من وزير القوات المسلحة " ماكس لوجان " بالسماح لهم بتحويل الطائرة ، فوافق على طلبهم ، ورخص لهم بإنجاز العملية ، وقد تم تأخير انطلاق الطائرة المقلة

[1] بسام العسيلي ، جيش التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق ، ص – ص. 112 –115.

[2] أحمد منصور ، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر ، دار الأصالة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط2 ، 2009 ، ص. 145 ، 146.

[3] المصدر نفسه ، ص. 151 ، 152.

للوفد ساعتين بعد انطلاق طائرة الملك المغربي ، بالإضافة الى تغيير بعض أسماء الراكبين في الطائرة المقلة للوفد لتجنب ركوب أي عنصر من مسؤولي الحاشية الملكية ، وقد كشفت هذه العملية على قوة قيادة الجيش الفرنسي وقدرته على الذهاب بعيدا في اتخاذ القرارات بنفسها دون العودة لرئيس الحكومة " غي مولي " أو الوزير المقيم " روبير لاكيت " ، وذلك يعني أن السلطة باتت في أيدي العسكريين وليس السياسيين كما كان عليه الأمر من قبل ، حيث عمل الجيش الفرنسي على افتاك السلطة ظنا منهم أن ذلك سيساهم في تسريع عملية القضاء على الثورة .[1]

وقد ألفت الحكومتين المغربية والفرنسية لجنة للتخفيف في العملية (عملية القرصنة) وأعلنت الحكومة المغربية أنها هي من استأجرت الطائرة وأن الفرنسيين هم من اعترضوا سبيلها وأجبرها على الهبوط وأن ممارسة سلطة الأمن في القضاء الجوي فوق البحر عمل غير مشروع ، أما الحكومة الفرنسية فبررت موقفها بأن ملاحي الطائرة هم فرنسيو الجنسية وأن القادة الجزائريون (أعضاء الوفد) كانوا يحملون هويات مزورة وأسلحة ومحكوم عليهم ، وأحبط التحقيق بسبب تضامن الدول الاستعمارية . [2]

استنكر الرأي العام العربي احتجاج على هذه العملية ، وأعابت على فرنسا ذلك ، وتم تنظيم مظاهرات صاخبة في كافة مدن العالم العربي احتجاج على هذه العملية ، واحتجت الحكومتان التونسية والمغربية رسميا علة عملية القرصنة التي اعتبرتها مساسا لكرامتها وسيادتها . [3]

أما بالنسبة لموقف جيش التحرير الوطني والجزائريين عامة ، فقد أدت حادثة الاختطاف هاته الى نوع من الاهتزاز النفسي في صفوف المناضلين الجزائريين ، كما قام جيش التحرير بتوجيه ضربات شديدة ضد القوات الفرنسية وألحقن بها خسائر فادحة ، ما يؤكد أن اختطاف " بن بلة " ورفاقه لم يؤثر على قدرة وقوة الثورة التحريرية ولن يخمد عزيمتها . [4]

---

[1] جمال قندل ، المرجع السابق ، ص. 295 ، 296.

[2] بسام العسيلي ، المرجع السابق ، ص. 116.

[3] فتحي الديب ، عبد الناصر وثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي للنشر والتوتيزع ، القاهرة ، ط é، 1990 ،ص–ص. 277 ، 278.

[4] المرجع نفسه ، ص. 278.

وقد ظل السجناء الخمسة موقوفين (معتقلين) الى أن أفرج عنهم ، سنة 1962 ، ونقلوا في طائرة خاصة الى المغرب .[1]

استنتاج :

ان مجموع الأحداث التي قام بها جنود " لاكوست " (جلاد الجزائر الاشتراكي *) ومساعديه بغرض تفكيك هياكل جبهة التحرير الوطني واخضاع جيشها ، ومن ثمة القضاء على الثورة نهائيا ، من مداهمات واعتقالات وتعذيب ، ثم اختطاف الطائرة اليت على متنها خمسة من زعماء الثورة التحريرية (أو كما تعرف بعملية القرصنة الجوية) ، والتي تلاها عمليات الاعتقال أو موجات الاعتقال والاغتيالات ، بدءا بإلقاء القبض على ياسف سعدي ثم اغتيال العربي بن مهيدي واستشهاد فريق علي لابوانت.

كل هاته الأحداث أوهمت العسكريين بقيادة " غي ملي " و " لاكوست " أنهم أحرزا انتصارا لا يستهان به على الثوار الجزائريين ، غير أن ذلك كان ويبقى مجرد وهم ، حيث شهدت العاصمة الفرنسية باريس سقوط حكومتها الواحدة تلو الأخرى ، ما جعل العسكريين يزدادون وهما والسياسيون يزدادون اضطرابا [2] ، وهو ما دفع ب " لاكوست " لاتخاذ جملة من الاجراءات لتدارك الأمور ، فقام بتسطير جملة أو مجموعة من الاصلاحات في الجانب السياسي والاداري في الجزائر ، وقد شملت هذه الاصلاحات حتى الجانب الاقتصادي والاجتماعي وذلك من أجل تطميع الشعب الجزائري وكسبه لصفه.

[1] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 300.

[2] عفرون محرز ، المصدر السابق ، ص. 455.

*حسب بسام العسيلي في كتابه الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة التحريرية ، ص. 64.

المبحث الثاني: في الجانب السياسي والاداري

1- الحرب النفسية :

أمام عجزها في القضاء على جيش التحرير الوطني عسكريا وتفكيك وحدة الشعب الجزائري لجأت السلطات الفرنسية الى استعمال الحرب النفسية كأسلوب جديد للقضاء على الثورة ؟، وذلك لإدراكها لخطورة العامل النفسي ومدى تأثيره على عزيمة وارادة الشعب الجزائري ، فالحرب النفسية من أخطر أنواع الحرب لأن المعارك لا يحسمها دائما السلاح الذي يسمك به الجندي وانما الارادة والعزيمة التي يتمتع بها ، وهو ما دفع بالسلطات الفرنسية بالتركيز على الحرب النفسية والاهتمام بهذا الجانب ، فأسست لذلك مصالح عديدة بعضها تابع للشرطة والبعض الأخر تابع للجيش ، وخلال سنتي 1957 و 1958 كثفت هذه المصالح نشاطها داخل وخارج الجزائر ، خاصة في كل من المغرب وتونس ، حيث يوجد العديد من اللاجئين والمناضلين الجزائريين بكليهما ، وقد عملت هذه المصالح على نشر الادعاءات واشاعات كاذبة تطعن في سلوك قادة الثورة وتزرع الشك في أوساط الجزائريين والمجاهدين ، وذلك بهدف اضعاف قوة جبهة التحرير الوطني وزحزحة أركانها ، ولعل أبرز ما قامت به في هذا السياق نذكر : القيام بتزوير أربعة أعداد من جريدة المجاهد باللغة الفرنسية وهي العدد 63 ، 64 ، 65 ، 66 ، الا أنه سرعان ما اكتشف مسؤولو الجريدة ذلك وتداركوا الأمر.[1]

تعريفها :

تعرف الحرب النفسية على أنها نوع من القتال النفسي موجه ضد الخصم لتحطيم ارادته الفردية وشلها من خلال تحطيم معنوياته التي تمكنه من المقاومة ، وفي نفس الوقت العمل على رفع معنويات مختلف الشرائح المناظرة لها أو المحايدة بما تكتبه أو تذيعه على الخصم المستهدف ، وعليه فهي تعتمد على مجموعة من الوسائل أو الأدوات تتمثل في : وسائل الاعلام المختلفة ، الاشاعات ، استعراضات

[1] عبد المالك مرتاض ، المرجع السابق ، ص. 51.

القوة ، الارهاب البدني والنفسي ، المنشورات المتعددة التي توزع أو تلقى من الطائرات على المدن والقرى وتجمعات القوات العسكرية . [1]

وحسب ابراهيم طاس : " فان الرحب النفسية أضمن سلاح تستخدمه الدول في الرحب الحديثة ، كونها تقوم بالدور الفعال في قتل ارادة ومعنويات الخصم ، فالعمل النفسي مكمل للعمليات العسكرية ، بل ان هناك من يراها عمل مستقل عن النشاط العسكري فيكون بذلك مظهر من مظاهرها . وتستهدف الحرب النفسية التأثير على عقل الخصم ومشاعره قصد شل ارادته وابطال روحه القتالية من أجل الحصول على النصر دون تعريض الجند والمعدات للخطر ، وذلك من خلال الاستخدام المبرمج لمختلف وسائل الدعاية والاعلام ، كما قد عرفتها الموسوعة السياسية بأنها الاستخدام المتعمد للدعاية وغيرها من الوسائل بهدف التأثير على أراء ومواقف وتصرفات المجموعات المعادية دعما لسياسية وأهداف راهنة أو لخطة عسكرية في ظروف الرحب ، وهي تقنية منظمة وواسعة الانتشار في الاستراتيجية والتكتيك ، كما أصبحت جزءا أكثر أهمية من الحرب . [2]

ترجع أسباب اهتمام السلطات الفرنسية بالرحب النفسية الى انهزام الجيش الفرنسي أمام الهند الصينية ، فراحت تدرس الأسباب والعوامل التي أدت الى هزيمتها والاستفادة من هذه التجربة والعمل على تطويرها ومن خلال الدراسات التي أجرتها توصلت الى أن نجاح الرحب الثورية يرتكز على مدى التلاحم مع القاعدة الشعبية ، وعليه فانه يتوجب على فرنسا اذا أرادت الانتصار على الجزائر والاحتفاظ بها أن تعمل على السيطرة على الشعب الجزائري وعزله عن الثورة مما يسهل عليها القضاء على الثورة . حيث نشرت مجلة الدفاع الوطني عدد خاص تناولت فيه الحرب النفسية الثورية ، شرحت فيه أساليب وطرق هذه الحرب ، والتي يتوجب على الجيش الفرنسي تطبيقها في الجزائر ، وقد أدرجت هذه الاستراتيجية في البرامج الدراسية للمدارس العسكرية الفرنسية ، كما تم تدشين مركز للتدريب على استخدام الحرب النفسية من أجل تكوين اطارات مختصين في هذا المجال[3] ، وقد أدرك جنرالات الجيش الفرنسي أن العمل العسكري لوحده غير كافي للنجاح في مهمة القضاء على الثورة، لذلك لابد من دعمه بعمل نفسي دعائي

[1] بوسنة محمود ، دور الحرب النفسية في انجاح الثورة الجزائرية وافشال سياسة الاستعمار الاستيطانية ، لقاء علمي بمناسبة ذكرى مجازر 8 ماي 1945 ، جامعة سطيف 2 ، 2017/05/07 ، ص.8 .

[2] ابرهايم طاس ، المرجع السابق ، ص. 157 ، 158.

[3] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 157 ، 158.

، من أجل كسب ثقة الشعب الجزائري واستمالته لصفه ، وقد أصدر الوزير المقيم روبير لاكوست توجيها للضباط في أفريل 1957 مما جاء فيه : " ان العمل العسكري لا مفعول له دون عمل نفسي ودعائي موجه للرأي العام (يقصد الجزائريين) حتى يكونوا واعيي بأهمية العمل الذي تود الحكومة الفرنسية القيام به في الجزائر ....." ، وبالتالي فان الأوضاع السائدة في الجزائر وانتشار الثورة دفع بالسلطات الفرنسية الى اعتماد أسلوب مغاير من أجل القضاء على الثورة لأن من ينجح في كسب الشعب يربح الحرب ، ولذلك لجأت الى الحرب النفسية .

وأول ما ظهر مصطلح : الحرب النفسية " كان سنة 1942 ، وهناك عدة تسميات للحرب النفسية ، من بينها نذكر : حرب الأعصاب ، حرب المعنويات ، حرب الاشاعات ، حرب الارادات ، الحرب الدماغية . وقد استعملت فرنسا في هذه الحب كل السوائل الممكنة من أجل تحطيم معنويات الجزائريين بهدف ابعادهم عن الثورة ، والتأثير عليهم واقناعهم بفكرة الجزائر فرنسية . حيث رسم العقيد أرغو ARGOUD [*] خطة لتطبيق هذه الحرب ، اعتمدت هذه الخطة أساسا على النقاط التالية :

- **الحماية** : وذلك من خلال اخراج الجزائريين من أراضيهم وحشرهم في معسكرات محاطة مقابل أجر معين .
- **المراقبة** : وذلك من خلال مراقبة الشعب وعزله عن العالم الخارجي وتطبيق مبدأ العقوبة الجماعية ، ومعاقبة المشبوهين في الساحات العامة .

وتبن هذه الخطة ارتباط العمل العسكري بالعمل النفسي .

وقد أشرف على تطبيق هذه الحرب ضباط مدربين على أصول وفنون حرب الدعاية سخرت لهم كل الوسائل لإنجاز مهامهم ، وذلك عن طريق :

[*] أرغو argoud : من مواليد 26 / 06 / 1914 ، بدارني ، خريج مدرسة متعددة التقنيات كاتب دولة للحرب في حكومة ماندیس فرناس ، ثم ملحق بمكتب وزير الدفاع في نهاية 1957 حكم عليه بالاعدام غيابيا في 11 / 07 / 1961 من طرف المحكمة العسكرية ، شارك في التحضير للانقالاب ، هرب الى اسبانيا حيث قبض عليه بجزر الكناري ، أطلق سراحه في 15 / 06 / 1968 ، أنظر : ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 159.

- المكتب الجهوي للعمل النفسي : أنشأته الناحية العسكرية العاشرة بموجب القرار الصادر في 01 مارس 1955 ، وبدأ نشاطه في جويلية من نفس السنة ، أوكلت له مهمة [1] التكوين والاعلام والعمل النفسي الذي يستهدف الشعب والثوار أصبح يسمى : (المكتب الخامس سنة 1957) .

- تكوين جيش من خبراء الغزو الفرنسي : يتكون من ضباط لهم خبرة سابقة في هاذ المجال اكتسبوها من الهند الصينية والمغرب ، ويبلغ عدد أفراده 2000 ضابط.

- انشاء شبكة من الادارات تعمل كلها تحت وصاية وزارة الدفاع تحت اشراف العقيد لاشرو lacheroy ؛ الذي أوكلت له مهمة الاشراف على المكاتب الخاصة لهيئة الأركان المختلطة بداية من سنة 1957.

- انشاء مكتب دراسات واتصالات BEL: تابع لهيئة الأركان المختلطة ، مهمته العمل السيكولوجي ، له صلة وثيقة بمركز التنسيق بين الجيوش CCI .

- مركز الاعلام CIG : تابع للديوان الحربي وادارة الشؤون السياسية .

- مركز تعليم السلاح السيكولوجي لمدرس مادة العمل النفسي في فرنسا.

- مركز تعليم للحث على السلم في الجزائر .[2]

بالنسبة للمكتب الجهوي للعمل النفسي ، ففي سنة 1957 أصبح يسمى بالمكتب الخامس ، من مهامه الاشراف على ما يتعلق بالتهدئة والقضايا الجزائرية وكل ما له علاقة بالمعنويات ، يعمل تحت أمر القائد الأعلى للجيش الفرنسي في الجزائر ، ويشارك الوزير المقيم في تسييره واتخاذ الارشاد للمكتب الأول عدة مصالح تابعة له منها : مصلحة الصحافة والاعلام ، مصلحة الارشاد للمكتب المكتب الأول ومصلحة الاستعلامات النفسية للمكتب الثاني ، مصلحة المعنويات والمعلومات والتوثيق وتتبع المكتب الثالث ، المصلحة الاجتماعية وأسندت للمكتب الرابع ، مصلحة مهام الحرب النفسية وتعمل تحت اشراف مكتب الدراسات والارتباط التابع لقيادة الأركان ، ومقره في الجزائر . [3]

[1] الغالي غربي ،المرجع السابق ، ص – ص. 158 ،160.

[2] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 160.

[3] كلود ليوزو ، المصدر السابق ، ص. 209 ، 210.

مصالح الحرب النفسية :

بالإضافة الى المصالح السالفة الذكر نذكر أيضا :

•الفرق الطبية الاجتماعية :

وتعرف أيضا بالفرق الطبية الاجتماعية الجوالة حيث قامت مصالح المكتب الخامس بتجنيد النساء الفرنسيات في هذه الفرق والتي تأسست مع نهاية سنة 1956 ، وتتكون من : طبيب وممرضة أو مساعدة مسيحية ومساعدتين مسلمتين ، أوكلت لهذه الفرق مهمة الكشف عن توجهات النساء الجزائريات واعلام السلطات الاستعمارية بها ، ووصل عدد النساء المجندات في هذا الفرق الى 315 امرأة على 171 فريق على كامل الناحية العسكرية العاشرة ، ويدل اعتماد السلطات الفرنسية على العنصر النسوي والاستعانة به لتحقيق أهدافه في القضاء على الثورة على ادراكها لدور ومكانة المرأة في المجتمع الجزائري وخاصة الرمأة الريفية ، التي لعبت دروا فعالا في مساندة ودعم الثورة ، ولذلك ركزت مصالح المكتب الخامس عليها وسعت الى تطبيق سياسة تقارب مع المرأة الجزائرية ، بهدف دمجها في المجتمع الفرنسي وقطع الدعم الذي تقدمه لجيش وجبهة التحرير الوطني ، وبناءا على ذلك قامت مصالح المكتب الخامس بالاعتماد على الفرق الطبية الاجتماعية لنشر أفكارها في أوساط النسوة الجزائريات من خلال وعدهن بتحسين أوضاعهم ومن ثمة اقناعهم بفكرة " الجزائر فرنسية " ، وبالتالي ستساعدهم على تحقيق التهدئة في البلاد ، وتدعيما لذلك قام المكتب الخامس أيضا بتشجيع تأسيس الجمعيات النسائية ، مثل :جمعية التضامن النسائي التي تأسست سنة 1958 من طرف كل من السيدة salan والسيدة massu . [1]

•وحدة الضباط المتجولون

تأسست هذه الوحدة بهدف تحليل وتفسير أهداف ومبادئ الرحب النفسية ، ذلك أن أغلب الضباط الذين ينشطون بها يمتلكون خبرة واسعة في مجال العمل النفسي كانوا قد اكتسبوها من الفيتناميين ، وتجلت مهاهم في هذه الوحدة في الجاني البيداغوجي ، مثل : توجيه قادة الوحدات والمناطق وضباط المصالح الخاصة وغيرهم من المسؤولين الذين لهم علاقة مباشرة بالسكان ويحتكون بهم ، بالإضافة الى

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 161 ، 162.

أنهم كانوا مستشارين تقنيين للوحدات العسكرية التي يعملون بها ، وقد دعمت هذه الوحدات بمجموعة من الضباط المختصين في ميادين علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الانسانية ، ومن مهام هذه الوحدات : الاشراف على تدريب ضباط وحدات الجيش الفرنسي على طرق وتقنيات تنشيط حصص الدعاية الموجهة للسكان.

كما تعمل هذه الوحدة على تحسين علاقة الجيش الفرنسي بالسكان الجزائريين وذلك من خلال تكوين نوادي رياضية مختلطة ، حيق تم انشاء 25 نادي رياضي ، بالإضافة الى عقد الاجتماعات واستغلال الفرص لزرع الشكوك في نفوس السكان من خلال اذاعة الأخبار الزائفة والأكاذيب حول الثورة بهدف احباط الجزائريين ودفعهم للتخلي عن الثورة وقطع دعمهم ومساندتهم للثوار.

وقد أنشأت هذه الوحدة في شهر جويلية 1956 ، من طرف " غي مولي " .[1]

•وحدات مكبرات الصوت والمناشير

تم انشاء هذه الوحدة في شهر جوان 1956 ، هدفها التقرب من السكان الجزائريين والتأثير على عقولهم ، وتقسم كل وحدة الى أربعة فصائل ، جند فيها مجموعة من الضباط ، أوكلت لهم مهمة التأثير على عقول سكان القرى والمداشير الجزائرية على وجه الخصوص حيث كانت تستقر بها لمدة حوالي شهر تقريبا ، وفي هذه الفترة تقوم بمخاطبة الجماهير الشعبية في الساحات العمومية باستخدام أشرطة مسجلة ، والتي تبرز دور فرنسا الايجابي في الجزائر ، وبالإضافة الى الأشرطة كانت تستعمل المناشير وذلك بتوزيعها على السكان ، كذلك فقد كانت تستخدم اللوحات الاشهارية والتي كانت تضعها في المرافق أو الأماكن العمومية لتكون أمام مرئى كافة السكان ، وتحمل هذه اللوحات شعارات دعائية ، وقد أشرف على هذه الوحدة الجنرال " ماسو " ، الذي دعمها بكل الوسائل الاعلامية الدعائية ، سواءا كانت مسموعة أو مكتوبة أو مرئية ، وكانت هذه الوحدة تتبع المكتب الخامس ، كما عملت هذه الوحدة على كسر الاضراب الذي تم تنظيمه من طرف الجزائريين سنة 1957 وذلك من خلال المناشير التي تحث على عدم ترك مقاعد الدراسة والأفلام السينمائية الكوميدية ، ومما تجدر الاشارة اليه الى أن المظليين الفرنسيين قاموا باستخدام أساليب تعسفية قمعية لترهيب السكان وايقاف هذا الاضراب .

[1] رفائيلا برانس ، المصدر السابق ، ص. 54.

كما استغلت السلطات الفرنسية أيضا المناشير مستهدفة من خلالها المناطق الريفية (الأرياف) وذلك لإثارة الخلافات والنعرات باستغلال نقاط الضعف والخلاف في اطار مبدأ " فرق تسد " كما استغلتها أيضا لبث اليأس وزرع الشك في نفوس الشعب الجزائري بأنه لا جدوى من المقاومة والتصدي للجيش الفرنسي لأنه جيش قوي لا يقهر ، وأساءت لسمعة المجاهدين الجزائريين وقادة الثورة واستهزأت بهم من خلال الرسوم الكاريكاتورية المهنية التي وصفت المجاهدين بأسوأ الصفات وذلك بهدف زيادة حدة الخلاف بين قادة الثورة في الداخل والخارج. [1]

نماذج من الحرب النفسية ومن بين نماذج أو الأساليب التي كانت تتبعها السلطات الفرنسية في اطار ما يعرف بالحرب النفسية نذكر : " الدروس الجماعية اليومية " ، وهي دروس صباحية ، مدتها ساعتين ، تتمحور حول تمجيد فرنسا والتذكير أو الاشارة الى الخدمات التي تقدمها للجزائريين في المقابل تشويه صورة الثورة والثوار ولغة التدريس فيها مزدوجة (عربية ، فرنسية) ، وفيها يتم القاء الدروس بأسلوب خطابي مع التكرار المستمر الى أن يقتنع المعتقل بها ويتقبلها ، وتدوم هذه الدروس لعدة أشهر ، مع اجراء اختيرا كل نهاية أسبوع للتحقق من نتائج الدروس ومدى جدواها . وقد كانت هذه الدروس تلقى على السجناء والمعتقلين خاصة الذين كانوا يخضعون لعمليات " غسيل المخ " بتجريدهم من مبادئهم وأفكارهم واعادة تعليمهم ، وذلك على يد ضباط لاصاص أو ضباط الشؤون الأهلية ، ويتم ذلك في قاعات مجهزة تحوي أكثر من 100 معتقل منهم من يتأثر بالدروس ويقتنع بها فيتم الافراج عنه مقابل أن يقوم بإقناعه بقية المعتقلين ، ومنهم من يبقى متمسكا بأفكاره ومبادئه فيخضع لأشد أنواع التعذيب ، كما كانت ادارة المعتقلات والسجون تتبع أسلوبا أخر في هذا السياق وهو تشويه صورة الشخصيات المعروفة في المعتقل وذلك بهدف كسبه لصفها بسهولة ، حيث أنه كان يتم عزله لمدة وفي تلك الأثناء يقوم الضباط المختصون بتشويه سمعته لدى زملائه فيقومون بمقاطعته والابتعاد عنه فيجد نفسه لوحده هناي قوم بسرعة لأنها هيأت لذلك من قبل ن ممن هذا أصبحت السجون والمعتقلات مدارس لتكوين الحركى والعملاء من الجزائريين ، باتياع أسلوب الاغراء والترهيب ، فأما الاستجابة لمطالب فرنسا أو العودة الى ويلات التعذيب. [2]

[1] كلود ليوزو : المصدر السابق ، ص – ص. 212 ، 215.

[2] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 165 ، 166.

فهي كانت تعلم جيدا انه سيقبلون لأنهم مرهقين ومازالوا تحت التأثير النفسي ، وليست لديهم أي قدرة للرفض ، وبعد قبولهم للانحياز الى فرنسا تخضعهم لمرحلة أخرى من الحرب النفسية وذلك من خلال وضعهم في مواقف أمام زملائهم تدل على أنهم أوفياء لفرنسا كقيامهم مثلا بتحية العلم الفرنسي مع أعضاء ادارة السجن أو المعتقل كل صباح . كما كانت ادارة المعتقل تمنع دخول أي صحفية الى المعتقل لعزل المعتقلين عن التأثيرات الخارجية ، وفي مقابل ذلك تعرض على مسامعهم أسطوانات تتضمن خطابا لعملاء وتخصص لهم حصص صباحية تتضمن حديث مع أهل المسجون بهدف احباط معنوياته ودفعهم للاستسلام ، بالإضافة الى أنها كانت تعرض عليهم الموسيقى العسكرية والنشيد الوطني الفرنسي.

كما كانت السلطات الفرنسية أيضا تجبر المجاهدين الأسرى على الركوب في السيارات العسكرية رفقة ضباط فرنسيين ، ويتجولون في الشوارع ، وذلك قصد اثارة الشكوك حولهم والتشكيك في نزاهتهم ، بهدف دفع الجزائريين الى التخلي عنهم وعدم دعمهم ومساندتهم.

ومن هنا يتضح أن السلطات الفرنسية سخرت امكانيات ضخمة وجندت طاقات بشرية كبيرة (ضباط) لخوض الحرب النفسية ضد الثروة ، الا أن قيادة الثورة لم تغفل على ذلك ، وتصدت لها ، وهو ما يتجسد في جريدة المجاهد التي كانت لتسميتها رمزية كبيرة وأبعاد هامة . [1]

أساليب الحرب النفسية

تم تسليم القيادة الفعلية للحرب في الجزائر للجنرال ماسو " جنرال المطليين " ، هذا الأخيير الذي كان متأثرا " بهتلر " و " موسو ليني " ، حيث أنه كان يلقي دروس ومحاضرات عديدة على الضباط الفرنسيين ، يمدح فيها التعذيب ، وكونه خبير في : الحرب النفسية " كان يقوم بتوزيع كتيبات على الجنود ، يشرح فيها أساليب الحرب النفسية ، والتي هي كالتالي :

- خوض الحرب في الجزائر يعني أن تكون مدمرة ومهدئة في الوقت نفسه.

[1] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 127.

●كن حذرا في كل مكان ، فالكمين هو السلاح رقم واحد لرجل العصابات (المجاهد) ، وامكانات الروح الشرقية على هذا الصعيد تفوق كل تصوراتك له (الكمين) . بالطبع ليس كل المسلمين ارهابيين ولكن كل واحد منهم قد يكون الارهابي الذي يهددك.

●يجب تنفيذ العمليات التالي : زيارة كل قرية بشكل دوري وتدمير المجموعة الارهابية المحلية لمنع المساعدات للعصابات (الثوار) ، وحماية العناصر السلمية من تأثيرهم الضار.

هذا بالإضافة الى شرح كيفية التدمير مع تقديم أمثلة ، حيث ضرب لهم مثال " بجنكيز خان " قائد المغول الذي احتل مدينة " سمرقند " (لؤلؤة الاسلام في الشرق) وأخضعها وأباد جميع سكانها . وقد بدأ بتنفيذ ذلك فعلا في الجزائر . [1]

2- المصالح الادارية المختصة LA SAS

تعريفها :

المصالح الادارية المختصة ، هي بالفرسية les sections spécialisees administratives مختصرة في مصطلح SAS (لاصاص) ، تشكلت في 26 ديسمبر 1955 في ظل تطور السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ، وهي عبارة عن مجموعة من المصالح المدنية والعسكرية في أن واحد ، تسمى في الريف بـ : SAS وفي المدينة تسمى : SAU وهي اختصار لـ : " المصالح الادارية الحضرية " . حيث أن هذه المصالح أو المؤسسات عبارة عن تنظيمات شبه عسكرية تنشط في المجال السيكولوجي (النفسي) والاجتماعي للجيش الفرنسي في اطار تحقيق التهدئة في الأرياف والمدن ، حيث أن لها دور فعال في تطبيق سياسة التهدئة اذ أنها من أهم دعائمها (ركائزها) ، وهي تعكس حقيقة السياسة الإدماجة . [2]

كما أنه عبارة عن هيئة مدنية موضوعة تحت امرة ضابط ، هذا الأخير يشرف على أو يسير 30 الى 35 جندي مسلح من أفراد الجيش الفرنسي ، حيث كان بجانب كل مركز عسكري (ثكنة) مكتب لضابط لاصاص ،كذلك نفس الأمر بالنسبة للمحتشدات اذ أنها عبارة عن مكاتب يسيرها ويدير شؤونها

[1] ايفه بريستير ، المصدر السابق ، ص. 161.

[2] رشيد زبير ، المرجع السابق ، ص. 41 ، 42.

ضباط مختصون في الشؤون المدنية تم استقدامهم من المغرب الاقصى سنة 1955 ، أغلبهم متخرجون من مدارس عسكرية . [1]

فهي الأداة الرئيسية لجهاز العمل النفسي للجيش الفرنسي في الأرياف ، تكرس هيمنة العسكر في التأطير الاداري للسكان ، تسمح بتطويق الاقليم والتحكم فيه ، من خلال تقديم العلاج للسكان وتربيتهم واحصائهم واخضاعهم للمراقبة ، وذلك بهدف عزل جبهة التحرير الوطني عن مجالها الحيوي ، كانت تقوم بأعمال ذات طابع اجتماعي دون اغفال مهمتها الرئيسية وهي : جمع المعلومات حول المجاهدين وارسالها الى الوحدات العملياتية ، وكان الجنرال " باتريوت " هو المفتش العام للمصالح الادارية الخاصة.[2]

وظهرت تسمية هذه المصالح الادارية المختصة SAS بصفة رسمية أول مرة في 26 ديسمبر 1955 ، وذلك في القرار الذي وقعه " جاك سوستيل " بتاريخ 1955/12/26 والذي أعلن عن تكوين هذه المصلحة وألحقها بالديوان العسكري التابع للحكومة العامة ، وقد سطر هذا القرار مهام ضباط المصالح الادارية المتخصصة ، وذلك في المادة الرابعة ، التي تم بموجبها نقل السلطات المدنية للإداريين الى العسكريين وقد توسعت صلاحيات هؤلاء الضباط سنة 1957.[3]

وقد أنشأت هذه المصالح بهدف محاربة الثورة والقضاء عليها بوسائل ادارية ونفسية (بسيكولوجية) بالموازاة مع العمل العسكرية من أجل كسب ثقة أفراد الشعب الجزائري وودهم ، وذلك من خلال التظاهر بالمعاملة الانسانية الحسنة من طرف ضباط لاصاص بالإضافة الى اظهار الشفقة والاحسان والرأفة والسعي لمساعدة الجزائريين وتخليصهم من العقوبات والتعذيب المسلط عليهم مع افتعال البشاشة وحسن استقبال المواطنين الجزائريين ، وذلك بهدف كسب ودهم للحصول على معلومات ومعطيات عن الثورة والمجاهدين . [4]

---

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 174.

[2] سعاد يمينة شبوط ، المرجع السابق ، ص. 160.

[3] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 175.

[4] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 191.

ان هذه المصالح أنشأت في البداية بهدف تدارك سوء الادارية الفرنسية ، الا أنها سرعان ما شكلت أداة هامة للصراع ضد " التخريب " (حسب جنرالات وحكام فرنسا الذين كانوا يروا الثوار الجزائريين على أنهم مخربون) ، ويعتبر الجنرال " بارلانج " هو صاحب فكرة انشاء المصالح الادارية المتخصصة سنة 1955 ، وتم تكليفه من طرف ادارة الاختلال بمتابعة اقامتها والاشراف على عملها مع الحاكم العام . [1]

ظروف انشاء SAS :

جاءت فكرة انشاء المصالح الادارية المتخصصة SAS فشل السلطات الفرنسية في السيطرة على تطور الأحداث في الجزائر ، فقد أعزت (أرجعت) ذلك الى غياب الادارية المحلية وانعدام التواصل بين الجزائريين وادارة الاحتلال ، بالإضافة الى نقص المعلومات اللازمة التي تمكنهم من الانتصار على جيش التحرير الوطني عسكريا ، وعليه ارتأت ضرورة اقامة نظام اداري فعال يمكنها من فهم ما يحدث في المناطق الأكثر اضطرابا على وجه الخصوص ويعيد الثقة والاطمئنان للسكان ويعمل على تطبيق الاصلاحات التي وعد بها جاك سوستيل ، وبدأ تجسيد الفكرة في ربيع سنة 1955 وذلك حين قام سوستيل بإنشاء قيادة مدنية وعسكرية في الأوراس بقيادة الجنرال بارلانج parlange . ويعود تكليف المؤسسة العسكرية الفرنسية بالعمل في هذه المصالح الى قلة المختصين في العمل الاداري المدني لإدارة شؤون البلديات المختلطة المستحدثة ، ضف الى ذلك صعوبة توفير العدد اللازم من الاداريين بسرعة ، وعليه فان أغلب أفراد المصالح الادارية المتخصصة اما أنهم ضباط في مصلحة الشؤون الجزائرية والصحراوية أو مجندون أو احتياطيين أو ضباط عاملين في مختلف تشكيلات الجيش الفرنسي.[2]وفي سنة 1957 توسعت صلاحيات ضباط لاصاص وذلك بموجب مرسوم 8 جويلية 1957 والذي منحهم اختصاصات ضباط الشرطة القضائية ، ثم تم نمنحهم الترتيب الاداري المدني بموجب مرسوم 59/1019 ، وبذلك يصبح ضابط المصلحة هو ممثل رئيس الدائرة أو المقاطعة وهو ما يخول له صلاحيات أخرى مثل: مساعدة رؤساء البلديات على القيام بمهامهم واقتراح مشاريع اقتصادية واجتماعية وتجسيدها.[3]

[1] رضا مالك ، الجزائر في ايفيان ، تاريخ المفاوضات السرية 1956 – 1962 ، تر . فارس خصوب ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار ( ) ، الجزائر ، 2003 ، ص. 359.

[2] كلود ليوزو ، المرجع السابق ، ص. 210 ، 211.

[3] الغالبي غربي المرجع السابق ، ص. 175 ، 176.

ترتكز نشاطات هذه المصالح في المناطق التي انتشرت فيها الثورة بقوة ، فكانت المنطقة الأولى الميدان الفعلي للفرق الادارية المختصة للعمل النفسي والحصول على المعلومات ، في حين وضعت المنطقة الثانية تحت رقابتها بطرق مختلفة ذات طابع سري ، بينما لم تتواجد مكاتب لاصاص في المنطقة الثالثة ، التي تكثف فيها النشاط العسكري الفرنسي بمختلف الوسائل للقضاء على أفراد جيش التحرير الوطني . [1]

وقد ارتفع عدد هذه المصالح سنة بعد سنة ، حيث كان سنة 1955 حوالي 30 مكتبا فقط ، ليصل سنة 1956 الى 490 مكتبا ، وبقي العدد في تزايد حيث وصل سنة 1958 الى 590 مصلحة ، أما عن عدد العاملين فيها فوصل الى 24750 موظفا (ضابطا) موزعون كالتالي:

- الضباط العاملين والاحتياطيين : 717 ضابطا.
- ضابط الصف : 566 ضابطا.
- المجندين : 532 ضابطا.
- الملحقين من المدنيين : 3700 مدني.
- المخزن : 20189 ضابطا . [2]

هيكلة المصالح الادارية المتخصصة LA SAS :

تتكون كل مصلحة من المصالح الادارية المتخصصة من :

- ضابط المصلحة : وهو رئيس المصلحة.
- نائب المصلحة : وهو غالبا يكون أحد أفراد الجيش الفرنسي برتبة ضابط صف.
- ملحقي مصلحة الشؤون الجزائرية : وعددهم ثلاثة ، مهمتهم الاشراف على الترجمة والمالية والاتصال .

[1] لمياء بوقريوة ، المرجع السابق ، ص. 30.

[2] قريقور ماتياس ، الفرق الادارية المختصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955 – 1962) ، تر. م . جعفري ، منشورات السائحي ، الجزائر ، 2013 ، ص. 25.

بالإضافة الى المرشدات الاجتماعيات الفرنسيات : مهمتهم التقرب من النساء الجزائريات وادماجهن في الحياة الأوروبية ، كما تقوم الحامية العسكرية بتزويد المصلحة بطبيب ومدرس أو مدرب ، ويختلف عدد موظفي المصلحة بحسب طبيعة المنطقة وموقعها.[1]

مهام المصلحة الادارية المتخصصة :

كان لضباط المصالح الادارية المتخصصة لاصاص مهام متخلفة شملت شتى المجالات ، ففي الجانب الاداري نذكر :

- كان ضباط لاصاص يمثلون السلطة المركزية والاشراف على الحالة المدنية والمفوضيات الخاصة*.
- التوسط بين الادارات الحكومية .
- احصاء وضبط الاحتياجات الضرورية المحلية وارسالها الى وكيل الوالي ، حيث أنه ضابط لاصاص كان يقوم بمهام رئيس البلدية والمجلس البلدي في نفس الوقت.
- تحضير الانتخابات العامة والبلدية ودفع السكان للمشاركة فيها باستخدام أساليب متنوعة (ترغيب وترهيب) .
- احصاء عدد السكان على مستوى كل مركز والوضع الاقتصادي والاجتماعي لكل عائلة وكل ماله علاقة بالسكان لتمكين ادارة الاحتلال من السيطرة عليها.
- تكوين فروع ادارية تابعة لمكاتب لاصاص لها أغراض متعددة مثل : الاعلان عن الوفاة ، الولادة ، تقديم طلبات القروض الفلاحية .... الخ ، وذلك بهدف اتباع السكان بالإدارة الفرنسية .[2]

وبالنسبة لمهام المصالح الادارية المتخصصة في الجانب الاجتماعي والتربوي ، فنذكر :

---

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 176 ، 177.

* المفوضيات الخاصة : أنشأت من طرف السلطات الاستعمارية سنة 1957 ، وذلك عند الغاء البلديات المختلطة في 15 جانفي 1957 ، حيث كان عددها كبيرا وصل الى حوالي 1500 بلدية ، يعمل بها 356 ضابطا تقريبا من ضباط المصالح الادارية المتخصصة . أنظر : الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 177.

[2] قريقور ماتياس ، المصدر السابق ، ص. 30.

- تأمين الرعاية الصحية للسكان من خلال مركز المساعدة الصحية المجانية ، ووالذي يعمل تحت اشراف الجيش الفرنسي والصليب الأحمر الفرنسي.

- توزيع المواد الغذائية (الدقيق ، الحليب ، الملابس ، الأدوية ...) على السكان.

- فتح المدارس ومراكز التكوين المهني المتخصص ، وذلك بهدف تأطير الشباب الجزائري قبل الالتحاق بالخدمة الوطنية ، بإعطائه تربية بدنية وتربوية ومدنية تحت اشراف ضابط المصلحة .

- تكوين او انشاء مراكز للعناية بشؤون المرأة الجزائرية وتعليمها حرفة معينة قصد تشجيعها على الخروج من المنزل واستدراجها للتأثر بثقافة ومبادئ المجتمع الفرنسي ، وذلك نظرا لدور المرأة في المجتمع الجزائري . [1]

أما عن مهام هذه المصالح في الجانب السياسي والعسكري ، فتمثلت في :

- مراقبة الجزائريين وجمع المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة بالثورة ، من أجل القضاء على التنظيم السياسي والعسكري والاداري لجبهة التحرير الوطني .

- المشاركة مع الجيش الفرنسي في العمليات العسكرية ونصب الكمائن لوحدات جيش التحرير الوطني ، ذلك أن ضابط لاصاص يعمل كمستشار تقني للسلطات العسكرية بحكم معرفته الواسعة بالمنطقة وسكانها ، وعليه فهو مساعد للجيش الفرنسي في تحقيق التهدئة والأمن في البلاد ، ومنها ظهر ما يسمى بالمصالح الادارية المدعمة SAS renforcées* .

وكانت تعمل بالتنسيق مع المخابرات والجندرمية والشرطة ، حيث كانت تساعدها على القاء القبض على المشتبه بهم وفرض الغرامات وارسال التقارير ومنح الجوازات.[2]

تزامنا مع سياسته الأمنية التي عانى منها الشعب الجزائري عناءا فضيعا ، حاول لاكوست ادخال

---

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص.180 ، 181.

*وصل عددها في شهر سبتمبر الى 8 مصالح موزعة بين الجزائر والعاصمة ووهران وقسنطينة . أنظر : الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 181.

[2] رافائيلا برانش ، ، ص. 56 ، 57.

مجموعة من الاصلاحات البلدية والادارية للسماح لأكبر عدد من المسلمين دخول الوظيفة العمومية على أمل القضاء على نفوذ ج. ت . و ومن ثمة كسبهم لصفه .[1]

3- التقسيم الاداري:

أدركت السلطات الفرنسية مدى خطورة النشاط الذي تقوم به ج . ت.و ، وهو ما دفعها للقيام بمجموعة من الاصلاحات السياسية والادارية ، حيث كلف رئيس الحوكمة الفرنسية " غي مولي " الوزير المقيم بالجزائر " روبير لاكوست " بمهمة اعداد أو تحضير برنامج خاص بالإصلاحات السياسية والادارية التي ستطبق في الجزائر وذلك وفق ما يخوله منصبه كوزير مقيم مكلف بالشؤون الجزائرية .

وكان أول اجراء في سياق الاصلاحات السياسية والادارية هو : حل المجلس الجزائري ونقل صلاحياته للوزير المقيم ، وذلك بموجب قانون أو مرسوم 12 أفريل ر1956 حيث أصبح الوزير المقيم يتمتع بكافة سلطات الجمهورية ما عدا ميدان التعليم والعدالة . [2] كما تم اجراء بعض التعديلات على مستوى التنظيم السياسي والاداري في الجزائر ، وذلك بموجب مرسوم 641 – 56 الصادر بتاريخ 28 جوان 1956 ، وقد تعلقت هذه التعديلات بالسلطات المركزية والسلطات اللامركزية ، وذلك من خلال تحديد الصلاحيات والاختصاصات وضبط المهام الموكلة لكليهما . [3]

فبالنسبة للسلطة المركزية : فقد تم فيها وضع أو استحداث مناصب ادايرة جديدة ، وتمثلت في :

- مندوب حكومة الجمهورية الفرنسية في الجزائر délégue générale .
- ولاة العمالات les préfets .
- رؤساء الأقسام الادارية المتخصصة ورؤساء الأقسام الادارية الحضرية . [4]

●**المندوب العام les délégue générale** : هو بمثابة الحاكم العام والمجلس الجزائري بحكم السلطات المخولة له ، من مهامه : حفظ النظام العام والاشراف على تسيير المرافق العامة ، يساعده في

[1] براهمية بلوزاع ، المرجع السابق ، ص. 120.
[2] المرجع نفسه ، ص. 120.
[3] بوهناف يزيد ، المرجع السابق ، ص. 130.
[4] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 226 ، 227.

أداء مهامه أمين عام secretaire générale وأمينان عامان مساعدان secretaire générale adjoints ؛ يدير الأول الشؤون الاقتصادية والثاني يشرف على الشؤون الادارية .

•**ولاة العمالات les préfts** : يعملون تحت اشراف المندوب العام ،/ يخضعون لسلطته ويتنفذون أوامره ويطبقون قراراته ، ولهم نواب مساعدون على مستوى الدوائر والبلديات.

•**كما تم استحداث منصب ولاة مفوضين فوق العادة super** : بموجب مرسوم :

1956/06/28 ، والذي نص على توسيع السلطة الوصائية لنائب الوالي واقامة عمالات جديدة وتقسيمها الى مناطق ادارية ثلاث وهي : الجزائر ، وهران ، قسنطينة ، يشرف على هذه المناطق مفتشين عموميين لإدارة المفوضة فوق العام lcame ، مهمتهم : التنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية ومراقبتها.

•**بالإضافة الى منصب نائب والي العمالة le sous préfet** : وهو أيضا أستحدث بموجب مرسوم 1956/06/28 ، ومن مهامه نذكر :

- تمثيل الدولة على مستوى الدائرة.
- السهر على تطبيق القوانين.
- الاشراف على تنفيذ اللوائح التنظيمية .
- مسؤولا على مراقبة الشرطة والدرك.

وكانت السلطات الاستعمارية تهدف من وراء استحداث وتطوير منصب نائب والي العمالة الى محاصرة الثورة وتضييق الخناق على أفراد جيش وجبهة التحرير الوطني في الدائرة التي يرأسها. [1]

وفي سياق التقسيم الإداري فقد تم زيادة عدد العمالات departements ليصبح عددها 13 عمالة ، كما تم تقسيم الجزائر الى ثلاث مناطق إدارية رئيسية ، وهي :

[1] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق، ص.266.

1- المنطقة الشمالية

2- منطقة الهضاب العليا.

3- منطقة الصحراء .

بالإضافة الى استحداث دوائر جديدة ،وهي تنس ، بوغار ، برج منايل ، ثنية الحد وبسكرة.

كما تم حل المجالس العمومية وتعويضها باللجان الادارية المؤقتة ، وتتكون كل لجنة من 03 أعضاء مؤقتين.[1]

وتم كذلك فيما يخص التنظيم البلدي ، الغاء البلديات المختلطة وتعويضها بالبلديات كاملة الصلاحية ، وعليه تم الغاء 78 بلدية مختلطة و 158 مركز بلدي ، ليصبح عدد البلديات ذات الصلاحيات الكاملة حوالي 1500 بلدية تقريبا .[2]

ومما تجدر الاشارة اليه أن السلطات الاستعمارية لم تفلح في تحقيق الأهداف المرجوة من وراء هذه الاصلاحات ، حيث كانت تأمل في اجراء انتخابات بلدية تأتي بإطارات جزائرية تساعد السلطات الفرنسية في التصدي للثوار وأفراد ج . ت . و الا أن الوقت كان قد تأخر على هذه الاصلاحات ، حيث أنها جاءت في وقت بلغت فيه الثورة ذروتها.[3]

وقد برر الوزير المقيم " روبير لاكوست " فشله في تطبيق هذا التقسيم بقوله أن ذلك راجع الى عاملين :

- أولا : عامل الجهل والأمية التي يعاني منها السكان ، والتي حالت دون فهمهم لمضمون وأهداف هذا التقسيم .

- ثانيا : الاستراتيجية الثورية التي تصدت لهذا التقسيم ، والتي كانت على دراية تامة بالمرامي والأهداف الاستعمارية من وراء هذا التقسيم .[4]

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 227.

[2] بوهناف يزيد ، المرجع السابق ، ص. 130.

[3] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 228.

[4] بوهناف يزيد ، المرجع السابق ، ص. 131.

4- قانون الاطار loi cadre :

قبل التطرق الى قانون الاطار ، لابد أولا معرفة الأوضاع التي سبقت ظهور هذا القانون ، اذ استجدت أحداث جديدة على الساحة الدولية وذلك في هد حكومة " بوريس موتوري " ، حيث تعالت الاحتجاجات المنددة بتجاوزات الجيش الفرنسي في الجزائر خاصة فيما يتعلق بمسألة التعذيب ، وهو ما كان يعاب كثيرا على فرنسا وشوه صورتها ، بالإضافة أيضا الى نجاح مساعي ج . ت . و والدبلوماسية في التعريف بالقضية الجزائرية ، حيث كانت هذه الأخيرة تتصدر الصحف العالمية ، وقد تدعم ذلك بخطابات الرئيس الأمريكي " جون كيندي " الذي صرح أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي أنه يؤيد فكرة استقلال الجزائر ، وهو ما دفع " بلاكوست " لدعوته لزيارة الجزائر والاطلاع على حقيقة الأوضاع بها . [1]

وفي بداية سنة 1957 صرح " بورجيس مونوري " وزير الدفاع في حكومة " غي مولي " عن رغبته في اصدار قانون الاطار ، وذلك من أجل ايجاد حل للقضية الجزائرية .

وفي شهر أوت 1957 تم عرض القانون أمام مجلس الوزراء الفرنسي ، وتمت مناقشته وصودق عليه في 13 سبتمبر 1957 [2] ،وكان ذلك قبل أسبوع واحد من تاريخ ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد نوقش القانون على مستور الجمعية الوطنية في 25 سبتمبر من سنة 1957 . [3]

وبالنسبة للقانون فهو عبارة عن تكريس للهيمنة الاستعمارية ، وطرح كبديل لدستور 1947 ، ويحتوي على 19 مادة ، نص في مادته الأولى على أن الجزائر " جزءا لا يتجزأ من فرنسا " وقسمها الى 05 ولايات أو مقاطعات ، وهي : وهران ، القبائل ، الشلف ، قسنطينة ، الجزائر . ولها مجلس نيابي منتخب في اطار القسم الانتخابي الموحد ، وتمنح سلطة تشريعية تتعلق بالأمور الداخلية ولها حكومة تكون مسؤولة أمام الجمعية الاقليمية ، وللوزير المقيم صلاحية تعيين الحكومات واقالتها [4] . وقد اقترحوا

---

[1] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 421 ، 422.

[2] ليماء بوقريوة ، المرجع السابق ، ص. 36.

[3] بسام العسيلي ، جيش التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق ، ص. 34.

[4] ليماء بوقريوة ، المرجع السابق ، ص. 36.

تعديلها ، الا أن القانون قد رفض تماما بجميع مواده من طرف الجمعية الوطنية بتاريخ 30 سبتمبر 1957 ما دفع الحكومة الفرنسية لتعديله لكنه قوبل بالرفض أيضا ، حيث بلغ عدد معارضي القانون 279 صوتا معارضا ، ويعود الفضل في ذلك " لجاك سوستيل " الذي حرض ضد القانون ومهد لسقوط حكومة " بورجيس مونوري " ، حيث عانت فرنسا في تلك الأثناء أزمة وزارية (سياسية) ، اذ فشلت في تشكيل حكومة جديدة ، واستمر الوضع على حاله لمدة 35 يوما الى أن تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة " فيليكس غايار " الذي كان وزير المالية في حكومة مونوري . وأثناء توليه الحكم قام " غايار " بعرض مشروع قانون الاطار مجددا على البرلمان الفرنسي ، وكان ذلك بتاريخ : 12 نوفمبر 1957 ، وسعى جاهدا من أجل الحصول على الموافقة لتطبيق هذا القانون في أسرع الآجال وتمكن فعلا من كسب الأصوات المؤيدة للقانون لصالحه .[1]

وقد تم اجراء بعض التعديلات على القانون ، حيث تم اقرار انشاء مجالس للطوائف الى 05 مناطق أو أقاليم وهي : وهران ، مستغانم ، الجزائر ، القبائل ، قسنطينة ، مقسمة بدورها الى مقاطعات بلغ عددها 15 مقاطعة ما عدا اقليمي الجنوب الواحات والساورة .

وهذه التعديلات اقترحها لاكوست على الحكومة الجديدة ، والى جانب ذلك فقد تمت اضافة بعض التعديلات الأخرى أيضا للقانون كإنشاء مجالس اقليمية الى جانب الجمعيات التي تتوفر عليها كل مقاطعة ، ويكلف المجلس بدراسة القرارات التي تصدر عن المقاطعات ، واذ ما تخلفت المجالس الاقليمية والجمعيات ، يتدخل الوزير المقيم الذي له صلاحيات تجميد القرارات . وعليه يتضح أن قانون الاطار شبيه بدستور 1947 في مواده الخامسة والسابعة والخامسة عشر التي منحت صلاحيات واسعة للوالي العام والمجلس التنفيذي ، منعت هذه الصلاحيات الجزائريين من التمتع ببعض الحقوق السياسية والثقافية ، وبقين مواد القانون مجرد حبر على الورق فقط لتحسين صورة فرنسا أمام الرأي العام العالمي . حيث صرح رئيس الحكومة " فيلكس غايار" للإذاعة الكندية قائلا أن قانون الاطار يلبي طموحات الفرنسيين والجزائريين معا ويسمح لهما بالتعايش معا.[2]

[1] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 19.

[2] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 284.

وعلى الرغم من مساعي الحكومة الفرنسية للترويج لهذا القانون الا أنه طبق بصفة محدودة ، حيث كان بعض المسؤولين الفرنسيين معارضين لهذا القانون أمثال : " جاك شوفالي " و " سوستيل " ، بالإضافة الى بعض المعمرين الذين كانوا متخوفين من هذا [1] القانون ، الأمر الذي دفعهم للقيام بانقلاب 13 ماي 1958[2*] ، حيث رأوا فيه تهديد لمستقبلهم ومصيرهم في الجزائر ، واثر ذلك تراجعت مكانة ": لاكوست " نتيجة هذه الأحداث التي نتجت عن قانون الاطار ورد فعل الفرنسيين عليه حيث لاقى صدا كبيرا حتى من طرف الجمعيات الفرنسية التي تؤيد فكرة الجزائر فرنسية ، فأقدمت على تنظيم اضراب عام احتجاجا على القانون[2] .

الا أن هذا القانون قد انعكس سلبا على فرنسا حيث أضعف وقفها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت قيد مناقشة القضية الجزائرية في دروتها الثانية عشرة في 17 سبتمبر 1957 ، ورأى بعض الفرنسيون أن هذا القانون سيفقدهم الجزائر ، وأنه كان مغامرة خطيرة خاضتها فرنسا ، اذ أنه سيمهد لاستقلال الجزائر ، وبالنسبة لجبهة التحرير الوطني فقد رفضت هذا القانون جملة وتفصيلا لأنها ترى فيه وسيلة لإنقاذ فرنسا من الأوضاع الحرجة التي تعشيها وأنه سيعرقل مسيرة الثورة ، اذ يعتبر قانون الاطار تكريس للهيمنة الفرنسية على الجزائر [3] ، بهدف نهب واستغلال ثرواتها الطبيعية بأكبر قدر ممكن ، كما أنه محاولة لتفكيك وحدة الشعب الجزائري بإثارة النزعات الجهوية .[4]

وقد لاقى هذا المشروع رفضا مطلقا سواء من طرف الجبهة التي أصدرت منشورا عبرت فيه عن موقفها الرافض لهذا القانون بعنوان : " الخيبة للقانون الاطاري " ، أو من طرف باقي الأحزاب السياسية

---

[1] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 426.

[*] انقلاب 13 ماي 1958 : ويصطلح في بعص الأحيان عليه أيضا بتمرد 13 ماي 1958 ، ففي هذا التاريخ وقع تواطؤ بين الجيش الفرنسي في الجزائر والمستوطنون الفرنسيون بالجزائر وبعض الشخصيات المقربة من الجنرال ديغول ، وقامت مظاهرات حاشدة تنادي بسقوط الحكومة وتعويضها بسلطة عسكرية ، وتزعم الجنرال (ماسو) هذا الاحتجاج وكون " لجنة الانقاذ العمومي " وتوجه الى الجنرال " ديغول " لفك الأزمة ، بالاضافة الى (ألم بفيلمان) ، الذي كان يترأس الحكومة الفرنسية أنذاك ، واقترحا على " ديغول " تولي الحكم ، فقبل وشكل حكومة جديدة ، فهدأت الأمور في الجزائر ، بوصول " ديغول " اليها والقاء خطابه واصدار دستور جديد للجمهورية الخامسة . أنظر زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 55 .

[2] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 428 .

[3] المرجع نفسه ، ص. 429.

[4] لمياء بوقريوة ، المرجع السابق ، ص. 286.

الأخرى ، حيث رفض " فرحات عباس " أيضا هذا القانون ، وكذا أفراد الحركة المصالية أو المصاليون الذين يرون أن جل القضية الجزائرية لا يمكن في الاصلاحات وانما في الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره . [1]

وبالتالي فقد كان موقف المعمرون و .ج. ت .و واحد ، حيث اتفق كليهما في موقفهما من هذا القانون ، رغم اختلاف منطلقاتهم ووجهات نظرهم والأسباب التي دفعتهم لرفضه.

[1] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 286.

المبحث الثالث : في الجانب الاقتصادي والاجتماعي

الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

رسم " روبير لاكوست " ملامح سياسته الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة من المراسيم والتعليمات المكتوبة ، وسطر الأهداف المرجوة منها ، و أوكل مهمة تطبيق سياسته هذه الى السلطات العسكرية الفرنسية المتواجدة في الجزائر والمتمثلة في مختلف أفراد الجيش الفرنسي وعلى وجه الخصوص فئة الضباط وصف الضباط.

وقد سار في خطته أو سياسته هذه على خطى سلفه " جاك ستوستيل " ، حيث أنها لم تخرج على نطاق الوعود الواردة في قانون الجزائر ، والتي أجرى عليها بعض التعديلات والاضافات .[1]

واجهت هذه الاصلاحات معارضة من المعمرين وصدا من الجزائريين الذين أصروا على التغيير الجذري ولم تعد تغريهم الحلول الترقيعية ، كما واجهت هذه الاصلاحات مجموعة من العوائق الاقتصادية تمثلت في الوضع الاقتصادي الحرج لفرنسا ، اذ بلغ العجز المالي بها في سنة 1957 : " ألف مليار" فرنك فرنسي ، ناهيك عن ارتفاع ظاهرة التضخم وازدياد الأسعار ، دون أن ننسى النفقات الكبيرة أو الضخمة – ان صح القول – من جراء عمليا القمع والابادة ، حيث ارتفعت من سنة 1956 الى سنة 1957 الى 700 مليار فرنك فرنسي بعد أن كانت 520 مليار فرنكي السنة التي سبقتها [2] وعلى الرغم من ذلك فان السلطات الفرنسية بقيت مصرة على تطبيق سياستها الاصلاحية ، على أمل أن تحقق ما لم تستطع تحقيقه بواسطة المواجهة أو السياسة العسكرية . وقد استلهمت اصرارها هذا من باب أن الأوضاع المالية المزرية للشعب الجزائري هي التي دفعته للاتفاق حول ج . ت . و ، وحيث صرح " غي مولي " في فيفري 1956 أمام الجمعية الوطنية قائلا : " أن الحكومة الفرنسية لن تتأخر في القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية ، وتوزيع المواد الغذائية على الفقراء " .[3]وفي خطاب للنائب الاشتراكي (نجلان) الحاكم العام السابق في الجزائر ألقاه أمام الاتحاد الاشتراكي لمنطقة (أرجيروند) جاء فيه : " .... ان

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 288.

[2] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 403 ، 404.

[3] بسام العسيلي ، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة ، المرجع السابق ، ص. 49.

الحلول السهلة والسطحية لا تنفع أحدا ، ان التهدئة الحقيقية لا يمكن أن تتم ..... ونقوم بإصلاحات سريعة للقضاء على البؤس واستصلاح الأراضي والقضاء على البطالة ....." [1]

كما جاء أيضا في أحد تقارير الادارة الفرنسية أن : تكثيف العمليات العسكرية سيظل عديم الجدوى ما لم يرفض بتطوير أو بذل جهد كبير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.[2]

1- الاصلاحات الاقتصادية:

تمثلت الاصلاحات التي قام بها " لاكوست " في المجال الاقتصادي في :

•قانون 17 مارس 1956

لتعزيز الاجراءات القمعية أكثر ، طلبت الحكومة الفرنسية من البرلمان منحها سلطات خاصة ، وبالفعل كان لها ذلك ، حيث صادق البرلمان بأغلبية 455 صوت ضد 75 صوت معارض على منح هذه السلطات لحكومة الجبهة الجمهورية ، وذلك من أجل تمكين الحكومة من تطبيق برنامجها لإحلال الأمن في الجزائر الذي أنتخب على أساسه ، اذ يقول " جاك ديكلو "jaques duclos . أحد نواب الحزب الشيوعي : " لقد قيل لنا بأن طلب السلطات الخاصة غرضه تحقيق الأمن في الجزائر بسرعة ، بهدف اجبار كل الملاك الجزائريين عن التخلي عن امتيازاتهم .... وحن نؤيدها " .[3] وهكذا صدر يوم 17 مارس 1956 م مرسوم تحت رقم 274/56 ، منح الوزير المقيم في الجزائر " روبير لاكوست " سلطات استثنائية هامة لتمكينه من اتخاذ الاجراءات المناسبة لاستعادة الأمن وحماية الأشخاص والممتلكات ومراقبة التراب الجزائري.[4]

---

[1] بسام العسيلي ،المرجع السابق ، ص. 33، 34.

[2] رافائيلا برانس ، المصدر السابق ، ص. 49.

[3] رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص. 110 ، 111.

[4] هرفي هامون باتريك وباتريك روتمان ، حملة الحقائب المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر ، تر .كابوية عبد الرحمان وسالم محمد ، منشورات دحلب ، ص. 54.

•قانون 17 مارس 1956:

تضمن قانون 17 مارس 1956 مجموعة من الاجراءات ، نذكر من بينها :

- رفع الحد الأدنى من أجرة العامل الفلاحي من 340 فرنك الى 440 فرنك.
- تأميم صناعة الحلفاء.
- اعادة تنظيم القروض الفلاحية ، بواسطة تأسيس التعاونيات الفلاحية والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي ، وتعيين عدد من المحافظين الحكوميين للإشراف على عملية توزيع القروض والمساعدات.
- الغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام الاستئجار ، الذي يعتمد على اقتسام غلة وخيرات الأرض بين المستأجر والمؤجر ، وقد مس هذا الاجراء حوالي 155000 خماس يستغلون في حوالي : 110.000 ملكية زراعية.[1]

•

•صندوق حيازة الملكية الريفية CAPER

Caisse d'accession a la propriété rurale

مهمته توزيع الأراضي التابعة لأملاك الدولة أو لبعض الشركات الفلاحية الفرنسية والأوروبية ، أو التي تم شراءها من كبار المستوطنين على العائلات الجزائرية المحرومة ، بعد تهيئتها وتجهيزها ، وقد أمل " روبير لاكوست " أن يمكن هذا الصندوق 10 ألاف عائلة جزائرية من الاستفادة من 150 ألف هكتار من الأراضي.

وقد تم انشاء هذا الصندوق بموجب مرسوم 26 مارس 1956 ، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع باستقلالية مالية ، ويتم ادارتها من طرف مجلس اداري ، وطبقا لقانون 1956/07/19 فان الأراضي التي تفوق مساحتها هكتار يمكن أن تمنح لهذا الصندوق .[2]

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 229.

[2] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 414.

•الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي :

ويعمل تحت رقابة السلطات الفرنسية ، قدمت بشأنه العديد من الشكاوي لعدم عدالته في توزيع القروض ، حيث سجل انخفاض في عدد الجزائريين الذين تحصلوا على قروض ابان الثورة ، مادفع بهم الى المطالبة بإعطائهم مكانة في اللجان الادارية والمديريات.[1]

•الاصلاحات الاقتصادية في الصحراء الجزائرية :

واصل " روبير لاكويت " في مشاريعه الاصلاحية في المجال الاقتصادي ، فبعد فشل حكومة " غي مولي" في السيطرة على الأوضاع والقضاء على الثورة ، حيث قوبلت سياسته بالرفض الداخلي ما زاد من تفاقم الأمور والتعجيل بسقوط حكومة " غي مولي " بتاريخ 21 ماي 1957 ، ومن هنا تشكلت حكومة " بورجيس مونوري " ، وتم اجراء بعض التعديلات في تشكيلة الحكومة الجديدة ، اذ تسلم " أندري موريس " وزارة الدفاع ، في حين حافظ " روبير لاكوست " على منصبه ، كما تم استحداث وزارة جديدة سميت بوزارة الصحراء وتعيين ماكس لوجون max legeune على رأسها ، وتعود أسباب استحداث هذه الوزارة الى أهمية الصحراء الجزائرية خاصة في عهد لاكوست ، حيث تم اكتشاف البترول والغاز سنة 1956 في حاسي مسعود [2] ، فأصبحت الصحراء الجزائرية فجأة بالنسبة لفرنسا ذات قيمة عظيمة ومصالح اقتصادية استراتيجية كبيرة مما دفع بالسلطات الفرنسية بالتفكير في فصل المناطق الصحراوية عن شمال الجزائر ، وذلك ترقبا لكل طارئ سياسي وعسكري ، يمكن أن يحدث في الجزائر ، وقد تبلورت فكرة تقسيم الجزائر في 10 جانفي 1957 ، حيث صادق البرلمان الفرنسي على مشروع قانون تأسيس كيان يسمى ب : " منظمة المناطق الصحراوية المشتركة " ، وهو عبارة عن تجمع اقليمي يتجاوز اطار الجنوب الجزائري ، وتضم هذه المنظمة المناطق الصحراوية والوسطى والغربية التي أكتشف فيها البترول[3]

[1] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 415.

[2] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 253 ، 254.

[3] بسام العسيلي ، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص. 154 ، 155.

فلطالما كانت الصحراء تثير شهية الفرنسيين بسبب ثرواتها الباطنية التي تعد بمثابة كنوز ثمينة ، التي زادت من اصرار ادارة الاحتلال على التمسك بها بقوة.[1]

●الاصلاحات الاقتصادية من خلال قانون الاطار :

من أبرز الاجراءات التي قام بها " روبير لاكوست " ، في حكومة " بورجيس مونوري " هو تقديم مسودة مشروع قانون ، أصطلح عليه " قانون الاطار " ، والذي تم التطرق اليه سابق ، حيث تضمن هذا القانون بعض الاصلاحات الاقتصادية ، نذكر منها :

- ضمان الحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين دون تفرقة في الدين أو الجنس أو العرق وخضوعهم للالتزامات المترتبة عليها.
- انشاء مجلس اقليمي للجماعات مكون من المواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المحلي ، وبذلك سوى المشروع بي الجزائريين والمستوطنين داخل هذا المجلس اضرارا بالأغلبية العظمى ، حيث لا يصدر قرارا لا توافق عليه الأقلية.
- انشاء هيئات فدرالية على مستوى الأقاليم والتي تتشكل من برلمان فدرالي مهمته الاشراف على القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية ومجلس فدرالي مهمته تنفيذ وتطبيق قرارات الجمعية الفدرالية .[2]
- كما نص القانون على المهام الموكلة للبرلمان وحكومة الجمهورية الفرنسية ، والتي تتمثل في قضايا الأمن والدفاع والشؤون الخارجية والجنسية والقانون المدني العام وشؤون الصرف والعملة والجمارك والضرائب والعدالة والتعليم.

وقد قوبل هذا المشروع بالرفض ، حيث عارضه مسؤولي فرنسا أمثال " جاك سوستيل " و " أندري موريس " مع شن حملة اعلامية واسعة النطاق ضد هذا المشروع ، الأمر الذي أدى الى سقوط حكومة " بروجيس مونوري " ، وتشكيل حكومة : فيليكس غايار " بعد شهر من الفراغ السياسي ، وقد قدم "

[1] خالد نزار ، المصدر السابق ، ص. 78.

[2] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. – 235 – 237.

لاكوست " في هذه الحكومة الجديدة مشروعا تمثل في : مشروع قانون 05 فيفري 1958 ، والذي عرف " بقانون الجزائر الجديد " ، حيث نص هذا القانون على : [1]

- تتولى الجمهورية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بتقديم اعانات وتأمينات مخصصة من ميزانية الدولة .
- كما نص القانون أيضا على اصدار مرسوم لتنظيم اشتراك الأقاليم في اعداد البرنامج المالي .
- تكوين الجمعيات الاقليمية بصفة انتقالية من أعضاء يعينهم الوزير بناءا على ترشيح الهيئات الاقتصادية بصفة خاصة والنقابية والاجتماعية والثقافية.
- انشاء مجلس استشاري مؤقت مكون من عدد متساوي من مندوبي كل حكومة اقليمية برئاسة الوزير ، مهمته مساعدة الوزير في نقل الاختصاصات الى أجهزة الأقاليم ، والمقصود بها الاختصاصات المعطاة لها بموجب القانون.
- الغاء نظام الحكومة العامة السابق واصدار المراسيم اللازمة لإعادة توزيع المرافق التي كانت تابعة للحكومة العامة الملغاة فيما بين الهيئات والأجهزة الجديدة .[2]

كما تم اثر هذا القانون تقديم مشروع من طرف المجلس الوطني ، وذلك في : 07 /1958/03 أصطلح عليه ب : " مشروع اقامة حلف دفاعي بين دول البحر الأبيض المتوسط " ، ويمكن تلخيص هذا المشروع في نقطتين أساسيتين وهما :

- التعاون الاقتصادي بين الاقطار الثلاثة المتاخمة للصحراء ، وهي : ليبيا ، تونس ، فرنسا.
- ابرام حلف دفاعي في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ، يظم كل من : ايطاليا ، اسبانيا ، ودول شمال افريقيا.

الا أن هذا المشروع لم يطبق شأنه شأن كل المشاريع الاصلاحية الفرنسية التي سبقته وذلك بسبب تجاهله لجبهة التحرير الوطني وعدم الاعتراف بها كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري ، ورفضها

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 238 ، 239.
[2] المرجع نفسه ، ص. 239.

التفاوض معها لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية.[1]

•خطة الأفاق العشرية:

في شهر مارس من سنة 19589 قام " لاكوست " بإخراج مسودة اصلاحية جديدة من أدراج مكتبه ، وذلك من باب ملء الفراغ ، وتبرير استمراره في منصبه واصطلح على مجموعة هذه الاصلاحات : " الأفاق العشرية للتنمية الاقتصادية "

وكان من المفروض أن يتم تجسيد هذه الاصلاحات على مدار العشر سنوات المقبلة ، فمن بين ما ورد في هذه المسودة من اصلاحات اقتصادية : نذكر :

- تحسين ظروف العمل ورفع المستوى المعيشي للسكان.
- خلق فرص عمل جديدة خارج القطاع الزراعي ، على مدار فترة تطبيق الخطة ، اذ تقرر توفير 875000 منصب شغل.
- الرفع من قيمة الانتاج الداخلي لتصل الى 1600 مليار فرنك سنويا.
- اعادة تقييم الثورات الطبيعية للجزائر بشكل مناسب يسمح بالاستفادة منه.
- الاهتمام بتكوين اليد العاملة ، ورفع عدد الفلاحين.

وتم تخصيص مبلغ مالي قدره 4711 مليار فرنك تقريبا من أجل تمويل هذه الاصلاحات موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية على النحو التالي :

20 % في مجال المحروقات ، 17 % في قطاع الزراعة ، 16 % في قطاع المواصلات ، 14 % لقطاع السكن ، 11 % للإدارة ، 8% في ميدان التجارة ، 7 % للصناعات التحويلية ، 4 % لصناعة مواد البناء ، 3 % لانعاش قطاع المناجم.

[1] العايب معمر ، الجزائر في الاستراتيجية العسكرية الغربية من 1939 الى 1962 ، مجلة المصادر منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 ، العدد 15 ، 2007 ، الكرمة للنشر والطباعة والاتصال ، الجزائر، ص. 120 ، 121.

كما قام " لاكوست " بتقديم تحفيزات وامتيازات لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في الجزائر ، ومن هذه التحفيزات :

- تقديم قروض بفوائد قليلة ، حيث تصل الفائدة الى 3 % فقط.
- تقديم منحة للتجهيز مقدرة ب 40 %من قيمة العقارات . [1]
- الاعفاء من الضرائب على الارباح في قطاعي الصناعة والتجارة لمدة 10 سنوات.
- عدم التركيز على القطاع الزراعي من أجل تنمية وتطوير اقتصاد الجزائر ، ذلك أن الاعتماد على الرفع من مستوى الانتاج الزراعي لا يضمن الرفع من المستوى المعيشي للسكان الذين أخذ عددهم في الارتفاع والتزايد سنة بع سنة (الارتفاع المستمر) .

الا أن الوزير المقيم " روبير لاكوست " لم يتمكن من تجسيد مشروع اصلاحاته الاقتصادية ، عذا وتعود أسباب ذلك الى : الخلاف الحاصل بين ممثلي المفتشية العامة للتخطيط ومسؤولي القطاع الاقتصادي بالجزائر حول طبيعة الحماية الممنوحة للإنتاج ، حيث كان الطرف الأول يميل أو يفضل الانفتاح على السوق الخارجية ، أما الطرف الثاني فكان يحبذ الاكتفاء بالسوق الداخلية مع القيام بتدابير أكثر حماية للصناعة الجزائرية .

ومن ضمن الأسباب الأخرى التي أدت الى فشل هذا المشروع كان : المناخ السياسي أو الأوضاع السياسية المضطربة في كل من الجزائر وفرنسا خاصة مع بداية سنة 1958 ، حيث تراجعت مكانة فرنسا وسمعتها على الساحة الدولية ، وتفاقم مشاكلها مع البنوك العالمية ، مع الاستنزاف اللا محدود لمصادر الدولة المالية ما ساهم في تنامي العجز المالي لفرنسا ، وقد تزامن ذلك مع انهيار العملة في وقت كان يطمح فيه المشروع لامتصاص أكبر قدر ممكن من البطالة ، بالإضافة الى طبيعة المشروع والتي لم تسمح ببروز انتعاش في الميدان الزراعي والصناعات القاعدية والتحويلية ، حيث أنها (طبيعة المشروع) لم تكن تستهدف انشاء أرضية صلبة تسمح بذلك ، وبالتالي لم يكن بإمكانها توفير احتياجات الاقتصاد الجزائري ، وعلى الرغم من ذلك الا أن مجهودات " لاكوست " في التخطيط لإنجاز هذا

[1] محمد عباس ، المرجع السابق ، ص. 269.

المشروع لم تذهب سدى ، لأن مسودة المشروع تمت الاستفادة منها في انجاز " مشروع قسنطينة " في خريف 1958 وذلك في اطار الجمهورية الخامسة .[1]

2- الاصلاحات الاجتماعية:

أما في الميدان الاجتماعي ، فقد اعتمدت خطة " روبير لاكوست " على الاستفادة من الدعم الحكومي لميزانية الجزائر ، والذي قدر ب 80 مليار فرنك ، أي بزيادة 40 % لإنجاح اصلاحاته الاجتماعية الرامية الى كسب أكبر عدد من الجزائريين الى جانب فرنسا ، ومن بين هذه الاصلاحات ، نذكر :

•خلق فرص عمل :

كان أول اجراء قام به ": لاكوست " في اطار الاصلاحات الاجتماعية ، هو ايجاد فرص عمل للعديد من الجزائريين العاطلين عن العمل ، والذين بلغ عددهم 1400.000 شخص عاطل عن العمل تقريبا ، وقد كان يسعى لإدماجهم في سلك الوظيف العمومي ، مع توفير الامتيازات التي يتمتع بها نظرائهم الفرنسيين ، ولتفعيل هذا المسعى صدر المرسوم رقم 289 – 56 والمؤرخ في 26 مارس 1956 ، ويفرض هذا المرسوم على المؤسسات الفرنسية العامة والخاصة تخصيص حصة من المناصب للجزائريين في كل عملية توظيف تقدم عليها.

ومن ضمن مجموعة الاصلاحات الاجتماعية أيضا ، تم تجنيد المراكز الاجتماعية centres sociaux ومراكز المصالح الادارية المتخصصة SAS والمساعدة الطبية المجانية التابعة للجيش الفرنسي assistance médicale gratuit من أجل القيام بمهامها الدعائية ، وكذا تمكينها ماديا وبشريا بهدف تحقيق الأهداف الاستعمارية التي ترنو اليها استراتيجية الاصلاحات . كما استغل " لاكوست " الأوضاع المزرية والحالة الاجتماعية المتدنية التي كان يعيشها الجزائريون كالعوز والفقر المدقع ، وراح يغريهم بمختلف الاعانات المالية والمادية التي يستفيدون منها في حالة التعاون مع ادارة الاحتلال ، ومن ضمن هذه الاعانات :

[1] محمد عباس ، المرجع السابق ، ص. 269.

- تعميم نظام المنح العائلية.
- التأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية على الجزائريين.
- تقديم هبات حكومية في شكل اعانات نقدية وعينية ، تصل الى 150 ألاف فرنك فرنسي لسكان الريف من أجل تحسين سكناهم وأوضاعهم الاجتماعية .
- تخصيص مبالغ مالية سنوية لكبار السن ومعدومي الدخل ، حيث أسفرت الاحصائيات الفرنسية الدعائية عن زيادة عدد المستفيدين من الاعانات الحكومية ، اذ ارتفع العدد من 820.000 لشخص أو مستفيد سنة 1959 الى 1.127.000 مستفيد سنة 1957 .[1]

•المديرية العامة للعمل الاجتماعي:

أنشأت طبقا لمرسوم مؤرخ في 1956/07/20 ، وذلك في اطار تحديث الادارة المركزية ، تقع هذه المديرية تحت سلطة هيئات التفتيش والمراقبة ، والتي تضم كل من : المفتشية العامة للضمان الاجتماعي ، مفتشي الصيدليات ومخابر التحليل الطبي ومديريات فرعية للعمل والنظافة العامة وأخرى للمساعدة الطبية للمستشفيات ، كما تقرر توسيع نظام الضمان الاجتماعي طبقا لمرسوم صدر في 28-09-&ç(- ، حيث مكن هذا المرسوم العمال الذين يتعرضون لحادث أثناء العمل أن يستفيدوا من ضمان وتعويض بغض النظر عن تاريخ الحادث مع التكفل بمصاريف العلاج بعد أن كانوا محرومين من ذلك.[2]

•السكن :

وفي مجال السكن كان هناك التفات نحو تطوير السكن الريفي بمنح مساعدة خاصة لسكان الريف تصل الى 150 ألف فرنك فرنسي للشخص ، وتعطى له هذه المنح في شكل مواد بناء ، وتتم عملية البناء تحت مراقبة محافظة اعادة البناء والتي تتوفر على عدة فروع في عنابة وتيزي وزو ، حيث شمل برنامج السكن 1500 مسكن للإنجاز ، هذا وبالإضافة الى تقديم قروض بنكية لبناء سكنات بلغت سنة 1956 : 141 مليون فرنك فرنسي.

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 230.

[2] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 413.

ولم تبين المصادر الحكومية الفرنسية نسبة الجزائريين الذين استفادوا من هذه القروض .[1]

•التعليم :

أما في مجال التعليم ، تم تشغيل ألف مدرسة ، وفتح 159 مدرسة جديدة وعدد من مراكز التكوين ، كما قامت السلطات الاستعمارية أيضا بتخفيض سن التمدرس الى 05 سنوات ، كما خصصت ميزانية لإنجاز 800 قسم ابتدائي في السنة ، ولمواجهة مشكلة نقص عدد المعلمين أتخذ اجراء لتوظيف عدد جديد من المعلمين ، بلغ في : 1957/05/01 : 1450 مدرس ثلثهم من الجزائريين ، كما تم تسطير مشاريع أخرى تتعلق بالتعليم الثانوي والجامعي والتكوين المهني ، لكن هذه الخطوات تبقى متواضعة وعاجزة عن اصلاح ما أفسدته عشرات السنين من التجهيل والاضطهاد الثقافي ، فاذا سارت الاصلاحات في مجال التعليم على هذه الوتيرة فإنها لن تحقق أي تفوق أو نجاح في هذا المجال ، وللقيام بإصلاح تعلمي جاد والوصول الى تمدرس كل الأطفال بتطلب الأمر القيام بجهد يفوق ما تقوم به فرنسا بثلاث مرات ، لكن السلطات الاستعمارية كان يغريها الانفاق العسكري أكثر من أي شيئ أخر.

وفي الواقع فان فرنسا لت تقم بأي انجاز في مجال التعليم يمكن أن تتباهى به ، حيث أنها لم تشيد الا جامعة واحدة في الجزائر التي كانت تضم 5000 طالب عشرهم فقط من الجزائريين.[2]

وعلى الرغم من المساعي والمجهودات التي بذلها " لاكوست " من أجل انجاح سياسته الاصلاحية وابراز صدق نواياه في تحسين أوضاع الجزائريين ، الا أنها لقيت معارضة شديدة من طرف المعمرين الذين لم يتخلصوا من عقلية المنتصر ، كما عارضتها أيضا ج . ت .و ، والتي اعتبرتها وسيلة من وسائل الحرب النفسية لجأت اليها السلطات الفرنسية لإخماد نشاط وثورة الشعب حيث ورد في وثيقة للجنة التنسيق والتنفيذ : " ..... واخماد نشاطه ، بإجراء اصلاحات طفيفة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي .... ، ومهما تحقق على أرض الوقاع من منجزات ومنشآت متقنة ,,,, فان هذه المنجزات ستكون بلا قيمة ، بينما تسمح الجماهير الشعبية تطالب بالأرض والحرية واللغة والقومية والشخصية الجزائرية ، اذ

[1] ابراهيم طاس، المرجع السابق ، ص. 414.

[2] المرجع نفسه ، ص. 410 ، 411.

بالسلطات ترد عليها ها نحن عبدنا لكم الطرق وأنشأنا السدود والمستشفيات ، وهي محاولة بائسة لإقناع الجزائريين أن المستعمر ليس دائما شريرا... " [1]

وعليه فانه كان من الصعب على السلطات الاستعمارية أن تحقق الأهداف التي كانت تسعى لها من خلال هذه الاصلاحات ، ولعل ذلك يعود الى جملة من الأسباب فبالإضافة الى الرفض الشديد ل ج.ت.و لهذه الاصلاحات ، نذكر أن :

- الهدف الرئيسي لهذه الاصلاحات كان ينحصر في أو أنه لم يخرج عن نطاق الحفاظ على الوضع القائم مع تحميله ببعض التعديلات التي لم تغير من معاناة الشعب الجزائري.
- كما أن هذه الاصلاحات لم تنجح في التخفيف من حدة الفوارق بين الملاك الكبار من المعمرين وأصحاب رؤوس الأموال من الصناعيين الأوروبيين المستحوذين على الاقتصاد الجزائري.

وقد أدت معارضة الجزائريين والمعمرين لهذه الاصلاحات الى حرمان فرنسا من التمويل المالي اللازم لتحقيق مشاريعها الاصلاحية في المجال الاقتصادي مما زاد في عمق أزمة الحكومة.[2]

ورغم فشله حاول " لاكوست " تهدئة المستوطنين من خلال إدلائه ببعض التصريحات المتفائلة ، منها : تصريحه الشهير : " ربع الساعة الأخير لذلك فانه يحسن بنا ألا نتسرع في عرض اصلاحات سياسية :.

ويقصد به أنه لم يبقى الكثير من الوقت للقضاء على الثورة .[3]

[1] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 441.

[2] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 231.

[3] بسام العسيلي ، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص. 64.

الفصل الثاني: رد فعل قيادة الثورة على سياسة لاكوست

المبحث الاول: فـــــــي الميـــــدان السياســـــي

المبحث الثاني: فـــــــي الميـــــدان العسكـــــري

المبحث الثالث: فـــــي الميدان الدبلوماسي والاعلامي

تمهيد:

من خلال ما تناولناه في الفصل السابق ، تبين لنا أن الوزير المقيم " روبير لاكوست " حاول جاهدا للقضاء على الثورة مستعملا شتى الوسائل وأخطر الأساليب الا أن قيادة الثورة التحريرية كانت له بالمرصاد ، فلم تيأس ولم تستسلم ، وظلت صامدة تقاوم ، بل وعملت على تطوير نشاطها الثوري لضمان استمرار كفاحها والانتصار على العدو ، وعليه عملت قيادة الثورة على تنظيم وهيكلة الثورة من شتى الجوانب (السياسي ، العسكري ، الدبلوماسي ، الاعلامي) ، فكانت البداية من مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 ، والذي درس الثورة وأعاد هيكلتها بمختلف ميادينها ومجالاتها ، فأعطى الضوء الأخضر للانطلاق في النشاط الثوري في باقي المجالات من العسكري الى الدبلوماسي فالإعلامي .

وسنتطرق في ها الفصل بالتفصيل الى :

الاستراتيجية التي اعتمدتها قيادة الثورة التحريرية للتصدي لسياسة لاكوست.

المبحث الأول: في الميدان السياسي

1- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

يقول أحمد توفيق المدني في مذكراته حياة كفاح ، الجزء 03 عن مؤتمر الصومام : " في اليوم 20 من شهر أوت سنة 1956 ، اجتمع بناحية وادي الصومام ، ببلاد القبائل الصغرى أول مؤتمر لرجال الثورة اجتمعوا تحت حظر عظيم واخترقوا صفوف الأعداء الساهرين ، وكان معهم القادة الكرام عدد من كتابهم ، فاشتغلوا بهمة ونشاط ودون انقطاع عدد من الأيام ، وأخرجوا الثورة منذ ذلك اليوم من عهد (مرحلة) الارتباك والاضطراب الى مرحلة الاستقرار والوحدة وتحديد المسؤوليات ، فكان مؤتمر صغير في حجمه ، عظيم بأعماله".[1]

ويعتبر المؤتمر احدى المراحل العامة للثورة التحريرية ، حيث ضمن لها السير الحسن والمنتظم الى الأمام في اطار القيادة الجماعية ، ويعود له الفضل في تخطي الثورة للصعوبات والعراقيل التي تمكنت من التغلب عليها رغم خطورتها ، سواءا ما تعلق بالعدو أو الخلافات التي كانت داخل الثورة نفسها.[2]

وهو أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني منذ بداية العمل المسلح .[3]

أحدث ثورة داخل كيان الجزائري الحر الذي كان يتساءل كثيرا حول ماهية الثورة ، هذه الأخيرة التي انتشرت وتنوعت أشكالها في المدن والمداشر و القرى وحتى في المهجر ، وأصبحت جبهة التحرير الوطني في كل مكان من التراب الجزائري ، في المقابل عرفت السياسة الفرنسية اضطرابا داخليا وخارجيا ، بسبب التنظيمات التي أسستها على جميع المستويات (السياسية ، العسكرية ، الاجتماعية) ، مما دفع بها الى تكثيف امداداتها وتعزيزاتها ، وبذلك أصبحت الجزائر عبئا على الاقتصاد الفرنسي ، بحيث ازدادت نفقاتها بل وتضاعفت كثيرا على حرب الجزائر.[4]

---

[1] أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح مذكرات ، ج.3 مع ركب الثورة التحريرية ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، 232.

[2] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 79.

[3] سعد دحلب ، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2007 ، ص.29.

[4] تيزي ميلود ، مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام وتداعياتها ، مكتبر الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص. 91.

- **جذور فكرة عقد المؤتمر :**

تعود الجذور الأولى لعقد مؤتمر الصومام الى أواخر سنة 1954 ، أي مع تفجير الثورة ، حيث اتفق القادة التاريخيون الستة الذين هيئوا لها وفجروها الى أن يلتقوا بعد 03 أشهر من تاريخ اندلاع الثورة [1] ، وقاموا بتعيين " محمد بوضياف " منسقا بينهم الى حين عقد اجتماع تقييمي لدراسة النتائج والاعداد للمستقبل [2] ، غير أن قساوة الحرب وضراوتها حالت دون تحقيق ذلك اللقاء ، حيث استجدت أحداث عرقلت ذلك ، من بينها استشهاد بعض قادة الثورة واعتقال البعض الأخر ، ففي 18 جانفي 1955 أستشهد " ديدوش مراد " اثر اشتباك مع قوات العدو ، وفي 12 فيفري 1955 (أعتقل) وقع " مصطفى بن بولعيد " أسيرا لدى القوات الفرنسية التي ألقت القبض عليه في الحدود التونسية ، هذا بالإضافة الى انقطاع الاتصال بين القادة بمغادرة " محمد بوضياف " (المكلف بين المناطق) الى الخارج ، ما زاد من تعقيد الأمور ، دون أن ننسى السياسة القمعية الفرنسية التي زادت حدتها وتصعدت أساليبها الوحشية المضطهدة . [3]

وعند خروج " مصطفى بن بولعيد " من السجن حاول تدارك الأمور ، وأرسل لجنة الة منطقة " سوق أهراس " بهدف توفير الشروط المادية لعقد المؤتمر بالمنطقة (الحدود الشرقية) أو داخل التراب التونسي ، وذلك قصد تسهيل وتمكين كل الأطراف من المشاركة في المؤتمر ، كما قام " بن بوليعد " أيضا بإبلاغ " كريم بلقاسم " بالأمر ، حيث بعث له رسالة مع " محمد لعموري " ، الا أن العدو تمكن من خلال عودته من مشواره حاملا رد " كريم بلقاسم " ، ثم عزم " بن بولعيد " علة زيارة المنطقة الثانية لتدارس قضية أو مسألة المؤتمر مع قادتها ، لكنه أستشهد قبل ذلك ، فاستأنف نوابه المهمة التي كان سيقوم بها وحاولوا الاتصال بقادة الولايات والوفد الخارجي ، الا أنهم لم يفلحوا في ذلك .[4]

استغل " عبان رمضان " مجموع الأحداث السالفة الذكر ، من :" تأخر عقد المؤتمر ، الذي أصبح ضرورة لابد منها ، بالضافة الى عدم التحاق الأحزاب بالثورة والالتفاف حول جبهة ت . و ، كذلك بروز بعض الصراعات بين " عبان " وأعضاء الوفد الخارجي وبين أعضاء الوفد أنفسهم ، دون أن ننسى سعي ادارة الاحتلال للاتصال بالثوار خلال الفترة الأولى من اندلاع الثورة خاصة ، بهدف جس نبضهم ومحاولة اقناعهم للالتحاق بالجيش الفرنسي ، وكذلك اقناع سياسي الأحزاب بتولي الدور الأساسي في حل

[1] حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، المرجع السابق ، ص. 171.

[2] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 73.

[3] بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، دار النعمان للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2004 ، ص. 58.

[4] هلايلي محمد الصغير ، شاهد على الثورة في الأوراس ، دار الطقس العربي ، الجزائر ، 2013 ، ص. 208، 209.

القضية الجزائرية ، وفي هذا الاطار تم اطلاق سراح " بن يوسف بن خدة " و " كيوان " وبدأت المناورات السياسية من طرف السياسيين للاستيلاء على الثورة ، ومن هنا تبلورت فكرة عقد مؤتمر الصومام .[1]

وفي الفاتح من شهر ديسمبر 1955 ، أعلم " عبان رمضان " الزعماء بالقاهرة بأنه سيتم عقد اجتماع بإحدى مناطق الجزائر ، يجمع قادة المناطق ، وطلب منهم ارسال ممثل لهم لحضور هذا الاجتماع متى تم تحديد تاريخ للاجتماع الذي سيناقش مسائل هامة ويتخذ قرارات مصيرية خاصة بالثورة.[2]

ومنذ شهر مارس 1956 ، بدأ كل من كريم بلقاسم ، عبان رمضان ، بن يوسف بن خدة ، سعد دحلب ، العربي بن مهيدي ، (بدأوا) في التفكير في تحضير المؤتمر وتحديد الأفكار التي يجب مناقشتها.[3]

وفي 03 أفريل 1956 ، بعث " عبان رمضان " برسالة أخرى الى الوفد الجزائري

بالقاهرة يعلمهم فيها أنه تقرر عقد الاجتماع [4]، بين أعضاء جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني ، وأن اللقاء سيتم بالشمال القسنطيني ، وأنه لابد من حضور عضوين من اللجنة الستة (06) .[5]

وفي 20 جانفي 1956 أرسل " عبان رمضان " رسالة الى الوفد الخارجي أخبرهم فيها بأنه سيتم تشكيل لجنة تحضيرية بصدد تحضير أرضية المؤتمر ، فرد عليه " محمد خيضر " في 15 فيفري 1956 طلب منه التعجيل بإرسال مشروع الأرضية كي يدرسها الوفد الخارجي .[6]

وعليه اتفق " عبان رمضان " مع القادة في العاصمة (كريم بلقاسم ، بن يوسف بن خدة ، سعد دحلب ، العربي بن مهيدي) وقرروا عقد المؤتمر ، وتم ابلاغ قيادة المنطقة الأولى والثانية عن طريق "

---

[1] هلايلي محمد الصغير ، المصدر السابق ، ص. 209.

[2] خالفة معمري ، عبان رمضان ، المحاكمة المزيفة ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2012 ، ص18.

[3] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص. 59.

[4] بوعلام بن حمودة ، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية ، دار النعمان للطباعة والنشر ، الجزائر ، د.س.ن ، ص. 205.

[5] خالفة معمري ، المرجع السابق ، ص. 19 ، 20.

[6] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 205.

سعد دحلب " [1] ، وكلف " عبان رمضان " السيد أوزقان و " محمد لبجاوي " في اعداد مشاريع النصوص لعرضها للمناقشة على القادة خلال بداية أشغال المؤتمر.[2]

وقد دعم هذه الفكرة تقارب وجهات النظر بين " عبان رمضان " و " العربي بن مهيدي " ، مما زاد في انجاح و تجسيد فكرة عقد المؤتمر على أرض الواقع ، فكلاهما كان يريد أن تكون للثورة أبعاد ايديولوجية ، وكلاهما كان يريد اخضاع العمل العسكري للتصورات السياسية ، فالتفوق العسكري وحده لا يكفي دون الانتصار السياسي على فرنسا.[3]

ونظرا لرزانة وعقلانية " بن مهيدي " أصبح يمثل وسيطا بين " عبان " والقادة العسكريين الذين كانوا يكنون له الاحترام والتقدير ، وكان يحظى بمكانة خاصة لديهم ،الأمر الذي أهله ليكون المنشط الرئيس لمؤتمر الصومام ، باعتباره أهم مؤتمر في الثورة ، اذ أعطاها قاعدة سياسية واطارا عسكريا كان ينقصها .[4]

كان الرجلان اللذان هندسا مؤتمر الصومام (عبان رمضان ، العربي بن مهيدي) يعرفان بعضهما منذ أربعينات الرقن العشرين (الفترة ما بين 1940 – 1950) ، ورغم اختلاف صفاتهما ، الا أنه كانت لديهم أمالا مشتركة ، الأمر الذي قرب بينهما ، حيث كا " بن مهيدي " هادئا ، حذرا ، واقعيا ، صبورا ، ذا عزيمة وارادة ، أما " عبان رمضان " عكسه تماما اندفاعيا ، كان يسعى الى أن تكون الجبهة أداة لتوحيد الشعب الجزائري ، فسعى الى توحيد نخبها السياسية .[5]

---

[1] حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص. 171.

[2] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 205.

[3] حميد عبد القادر ، عبان رمضان ، مرافقة من أجل الحقيقة ، دفاعا عن عبان والجمهورية ، منشورات الشهاب ، الجزائر ....ص. 100.

[4] المرجع نفسه، ص. 101.

[5] خالد نزار ، المصدر السابق ، ص. 45 ، 46.

- **التحضير لعقد المؤتمر :**

ان يوم 20 أوت 1956 وما عرفه من أحداث يعتبر احدى ثمرات هجومات الشمال القسنطيني (التي وقعت بتاريخ 20 أوت 1955) ، ففي ها اليوم (20 أوت 1956) تم انعقاد مؤتمر الصومام الذي يعد تتويجا لما حققته الثورة من انتصارات هامة في المجالين العسكري والسياسي في فترة وجيزة.[1]

بدأ التحضير لعقد مؤتمر الصومام منذ شهر سنة 1956 ، وبالتحديد في شهر " ماي " ، حيث اجتمع بعض ثوار ومجاهدي منطقة الأوراس مع كريم بلقاسم ورفاقه (عميروش ، قاسي ، عبد الرحمان أوميرة أحميمي) ، بالإضافة الى بعض القادة من العاصمة والمناطق الأخرى ، وجرى اللقاء في " جبال البيبان " وذلك لمناقشة وتحديد تاريخ ومكان عقد المؤتمر (مؤتمر الصومام) . وكان هناك نية عقد المؤتمر في قلعة " بني عباس " ، وذلك لعدة اعتبارات دينية وروحية ، كونها تعد قلعة حصينة ، وتأوي قبر " الحاد محمد المقراني " قائد ثورة 1871 بمساندة الشيخ : محمد أمزيان بلحداد " صاحب الطريقة الرحمانية بالإضافة الى طبيعة سكان المنطقة الذين يتميزون بالعلم والثقافة والروح الثورية . الا أن ذلك لم يتم، لأن ادارة الاحتلال الفرنسي اكتشفت الأمر [2] وقامت بقنبلة المنطقة (القلعة) وتهديمها باستعمال الطائرات المروحية ، وخلفت هذه العملية خسائر مادية وبشرية ، ما دفع بالقائد " عميروش " ورفاقه لتغيير مكانهم ، فاتجهوا نحو الضفة الشمالية لوادي الصومام في قرية أوزلاقن بلدية اغزر أمقران حليا وفي يوم 8 ، 9 أوت 1956 اجتمعوا بقرية ثمليوين ، بوفد الولاية الثانية والمتكون من : زيغود يوسف ، لخضر بن طوبال [3] ، عمار بن عودة ، ابراهيم مزهودي ، روابحي الحسين وعلي كافي – حسب بعض الروايات ، فهناك اختلاف في حضوره – وذلك بغرض التحضير لانعقاد المؤتمر .[4]

وفي الوقت الذي كان يتم فيه التحضير لعقد مؤتمر الصومام ، كان " بن بلة " رفقة " عبد الناصر " يحضران لتجهيز شحنة من السلاح والذخيرة الحربية لنقلها الى الجزائر ، الا أن بن بلة انشغل بالمؤتمر وتحضيراته وأطال انتظار " عبد النصار " له 03 أسابيع تقريبا (من النصف الثاني لشهر أوت الى بداية شهر ديسمبر 1956) وأرسل برقية الى " عبد الناصر " يخبره فيها أنهه اضطر الى التأخر لانشغاله بمتابعة ما كان يجري في الجزائر بوادي الصومام تحديدا ، وفي الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر وصل "

[1] مجلة الذاكرة ، مصطفى بيطام ، 20 أوت 1955 – 20 أوت 1956 شعاعان منيران على درب نوفمبر 1954 ، العدد 07 ، ديسمبر 2001،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، ص. 55.

[2] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 73.

[3] عبد الحفيظ أمقران الحسني ، المرجع السابق ، ص. 47 ، 48.

[4] المصدر نفسه ، ص. 49.

بن بلة " الى القاهرة ، وقد أبدى قلقه وعدم رضاه عن مجريات مستمر الصومام وأعرب عن غيظه من " عبان رمضان " . [1]وعليه فان المبادرة لعقد المؤتمر جاءت من الولاية الثانية ، في حين الاستعداد له كان تحت اشراف : " عبان رمضان " بموافقة وتأييد " العربي بن مهيدي " ومساعدة " بن يوسف بن خدة " .[2]

وقد جرى عقد عدة اجتماعات تحضيرية بحضور قادة المناطق فقط . [3]

ومما تجدر الاشارة اليه أن هذا الاجتماع قد سمي بالمؤتمر نظرا للفترة التي استغرقها ، حيث أنه دام 15 يوما .[4]

- **الأحداث ، الظروف ، الأوضاع التي سبقت عقد المؤتمر :**

عرفت سنة 1956 أحداث تاريخية هامة كانت لصالح الثورة.

-**في الجزائر** : تميزت سنة 1956 بحدث تاريخي هام بالنسبة للثورة وجبهة التحرير الوطني ، ألا وهو صدور أول عدد لجريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني ، بالإضافة الى التحاق طلبة الجامعات بالثورة ، اثر اضراب الطلبة عن الدراسة في ماي 1956 ، وهو ما دعم الثورة معنويا وزادها قوة وتماسكا ودعم نشاطها في الداخل والخارج ، وما زاد من قوتها أيضا التفاف الأحزاب السياسية حولها.[5]

كما أعقب انضمام الطلبة للثورة مؤامرة الكولونيل " غودار " ، التي سميت " بمؤامرة الزرق " (لابلويت) – وكنا قد تطرقنا لها سابقا – ، وتزايدت الخلافات بين قادة الثورة ، لذلك كان لابد من عقد مؤتمر لوضع حد لهذه الخلافات وتقوية الثورة بمؤسسات قادرة على فرض سلطتها على القادة.

دون أن ننسى أيضا عملية الأمل والبندقية التي قام بها الجنرال " دوفور " ، حيث كان لهذه العملية علاقة بعقد المؤتمر ، فاثرها أو بعدها بدأ قادة الثورة في التفكير في عقد أول مؤتمر لهم لدراسة أحداث الثورة وتطوراتها.[6]

---

[1]فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص. 244 ، 245.

[2]زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص 29.

[3]المرجع نفسه ، ص. 30.

[4]نفسه ، ص. 30.

[5]تيزي ميلود ، المرجع السابق ، ص. 54.

[6]يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 71.

-**في فرنسا:** عرفت سنة 1956 جملة من الأحداث في فرنسا كان لها تأثير ايجابي على الثورة فمنذ سنة 1956 بدأ الشيوعيون يلتحقون فرادى بالثورة ، وخلال نفس السنة تحصل " لاكوست " على السلطات الكاملة لخنق ومحاصرة الثورة ، كما سعى أيضا الى التفاوض مع جبهة . ت. و ، وهو ما رفضه المعمرون الذين ثاورا أيضا ضد الاصلاحات التي قام بها وطالبوا بابعاده عن منصبه.[1]

-**على الصعيد الدولي** : شهدت الساحة الدولية انفراجا مساعدا للثورة ، اثر مشاركة وفد جبهة .ت .و في مؤتمر باندونغ في ربيع سنة 1955 ، وهو أول انتصار للثورة دبلوماسيا ، حيث تمكنت الثورة من كسب تأييد ودعم العديد من الدول هذا و بالإضافة الى استقلال كل من تونس والمغرب في مارس 1956 .[2]

وعليه فان هذا المؤتمر كان ضرورة لابد منها فرضته الأوضاع السائدة على الساحتين الوطنية والدولية.[3]

- **دوافع ، أسباب عقد المؤتمر :**

قبل التطرق الى مؤتمر الصومام لابد أولا من تناول العوامل والأسباب والدوافع التي أدت الى عقده ، والتي من أبرزها نذكر :

- الانتصارات التي حققتها الثورة ، منذ اندلاعها في 1 نوفمبر 1954 الى غاية انعقاد المؤتمر في 20 أوت 1956 ، حيث اكتسبت قوة وخبرة لا يستهان بها ، رغم الصعوبات التي مرت بها خلال هذه الفترة.

- كما كان لأحداث 20 أوت 1955 دور كبير في الوصول لعقد المؤتمر، حيث اتسعت الثورة وشملت معظم التراب الجزائري ، الأمر الذي أدى الى تطور العمليات في العديد من الجهات خاصة المنطقة الخامسة ، بالإضافة الى سيطرة الفدائيين على الأوضاع في العاصمة وذلك من خلال العمليات التي قاموا بها والتي أدت الى انعدام الأمن داخلها.

- المخططات الفرنسية للقضاء على الثورة التي صعبت الاتصال بين مختلف قيادات جيش . ت. و الذي كان بحاجة ماسة الى السلاح والمال ، (زد على ذلك) علاوة على ضعف التنسيق في الأعمال

[1] فرحات عباس ، المرجع السابق ، ص. 170.

[2] يزي ميلود ، المرجع السابق ، ص. 55.

[3] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 205.

وضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة ، وعليه كانت الثورة تبحث عن منهج سياسي ثابت حيث أن المسؤولين كانوا يواجهون صعوبة في اتخاذ القرارات لبعد المسافة بينهم.[1]

- كان لاستشهاد بعض قادة الثورة في ميدان المعارك واعتقال البعض الأخر وتوجه الأخرون الى الخارج دور في عقد المؤتمر ، حيث أدى ذلك أو أجبر كل مسؤول في المنطقة على تسيير شؤونه ومواجهة التحديات وتحمل المسؤوليات ، وعليه دفعت روح التنافس كل مسؤول الى البرهنة على تفوقه ، وهو ما أدى بدوره الى صياغة مسؤولين من فولاذ صهرتهم مقتضيات الكفاح ، حيث كان لهذه العوامل أثرا كبيرا على كيفية التحضير للمؤتمر ، فما دامت الثورة قد تواصلت لمدة سنتين تقريبا ، وبلغت نقطة اللا رجوع ، ارتأى " عبان رمضان " أن الفرصة مواتية لعقد الاجتماع المقرر .[2]

جاء في تصريح " لعبان رمضان " في العدد 03 من جريدة المجاهد ما يلي : " لقد مرت سنتان على الثورة الجزائرية ، وقد وقع انجاز أعمال عظيمة أثناء هذا الوقت الوجيز ، ففي الميدان العسكري تغلبت الجماعات الصغيرة (أفراد جيش التحرير الوطني) رغم ضعف وقلة سلاحها ... على القوات الكبيرة للاستعمار الفرنسي .... ، بل انتشر جيش التحرير انتشارا الغيث في كل بقاع الوطن.

وفي الميدان السياسي ، انظمت كافة الأحزاب الوطنية والتيارات السياسية لجبهة التحرير القوة السياسية الوحيدة في الجزائر .... ، وعليه كان من الضروري أن يجتمع المسؤولون الرئيسيون لوطننا عندما اتسعت ثورتنا الى ا الحد . وقد أنعقد هذا الاجتماع رغم وجود 600 ألف جندي فرنسي (بالمنطقة) ، و أنعقد رغم الرقابة الدقيقة التي أقامها غي مولي و لاكوست بجبال القبائل " . [3]

- هذا و بالإضافة الى السياسة القمعية الفرنسية ضد الثورة ، حيث قام الوزير المقيم " لاكوست " يوم 19 جوان 1956 بإعدام بعض المناضلين الجزائريين الذين كانوا معتقلين بسجن " بربروس " وهما : " ( ) محمد " و " فراج عيد القادر " ، مما أثار حفيظة وغضب قيادة الثورة ، فصعدوا من العمليات الفدائية ضد الفرنسيين ، واثر ذلك تقرر عقد اجتماع يضم قادة الثورة لإنهاء تشتت مراكز القرار ، ووضع حد للعفوية التي ميزت العمل العسكري ، كذلك لملء الفراغ الايديولوجي وايجاد حلول للصراعات الشخصية والخلافات حول الشرعية .[4]

---

[1] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 131 ، 132.

[2] عمر بوداود ، خمس سنوات على رأس فدرالية فرنسا من حزب الشعب الجزائري الى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل ، تر . أحمد بن محمد بكلي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص. 215.

[3] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 32 ، 33.

[4] حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 97. 98.

- كذلك من ضمن الأسباب التي دفعت الى عقد المؤتمر ، نذكر : غياب هياكل ادارية وسياسية وعسكرية دائمة لمواجهة خطط العدو الفرنسي الحديثة .
- تزايد مناصري الثورة ومؤيديها وشعبيتها في الداخل والخارج.
- استغلال انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة وتذكير المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه القضية الجزائرية والاعتراف بها طبقا للفقرة رقم 01 و 55 من ميثاق الأمم المتحدة .[1]

- **أهداف عقد المؤتمر :**

يعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 من أهم المحطات في تاريخ ثورة التحرير الوطنية (الجزائرية) كونه أرسى قواعدها ووطد هياكلها ، بعد أن أثبتت قوتها بصمودها لمدة عامين ، رغم الظروف الصعبة التي كانت تعانيها ، الا أنها وقيادتها واصلوا مسارهم ، وظلوا متشبثين بهدفهم ، حتى اكتسبت الثورة أنصار ومؤيدين ، وذاع صيتها ووصل صداها لدول العالم ، وبذاك كان لابد من عقد مؤتمر شامل لأبرز قادة الثورة المرجعيين منهم خاصة وصناع القرار الثوري .[2]

وقد كان الهدف الرئيسي لعقد مؤتمر الصومام هو : " الانتقال بالثورة الى محلة نظامية جديدة وشاملة ."[3]

ويمكن ايجاز أهداف عقد المؤتمر فيما يلي :

على الصعيد الداخلي :

- تقييم المسارين السياسي والعسكري على الصعيدين الداخلي والخارجي .
- مراجعة خارطة تنظيم التراب الوطني .
- هيكلة الوحدات العسكرية وتحديد الرتب وضبط الترقيات.
- رسم الأفاق المستقبلية لمسار الثورة داخل الوطن .

[1] غالية عبد القادر ، المرجع السابق ، ص. 126.
[2] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 239.
[3] غالية عبد القادر ، المرجع السابق ، ص. 126.

- تشكيل قيادة سياسية تتكفل بالتسيير .[1]
- توثيق العلاقة بيم جبهة وجيش التحرير الوطني.
- تحديد التوجهات الكبرى للثورة وتعبئة الطاقات للمراحل المقبلة.
- دراسة أوضاع الجزائر خلال السنتين من الكفاح والأحداث والمستجدات التي طرأت في هذه المدة.
- دراسة أساليب الحرب المضادة الفرنسية المختلفة التي طبقتها ضد الثورة والسعي لإيجاد طرق للتصدي لها وتدارك الأمور ، خاصة المصالح الادارية الخاصة التي كان لها تأثير كبير على أبناء الشعب الجزائري الذين حاولت استمالتهم لصفها وابعادهم عن الثورة.[2]

على الصعيد الخارجي :

- تقييم لنشاط الوفد الخارجي .
- تقييم أصداء الثورة في الخارج .
- مناقشة مسألة التسليح .[3]
- توثيق العلاقة بين الداخل والخارج من حيث التنسيق والأولوية .
- تحديد التوجهات الكبرى للثورة.
- تعبئة الطاقات للمراحل المقبلة.[4]

وعليه ، واثر توسع الثورة كان لابد من تلاقي وجهات النظر لرسم خطة عامة تتلاءم مع الوضعية الجديدة ، ولتحقيق ذلك الهدف سعى قادة الثورة الى تحضير اجتماع وطني يضمهم جميعا لدراسة أوضاع الثورة وتشريع ميثاق سياسي يحدد وسائل وأهداف الثورة ويعمل على ايجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير المقاومة (الثورة) .[5]

- **مكان انعقاد المؤتمر :**

[1] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 129.
[2] المرجع نفسه ، ص. 241.
[3] نفسه ، ص. 241.
[4] غالية عبد القادر ، المرجع السابق ، ص. 126.
[5] أزغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 132.

ان اشتداد الثورة والانتصارات التي حققها جيش التحرير الوطني ، بالإضافة الى الظروف السالفة الذكر ، دفعت الثورة أو قيادة الثورة الى اتخاذ القرار بعقد مؤتمر وطني ، يقول " بن طوبال " في هذا الصدد : " قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية للمناقشة ، وبدأ منذ شهر أفريل 1956 في تنظيم المؤتمر " وشرع القادة في الاعداد للمؤتمر ، وبدأت الاتصالات بين مسؤولي المناطق وقادتها ، وكان مقررا أن يتم عقد المؤتمر في منطقة الشمال القسنطيني ، الا أنه وبسبب الصعوبات التي طرأت جعلت من غير الممكن عقد المؤتمر بالمنطقة ، كما تعذر أيضا عقده في كل من جبال سوق أهراس أو جبال الأوراس وحتى في ضواحي مدينة الأخضرية (باليسترو سابقا) بالمنطقة الثانية ، حيث تأجل ذلك بسبب تسرب أخبرا وتفاصيل عقد المؤتمر للسلطات الفرنسية ، كما لم يتم عقده في المنطقة الثالثة أيضا بسبب معرفة ادارة الاحتلال الأمر من جراء ضياع مستندات ووثائق من " كريم بلقاسم " قائد المنطقة الثالثة ، الأمر الذي دفع بقيادة الثورة الى تغيير مكان وزمان عقد المؤتمر . [1]

بعد سلسلة من المشاورات بين قادة المناطق الثانية والثالثة والرابعة ، تم اختيرا منطقة " وادي الصومام " لتكون مكان انعقاد المؤتمر ، الذي سمي باسمها ، وبذلك كان للمنطقة الثالثة (القبائل الكبرى) شرف احتضان المؤتمر ، وتوفير الأمن للوفود التي ستشارك فيه ، وقد عالجت ذلك بدقة متناهية وسرية تامة ووفق اجراءات تكتيكية بارعة ، حيث عملت على الهاء قوات الاحتلال بمسائل أخرى خارج النطاق الجغرافي الذي تجري فيه أشغال المؤتمر ، كما جندت قيادة المنطقة الثالثة ما يزيد عن ألف مجاهد ومئات المسبلين بقيادة " عميروش أيت حمودة " و الرائد " فضيل أحميمي " .[2]

فتم غلق أو احاطة المنطقة بسياج منيع ، واعتبرت طوال فترة أشغال المؤتمر منطقة مغلقة ، حيث أشرف " عميروش أيت حمودة " على حراسة المنطقة والسهر على تأمين سير أشغال المؤتمر ، أما الوحدات القائمة بالحراسة فكانت بقيادة " أحمد فضال " (حميمي) ومحمد حماي المدعو (قاسي) ، وقد قاما بعمليات عسكرية تضليلية وتمويهية لإبعاد العدو عن مكان الاجتماع .[3]

ويرجع اختيار منطقة " وادي الصومام " كمكان لانعقاد المؤتمر الى عدة عوامل منها :

- المواقع الجغرافية أو طبيعة المنطقة ؛ ذلك أن قرية ايفري التي أنعقد فيها الاجتماع كانت أمنة ومحصنة بجبالها الشامخة وغاباتها الكثيفة وتضاريسها الوعرة التي يصعب على العدو التوغل فيها.

[1] أزغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 133.

[2] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 243.

[3] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 206.

- عدم معرفة السلطات الفرنسية طبيعة المكان الذي أنعقد فيه المؤتمر .[1]
- تكذيب الادعاءات الفرنسية بأنها سيطرت على المنطقة الثالثة .[2]
- ابراز مظهر من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير الوطني ، ذلك أن السلطات الفرنسية كانت تدعي أنها قد سيطرت على هذا المكان . لذلك أراد قادة الثورة ( ) هذا الادعاء ، كما أن في ذلك تحد كبير للعدو واثبات مدى قوة وسيطرة جيش التحرير الوطني .[3]

وأنعقد المؤتمر في قرية ايفري بدوار أوزلاقن بغابة أكفادو في السفوح الشرقية لجبال جرجة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام [4] ، وبالتحديد بناحية اغزر أمقران الواقعة على الضفة اليسرى لوادي الصومام عبى بعد بضع كيلومترات من مدينة أقبو [5] ، وذلك في منزل المناضل " سعيد محمد أمقران : المدعو " مخلوف " ، في حين كانت الاجتماعات تعقد بقرى أخرى مجاورة لقرية ايفري لأسباب أمنية .[6]

وكان هذا المؤتمر احدى الانجازات الكبرى والتاريخية للثورة وللولاية الثالثة بالتحديد التي تفخر بهذا الانجاز الذي أعطى للثورة بعدها العسكري وشخصيتها السياسية في الداخل والخارج .[7]

- **الوفود المشاركة:**

بدأ أعضاء المشاركون في المؤتمر بالتوافد على المنطقة الثالثة (مكان انعقاد المؤتمر) في العشر الثانية من شهر أوت 1956 .

شارك عن المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) كل من : زيغود يوسف ، عبد الله بن طوبال ، علي كافي ، ابراهيم مزهودي ، حسين أرويبج ، مصطفى بن عودة . [8]

وعن المنطقة الثالثة (بلاد القبائل الكبرى) شارك كل من : كريم بلقاسم ، عميروش أيت حمودة ، محمدي السعيد (المدعو قاسي) ، محمد حماي.

---

[1] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 244.
[2] غالية عبد القادر ، المرجع السابق ، ص. 126.
[3] أزعيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 134.
[4] المرجع نفسه ، ص. 135.
[5] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص. 69.
[6] بوعلام بم حمودة ، المرجع السابق ، ص. 206.
[7] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 71.
[8] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 243.

وعن المنطقة الرابعة (وسط الجزائر) : عمر أو عمران ، سليمان ديهليس (سي الصادق) ، أحمد بوقارة (سي محمد) وحضر ممثل المنطقة الخامسة : العربي بن مهيدي ، وتم تمثيل المنطقة الخامسة من طرف عبان رمضان.[1]

فيما تغيب عن حضور أشغال المؤتمر ، ممثلو المنطقة الأولى ، وكذا قيادة المنطقة الخامسة ممثلة " بالعربي بن مهيدي " – وذلك حسب بعض المراجع – بسبب رفض قائد الولاية " عبد الحفيظ بوصوف " منحه حق تمثيل (الولاية) المنطقة الخامسة في المؤتمر .[2]

كما تغيب أيضا أعضاء الوفد الخارجي عن حضور المؤتمر ، وحتى ممثلي جبهة التحرير الوطني بفرنسا لظروف حالت دون حضورهم [3] ، حيث جرت اتصالات مع الوفد بالقاهرة الا أنه لم يتم الاتفاق على بعض النقاط خاصة فيما يخص القيادة ، فجماعة القاهرة كانت تقترح قيادة مزدوجة (6 أعضاء من الداخل و 6 أعضاء من الخارج) ، على أن يبقى مركز القيادة في الجزائر .[4]

أما عن ممثلي المنطقة الأولى فانهم لم يحضروا المؤتمر بسبب استشهاد " مصطفى بن بولعيد" وما تبع ذلك من خلافات ، كما تأخر " علي ملاح " المدعو : (سي الشريف) عن حضور المؤتمر كممثل للمنطقة 6 نتيجة ظروف أعاقته.[5]

وعليه فقد شارك فعليا في المؤتمر 06 أعضاء فقط ، وكان كل عضو منهم يقضي وقته خارج فترات الجلسات مع عناصر أخرى من نفس منطقته .[6]

وعلى الغرم من الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة ، وعلى الرغم من غياب ممثلي المنطقة 01 وممثلي الخارج عن حضور المؤتمر ، الا أنه شمل تمثيلا كافيا للثورة الجزائرية (الجزائر العاصمة والمنطقة 02 و 03 و 04) ، وانبثق عنه برنامج سياسي أعد بكيفية متناسقة ومنسجمة حددت فيه الأهداف السياسية والعسكرية التي جاءت في بيان 01 نوفمبر ، وتم فيه تنظيم العلاقة بين جيش وجبهة التحرير الوطني ، كما عين المؤتمر القيادات العليا للثورة وحدد المسؤوليات الموكلة لكل منها .[7]

---

[1] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 206.

[2] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 244.

[3] غالية عبد القادر ، المرجع السابق ، ص. 127.

[4] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 29.

[5] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 206.

[6] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص. 70.

[7] سعد دحلب ، المرجع السابق ، ص. 29.

سير أشغال في أعمال المؤتمر يوم الثلاثاء 14 أوت 1956 ، وانتهت الاجتماعات الموسعة في 20 أوت وقد شملت هذه الاجتماعات كبار المسؤولين فقط ، بهدف الاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر التي تمت المصادقة عليها يوم 23 أوت .[1]

ومما تجدر الاشارة اليه أنه عندما تقدم كل وفد بجدول أعماله كانت مضامينها متقاربة ، كمل كانت النقاط الرئيسية والمقررات الأساسية حاضرة في جدول أعمال كل وفد ، وهو ما أثار دهشة المؤتمرون [2] .

تضمن جدول أعمال المؤتمر نقاط عديدة تمت دراستها وتحليلها خلال اجتماع الوفود المشاركة في المؤتمر ، التي قامت أيضا بالإضافة الى دراسة هذه القضايا ، قامت كذلك بمناقشة مسائل مختلفة أخرى متعلقة بالثورة التحريرية .[3]

- **ومن أبرز النقاط التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر ، نذكر :**

أولا : تم شرح الأسباب التي دعت الى هذا الاجتماع وموضوع الاجتماع ، ثم تم تقديم التقارير .[4]

ثانيا : دراسة وتقييم حصيلة النشاطات السياسية والعسكرية خلال السنتين من الكفاح المسلح وتحديد أهداف المرحلة القادمة والوسائل اللازمة لتحقيقها.[5]

ثالثا : تنظيم التراب الوطني وتحديد مناطق النشاطات السياسية والعسكرية للوحدات.

رابعا : اعادة تنظيم وهيكلة الوحدات العسكرية (جيش . ت .و) وتحديد الرتب والمنح والعلاوات .

خامسا : دراسة العلاقة بين جبهة وجيش التحرير الوطني .

سادسا : دراسة العلاقة بين الداخل والخارج ، وذلك لضمان استمرار التواصل والتنسيق بين الداخل والخارج .

سابعا : دراسة العلاقات الاقليمية والدولية ، أي التطرق لعلاقة الجزائر بالدول المجاورة والعربية أيضا لكسب الدعم والتأييد المادي والمعنوي للثورة والقضية الجزائرية .

ثامنا : مناقشة مسألة التسليح ، والذي يعود وقود الثورة ، ومن أهم مستلزماتها [6].

---

[1] أزغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 134.

[2] المرجع نفسه ، ص. 135.

[3] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 244.

[4] أزغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 135.

[5] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص. 73.

[6] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 244 ، 245.

كما تم التطرق أيضا الى مسائل أخرى ، مثل : وقف اطلاق النار ، شروط المفاوضات ، ضرورة تشكيل مؤسسات للثورة.[1]

- **وقد تم وضع شروط لوقف اطلاق النار ، منها :**

1- الاعتراف بالأمة الجزائرية غير القابلة للتجزئة.

2- الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في كل الميادين.

3- اطلاق سراح جميع المساجين الجزائريين .

4- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد وشرعي للثورة للتفاوض معها.[2]

ومن خلال ما سبق يتضح أن قادة الثورة تمكنوا من تحديد النقاط التي يجب دراستها والتطرق لها بدقة ، اعتمادا على الخبرة المكتسبة من التجارب السابقة طيلة سنتين ، بهدف تفادي الوقوع في الأخطاء مستقبلا ، حيث شمل جدول أعمال المؤتمر استراتيجية الثورة في المستقبل في كل المجالات (السياسية ، العسكرية ، الاجتماعية) ، وبذلك يكون المؤتمر قد بدأ نشاطه بجدول أعمل شامل وتمت مناقشة تقارير المناطق المقدمة للمؤتمر .[3]

وعليه تمكن مؤتمر الصومام من استعراض حصيلة 22 شهرا من الكفاح خلال 10 أيام لمناقشة جدول الأعمال الذي اشتمل على كل ما يتعلق بالثورة في الحاضر ودراسة أفاق المستقبل.[4]

- **سير أشغال المؤتمر :**

وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع الا أن الاجتماع عقد ، وترأسه " العربي بن مهيدي " في حين تكفل " عبان رمضان " بالأمانة العامة ، وأشرف " عبد الحفيظ أمقران " على الأمانة التقنية . [5]

شرع المؤتمرون في مناقشة مشاريع واقتراحات المؤتمر ، ودام عملهم 15 يوم تقريبا (من 20 أوت الى 05 سبتمبر 1956) .[6]

---

[1] غالية عبد القادر ، المرجع السابق ، ص. 127.

[2] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 245.

[3] أزغيدي محمد لحسن ، المرجع نفسه ، ص. 136.

[4] المرجع نفسه ، ص. 135.

[5] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 245.

[6] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 79.

قدمت المناطق تقارير عن الوضعية النظامية والعسكرية ، بما في ذلك عدد المجاهدين في كل منطقة ووضعية الأسلحة والحالة النفسية للسكان (الشعب الجزائري) .[1]

واستفسرت رئاسة المؤتمر عن بعض العمليات أو التجاوزات فقد مت الشروح اللازم .[2]

وتمت المصادقة الجماعية على القرارات المتخذة .[3]

وفي الأخير صدر عن المؤتمر أرضية عرفت " بأرضية الصومام " ، وصدرت عنه قرارات تنظيمية هامة .[4]

لقد قام المؤتمرون بعمل جبار له فاعلية كبيرة لمستقبل الثورة ، حيث تم وضع الحدود الجغرافية للمناطق الست (6) ، والتي أصبحت تسمى بالولايات ، وقرروا ترجيح السلطة الداخلية على الخارجية ، والسياسية على العسكرية ، وحددوا شروط ايقاف الحرب والمفاوضات مع فرنسا ووسائل مواصلة الحرب والأهداف الواجب تحقيقها ، كما تم انشاء هياكل مؤسسات للثورة (المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو السلطة العليا للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ والتي ستكون مسؤولة أمامه) ، كما تم أيضا تنظيم وتأطير جيش التحرير الوطني مع تحديد السياسة التي ستنتجها أو تسير وفقها جبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج واعتبراها الممثل الشرعي والوحيد للثورة .[5]

وبذلك يكون المؤتمر قد خرج ببرنامج سياسي وثقافي واجتماعي .[6]

- **وثيقة (ميثاق) الصومام:**

صادق مؤتمر الصومام على أرضية مذهبية وسياسية ، تضمنت تقييما شاملا للمرحلة السابقة من

[1] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص. 70.
[2] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 206.
[3] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 79.
[4] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 206.
[5] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 79.
[6] تيزي ميلود ، المرجع السابق ، ص. 204.

عمر الكفاح الثورة [1] ، تم تحضيرها أشهرا قبل انعقاد المؤتمر ، وذلك بمساهمة عبان وابن مهيدي وتمام ، وكذا العناصر الشيوعية الملتحقة بالثورة (عمار أوزقان ، محمد لبجاوي) . [2]

وهي الوثيقة الايديولوجية والسياسية الرئيسية لجبهة التحرير الوطني .[3]

حيث تعتبر وثيقة الصومام المرجعية الثانية للثورة الجزائرية بعد بيان 1 نوفمبر 1954.[4]

وهي بمثابة أرضية ايديولوجية للثورة الجزائرية ، حيث حدد لها سير عملها الجديد ورسم معالم الطريق ، ووضع أفاق المستقبل ، ويعود ذلك الى الخبرة المكتسبة من التجربة الميدانية التي دامت سنتين (تقريبا) منذ تفجير الثورة ، حيث قيم المؤتمر هذه التجربة وحدد نقاط القوة والضعف ومواطن الخلل من أجل تدارك الأمور وتصحيح الأخطاء بطريقة تتلاءم والمستجدات والأوضاع الجديدة حيث أن الوثيقة (ميثاق الصومام) لم تخرج عن سياق بيان 1 نوفمبر ، بل تبنى نفس مبادئه وتوسع فيها في اطار الخبرة المكتسبة من الممارسة الثورية طيلة سنتين ، وبذلك أثبتت أن ثورة التحرير الجزائرية ثورة منظمة ذات أفكار وعقيدة راسخة . [5]

كتب " عبان رمضان " و " بن مهيدي " في وثيقة الصومام : " ام ثورة ليست تمردا فوضويا بدون تنسيق ولا قيادة سياسية ".[6]

تضمنت وثيقة (ميثاق) الصومام 40 صفحة تقريبا ، مقسمة الى شطرين (جزئين) ، الشطر الأول : حوصلة والشطر الثاني : قرارات.

أ- **الحوصلة** : قدمها قادة المناطق الذين حضروا الاجتماع ، وهي عبارة عن تقارير عن وضعية وظروف الكفاح في المنطقة وعدد الأسلحة والعتاد الحربي وحتى المجاهدين وكذلك الوضع المالي

[1] محمد عباس ، المرجع السابق ، ص. 210.

[2] عبد الله مقلاتي ، ظافر نجود ، التاريخي السياسي للثورة الجزائرية ، ج 2 ، دار سخنون للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص. 125.

[3] هنري علاق ، المصدر السابق ، ص. 138.

[4] تيزي ميلود ، المرجع السابق ، ص. 27.

[5] فتح الدين بن أزواو ، ايديولوجية الثورة الجزائرية 1954 – 1962 ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2013 ، ص. 186.

[6] حميد عبد القادر ، فرحات عباس ، رجل الجمهورية ، المرجع السابق ، ص. 171.

(المالية) وقد لوحظ نقص في الامكانيات المادية (الأسلحة) مقارنة بالإمكانيات البشرية .[1]

ولذلك يعتبر ميثاق الصومام نص تاريخي هام ذو طابع سياسي ، يعالج مختلف قضايا الثورة ، ويقدم حولا لمشكلاتها ويرسم تنظيما سياسيا وعسكريا لها ، تضمن نقاشات ومداولات أعضاء المؤتمر الستة (6) وسجل القرارات المتخذة ، يعد مصدرا أساسيا للتعرف على ما دار في المؤتمر (الاجتماع) والقرارات المصادق عليها ، وبالرجوع اليه يمكن فهم سياق وظروف اتخاذ بعض القرارات الهامة والحاسمة التي أقرها المؤتمر .[2]

ب- **القرارات** : وقد شملت الجزء المتعلق بالقرارات 05 محاور رئيسية :

م . **الأول** : خاص بتوحيد النظام وتقسيم المناطق ، حيث وضحت حدود المناطق بدقة وحددت صلاحيات قيادتها ، وكذا نظامها العسكري الجديد.

م . **الثاني** : خاص بجبهة التحرير الوطني من حيث مذهبها والمنظمات المسيرة لها ، وتقرر أن يكون المنهج الوارد في الميثاق منهجها و أن يسطر لها قانون أساسي وأخر داخلي . كما شكلت الهيئات القيادية للثورة ووضحت صلاحياتها.

م. **الثالث** : خصص لجيش التحرير الوطني من حيث تحديد المصطلحات الثلاثة لعناصر الجيش : المجاهد ، الفدائي والمسبل والوضعية الحالية للجيش ووجوب توسيع العمليات العسكرية وتطوير أعمال الجيش العسكرية .

م . **الرابع** : خاص بالعلاقة بين جبهة وجيش التحرير الوطني ، حيث تقرر اعطاء الأولوية للسياسي على العسكري وللداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ القيادة الجماعية .[3]

م . **الخامس** : تناول مسألة التموين ، مركزا على وجوب عدم تحويل السلاح من ولاية الى أخرى.

---

[1] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 30 . 31.

[2] عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية ، دراسة وتحليل ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، د . س . ن ، ص. 118.

[3] المرجع نفسه ، ص. 120 . 121.

وفي الختام تمت اضافة محورا أصطلح عليه " بنظام العمل " ، وقد تطرق هذا المحور لشؤون وسائل مختلفة منها : استئناف المبادرة في العمليات العسكرية مهما كان الثمن ، شن هجومات عسكرية دون انقطاع .[1]

يحتل ميثاق الصومام أهمية كبيرة ومكانة هامة ، كونه يشرح مختلف قضايا الثورة ويتحدث عن تطور وضعية الثورة في مختلف المجالات ويرسم أفاقها المستقبلية ، بأفكار دقيقة ولغة متوازنة وثرية . [2]

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن :

مؤتمر الصومام يعد انتصارا كبيرا للثورة التحريرية ، حيث أرسى تنظيما سياسيا محكما وخلق جيشا نظاميا وخرج بقيادة وطنية موحدة قادرة على تنسيق المواقف والاشراف على الثورة في كامل مناطق الوطن [3] ، حيث خرج المؤتمر بتصور تنظيمي للثورة التحريرية وأعطاها بعدا اقتصاديا وهو ما يدل على ادراك الفكر الوطني لحتمية التطور المرحلي وايمانه بالسيرورة التاريخية التي تعطي للظاهرة التاريخية حركية جديدة منسجمة مع الظروف والمعطيات الجديدة ، وهو ما يبرز عمق الوعي السياسي والايديولوجي الذي أصبح عليه الفكر الوطني في تلك المرحلة .[4]

فمنذ ذلك الحين تم تحديد المسؤوليات وأصبح الجميع يخضع لسلطة مركزية واحدة ، وانتهت الفوضى وقضية الزعامات ، وبات كل يعرف ماله وما عليه فتوضحت معالم الطريق حيث تغيرت صفة الثورة وطريقة عملها. [5]

وقد أثرى منهاج مؤتمر الصومام ايديولوجية جبهة التحرير الوطني وزود الثورة بالأدوات التي كانت تنقصها لتوفير أسباب نجاح الكفاح المسلح والوصول الى استقلال البلاد ، كما مثل المؤتمر ومقرراته نقله نوعية في مسيرة الثورة ، حيث يقول " ابن طوبال " : " ..... لكن هذا المؤتمر رغم نقائصه ..... أقام مع ذلك وحدة نظامية ،وحققت الجزائر لأول مرة مثل هذا النتيجة وشهدنا لأول مرة مثل هذا التنسيق

[1] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص. 146.
[2] المرجع نفسه ، ص. 232.
[3] نفسه ، ص. 126.
[4] فتح الدين بن أزواو ، المرجع السابق ، ص. 187.
[5] أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص. 333.

.... ولأول مرة أيضا في تاريخ ثورتنا حدد ما يشبه المبادئ أو خطوط السير لثورتنا فحظيت بنفس جديد وبروح جديدة لاستئناف سيرها وبقوة أزيد وثقة في المستقبل " .[1]

وهكذا يكون مؤتمر الصومام قد زود الثورة الجزائرية بمبادئ تنظيمية متينة لا ينفصل فيها العامل العسكري عن العامل السياسي . [2]

2- الهيئات القيادية (المنظمات المسيرة) :

توصل قادة المناطق الخمس وساسة الثورة الذين حضروا المؤتمر وشاركوا في أشغاله التي دامت امدة أسبوعين الى انشاء تنظيم سياسي ، اداري جديد للثورة التحرير ، تمثل في :

- **المجلي الوطني للثورة الجزائرية CNRA (السلطة التشريعية):**

وهو بمثابة البرلمان في الجزائر ، كونه الضامن للسيادة الوطنية وحارسها خلال فترة الثورة[3]

وتعتبر الهيئة العليا في التنظيم ، حيث يقوم بادارة حركة الثورة سياسيا ، عسكريا واجتماعيا .[4]

ويحدد خطة عملها ، ويوزع جميع سلطات اتخاذ القرارات والمراقبة على أجهزتها.[5]

ويتكون من 34 عضوا [6] ، منهم 17 عضو دائمون و 17 مساعدون ، وهو يمثلون مختلف التشكيلات السياسية التي تساهم في الكفاح الثوري لتحرير البلاد.[7]

يجتمع هذا المجلس مرة في السنة طيلة فترة الثورة ، وهو من يقرر ايقاف القتال .[8]

---

[1] عبد الله مقلاتي ، ظافر نجود ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص. 126 ، 127.

[2] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 356.

[3] المرجع نفسه ، ص. 306.

[4] ازغيدي محمد لسحن ، المرجع السابق ، ص. 156.

[5] عبد الحفيظ أمقران ، المصدر السابق ، ص. 54.

[6] هلايلي محمد الصغير ، المصدر السابق ، ص. 208.

[7] يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة ، المرجع السابق ، ص. 76.

[8] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 455.

ومن صلاحيته أيضا : تحديد السياسة العامة للثورة ، تعيين قيادته والموافقة على القرارات الهامة كالمفاوضات.[1]

ان المجلس الوطني للثورة يشبه الى حد ما البرلمان أو بصفة أكثر دقة اللجنة المركزية لجبهة ت .و حيث كان هو الذي يعد سياسة أو برنامج جبهة التحرير الوطني.[2]

الأعضاء الدائمون في المجلس هم :

1- مصطفي بن بولعيد.
2- زيغود يوسف .
3- كريم بلقاسم.
4- عمر أو عمران.
5- العربي بن مهدي.
6- رابح بيطاط .
7- عبان رمضان.
8- بن يوسف بن خدة.
9- عيسات ايدير.
10- محمد بوضياف.
11- حسين أيت أحمد.
12- محمد خيضر.
13- أحمد بن بلة.
14- محمد ليمن.
15- فرحات عباس.
16- أحمد توفيق المدني.
17- محمد يزيد.[3]

[1] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 31.
[2] أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص. 353.
[3] أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص. 347.

الأعضاء المساعدون في المجلس هم:

1- لخضر بن طوبال .
2- محمدي السعيد .
3- دهيلي سليمان.
4- عيسى.
5- عبد الحفيظ بوصوف.
6- علي ملاح.
7- بن يحي.
8- مراد.
9- سعد دحلب.
10- الصادق.
11- الزبير.
12- الوانشي صالح.
13- الطيب الثعالبي.
14- عبد الحميد مهري.
15- أحمد فرنسيس.
16- ابراهيم مزهود.[1]

ينعقد المجلس بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ عندما يتطلب الأمر [2] أو ينعقد بطلب من نصف أعضائه زائد واحد ، وتعتبر مداولات المجلس مقبولة قانونا اذ انحصر 12 عضو (دائمون أو مساعدون).[3]

[1] يحي بوعزير ، من وثائق الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص. 342.

[2] بخوش عبد المجيد ، معارك ثورة التحرير المظفرة، مؤسسة رحال نسيم رياض للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص. 156.

[3] عبد الله مقلاتي ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية ، ج2 ، المرجع السابق ، ص. 300.

ان هؤلاء الأعضاء كما سبق الذكر ، يمثلون مختلف التشكيلات السياسية التي تدعم

الكفاح الثوري [1] ، حيث كان ضمن الأعضاء الدائمين في المجلس زعماء اللجنة الثورية للوحدة والعمل الذين بقوا على قيد الحياة ، وبعض العسكريين الجدد ، وفرحات عباس الذي انضم الى الجبهة بصفة رسمية سنة 1956 ، وأحمد توفيق المدني أحد الأعضاء البارزين في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وبعض الأعضاء من قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، أمثال : لمين دباغين ومحمد يزيد.[2]

أما الأعضاء المساعدين في المجلس ، فمنهم : منظم اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين وهو " ابن يحي " ، ومنهم من كان عضوا باللجنة المركزية لحركة الانتصار ، وهو : " عبد الحميد مهري" ، ومنهم زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " أحمد فرنسيس".[3]

وقد ارتفع عدد أعضاء المجلس ليصبح 54 عضوا بدلا من 34 ، وخلال عقد المؤتمر الوطني الثاني للثورة الجزائرية بالقاهرة في أوت 1957.[4]

من صلاحيات المجلس الوطني للثورة أنه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية ، التي تقوم بتنفيذ خطته العسكرية والسياسية من بين أعضائه ، كما أنه من يمنح الحكومة ثقته وينصبها بأكثرية الثلثين من أعضائه.[5]

وهو فقط من له حق اتخاذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد ، ذلك أنه هو الذي يصادق بأغلبية الثلثين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقد مع الدول الأخرى.[6]

---

[1] اسماعيل العربي ، مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة من لجنة التنسيق والتنفيذ الى الحكومة المؤقتة ، مجلة الباحث ، العدد 4 ، المحافظة السياسية للجيش الوطني ، الجزائر ، الجزائر ، 19986 ، ص. 15.

[2] عبد النرو خيثر ، الهيئات القيادية للثورة 1954-1962 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006 ، ص. 214.

[3] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 307.

[4] محمد عباس ، المرجع السابق ، ص. 236.

[5] أحمد سعيود ، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1 نوفمبر 1954- 19 سبتمبر 1958 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجاستر ، تخصص تاريخ الثورة ، اشراف جمال قنان ، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص. 50.

[6] مصطفى عشماوي ، تحديات مؤتمر وادي الصومام ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 164 ، د.س.ن، ص. 25.

وفيما يخص مسألة وقف اطلاق النار ، فلا تتم الا بموافقة أغلبية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين أو الممثلين.[1]

- **لجنة التنسيق والتنفيذ (السلطة التنفيذية) CCE:**

هي هيئة سياسية وعسكرية انبثقت عن المجلس الوطني للثورة ، وتعد بمثابة الجهاز التنفيذي له ، نشاطها ذا طابع سياسي عسكري ، فهي تسهر على تطبيق القرارات السياسية والعسكرية الصادرة عن المجلس ، ولها كامل السلطة على جميع الهيئات والمنظمات السياسية والعسكرية للثورة وكافة قادتها الذين تشرف عليهم مباشرة.[2]

فقد شكل مؤتمر الصومام – المنعقد بتاريخ 20 أوت 1956 – قفزة كبيرة الى الأمام على المستويين الكمي والنوعي بالنسبة للهيئات والمنظمات الوطنية لجبهة التحرير الوطني [3] ، حيث سمح بانبثاق القيادة : لجنة التنسيق والتنفيذ ، وهو اختصار يجسد البرنامج " التنسيق " الذي هو الشرط الأساسي للنجاح و " التنفيذ " الذي بدونه كانت الحركة (الجبهة) ستضمحل وتنهار.[4]

تتكون لجنة التنسيق والتنفيذ من 05 أعضاء [5] وهم : عبان رمضان ، كريم بلقاسم ، ين يوسف بن بن خدة ، العربي بن مهيدي ، سعد دحلب [6] لهم السلطة لمراقبة المنظمات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، العسكرية .[7]

وهو مكلفة أيضا بمراقبة اللجان المختلفة التي يكون مركزها مدينة الجزائر.[8]

حيث أنها قيادة جماعية للثورة ، تقوم بكافة شؤونها (الثورة) ، في الفترة ما بين انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة.[9]

---

[1] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 31.
[2] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق، ص. 309.
[3] محمد عباس ، المرجع السابق ص. 227.
[4] خالد نزار ، المصدر السابق ، ص. 46.
[5] عبد النور خيثر ، المرجع السابق ، ص. 215.
[6] عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص. 140.
[7] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 31.
[8] عبد الله مقلاتي ، التاريخ السايسي للثورة الجزائرية ، ج2 ، المرجع السابق ، ص. 305.
[9] ازغييد محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 139.

ويقدم قادة الولايات تقارير عامة عن الوضعية السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية في كل ثلاثة أشهر للجنة التنسيق والتنفيذ لدراستها.[1]

أوكلت لكل عضو من أعضاء اللجنة الخمس مهمة ، فتولى :

1- عبان رمضان : الشؤون السياسية والمالية.

2- العربي بن مهيدي :العمل الفدائي على مستوى مدينة الجزائر.

3- كريم بلقاسم : ادارة ئؤون الولاية الثالثة باعتباره قائدها ، بالاضافة الى التنسيق بين الولايات.

4- بن يوسف بن خدة : التنسيق بين اتحاد الطلبة واتحاد العمال ، وادارة شؤون مدينة الجزائر.

5- سعد دحلب : التكفل بشؤون الدعاية ومسؤول عن صحيفة المجاهد.[2]

كما تمثل لجنة التنسيق والتنفيذ هيئة أركان الحرب العامة ، وتتمتع تحت اشراف المجلس الوطني للثورة بامتيازات عديدة منها:

- توجيه وادارة فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية.
- هي من تستدعي مجلس الثورة للانعقاد.
- كل عضو من اللجنة أو نائب بتفويض من اللجنة له السلطة الكافية لمراقبة كل نشاطات هيكل الثورة على الصعيدين : الداخلي والخارجي.[3]
- أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ لهم صلاحيات مراقبة مختلف هيئات الثورة.[4]

ولهذه اللجنة أيضا صلاحيات أخرى ، مثل ، الترقيات ، التحويلات ، التعيينات.[5]

---

[1] احسن بومالي ، استرايتيجة الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، د.س.ن ،د .ط، ص.355.

[2] اسماعيل العربي ، المرجع السابق ، ص. 15.

[3] احسن بومالي ، المرجع السابق ، ص. 317.

[4] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 376.

[5] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 310.

اتخذت اللجنة من مدينة الجزائر مقرا لها وأخذت تعمل على تجسيد قرارات مؤتمر الصومام : وذلك لاعتقادها أن الثورة لا يمكن أن تسير من الخارج.[1]

ومع تطور الأحداث اثر اضراب الثمانية أيام ورد فعل السلطات الاستعمارية العنيف بهدف كسر الاضراب وتفكيك خلايا جبهة التحرير ، ومن مداهمات وحملات تفتيش وقمع شملت كل أحياء الجزائر العاصمة وجد أعضاء اللجنة أنفسهم في وضع حرج ، الأمر الذي دفعهم لمغادرة مدينة الجزائر وتغيير مقر اللجنة بهدف أداء مهامهم بصفة أكثر أمنا وسلامة.[2]

وعليه فان لجنة التنسيق والتنفيذ قد مارست نشاطها في بداية الأمر في الجزائر لمدة 11 شهرا فقط ، ثم نقلت مقرها الى تونس وذلك في شهر جويلية سنة 1957.[3]

ومن ابرز الاختصاصات التي أقرها مؤتمر الصومام للجنة التنسيق والتنفيذ ، نذكر :

- اصدار تعليمات وأوامر لتنشيط وتنسيق العمليات العسكرية ضد المحتل.
- توزيع وحدات جيش التحرير على التراب الوطني قصد تنظيم وضمان نجاح العمليات الحربية ضد جيش الاحتلال الفرنسي على سائر أنحاء الوطن.[4]

من أبرز النشاطات التي قام بها أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ:

- اضراب الثمانية أيام : 28 جانفي 1957 –04 فيفري 1957:

في أواخر سنة 1956 وبداية سنة 1957 أخذت لجنة التنسيق والتنفيذ تبحث عن أشكال جديدة في النشاط الثوري ، وقد جاء ذلك اثر تزايد التأييد الشعبي للثورة ، الذي لم يعد منحصرا في الريف فقط بل شمل حتى المدن [5] ، وبذلك انتقلت الثورة من الريف الى المدينة ، كما انتقلت من مرحلة الفعل أو النشاط النشاط العسكري الى مرحلة المشاركة الشعبية الواعية والواسعة (العريضة) ، وهي خطوة مهمة للغاية بالنسبة " لعبان رمضان" و " بن مهيدي " [6] ، ذلك أن توظيف الجماهير كدعامة أساسية وبطريقة علنية

[1] عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية ،المرجع السابق، ص. 140.
[2] أحمد سعيود ، المرجع السابق ، ص. 55.
[3] مصطفى عشماوي ، المرجع السابق ، ص. 24.
[4] أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص. 347.
[5] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 379.
[6] ايفه برستير ، المصدر السابق ، ص. 162.

يمثل انتصارا سياسيا ومعنويا أكبر من الانتصارات الميدانية في المعارك ، ولذلك تم تنظيم اضراب الثمانية أيام ، الذي انطلق من يوم 28 جانفي 1957 [1] وتزامن مع مناقشة القضية الجزائرية بجمعية الأمم المتحدة ، ويعبر " بان مهيدي " صاحب فكرة الاضراب[2] ، حيث كان يناقش الموضوع مع زملائه أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ، حيث درس معهم مدة الاضراب واقترح أن يدوم لمدة شهر لشل حركة البلاد وليشمل كافة مناطق البلاد ، لا أنه تقرر بصفة جماعية أن تكون مدة الاضراب 08 أيام فقط [3] .وعلى هذا الأساس قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بتوجيه نداء الى الشعب الجزائري بمختلف طبقاته وأطيافه (عمال ، فلاحين ، تجار ، طلبة ، رجال ، نساء ، أطفال) [4] ، وصف النداء هذا الاضراب بالتاريخي وأنه الخطوة الحاسمة في طريق الاستقلال ، وقد شارك في هذا الاضراب مختلف المنظمات الجماهيرية[5] ، ولعل لأبرز ما يميز هذا الاضراب هو مدته (8 أيام) والتي تعتبر مدة قياسية ، حيث جرت العادة ألا تتجاوز الاضرابات 48 ساعة بالإضافة الى ذلك فقد تميز أيضا : بشموليته ، ذلك أنه تجاوز حدود الجزائر ليمتد الى فرنسا والمغرب العربي.[6]

ولهذا الاضراب عدة أهداف استراتيجية ، نذكر من بينها :

- تحقيق القطيعة النهائية بين ادارة الاحتلال وأفراد الشعب الجزائري.
- ايصال صوت الجزائر الى الوفود الدولية المشاركة في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، من أجل تعزيز جهود الوفد الخارجي ، ليتمكن من الحصول على مصادقة الجمعية على حق الجزائر في الاستقلال.[7]
- ربط النشاط العسكري الداخلي بالنشاط السياسي الخارجي بغرض تحقيق الانسجام بين العمليات العسكرية والنشاط السياسي والدبلوماسي.
- السهر على مصالح الشعب والثورة.[8]

[1] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 349.
[2] يحي بوعزير ، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954 –1962 ، المرجع السابق، ص. 129.
[3] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص. 116.
[4] سعد دحلب ، المرجع السابق ، ص. 46.
[5] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 38.
[6] حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، المرجع السابق ، ص. 179.
[7] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص. 120.
[8] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 310.

وقد تم رفع عدد أعضاء اللجنة الى 14 عضوا بدلا من 05 أعضاء ، وذلك خلال المؤتمر الثاني للمجلس الوطني بالقاهرة المنعقد في أوت 1957.[1]

ومن ضمن الأعضاء المضافين للجنة : 05 أعضاء مشرفين ، وهم القادة المختطفين: حسين أيت أحمد ، أحمد بن بلة ، رباح بيطاط ، محمد بوضياف ، محمد خيضر.[2]

أما الأعضاء الجدد المنظمين للجنة فهم : محمود الشريف ، الأخضر بن طوبال ، كريم بلقاسم ، عمر أو عمران ، عبد الحفيظ بوصوف ، عبان رمضان ، فرحات عباس ، لمين دباغين ، عبد الحميد مهري .[3]

وبالتالي فان لجنة التنسيق والتنفيذ تمثل تقريبا كل الحركات والاتجاهات الفعالة في الحياة السياسية قبل الثورة .[4]

- تخفيف الضغط على الجيش التحرير وسكان الأرياف والجبال.
- اطلاع الرأي العام العالمي على حقيقة النزاع الدائر في الساحة الجزائرية.
- ابراز جبهة التحرير الوطني كقوة سياسية تمثل الشعب الجزائري وتدافع عن مصالحه.[5]

ولإنجاح مشروع الاضراب ، سعت لجنة التنسيق والتنفيذ جاهدة لتجسيد الاضراب ، حيث وجهت عدة تعليمات لمسؤوليها ، على النحو التالي:

- تشكيل لجان خاصة للإشراف على سير الاضراب على مستوى الولاية والمنطقة والناحية ، وحتى على مستوى أسلاك العمل على اختلافها.
- تنظيم الاضراب في المدن الكبرى ، وتشكيل فرق كومندوس في الأحياء الأوروبية.
- دعوة السكان للتزود بالمواد الغذائية تأهبا للإضراب ، وتقديم مساعدات للعائلات المحتاجة.[6]

---

[1] محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، المرجع السابق ، ص. 234.

[2] سعد دحلب ، المصدر السابق ، ص. 46.

[3] محمد عباس ، المرجع السابق ، ص. 236.

[4] حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، المرجع السابق ، ص. 179.

[5] بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر ، 1830-1989 ، ج2 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص. 57.

[6] ايفه بريستر ، المصدر السابق ، ص. 163.

كما قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بحملة تحسيسية وتعبئة واسعة لجماهير الشعب خاصة في مدينة الجزائر ، وانطلق الاضراب في وقته وشمل منذ اليوم الأول مختلف أنحاء الوطن ، فاعتصم الجزائريون في بيوتهم وتوقفت مختلف الأنشطة في المدن استجابة لنداء الجبهة ، فعمت السكينة والهدوء في كافة أرجاء الوطن حيث بدت المدن كأنها ميتة بعد أن أغلقت كافة محلاتها التجارية وهجرها أصحابها.[1]

الا أن القوات الاستعمارية لم تبق مكتوفة الأيدي فسعت جاهدة لكسر الاضراب ، منذ اليوم الأول ، حيث اقتحمت الدكاكين وفتحت أبوابها بالقوة ، فبقيت مفتوحة دون أصحابها ، واستمرت محاولات كسر الاضراب طيلة الثمانية أيام ، كمحاولة بائسة لكتم صوت الشعب الجزائري.[2]

وقد أسفر هذا الاضراب عن نتائج هامة ، نذكر من بينها :

- تزكية الشعب وسكان المدن خاصة لمطلب الاستقلال.
- تعزيز وحدة الشعب الجزائري.
- ابراز مكانة وسمعة جبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج.
- تخفيف الضغط على الولايات .[3]
- ترهيب الأوروبيين والفرنسيين خاصة وتحسيسهم بالخوف وانعدام الأمن.
- كما خلف الاضراب خسائر مادية وبشرية فادحة بالنسبة للجزائريين ، من جراء عمليات التعذيب والتقتيل والممارسات الاجرامية ، التي قامت بها السلطات الفرنسية كرد فعل على الاضراب.[4]

3- اقامة نظام جديد موازي لنظام الاستعمار

- اعادة تنظيم التراب الوطني:

خرج مؤتمر الصومام بعدة قرارات تنظيمية وعسكرية وسياسية ، ففي الجانب التنظيمي أدخل بعض التعديلات على التنظيم السابق .[5]

[1] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص. 125.

[2] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 380.

[3] يحي بوعزير ، من وثائق جبهة التحرير الوطني ، المرجع السابق ، ص. 130.

[4] أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ، ص. 387.

[5] مصطفى عشماوي ، المرجع السابق ، ص. 24.

اثر مناقشة تقارير المناطق ، وبعد التطرق لمختلف القضايا الأخرى ، قرر المؤتمرون تقسيم البلاد الى ست (6) مناطق ، مع ضبط أو رسم حدود كل منطقة [1] ، وتم تغيير المصطلحات ، فأصبحت المنطقة : " ولاية " والناحية : " منطقة " والقسم : " ناحية " ، وبالتالي يصبح تقسيم الولاية كما يلي :[2]

الولاية ثم المنطقة ثم الناحية ثم القسمة [3] ، منها تتواجد بها مراكز قيادة هذه الأخيرة تخضع لمبدأ الإدارة الجماعية ، وتتكون من القائد وله صفتان عسكرية وسياسية ، ويمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني ، ويساعده ثلاثة نواب من الضباط [4] أ يشرفون على الفروع التالية :

الفرع العسكري ، الفرع السياسي وفرغ الاستعلامات والاتصالات.[5]

كما تم أيضا الحاق ناحية سوق أهراس بالولاية الثانية ، لكنها سرعان ما أصبحت منطقة حرة مستقلة عن الولاية 1 و 2 .[6]

وتم في هذا الاطار استحداث ولاية جديدة وهي الولاية السادسة [7] ، وتضم المنطقة الصحراوية الشرقية ، وذلك نظرا لشساعة المنطقة وكبر مساحتها ، وأسندت قيادتها ل : " علي ملاح " ثم " أحمد بن عبد الرزاق " (سي الحواس) .[8]

وعليه أصبحت الجزائر تتكون من ست (06) ولايات ، والولاية بدورها تتكون من عدة مناطق ، وتكفل أو بالأصح أوكلت مهمة (تحديد) رسم حدود المناطق لقادة الولايات [9] ، وذلك نظرا لظروف ميدانية مختلفة تتحكم فيها التضاريس والكثافة السكانية وغيرها من العوامل ، كما تم تحديد رتب القيادات من الولاية الى القسم ، هذا وقد تطرق التقسيم أيضا الى منطقتين كانتا محل نزاع ، وهما مدينة الجزائر العاصمة ومدينة سطيف ، فتقرر جعل مدينة الجزائر مستلقة وفصلها عن الولاية الرابعة [10]، دون أن تهيكل عن نمط الولايات ، ولم يعين مسؤول على رأسها ، أما مدينة سطيف ألحقت بالولاية الثالثة بناءا

---

[1] عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ث 120.

[2] عبد الكامل جويبة ، المرجع السابق ، ص. 206.

[3] زهير احدادن ، المرجع السابق أ ص. 32.

[4] عبد الله مقلاتي ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية ، ج2 ، المرجع السابق ، ص 123.

[5] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 314.

[6] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 138.

[7] عبد الحفيظ أمقران ، المصدر السابق ، ص. 54.

[8] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 253 ، 254.

[9] أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص. 157.

[10] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 314.

على رغبة كريم بلقاسم ، حيث جاء في الوثيقة : " أمام مدينة سطيف فتلحق بالولاية الثالثة وتساعد الولاية الأولى والثانية" .[1]

فكل ولاية يرأسها قائد برتبة صاغ ثاني (كولونيل) ويساعده 3 نواب برتبة صاغ أول ، وكاتب برتبة ملازم ثاني.

وكل منطقة يرأسها قائد برتبة ضابط ثاني ، ويساعده ثلاثة نواب برتبة ضابط أول وكاتب برتبة ملازم ثاني.

وكل ناحية يتولاها قائد برتبة مساعد ، ويساعده ثلاثة نواب برتبة ملازم أول وكاتب برتبة عريف.

وكل قسمة يتولاها قائد برتبة مساعد ، ويساعد ثلاثة نواب برتبة عريف أول ، وكاتب برتبة جندي أول.[2]

4- المجالس الشعبية:

أنشئت لتنظيم الشعب بما لا تقتضيه ضرورة الحرب ، ووقف الواجبات الاجتماعية والثقافية التي يتطلبها كل شعب حر [3] ، ولتحقيق هذا الهدف تم انشاء مجلس شعب في كل " دوار " ، وللسكان الحق في انتخاب 05 نواب يكونون المجلي الشعبي للدوار أو الحي ويشرف على الانتخابات المفوض السياسي [4].

والمجلس بعد ذلك يتصل بالسلطة المركزية لجبهة التحرير، وبواسطة لجنة اتصال تتركب من 03 أعضاء .

مهامها : والمجلس مسؤول عن تسيير جميع الشؤون التي تهم السكان.

- احصاء المدن.
- السهر على تحقيق الأمن .
- جمع الضرائب.
- جمع المعلومات اللازمة عن تنقلات وتحركات القوات الفرنسية [5].
- يشرف على تحصين وسائل معيشة الشعب .
- يفصل في النزاعات ويحل المشاكل والخلافات.
- يقوم بجمع المهام التي تقوم البلدية ، من ايجاد مخازن للحبوب وبناء المدارس...

---

[1] مصطفى عشماوي ، المرجع السابق ، ص. 24.

[2] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 162.

[3] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 316.

[4] عبد الله مقلاتي ،المرجع السابق ، ص. 124.

[5] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص.156.

- كما يوزع المجلس مرتبات شهرية لعائلات المسبلين والفدائيين والمحتاجين.
- يسهر على صحة السكان فيقوم بإرسال الممرضين والممرضات الى المنازل.[1]

هذا بالإضافة الى تقسيم المسؤوليات بين أعضاء المجلس الشعبي ، على النحو التالي:

- العناية بأحوال السكان المدنية والشؤون الشرعية والاسلامية.[2]
- التكفل بالشؤون المالية.
- الاستعلامات والدعاية والتنظيم العمومي.
- الشرطة والأمن .[3]
- ويساعدهم في أداء هذه المهام لجان مختصة يعينها المجلس.[4]

جاء في جريدة المقاومة الجزائرية ، عن المجالس الشعبية : " والأن بعد مضي أكثر

من نصف عام على مؤتمر الثورة (مؤتمر الصومام) نجد أن هذه المجالس قد انتخبت بالفعل وتم تنصيبها في جميع نواحي القطر الجزائري" .[5]

حيث أن هذه المجالس تتشكل بواسطة الانتخابات وتنظر في القضايا العدلية ، الاسلامية ، المالية ، الاقتصادية ، الشرطة ، وتتكون من خمسة (05) أعضاء من بينهم رئيس المجلس.[6]

وتتواجد في جميع قرى ومدن الجزائر ، اذ أنها تشرف أيضا على سير الحياة اليومية.[7]

هذه المجالس تبرز لنا الجهاز المحكم الذي نصبته جبهة التحرير الوطني لتنظيم الشعب وادارة شؤونه.[8]

---

[1] أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص. 359.
[2] عبد الكامل جويبة ، المرجع السابق ، ص. 206.
[3] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 170.
[4] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 316.
[5] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 157.
[6] عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق الثورة ، المرجع السابق ، ص. 138.
[7] عبد الله مقلاتي ، التاريخ السياسي ، المرجع السابق ، ص. 124.
[8] أحسن بومالي ، المرجع السابق ، ص. 359.

ذلك أن هذه المجالس تعتبر بمثابة العين التي يرى بواسطتها جيش التحرير الوطني كل ما يجري في الوطن . [1]

فالمجلس كما سبق الذكر يتكون من 05 أعضاء ، وكل منهم مسؤول عن قطاع على النحو التالي:

1- مسؤول عام : وهو رئيس المجلس.
2- مسؤول التنظيم.
3- مسؤول المال.
4- مسؤول التموين والشؤون الاجتماعية.
5- مسؤول الأخبار.[2]

5- المحاكم

لقد عملت جبهة التحرير الوطني على تنظيم الشعب الجزائري والسهر على مساعدته لحل مشاكله اليومية ، وعليه تم انشاء محاكم لجبهة التحرير ، بدلا من المحاكم الاستعمارية ، تطبيقا لمقررات مؤتمر الصومام [3] ، هذه المحاكم تستمد أحكامها من الشريعة الاسلامية ن وهو ما اكسب الشعب قوة روحية وثقة وثقة في القيادة ، حيث أنها تضمن تحقيق العدالة والمساواة للشعب الجزائري.[4]

وقد كانت المحاكم العسكرية تتشكل من أفراد جيش التحرير ، وتقوم أحكامها على القانون الداخلي لجبهة التحرير والشريعة الاسلامية [5] ، وهذه المحاكم تحاكم المدنيين والعسكريين وفقا للقوانين التي أقرها مؤتمر الصومام .[6]

ان في تقرير مؤتمر الصومام لإنشاء المحاكم الجزائرية تحقيق لرغبة الشعب الجزائري التي كان يطمح اليها ، وهي ايجاد محاكم وطنية تستمد أحكامها من الشريعة الاسلامية ، وقد نتج عن ذلك لجوء الشعب الجزائري الى هذه المحاكم، والنفور من المحاكم الفرنسية التي باتت فارغة من المواطنين ، حيث

---

[1] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 316.
[2] المرجع نفسه ، ص 316.
[3] عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق الثورة ، المرجع السابق ، ث 122.
[4] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 316.
[5] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 157.
[6] عبد الله مقلاتي ، التاريخ السياسي ، المرجع السابق ، ص. 125.

جاء في جريدة المقاومة الجزائرية : " ان الثورة الجزائرية أوجدت ادارتها الخاصة ، ادارة سرية تأخذ الضرائب وتقضي بين الناس وتفصل في النزاعات ، وبذلك صارت محكمة تيزي وزو خالية لاي قدم اليها أحد وصار المحامون بدون قضايا" [1]

كما جاء فيها ايضا : " .... أن جبهة وجيش التحرير الوطني يسيطرون على مناطق واسعة جدا من الأرض الجزائرية ، وبالعكس من ذلك فان الادارة الفرنسية أصبحت معدومة ... السكان المدنيين يعيشون بصفة سرية في جزائر مستقلة يديرها جزائريون وفقا لتجاربهم الخاصة ... ويحتكمون لدى المحاكم الشعبية في جميع النزاعات".[2]

جاء انشاء هذه المحاكم في اطار مقاطعة السلطات الفرنسية قضائيا وسياسيا وعسكريا ومدنيا ، بهدف اضعاف قوتها ونفوذها ، وأدت هذه المقاطعة الى دفع ادارة الاحتلال في بعض المناطق الى منح مرتبات للمحامين على حساب ميزانيتها ، وذلك لأنهم أصبحوا عاطلين عن العمل بعد التعليمات والأوامر التي أصدرتها جبهة .ت.و بالمقاطعة الشاملة للسلطات الاستعمارية ، وقد أبرز ذلك مدى قوة تأثير الجبهة على الشعب الجزائري عن طريق التوعية والتعبئة الجماهيرية.[3]

6- المحافظون السياسيون:

اثر المؤتمر تم استحداث منصب المحافظ السياسي ، وأسندت له مهمة تنظيم وتثقيف الشعب [4] ، وكل ما له علاقة بالدعاية والأخبار والتوجيه والحرب النفسية [5] ، وللمحافظ السياسي الحق في ابداء رأيه في جميع برامج الأعمال العسكرية لجيش التحرير الوطني .[6]

وللمحافظ السياسي نفس رتبة الضابط الذي ينتمي الى الهيئة التابع لها ، ويحمل شعار على القبعة من نجمة وهلال أحمر.[7]

وتتمثل المهام الأساسية للمحافظ السياسي في :

---

[1] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 158.

[2] المرجع نفسه ، ص. 158-159.

[3] احسن بومالي ، المرجع السابق ، ص. 361.

[4] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 138.

[5] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 315.

[6] عبد الله مقلاتي ، التاريخ السياسي ، المرجع السابق ، ص. 124.

[7] عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق ، المرجع السابق ، ص. 135.

1- تنظيم وتثقيف الشعب وتهذيبه.
2- الدعاية والأخبار والتوجيه.[1]
3- الحرب النفسية ، من خلال الاتصال بالشعب والاهتمام بالأقلية الأوروبية ومساجين الحرب .[2]
4- المالية والتموين ، والتي تعد عصب الحرب.[3]

وقد لعب المحافظون السياسيون دورا هاما في مواجهة الدعاية الفرنسية ، وذلك من خلال تقديم الارشادات الضرورية والنصائح والتوجيهات للمجالس الشعبية ، وعقد اجتماعات هامة لتقديم تعليمات الجبهة للجماهير ، واطلاعهم على الوضع السياسي والعسكري في المنطقة وفي الجزائر ككل ، وكانوا يعتمدون في القيام بهذه المهام على وسائل عدة مختلفة ، منها : المناشير والبيانات والجرائد ... الخ [4]

كما كان المحافظون السياسيون ، يقومون بتنظيم الشعب وتهذيبه ، عن طريق لجان * يتم استحداثها في كل قرية لتنظيم خلايا جبهة التحرير الوطني ، حيث تتولى جمع أعضاء الخلية للمفوض أو المحافظ السياسي ليلقي عليهم الارشادات والتعليمات والأحاديث التهذيبية في مختلف الشؤون النافعة .[5]

أما في مجال الرعاية والأخبار، فان المحافظ السياسي كان يسعى جاهدا لاذاعة ونشر الأخبار وأوامر جبهة . ت.و ، ومطبوعاتها وذلك نظرا لأهمية الدعاية ، التي تعتبر سلاح فعال ضد العدو.[6]

وبالنسبة للحرب النفسية : فقد بذل المحافظ السياسي في هذا الميدان جهود جبارة ، وذلك من خلال العمل على دحض وتكذيب الادعاءات والاشاعات الكاذبة الفرنسية ضد الثورة والثوار ، وكذلك العمل على توحيد أبناء الشعب وتعزيز علاقتهم وثقتهم ببعضهم البعض .

---

[1] أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق ، ص. 346.
[2] عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق ، المرجع السابق ، ص. 138.
[3] يحي بوعزير ، الثورة في الولاية الثالثة ، ص. 169.
*هي لجان ثلاثية ، يطلق عليع اسم المنظمة السياسية الادارية ، يتم استحداثها في كل قرية ودوار ومدينة ، ينضوي تحتها مختلف فئات الشعب الجزائري بمختلف الأعمار والأجناس ، يتبعها المسلبلون رأسا . للمزيد أنظر : يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 167.
[4] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 136.
[5] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 167.
[6] المرجع نفسه ، ص. 168.

هذا بالإضافة الى تجسيد المبادئ الانسانية المستمدة من الشريعة الاسلامية في معاملة الأسرى (المساجين) والمعتقلين الفرنسيين الذين يقعون في قبضة جيش .ت.و.

وفي مجال المالية والتموين : فتمكن مهمة المحافظ السياسي في المحافظة على أموال الجبهة وتوخي حسن صرف هذه الأموال بأمانة وحذر وانفاقها في المجالات الضرورية ، من خلال الاعتماد عبى مبدأ لا افراط ولا تفريط.[1]

4- دور المنظمات الجماهيرية من خلال مؤتمر الصومام:

لم تغفل قيادة جبهة ت. و خلال سير أشغال مؤتمر الصومام ، التنظيمات الجماهيرية والحركات النقابية وأعطتها نصيبا خلال المؤتمر ، وذلك كونها من شأنها أن تقدم دعما قويا للثورة يدعم نشاطها ويساعدها على تحقيق أهدافها.

4-1-الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA (1956/02/24):

شجعت جبهة ت .و ميلاد وتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، الذي جاء كرد فعل سليم يقوي به العمال ضد تأثيرات الحركات أو التنظيمات الفرنسية ، لشل حركة العمال الجزائريين وعرقلتها ، ودعت جبهة ت .و العمال الجزائريين الى المساهمة الفعالة في تطوير الثورة ودعم نشاطها ، وذلك من خلال :

- تقوية روح الكفاح وتنظيم حركة المطالب بشكل مرن ، مع تنويعه طبقا للظروف والمستجدات الطارئة مثل : التوقيف عن العمل لفترة محدودة ، تنظيم اضرابات محلية تضامنا مع الثورة.
- اشراك الأوروبيين في الاتحاد ، من أجل تقوية وتدعيم صفوفه.
- التعاطف ودعم جيش التحرير ، وذلك من خلال تحويل المقاومة الى تأييد عملي عن طريق الاكتتاب وتجهيز المجاهدين والقيام بأعمال تخريبية وتنظيم الاضرابات التضامنية.[2]
- تهيأت الظروف الملائمة لإبراز وحدة العمال فيما بينهم ومدى تضامنهم.
- دفع العمال وحثهم على تخطي نطاق المطالب الاقتصادية والاجتماعية الى ميدان النشاط العام بهدف تحقيق الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

[1] يحي بوعزير ، الثورة في الولاية 3 ، المرجع السابق ، ص. 169.
[2] المرجع نفسه ، ص. 177.

- السعي لربط العلاقات والعمل بالتنسيق مع الحركات العمالية في شمال افريقيا والعالم ، بعد أن كان نشاطه مقتصرا على الحركة الاجتماعية في النطاق الفرنسي.

وعليه فانه بقيام الاتحاد العام للعمال الجزائريين بهذه النشاطات أو المهام ، سيعزز من منصبه ويقوي عمله النقابي ، ويلتف حوله جميع العمال الجزائريين دون تفرقة أو تمييز.[1]

4-2- الاتحاد العام للتجار الجزائريين UGAA (سبتمبر 1956):

وفي ميدان التجارة والصناعة تحيي جبهة ت . و ميلاد الاتحاد العام للتجار الجزائريين الى جانب الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، وأشارت قيادة الجبهة الى ضرورة دعم ومساندة نشاط هذه المنظمة النقابية ودفعها الى التطور وتوسيع نطاق عملها [2] ، من خلال خلق ظروف سياسية ملائمة ن ومن نشاطات الاتحاد العام للتجار ، نذكر :

- مكافحة الضرائب.
- مقاطعة كبار التجار الاستعماريين الذين يموتون القوات الفرنسي.[3]

4-3- الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA :

بعد مؤتمر الصومام أصبح لهذا الاتحاد دور كبير في دعم الثورة الجزائرية سواء بالسلاح أو القلم.

ويتجلى دور الاتحاد العام للطلبة في :

- العمل على ابراز وحدة الشعب الجزائري.
- التعريف بالقضية الجزائرية ، ويتجلى ذلك في اضراب 1956/05/19 والذي دام مدة عام ونصف وأثبت مدى تلائم الثورة والشعب الجزائري بمختلف فئاته.[4]
- كما التحق العديد من الطلبة بالثورة في الجبال وتخلوا عن مقاعد الدراسة.[5]

---

[1] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 146 ، 147.

[2] يحي بوعزير ، الثورة في الولاية الثالثة ، المرجع السابق ، ص. 178.

[3] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 148.

[4] عمار هلال ، نشاط الطلبة الجزائريين ابان حرب التحرير 1954 ، دار هومة ، الجزائر ، د . س، ن ، ص. 122.

[5] تيزي ميلود ، المرجع السابق ، ص. 55.

- وعلى المستوى الخارجي سعى الاتحاد الى تكثيف جهوده لدى الاتحادات الطلابية في كل العالم وذلك من خلال توزعهم ومشاركتهم في عدة ندوات عالمية للطلبة ، حيث تمكنوا من التعريف بالقضية الجزائرية.
- كما عمل الاتحاد على دعم الثورة ماديا، من خلال جمع أموال باسم الاتحاد عن طريق التغلغل في الأوساط الأوروبية المتعاطفة مع الثورة .
- وعقد الاتحاد عدة مؤتمرات لمساندة القضية الجزائرية.

وواصل الاتحاد نشاطه الداعم للثورة رغم ما تعرض له من مضايقات من طرف الحكومة الفرنسية.[1]

ولعل أبرز ما قام به : توجيه دعوة عامة الى كافة الطلبة لشن اضراب عن الدراسة ، مساهما بذلك في تعزيز رصد المقاومة من الاطارات ، ويمثل هذا الاضراب اهانة شديدة للإدارة الفرنسية ، التي أدركت أن الشباب الجزائري المثقف قد انضم وبصفة نهائية الى الثورة.[2]

ومما تجدر الاشارة اليه أن الكثير من الطلبة الذين انضموا الى الثورة كانوا يثيرون بعض الأسئلة الايديولوجية والتي كانت ذات أهمية في نظرهم ، مثل : طبيعة الدولة الجزائرية المستقلة ، والاختيارات الاجتماعية والاقتصادية واستراتيجية الحرب ، ... الخ.[3]

4-4 الحركة النسوية:

لم تغفل جبهة ت . و ودور المرأة في الثورة ، وعبرت عن اعجابها وتقديرها للمجهودات التي تبذلها المرأة الجزائرية التي تعد مثالا في الشجاعة الثورية ، حيث قدمت المرأة دعما كبيرا للثورة من خلال حملها للسلاح أو غيره من أساليب الكفاح التي اعتمدتها المرأة الجزائرية من أجل تحرير البلاد ، وهو ما يدل على ايمانها بالثورة وبأنها ستصل الى مبتغاها وتحقق الاستقلال عجلا أو أجلا [4] ، وعليه تم تنظيم نشاط المرأة ليكتف مع الأوضاع والعادات في الجزائر ، وليكون أكثر فعالية في دعم الثورة.

ويتجلى دور المرأة الجزائرية في دعم الثورة من خلال :

---

[1] عمار هلال ، المرجع السابق ، ص. 122.

[2] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص. 61.

[3] المصدر نفسه ، ص. 62.

[4] يحي بوعزير ، الثورة في الولاية الثالثة ، المرجع السابق ، ص. 179.

- مؤازرة المحاربين والمقاومين مؤازرة أدبية.[1]
- تقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين وتهيئة الملاجئ.
- احتقار الجبناء ومقت الوشاة.
- تقديم الاعانات والمساعدات لأبناء المجاهدين والاسرى والمعتقلين.[2]

4-5- اتحادية فرنسا FLN :

أعطت جبهة التحرير الوطني أهمية للمساعدات التي يمكن أن تقدمها الطبقة العاملة والمثقفة الفرنسية للقضية الجزائرية والثورة التحريرية.

ومن أجل ذلك عملت جبهة ت. و وعلى :

- القيام باتصالات سياسية مع المنظمات والحركات واللجان القائمة ضد الحرب ، مثل: الصحافة والاجتماعات الشعبية والاضرابات التي تنظم ضد ترحيل الجنود وشحن الآلات والذخائر الحربية.
- تقديم مساعدة مالية عن طريق التضامن مع المقاومين والمجاهدين في سبيل الحرية.
- تنظيم الهجرة الجزائرية في فرنسا ، وتعبئة العمال الجزائريين . [3]
- اثارة الرأي العام الفرنسي والأجنبي عن طريق نشر المقالات والأخبار في الصحف والمجلات.
- العمل المتواصل على ابراز اخفاق النزعة المصالية كتيار سياسي تورطها في الدوائر القريبة من الحكومة الفرنسية ، ما يؤكد أنها ليست موجهة ضد الاستعمار ، بل موجهة ضد الثورة .[4]
- القيام بنشاط في الصحافة والتجمعات والمظاهرات والاضرابات ضد نقل الجنود والعتاد الحربي للجزائر.[5]

وعليه فقد تسارع اندماج الفئات الاجتماعية المهنية ، حيث بدأ بإنشاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA في جويلية 1955 ، ثم تلاه انشاء الاتحاد العام للعمال الجزائري في 24 فيفري 1956 ، من أجل ملء الفراغ الذي تركه الاتحاد العام للعمال CGT التابع للحزب الشيوعي الفرنسي ثم تم انشاء الاتحاد العام للتجار في سبتمبر 1956 ، كذلك قيام الاتحاد العام للطلبة المسلمين

[1] ازغيدي محمد لسحن ، المرجع السابق ، ص 149.
[2] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص 179.
[3] المرجع نفسه ، ص 180.
[4] نفسه ، ص 181.
[5] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص 150.

الجزائريين بناءا على الدعوة التي وجهها يوم 19 ماي 1956 ، في اطار النشاط من أجل تعبئة الثانويات والجامعات الى الطلبة لشن اضراب عن الدراسة.[1]

ولعبت هذه التنظيمات دورا هاما وفعالا في الثورة.

المبحث الثاني: في الميدان العسكري

1- تنظيم وتطوير جيش التحرير الوطني:

يعتبر جيش التحرير الوطني العمود الفقري للثورة التحريرية ، اذ بدونه لا يكون لأي عمل سياسي معنى ، وقد كانت جبهة التحرير الوطني تدرك ذلك منذ البداية ، أي منذ أن كان الجيش مجموعة من الثوار تستعمل طرق تقليدية بسيطة أثناء اشتباكاتها مع الجيش الفرنسي ، واثر مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، تمكن جيش التحرير الوطني من تنظيم نفسه وتطوير أساليب كفاحه ، حيث قامت قيادة الثورة خلال مؤتمر الصومام بهيكلة جيش التحرير بطريقة مكنته من التمييز بين مختلف وحداته ، وضبط مهامه ليصبح أكثر قوة واستعدادا لمواجهة قوات العدو .[2]

ولعل أبرز قرار خرج به مؤتمر الصومام بخصوص جيش التحرير الوطني هو : وضع هيكلة تنظيمية من القاعدة الى القمة ، بهدف توحيد النظام الثوري ، وذلك من خلال توحيد القيادة والرتب العسكرية وعليه تقرر أن يكون التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني على النحو التالي :[3]

7- الرتب العسكري:

- قائد الولاية يكون برتبة عقيد (صاغ ثان) ونوابه الثلاثة برتبة رائد (صاغ أول).
- قائد المنطقة يكون برتبة نقيب (ضابط ثان) ونوابه الثلاثة برتبة ملازم (ضابط أول)
- قائد الناحية يكون برتبة ملازم ثان ، ونوابه الثلاثة برتبة ملازم .
- قائد القسم يكون برتبة مساعد ونوابه الثلاثة برتبة عريف أول .[4]

[1] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص. 61.

[2] بسام العسيلي ، جيش التحرير الوطني الجزائري ، المرجع السابق ، ص. 67.

[3] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 313.

[4] بخوش عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص. 158.

ولجنة التنسيق والتنفيذ هي من تقوم بتعيين الضباط أو نزع الرتب منهم ، وذلك باقتراح من قادة الولاية ، الذين يتمتعون أيضا بصلاحيات تعيين نواب الضباط أو نزع رتبهم ، في حين يتكفل قائد المنطقة بتعيين الجندي الأول أو نزع رتبته.[1]

كما قرر مؤتمر الصومام أيضا أن يتم اعتماد نفس الرتب المعتمدة في المنطقة الثالثة ، وتعميمها على كافة الولايات ، من أقل رتبة الى أعلى رتبة ، من الجندي الأول الى العقيد ، وهي على الترتيب كالتالي:[2]

1- جندي – جندي أول .
2- عريف – عريف أول .
3- مساعد – ملازم.
4- ملازم ثان – ضابط أول .
5- ضابط ثان .
6- صاغ أول – صاغ ثان (العقيد) .[3]

في حين رتبة الجنرال (فريق) فإنها لن تستحدث الا بعد الاستقلال ، كما أن هذه الرتب أيضا مؤقتة سيعاد النظر فيها بعد الاستقلال كذلك .[4]

8- الشارات:

أما بالنسبة للشارات ، فهي كالتالي :

- الجندي الأول (عريف) وشعاره : على شكل ثمانية حمراء اللون ، يوضع على الفراغ الأيمن.
- العريف (سارجان) وشعاره : علامتان V معكوسة (مقلوبة)
- العريف الأول (سارجان شاف) وشعاره : ثلاث علامات V معكوسة (مقلوبة) .
- المساعد ، وشعاره : علامة V تحتها خط أبيض .[5]
- الضابط الثاني ، وشعاره : نجمتان حمراوان.

[1] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 319.
[2] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 32.
[3] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 101.
[4] عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق .... ، ص. 135.
[5] بخوش عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص. 158.

- الصاغ الأول ، وشعاره : نجمتان حمراوان ونجمة بيضاء.
- الصاغ الثاني ، وشعاره : ثلاث نجوم حمراء .[1]

- والشارات تتمثل في : نجمة وهلال لونها أحمر توضع في القبعة .[2]

3-1- هيكلة الجيش ، (الوحدات) :

في اطار تنظيم وتأطير جيش التحرير الوطني ، قرر قادة الثورة اثر مؤتمر الصومام ، وضع مقاييس موحدة لجيش التحري الوطني ، فكانت كالتالي : [3]

- الفوج : يتكون من 11 جنديا ونصف الفوج يشتمل على 05 جنود.
- الفرقة : تتكون من 35 جنديا ، وتضم 03 أفواج من رئيس الفرقة ونائبه.[4]
- الكتيبة : تتكون من 110 جنديا ، وتضم 03 فرق مع 05 اطارات.
- الفيلق : يشتمل على 350 جنديا ، ويضم 03 كتائب مع 20 اطار .[5]

هذا وبالإضافة الى تقسيم القوات المسلحة لجيش التحرير الوطني الى قسمين أساسيين وهما :

1- **المقاتلون بالزي العسكري (المجاهدون)** : وهم الجنود الذين يرتدون الزي العسكري ، ويخوضون المعارك في ميدان القتال ، ويتوزع هؤلاء المجاهدون في وحدات

جيش التحرير ، حسب الترتيب التالي : فوج ، فرقة ، كتيبة .[6]

أ- **المسبلون** : يعتبرون بمثابة قوة احتياطية لجيش التحرير الوطني ، باعتبارهم أعضاء مجندون يعملون في نفس الأماكن التي يسكون بها ، لعبوا دور كبير وفعال في الثورة [1] ، حيث قدموا

[1] عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق ، المرجع السابق ، ص. 134.
[2] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 164.
[3] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 101.
[4] حفظ الله بوبكر ، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954- 1958 ، دار العلم والمعرفة ، الجزائر ، 2013 ، ص. 175.
[5] بسام العسيلي ، جيش التحرير الوطني الجزائري ، المرجع السابق ، ص. 68.
[6] محمد الصالح الصديق ، جيش التحرير الوطني وسر انتصاره ، مجلة أول نوفمبر اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين ، العدد 68 ، 1994 ، ص. 29.

خدمات كثيرة لجيش التحرير الوطني كتموين الجيش ، تزويده بالأخبار والعناية بالجرحى ، مراقبة تحركات العدو ، ... الخ .[2]

ب- **الفدائيون** : وتتمثل مهمهم في القيام بالعمليات الفدائية في المدن والقرى ، كما يقومون أيضا بتنظيم عمليات هجومية مسلحة ضد مراكز الشرطة والجندرمية وتخريب المؤسسات الفرنسية وتخريب المباني والمحلات التجارية ... الخ ، ومن مهامهم أيضا تصفية الجلادين الفرنسيين والخونة من الجزائريين [3] ، وبذلك هم امتداد لعمل وحدات جيش التحرير الوطني [4] ، ووصفهم " العربي بن مهيدي " قائلا : " ان هؤلاء الرجال بدون الزي العسكري يعتبرون في نظر جيش وجبهة التحرير العيون والأذان والأعضاء بالنسبة لكائن حي " .[5]

من هذا الثالوث القوي تتكون قوة الجزائر التي أرضخت فرنسا على الاعتراف بأن الجزائر للجزائريين وحققت الاستقلال واسترجعت السيادة .[6]

كما امتاز جيش التحرير الوطني باحترامه للدين الاسلامي والسير على خطاه ، ولأدل على ذلك تسميتهم بالمجاهدين يفتتحون معاركهم بلفظة " الله أكبر " ، وقبل الشروع في الهجوم على العدو يقومون بأداء الصلاة ، وكانت وحدات جيش التحرير الوطني تستمد أحكامها من الشريعة الاسلامية.[7]

كان لهذا التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني الذي أقره مؤتمر الصومام أثر ايجابي على نشاطات جيش التحرير الوطني ، حيث تدعمت صفوفه بعناصر جديدة ، متكونة في مدارس عسكرية أنشئت بعد المؤتمر ، وبلك أصبح جيش . ت .و جيش نظامي مكون ومدرب [8] ،وقد ساهم ذلك في تغير نظرة السلطات الفرنسية اليه ، حيث لم تعد منظر اليه على أنه مجموعات من العصاة والمتردين [9] ، كونه

---

[1] المرجع نفسه ، ص. 29.

[2] حفظ الله بوبكر ، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني ، المرجع السابق ، ص. 68.

[3] عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق ، المرجع السابق ، ص. 134.

[4] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 29.

[5] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 153.

[6] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 102.

[7] ازغيدي محمد لسحن ، المرجع السابق ، ص. 153.

[8] بسام العسيلي ، جيش التحرير الوطني ، المرجع السابق ، ص. 70.

[9] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 321.

عرف تطورا ملحوظا في صفوفه اثر القرارات التي جاءت في مؤتمر الصومام [1] ، الذي أثر أيضا وضع أو تخصيص منح ورواتب شهرية للمجاهدين وعائلاتهم.[2]

9- الرواتب والمنح : كل مجاهد يتقاضى أجره شهرية على الشكل التالي :

1- الجندي : 10 دنانير جزائرية.
2- الجندي الأول : 12 دينار جزائري.
3- العريف : 15دج.
4- العريف الأول : 18 دج.
5- المساعد : 20 دج.
6- الملازم الأول : 25 دج.
7- الملازم الثاني : 30 دج.[3]
8- الضابط الأول : 35 دج.
9- الضابط الثاني : 40 دج.
10- الصاغ الأول : 45 دج.
11- الصاغ الثاني : 5° دج.
12- الممرضين والممرضات : 15 دج.
13- طبيب مساعد في السنة الثانية طب : 25 دج.
14- طبيب مساعد في السنة الثالثة طب : 35 دج.[4]

والى جانب الراتب الشهري ، لكل مجاهد الحق في منحة عائلية كالتالي :

في البوادي : 20 دج لكل شخص في العائلة ، و 50 دج لكل شخص في العائلة في المدن.

أما المسبلون والفدائيون فتصرف لهم الأجور مثل المجاهدين ، الا أنهم هذه الأجور تقدم لهم حسب أيام عملهم.[1]

---

[1] لمياء بوقريوة ، المرجع السابق ، ص. 37.
[2] حفظ الله بوبكر ، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني ، المرجع السابق ، ص. 174.
[3] عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق ، المرجع السابق ، ص. 136.
[4] بسام العسيلي : جيش التحرير الوطني الجزائري ، المرجع السابق ،ص. 72.

ولكل من الأسرى وعائلات الشهداء من المجاهدين والفدائيين الحق في أن تصرف لهم اعانات مثل المجاهدين وحتى المنكوبين وضحايا الحرب تصرف لهم كذلك اعانات.[2]

10- التجنيد والتسليح

خلال أشغال مؤتمر الصومام ، وقف المؤتمرون عند مسألتي التجنيد والتسليح وأعطوها قسطا كبيرا من المناقشة ، حيث كانت الامكانيات تختلف من منطقة لأخرى ، فكانت على النحو التالي:

- التجنيد والتسليح في كل منطقة :
- الشمال القسنطيني : كان عدد جنود جيش التحرير 1669 مجندا وعدد المسبلين 5000 شخص، في حين كانت تمتلك : 338 سلاحا حربيا و 3750 بندقية صيد.
- منطقة القبائل : كان عدد جنودها يبلغ : 3100 مجندو و 7470 مسبل ، في حين كانت تمتلك 420 سلاحا حربيا و 106 سلاحا خفيفا و 4425 بندقية صيد.
- منطقة الجزائر : وصل عدد جنودها : 1000 مجند و 2000 مسبل ، في حين كانت تمتلك 205 سلاحا حربيا و 380 سلاحا خفيفا و 1500 بندقية صيد.
- المنطقة الخامسة (وهران) : بلغ جنودها : 1500 مجند و 1000 مسبل ، في حين كانت تمتلك 1400 سلاحا حربيا و 100 قطعة سلاح خفيفة و 1000 بندقية صيد.
- منطقة الجنوب : كان فيها 200 مجند و 100 مسبل ، في حين كان بحوزته 101 قطعة سلاح حربي و 60 قطعة سلاح خفيفة و 100 بندقية صيد.[3]

وبناءا على هذه الاحصائيات ، فقد وصل عدد جنود جيش التحرير اجمالا دون حساب المنطقة الأولى الى : 7469 مجندا و 15570 مسبلا (جنود احتياط) ، في مقابل 2464 قطعة سلاح حربي و 646 سلاح خفيف و 10775 بندقية صيد ، ومن هنا يتضح أن جيش التحرير كانت معظم أسلحته

[1] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 102.

[2] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 167.

[3] عبد الله مقلاتي ، مواثيق ووثائق ..... ، المرجع السابق ،ص-ص. 131 ، 132.

عبارة عن سلاح صيد ، في حين الأسلحة والأسلحة الحربية قليلة مقارنة مع عدد جيش التحرير ، بينما منطقتي الغرب والجنوب حققتا نوع من الاكتفاء في الأسلحة مقارنة بعدد مجنديهما .[1]

وعليه توصل قادة الثورة الى ضرورة تكثيف الجهود من أجل الحصول على السلاح ، وبذلك ازدادت مساعي ونشاطات قيادة الثورة أكثر بعد سنة 1956 لتوفير الأسلحة والذخيرة الحربية ، خاصة وأن السلطات الاستعمارية قد ضاعفت جهودها للقضاء على الثورة وسخرت امكانيات أكثر لتحقيق ذلك ، وكنا قد تطرقنا لذلك في الفصل السابق من خلال عرض عمليات التجنيد الواسعة التي قام بها لاكوست في اطار تعزيز القوات العسكرية مع تسخير أحدث وأخطر الأسلحة.[2]

وعليه قامت قيادة الثورة في اطار سعيها لتوفير الأسلحة والذخيرة الحربية ، بإنشاء ورشات لصنع القنابل بواسطة ملح البارود (النيطرون) ، وذلك في الولاية الرابعة ، وكانت هذه الورشات متنقلة بسبب عمليات التفتيش ، كان يشتغل في هذه الورشات مهندسين وأطباء وتجار ، وكانت أول تجربة لهذه القنابل تمت بتاريخ : 30 سبتمبر 1957 ضد قوات العدو.[3]

وفي اطار التسليح دائما ، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ انشاء مصلحة للتسليح [4] ، سميت بمصلحة التسليح والتموين العام ،وذلك سنة 1958 ، أشرف على هذه المصلحة العقيد عمر أو عمران ، كانت مهمتها الأساسية توفير الأسلحة عن طريق شرائه أو الحصول عليه في شكل هبات ونقله أو ايصاله الى الولايات عبر الحدود الشرقية أو الغربية ، رغم الحصار الذي فرضته السلطات الفرنسية على الحدود البرية والبحيرة ، والى جانب الأسلحة كانت تعمل أيضا على توفير المؤونة والأدوية.[5]

وقد لعبت الولاية الأولى دورا كبيرا في توصيل الأسلحة ، حيث جندت مئات الجنود لنقل السلاح والذخيرة من المناطق الحدودية الى الولايات الداخلية كالولاية الثانية والثالثة والسادسة ، كما كانت تقوم

[1] حفظ الله بوبكر ، التموين والتسليح ابان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2013 ، ص. 194.

[2] حفظ الله بوبكر ، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني ، المرجع السابق ، ص. 166.

[3] حفظ الله بوبكر ، التموين والتسلح ، المرجع السابق ، ص. 195.

[4] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 43 ، 44.

[5] حفظ الله بوبكر ، المرجع السابق ، ص. 196.

بحراسة دوريات التسليح المتوجهة (الذاهبة) الى تونس للتزود بالسلاح ، وهذا ما يدل على تنسيق التعاون بين الولايات في اطار استراتيجية عسكرية موحدة للقضاء على القوات الفرنسية. [1]

- **مصادر التسليح** : خلال سنة 1956 وبالتحديد بعد مؤتمر الصومام طرأت على جيش .ت.و تطورات هيكلية وتنظيمية ، وتنوعت مصادر تسليحه في الداخل والخارج.[2]

أ- **في الداخل :**

استمد جيش التحرير الوطني أسلحته في الداخل من عدة مصادر مختلفة ، أهمها :

- **الشعب** : حيث قدم الشعب للثورة ما لديه من بنادق الصيد وبنادق حربية ، تعود الى الحرب العالمية II ، جمعوها لحراسة مواشيهم وممتلكاتهم ، رغم قلة فعاليتها الا أنها كانت تلعب دورا تشجيعيا وخاصة بالنسبة للشعب.

- **المتعاونين مع الثورة** : كما تحصلت الثورة أيضا على الأسلحة عن طريق بعض المتعاونين مع الثورة ، جزائريين وفرنسيين كانوا يعملون في صفوف وقوات الأمن الفرنسية ، وهذا اما بمقابل أو مساندة للثورة.

- **المعارك** : فالمعارك التي كان يخوضها جيش التحرير مع الجيش الفرنسي كانت تعتبر كمصدر للتموين بالأسلحة والذخيرة ، حيث كان يحرس كل مجاهد مع أخذ سلاح الجندي الفرنسي الذي يقتله ، وفي المعارك التي ينتصر فيها جيش التحرير لا يغادر ميدان المعركة الا بعد جمع الأسلحة والذخيرة التي كانت مع جنود المستعمر ، أو التي تركها بعد انسحابه أو فراره.[3]

- **الاستعمار نفسه** : فالحصول على الأسلحة من الاستعمار نفسه مبدأ ثوري من بمبادئ المناضلين الأوائل ، حيث يقول ديدوش مراد : " اذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتك فهما كافيتين لتستولي على سلاح عدوك: أ وقد أعطيت أوامر للمجاهد لافتاك أسلحة العدو ، فكان كل مجاهد يقتل جنديا فرنسيا يقوم بأخذ سلاحه .[4]

وبالإضافة الى عمليات الفرار من الجيش الفرنسي التي قام بها الجزائريون أخذين معهم أسلحتهم والتحفوا الثورة ، ومثل ذلك : عملية الهروب من مركز " لبطيحة " سنة 1956 ، حيث أمرت قيادة الثورة

---

[1] المرجع نفسه ، ص. 201.

[2] حفظ الله بوبكر ، التموين والتسليح ، المرجع السابق ، ص. 200.

[3] بخوش عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص. 192.

*28 رشاشا خفيفا وحوالي 235 بندقية حربية . أنظر: حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح ، المرجع السابق ، ص. 191.

[4] المرجع نفسه ، ص. 192.

بعض الجزائريين للالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي ليتسلحوا ، ثم يعودون الى صفوف المجاهدين ، وقد لبوا فعلا نداء قيادة الثورة وفروا من مركز لبطيحة حاملين كميات كبيرة من الأسلحة * ، كذلك من ضمن الأساليب التي اعتمدتها قيادة الثورة للحصول على الأسلحة من العدو نفسه ، نذكر : اندساس رجال الجبهة في صفوف الجيش الفرنسي وادارة الاحتلال وتظاهرهم بالولاء لفرنسا ، من أجل الحصول على الأسلحة.[1]

- **المجندين اجباريا** : كان يتم الحصول على الأسلحة أيضا بواسطة المجندين لأداء الخدمة العسكرية ، حيث نظمت عدة عمليات فرار بالأسلحة .[2]
- **الكمائن والهجمات** : ان مصادر الأسلحة المتطورة معظمها أت عن طريق الكمائن والهجمات على الثكنات العسكرية ومراكز التخزين.[3]
- **الأسلحة المهربة** : من قبل العناصر الوطنية التي كانت تعمل في الجيش الفرنسي.
- **العمليات العسكرية** : كان يتم أيضا الحصول على الأسلحة عن طريق أفراد جيش التحرير الوطني الذين يقومون بافتكاكها من القوات الفرنسية أثناء العمليات العسكرية ، وحتى الأعمال الفدائية.[4]

والى جانب الأسلحة والذخيرة كان جيش التحرير يأخذ أشياء أخرى تابعة لميدان الحرب ، مثل : نظارات الميدان وأجهزة الارسال السلكية واللاسليكة.[5]

كما أولت قيادة الثورة أهمية كبيرة لسلاح الاشارة أو الاتصالات اللاسليكة ، نظرا لفعاليتها ، حيث تكونت أول مجموعة من المتخصصين في الارسال سنة 1956 ، وكان عددهم 30 مجاهدا ، الا أنها فشلت في تجارب الارسال بسبب انعدام الأجهزة الملائمة ، الا أن الجبهة لم تستسلم وقامت باستدعاء العاملين بالاسلكي من جديد ونظمت لهم دورات تكوينية ، وتحصلت على أجهزة جديدة ونجحت هذه المرة في تجربة الاتصال اللاسلكي ، وأصبح الجهاز يؤدي دوره بنجاح وكانت له فاعلية كبيرة في سرعة نقل الأوامر والاتصالات بين قادة الثورة.[6]

---

[1] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 223 ، 224.

[2] حفظ الله بوبكر ، التموين والتسليح ، المرجع السابق ، ص. 190.

[3] حفظ الله بوبكر ، التموين والتسليح ، المرجع السابق ، ص. 190.

[4] بخوش عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص. 193.

[5] المرجع نفسه ، ص. 194.

[6] عثماني مسعود ، المرجع السابق ،ص – ص. 312 ، 315.

وقد فتحت هذه التجربة أفاق جديدة لتكوين فنيين متخصصين في الأجهزة اللاسليكة ، وتم تقسيمها الى 03 فئات.

1- فئة الفنيين العاملين باللاسلكي : متخصصين في الارسال والاستقبال ، ويتطلب التكوين في هذه الفئة مستوى لا يقل عن الشهادة الابتدائية ، وتمنح الشهادة بعد 03 أشهر في تخصص الارسال والاستقبال وينال صاحبها رتبة عريف أو عريف أول في الاتصالات السلكية واللاسلكية.

2- فئة صيانة الأجهزة واصلاحها : وتتطلب مستوى أعلى ، لأنها تعطي دروس في الجبر والهندسة والحساب ، ويتركز التكوين فيها على الأجهزة الصوتية والضوئية والكهربائية وتفكيك الأجهزة وتركيبها.

3- فئة التشفير والتضليل : تهتم بدراسة أنواع الشفرة وطرق تضليل العدو ، تتطلب مستوى دراسي أقل من الفئة 1 و 2 كان طلبتها من المهندسين والأساتذة والفنيين والمختصين الذين كانوا في الجيش الفرنسي ، مثل : محمدي السعيد.[1]

ب- في الخارج :

كان للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني برأسة " أحمد بن بلة " دور كبير و أساسي في الحصول على الأسلحة من الدول العربية الشقيقة وعلى رأسهم مصر ، التي دعمت الثورة معنويا وماديا منذ البداية ، دون أن ننسى دول المغرب العربي (ليبيا ، تونس ، المغرب) ، الذين كانت لهم اسهامات كبيرة في دعم الثورة العسكرية.[2] وقد كانت الأسلحة المتحصل عليها من الدول الداعمة للثورة تنقل عبر الحدود الشرقية والغربية الجزائرية وذلك عن طريق البر ، بواسطة وسائل وأساليب مختلفة ، كما كانت تنقل بحرا عبر البواخر.

وسنتطرق باختصار الى كيفية الحصول على الأسلحة من هاته الدول :

-مصر : لطالما كانت مصر مصدرا مهما لشراء الأسلحة منذ فترة التحضير للثورة ، ومع اندلاع الثورة تزايدت صفقات شراء الأسلحة وتكثفت خاصة منذ سنة 1956 ، وقد كانت هذه الأسلحة تنقل من مصر الى ليبيا ومن ثمة تدخل الأراضي الجزائرية ، وذلك بالتنسيق بين قيادة الثورة وزعماء ليبيا ورجال المخابرات المصرية ، أمثال " فتحي الديب " [3] . كما أنشأت قيادة جبهة . ت.و بموافقة الحكومة المصرية

[1] حفظ الله بوبكر ، التموين والتسليح ، المرجع السابق ، ص. 198 ، 199.

[2] عبد الله مقلاتي ، دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية ، ج2 ، دار السبل للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص. 170.

[3] فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص – ص. 150 ، 155.

قواعد خلفية عديدة في مناطق مختلفة من الأراضي المصرية ، كما تعاقدت السلطات المصرية بالتنسيق مع الوفد الخارجي على شراء ألف قطعة سلاح (رشاشات ، بنادق) من اسبانيا ، كما اشترت كميات من الأسلحة من المهربين الدوليين .[1]

- ليبيا : كانت ليبيا بمثابة الرئة التي تتنفس بها الثورة ، حيث كانت تقوم بارسال دفعات من الذخيرة الحربية الى الجهة الشرقية ، نحن اشراف الليبيون المختصون في نقل الأسلحة بالتنسيق مع أعضاء الوفد الخارجي ، وقد كانت هذه الأسلحة تنقل بواسطة الجمال على مرحلتين :

م 1 : من الحدود الليبية الى منطقة التخزين داخل تونس.

م 1 : من منطقة التخزين بتونس الى الأوراس .[2]

كما كان يتم تخزين الأسلحة المهربة من مصر بطرابلس الغرب الى أن ترسل للجزائر ، كذلك فقد قام أعضاء الوفد الخارجي بإقناع الحكومة الليبية بعقد صفقات شراء الأسلحة باسمها.[3]

وكانت عمليات تمرير الأسلحة ونقلها الى الجزائر ، تتم عبر واجهتين :

1 – الواجهة البحرية : وكانت تمر عبرها عدة سفن محملة بالذخيرة ، سواء انطلقت من مصر أو دولة أخرى.

2 – الواجهة البرية : ان الطيران البري كان يسلك من أجل مهمة التسليح يتكون من طرقين انطلاقا من المناطق الشرقية لليبيا وصولا الى الحدود الجزائرية غربا.

وهذه العمليات كانت تتم تحت غطاءات اقتصادية وتجارية باسم الشركات الليبية أو تحت اسم شركات أجنبية . كما تم انشاء قواعد خلفية بطرابلس لإمداد الثورة في الداخل بالسلاح ، مثل قاعدة بنغاري التي كانت قاعدة استقبال وتخزين وارسال الأسلحة.[4]

- **تونس** : لقد اعتمدت الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها على الواجهة التونسية كمنطلق للتزويد بالسلاح ووطد قادة الثورة اتصالاتهم مع المقاومة التونسية من أجل الحصول على الأسلحة ، التي كانت

[1] محمد بلقاسم ، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية – الجبهة الشرقية – 1954 – 1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 ، الجزائر ، د.س.ن ، ص. 160.

[2] محمد الصالح الصديق ، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر ، دار الأمة ، الجزائر ، 2010 ،ص. 120.

[3] المرجع نفسه ، ص. 129.

[4] نفسه ، ص. 123.

تدخل الى الجزائر عن طريق قوافل الابل والسيارات والسفن ، فخلال شهر مارس 1956 تم نقل دفعتين مهمتين من الأسلحة وعرفت الحدود الليبية التونسية نشاطا متزايدا من عمليات نقل الأسلحة.[1]

- **المغرب الاقصى** : ان حاجة جيش التحرير الوطني الملحة للحصول على السلاح جعلت قيادته تجرب كل الوسائل وتستعمل كل الأساليب لتوفير الأسلحة والذخيرة وتوصيلها الى الداخل ، حيث لعبت المنطقة الغربية دورا بارزا بالرغم من الصعوبات التي واجهتها ، واعتمدت بشكل كبير على القواعد الخلفية بالمغرب الأقصى حيث كان يتم جمع السلاح من المغرب سواء عن طريق الشراء أو الحصول عليه في شكل هبات أو عن طريق التصنيع في الورشات[2] ، وقد تعددت وسائل ايصال السلاح الى الجزائر عن طريق البر ، فكانت تهرب بواسطة استعمال :

- صناديق الخضار والفواكه ، البطيخ : الذي كان يفرغ جوفه ويملأ بالذخيرة ، قلل الفخار ، خزانات الوقود ، أما بحرا فكانت تتم عن طريق الخط البحري من اسبانيا وميناء وهران.[3]

وعليه يمكن القول أن قيادة الثورة استخدمت كل الطرق والأساليب للحصول على الأسلحة الذي هو أساس الثورة واحدى عوامل نجاحها ، كما استطاع المجاهدين تذليل كل الصعاب وتمكنوا من توفير كميات كبيرة من الأسلحة ، التي دعمت النشاط المسلح كثيرا ، ومكنته من الانتصار على قوات العدو.[4]

2- فشل سياسة التهدئة:

سبق وتطرقنا في الفصل السابق الى سياسة التهدئة والأمن التي حاول لاكوست تطبيقها في الجزائر بهدف تهدئة البلاد والسيطرة على الأوضاع ومن ثمة القضاء على الثورة ، لكن هيهات . لأن ذلك لم يتحقق وفشل " لاكوست " في تطبيق سياسته هذه على أرض الوطن ، وذلك بسبب حنكة وذكاء قيادة الثورة التي لم تتح له المجال للوصول الى مبتغاه.

فعلى الرغم من التصريحات الفرنسية المتتالية عن النجاحات الوهمية التي حققتها السلطات الاستعمارية كمن وراء سياسة التهدئة ، والتفاخر بخلق مناطق التهدئة في منطقة القبائل والشمال القسنطيني ، الا أن التقارير الرسمية والسرية تنفي ما تدعيه السلطات الفرنسية حول تحقيق التهدئة في

---

[1] مريم الصغير ، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 – 1962 ، دار الحكمة ، 2010 ، ص – ص . 140 - 145.

[2] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص – ص . 105 – 108.

[3] مريم الصغير ، المرجع السابق ، ص. 146.

[4] حفظ الله بوبكر ، التوين والتسليح ، المرجع السابق ، ص. 203.

الجزائر ، ومن هذه التقارير نذكر : تقرير صادر عن المكتب الثاني في 03 ديسمبر 1956 ، ورد في هذا التقرير أسابا فشل سياسة التهدئة ، والتي من بينها :

- قلة الاعتمادات والقروض المالية المخصصة من قبل الحكومة الفرنسية والموجهة لانعاش المشاريع الاقتصادية والصحية والتعليمية الموجهة لترقية السكان.
- قلة التقنيين والمتخصصين في ادارة الأشغال العامة والورشات.
- عدم استتباب الوضع الأمني ، وهو ما يعرض هذه المشاريع لهجمات المجاهدين ، بالإضافة الى عجز الجيش الفرنسي عن توفير الحماية اللازمة لهذه المشاريع ، مما أدة الى طرف أموال اضافية لإعادة اصلاح وترميم ما خرب.

وهو ما يشكل اعتراف صريح من قبل المؤسسة العسكرية بفشلها في الحاق الهزيمة بجيش التحرير الوطني.[1]

كما يشير هذا التقرير أيضا الى حالة اللا استقرار التي خلفتها وحدات جيش التحرير الوطني في الجزائر ، الأمر الذي أدى الى صعوبة نجاح أي استراتيجية فرنسية في الجزائر ، خاصة و أن الشعب الجزائري لم يتجاوب مع السلطات الاستعمارية ، رغم ما قدمت لهم من اغراءات وامتيازات ، ولأدل على ذلك – حسب ما جاء في التقرير – تزايد وتيرة فرار الجزائريين من الجيش الفرنسي ومن فرق الدفاع الذاتي ومن فرق الحركة. وهذا ما يدل على نجاعة الاستراتيجية التي اتبعتها قيادة الثورة لإفشال مختلف السياسات الفرنسية الرامية الى القضاء على الثورة .[2]

وما يؤكد فشل سياسة التهدئة ، تصريح أحد ضباط فرنسا الذي نشر غي جريدة (لوموند) le monde ، والذي جاء فيه : أن سياسة التهدئة كانت قائمة على اعتقاد أن الأهالي واقعون تحت ضغط الثوار وإرهابهم ، وفي نفس الوقت فان ادارة الاحتلال تعتقد أن جميع الجزائريين متآمرون مع الثوار ، الا أن الأمر المفروغ منه ولاشك فيه أن سكوت الأهالي عند استنطاقهم ، يدل على تمسكهم بالاستقلال ، وهو ما يدل على أنهم لن يقبلوا الانضمام الى فرنسا ، كونهم يرون في الانضمام لفرنسا الرجوع الى

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 264.

[2] المرجع نفسه ، ص. 265.

نقطة الصفر ، ومما زاد في فشل سياسة التهدئة هو أن الضباط الفرنسيين شوهوا معنى التهدئة ، فبدل من جعلها تهدئة أفكار أصبحت تهدئة حربية فاشلة .[1]

بذل " لاكوست " جهود حثيثة لتحقيق التهدئة ، كانت ترصدها مختلف وسائل الاعلام وتناقلت أخبراها الصحف معلنة نجاح التهدئة ، لكن عمله ذلك لم يدم طويلا ، اذ سرعان ما تم تكذيبه مع تصاعد الكمائن والاشتباكات والاغتيالات حتى داخل المدن ، الا أنه كأي سياسي منافق أبى أن يعترف بفشل سياسته وظل متمسكا بذلك الى غاية تنحيه عن منصبه.[2]

•مواجهة قيادة الثورة لسياسة التهدئة:

ذهبت كل مشاريع الوزير المقيم هباءا منثورا ، لم يجن منه سوى الفشل الذريع ، وفي نهاية المطاف ما قام به ما هو الا ضربة سيف في الماء ، لأن أبناء الشعب الجزائري كانوا مصممين على الاستقلال ، لذلك أبدوا مقاومة لجميع المحاولات لدفعهم الى الانحراف ، تحت اشراف المحافظين السياسيين لجبهة التحرير الوطني ومسؤولي جيش التحرير الوطني ، الذين ألحقوا خسائر فادحة بالفرق الادارية الخاصة ، نذكر منها : مقتل 73 ضابطا و 33 ضابط صف و 42 عميلا من المدنيين و 612 قوميا ، هذا وقد تورط عدد من الضباط الفرنسيين في قضايا الفساد واشتهروا بذلك في أوساط السكان الجزائريين ، وتم طردهم اثر ذلك[3]؛ وصرح أحد ضباط فرنسا قائلا : " أن التهدئة أصبحت بعيدة المنال " أمام تزايد قوة جيش التحرير الوطني وتطور أساليبه القتالية ، فكان ينتصر في كل المعارك والاشتباكات ، رغم قلة عدده وعتاده مقارنة بالجيش الفرنسي.[4]

وما يدل على فشل سياسة التهدئة اللاكوستية التي وعد بتحقيقها في الجزائر خلال عام 1956 وحدد شهر ماي كأخر أجل لذلك ، هو انهزام القوات العسكرية في عملية الأمل والبندقية.[5]

3- المعارك والعمليات العسكرية :

بعد مؤتمر الصومام أصبح جيش التحرير الوطني يسيطر على الميدان العسكري ، حيث كانت المبادرة في يده يهاجم متى يشاء وأينما شاء في كافة تراب الوطن ، فلم تكن هناك قرية أو دوار لا يتواجد

---

[1] نفسه ، ص. 365 ، 366.

[2] جودي أتومي ، المصدر السابق ، ص. 296.

[3] جودي أتومي ،المصدر السابق ، ص. 297,

[4] المصدر نفسه ، ص. 298.

[5] عبد الكامل جويبة ، المرجع السابق ، ص. 130.

فيها المجاهدون ، وكثرت الهجمات والكمائن والاشتباكات والأعمال الفدائية ، فكانت القنابل تفجر كل يوم في المقاهي والأندية الفرنسية ، وتخلف خسائر مادية وبشرية كبيرة [1] ، وقد كثرت المعارك منذ سنة 1956 ، حيث شملت جميع الولايات وهو ما أثار خوف وفزع في أوساط السلطات الاستعمارية.[2]

وقد كان جيش التحرير الوطني يسعى من وراء هذه المعارك الى تطهير أرض الوطن من الغزاة الأجانب وتغيير الحياة فيها تغيير أساسيا (جذريا) ، باستعمال أساليب مختلفة [3]، حيث يقول كريم بلقاسم في هذا الصدد : " الأسلوب الذي نواجه به العدو عندما يكون مطلعا على وجودنا في جبهة ما ، ليس هو الأسلوب الذي نواجهه به عندما يكون جاهلا لوجودنا ، لكن القاعدة الأساسية في جميع المعارك هي أن نحتفظ دائما بزمام الموقف حتى يكون في متناولنا أن ندخل في المعركة وأن نتجنبها حسبما نريد.[4]

- **المعارك** : ومن أبرز المعارك التي خاضها جيش التحرير الوطني ، ابتداءا من سنة 1956 ، وانتصر في العددي منها ، نذكر :

1- معركة جبل العمور : 02 أكتوبر 1956

في صبيحة يوم 2 أكتوبر 1956 ، نشبت معركة جبل العمور ، شارك فيها 500 جندي من جيش التحرير الوطني ، في المقابل كانت قوات الاحتلال تقدر بالألاف ، وتواصلت لمدة أسبوعا كاملا ، أظهر فيها المجاهدون بطولة خارقة واستبسالا نادرا ، رغم العتاد الحربي الضخم الذي كان يواجهه برا وجوا ، وقد خلفت المعركة خسائر بشرية كبيرة في صفوف الجيش الفرنسي من بينهم 92 ضابطا دفنوا في تيارت.

وقد كان لانتصار جيش التحريري في هذه المعركة أثارا ايجابيا عميقا في صفوف الثورة ، في حين انعكس سلبا على الجيش الفرنسي ، ومنذ هذه المعركة أصبحت القوات الفرنسية تنظر الى الصورة نظرة رهبة وخوف وتقرأ لها ألف حساب.[5]

2- معركة أرقو : 1956 (الولاية الأولى)

[1] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 42.
[2] المرجع نفسه ، ص. 35.
[3] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ،ص. 102.
[4] ازغيذي محمد لسحن ، المرجع السا بق، ص. 154.
[5] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 103.

وقعت هذه المعركة بجبل أرقو ، الذي يقع ضمن سلسلة جبال أوراس النمامشة ، شارك في هذا المعركة 667 مجاهدا ، وقد جرت هذه المعركة في ظرف ميزه انعقاد اجتماع جمع العديد من وحدات جيش .ت.و في المنطقة لتدراس قضايا تنظيمية وهيكلية وعسكرية ، التي تتطلبها المرحلة الجديدة في ظل تزايد تعداد الجيش الفرنسي ، وقد شارك العدو في هذه المعركة بقواته الضخمة المدعمة بالأسلحة الثقيلة والطائرات والدبابات من أجل القضاء على وحدات جيش التحرير ، وقد أشرف الجنرال " بيجار ": أيضا في هذه المعركة ، حيث اكتشف حقيقة جيش التحرير الوطني ومدى قوته ، وصرح قائلا : " عندما بدأت قواتي تتقدم نحو الوادي ، فتح الفلاقة النار على قواتنا الزاحفة وعلى الطائرات ، وكان عدد الأعداء لا يتعدى مائتي متمرد ، يقودهم عباس لغرور".

كما حضر أيضا هذه المعركة بعض الجنرالات الى جانب " بيجار" ، وقد ألحقت قوات جيش .ت.و هزيمة كبيرة بالقوات الفرنسية في هذه المعركة ، حاولت هذه الأخيرة تعقب المجاهدين وملاحقتهم للقضاء عليهم لكنها كادت تفقد أحد كبرا ضباطها (بيجار) ، وأكدت هذه المعركة على مدى قدرة وقوة جيش التحرير الوطني في ميدان المعارك من حيث المناورة والتكتيك.[1]

3- معركة فرنة : 29 جويلية 1957

وقعت هذه المعركة في القاعدة الشرقية بتاريخ 29 جويلية من سنة 1957 بالولاية السادسة ، التي بدأت تنشط بصفة جدية واتسعت العمليات وصارت تشمل أعماق الصحراء جنوب أفلو والميزاب ، وكان يتولى قيادتها " علي ملاح " ، وقد تسربت بعض العناصر من المصاليين الى صفوف الجيش وتمكنوا من احداث نوع من الفوضى قتل خلالها[2]

" علي ملاح " في ماي 1957 وسرعان ما تدخل قادة الولاية 4 و 1 ورجع الهدوء الى صفوف المجاهدين ، وعين " سي الحواس " خلفا له.[3]

4- معركة بوقزة : 03 أوت 1957

بدأت هذه المعركة يوم 03 أوت سنة 1957 ، بقيادة عدة جنرالات من بينهم الجنرال " أولار " والجنرال " ماسو " وجرت هذه المعركة في المنطقة الجبلية الوقاعة بين باليستو (الأخضرية حاليا)

[1] حفظ الله بوبكر ، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954 – 1958 ، المرجع السابق ، ص–ص 211–213.
[2] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 42.
[3] المرجع نفسه ، ص. 42.

وسرو الغزلان والمدية والبلدية ، وعلى الغرم من الفارق الكبير بين قوات جيش التحرير والجيش الفرنسي في العدد والعتاد ، وكان أبطال جيش التحرير في مستوى بطولي رائع يفتك الاعجاب والتقدير .[1]

وارتفعت خسائر العدو في هذه المعركة الى 420 قتيلا و 500 جريح وأسقطت طائرة وحجزت كمية من الأسلحة والذخائر الحربية.[2]

5- معركة باب البكوش 1958 (الولاية الرابعة) : 24 ماي 1958

سميت كذلك نسبة الى الموقع الذي حدثت فيه وهو "جبل باب البكوش " الذي يقع بناحية تيارت التابعة للولاية الرابعة ، وهو يندرج ضمن القسم الأول من الناحية الأولى ، المنطقة الثالثة ، الولاية الرابعة ،ويمتاز هذا الجبل بارتفاعه الشديد ، اذ يسهل من خلاله مراقبة تحركات العدو بالمنطقة ، حيث كان جيش التحرير دائم الحركة بهذه الناحية . ومن خلال الأسبوع الأخير من شهر ماي 1958 ، قام العدو الفرنسية بعمليات تمشيط في المنطقة ،وهو ما دفع بجيش التحرير الى الاستعداد و أخذ الحيطة والحذر ، وبذلك تمركزت كتيبة جيش التحرري الوطني بالجبل استعداد للمواجهة مع القوات الفرنسية ، وكانت الكتيبة متكونة من 135 مجاهد ، 200 مسبل وممرض ، وفرقة احتياطية متكونة من 45 مجاهد ،واستعملت مختلف الأسلحة كالبنادق والرشاشة والأسلحة الفردية والقنابل ... الخ ، وقامت هذه الكتيبة بوضع الألغام في الطريق الذي ستسلكه القوات الفرنسية فأدى انفجار أحد الألغام الى مقتل 60 جندي فرنسي ، وبدأت المعركة يوم 24 ماي 1958 ، وقدرت القوات الفرنسية المشاركة في المعركة ب 8000 جندي معززة بالطائرات ومدفعية.

وبدأت المواجهة المباشرة واستمرت حتى يوم 26 ماي (دامت 3 أيام) ، وانتهت المعركة لصالح جيش التحرير ، ألحقت قوات جيش التحرير خسائر مادية وبشرية فادحة بالمستعمر .[3]

6- معركة عنابة :" 24 جوان 1959

وقعت هذه المعركة يوم 24 جوان سنة 1959 ، وامتازت هذه المعركة بقلة المجاهدين المشاركون فيها ، وكانت فرقة (كوموندوس) من جيش التحرير الوطني بقيادة الملازم " حيدوش " قادمة من الحدود التونسية على بعد 30 كلم من مدينة عنابة ، وذلك مساء يوم الثلاثاء الموافق ل 23 جوان 1959 على

[1] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 104.

[2] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص. 42.

[3] حفظ الله بوبكر ، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني ، المرجع السابق ، ص – ص . 222- 224.

الساعة 19:15 ، فاكتشف الفرنسيون أمرها وطوقوها بحصار محكم واستقدموا قوات عسكرية ضخمة من مختلف بقاع الجزائر ، بواسطة الطائرات ، وهو ما يدل على أن القوات الفرنسية كانت تقرأ ألف حساب لجيش التحرير الوطني ، الذي حقق نصرا ساحقا تعجب له التاريخ ، حيث أستشهد جميع أفراد الكوموندوس ، ولم ينج الا أفراد قليلون ، أما خسائر العدو ، فكانت لا تعد ولا تحصى حيث فاقت الخسائر البشرية 840 قتلى وجرحى ، بالإضافة الى اسقاط ثلاث طائرات عن طريق المدافع وتدمير دبابة بواسطة البازوكا في بداية الهجوم ، وأصدر العقيد " محمدي السعيد " قائد أركان حرب التحرير قرارا يمنح الملازم " حيدوش " * : قائد الكوموندوس الذي نظم هذه المعركة وسام هلال الجهاد .[1]

7- هجوم عين الزانة : 14 جويلية 1959

وقع هذا الهجوم الرهيب يوم 14 جويلية 1959 ، يحتل هذا الهجوم والمركز الذي تم فيه أهمية كبيرة ، ذاك أن المركز يتكون من 4 مباني أساسية يتركز بها عدد كبير من القوات الفرنسية ، ويقع هذا المركز على ارتفاع 1400 متر ، وهو مايبرز أهمية المركز واستراتجيته في الناحية الشرقية ، اذ يشرف على مسافة شاسعة تمتد من سهول عنابة الى الحدود التونسية الجزائرية .[2]

أم أهمية الهجوم على هذا المركز فتبرز في أن قيادة جيش التحرير الوطني نظمت في نفس الوقت هجومات منسقة على جميع المراكز الفرنسية القريبة من مركز " عين الزانة " [3]

وقد انتصر أيضا جيش التحرير الوطني في هذا الهجوم التاريخي انتصارا رائعا ، حيث قاموا بانزال العلم الفرنسي ووضع العلم الجزائري مكانه وهم يرددون بكل اعتزاز وفخر : " الله أكبر " .[4]

كما خاض أفراد جيش التحرير الوطني أيضا ، معارك أخرى ناجحة ، نذكر منها :

- معركة مسعد : نوفمبر 1956.
- عملية الشامبانيا : في النصف الأول من عام 1957.

---

*حميدوش : قائد الكوموندوس ، الذي نظم هذه المعركة ، نفذ عدة مهام عسكرية بدقة وبطولة واستبسال وما انفك ، يواصل جهاده في اعتزاز بشرف الجهاد من أجل تحرير الجزائر ، وذلك راجع الى تربيته ، القائمة على روح النضال والكفاح والاخلاص . للمزيد أنظر : محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 105.

[1] محمد الصالح الصديق ، المرجع نفسه ،ص. 104.

[2] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 105.

[3] بسام العسيلي ، جيش التحرير الوطني الجزائري ، المرجع السابق ، ص. 43.

[4] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ، ص. 106.

- عملية القل : 09 ماي 1957.
- معركة الشريعة : 15 جوان 1957.
- معركة تيغرين أقبو : أكتوبر 1957.
- معركة تيميمون : 03 نوفمبر 1957.
- معركة القالة : 09 مارس 1958.
- معركة أكادفو : 15 – 19 أكتوبر 1958.[1]

وقد تعددت أشكال الهجومات التي يقوم بها جيش التحرير الوطني ، وانتشرت في كافة القطر الجزائري ، حيث قامت قوات جيش التحرير بعمليات تخريب واسعة ضد العدة شملت المحاصيل الزراعية والزارع التابعة للمعمرين والطرقات والجسور والسكك الحديدية ، ...الخ[2]

كما واجهت قوات جيش التحرير الوطني أيضا التنظيمات السرية بالعاصمة التي تكفلت بقتل الجزائريين واستفزازهم .[3]

ومما تجدر الاشارة اليه أن العمليات العسكرية دارت بين جيش التحرير والجيش الفرنسي لم تتخذ أو لم تكن في نسق واحد (كمين ، هجوم ، اشتباك) ، ذلك أنها قد تبدأ بكمين وتتواصل باشتباك وقد تتضمن عملية تفتيش من طرف قوات العدو كمينا تنصبه وحدات جيش التحرير ، كما أن كل عملية يشينها جيش التحرير تكون متبوعة بحملة تدميرية وتقتيلية تقوم بها القوات الفرنسية ضد السكان، بالإضافة أيضا الى أن هذه العمليات كانت يومية وفي كل الجهات.[4]

- **الهجومات والكمائن والاشتباكات :**

- الهجومات ، الكمائن ، والاشتباكات

ومن بين الهجومات التي قام بها أفاد جيش التحرير الوطني ، نذكر :

[1] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص. 54.
[2] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 225.
[3] المرجع نفسه ، ص. 226.
[4] نفسه ، ص. 227.

- هجوم المجاهدين يوم 28 فيفري 1957 الى قافلة تموين بين الداموس وبويا (ناحية شرشال) وقتلوا ضابط وضابط صف و 23 جندي جرحوا 14 وأسقطوا طائرة ، واستولوا على عدد من الأسلحة.

- وفي 17 أفريل 1957 نصبت وحدات جيش التحرير الوطني كيمنا لقافلة تموين متكونة من 100 شاحنة ، كانت متوجهة من قسنطينة الى الشمال ، حيث لم تصل القافلة في الوقت المناسب فاشتبكت وحدات جيش التحرري مع القوات الفرنسية ، فقتل 200 جندي وجرح العشرات ، وأستشهد 17 جندي من جيش التحريري الذي دمر مصلحتين واستولى على 15 بندقية.

- خلال عملية تفتيش فرنسية للبحث عن هاربين من الجيش الفرنسي ، اشتبك أفراد جيش .ت.و مع القوات الفرنسية شرق الولاية الرابعة ، أسفر هذا الاشتباك عن استيلاء جيش التحرير الوطني على 60 بندقية منهما بندقيتان رشاشتان وجهازين للمواصلات ، وقد حصل هذا الاشتباك بتاريخ : 09 ماي 1957.

- وفي 11 جانفي 1958 ، هجم فيلق القاعدة الشرقية على كتيبة فرنسية ، وقع الهجوم في المركز 28 داخل قرية " عمر جبار " ، فقتل 11 جنديا فرنسيا وجرح أخرون ، واستولى المجاهدون على أسلحتهم.

- في 16 جانفي 1958 : هجمت كتيبة جزائرية على القوات الفرنسية التي قامت بإحراق مساكن الجزائريين جنوب سد واد الفضة بالقرب من الشلف ، فقتلت 28 جنديا فرنسيا و أسرت 28 ، واستولت على 100 بندقية.

- وفي يوم 04 مارس هجم أفراد جيش التحرير الوطني على مركز القوات الفرنسية بالحوران القريب من حمام الضلعة (شمال غرب المسيلة) ، بقيادة العقيد عميروش ، فأسرت 17 جنديا فرنسيا ورجعت بعدد من الأسلحة والذخيرة الحربية.[1]

- **الرد على مكيدة (عملية) العصفور الأزرق:**

وفي اطار العمليات العسكرية قامت قيادة الثورة أيضا بالرد على المكائد والعمليات التي خططت لها ادارة الاحتلال الفرنسي من أجل ضرب الثورة ، ومن هذه العمليات نذكر : عملية العصفور الأزرق* ، وعليه جاء رد فعل قيادة الثورة كالتالي:

بعد انتشار الثورة الواسع المدى في كافة القطر الجزائري ، وبعد التطورات التي عرفتها والانتصارات التي حققتها ، أخذت السلطات الاستعمارية تفكر مليا كيف ستجهض له الثورة وتخمد نارها قبل أن تحرق

[1] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 371 ، 372.

* هذه العملية بدأها سوستيل واستأنفها لاكوست ، وكانت من تدبير جاك سوستيل ومصالح مديرية حماية الاقليم بالجزائر . أنظر : محمد عباس ، المرجع السابق ، ص. 127.

كل نبتة ادارة الاحتلال طوال سنوات ، وتهدم كل ما خططت له وسعت لتطبيقه من أجل القضاء على الثورة والفوز بالجزائر[1] ، وبعد تفكير طويل وتخطيط ، قرر " سوستيل " ، الحاكم العام الفرنسي في الجزائر (قرر) تكليف المخابرات الفرنسية بمهمة اختراق المجاهدين من منطقة القبائل ، وسميت هذه المهمة " بعملية العصفور الأزرق " – وقد سبق وتطرقنا لها في الفصل السابق – باختصار فان هذه العملية تقضي بإنشاء جيش من العملاء وادعائهم أنهم مجاهدون ، ثم يقومون بتصفية المجاهدين الحقيقيين وقادتهم ويشوهون سمعتهم ، من خلال الحاق الأضرار بأبناء الشعب الجزائري ، لينفرو من الثورة.[2]

وبناءا عليه كلف " سوستيل " أحد عملاء الاستعمار في منطقة القبائل ويدعى " الطاهر أحشيش " بالبحث عن أشخاص جزائريين للقيام بهذه المهمة الدنيئة ، فقان " الطاهر " بدوره بتكليف : احمد زيدان "** الدي كان يعمل لصالح الثورة دون أن يعلم أحد بذلك ، حتى المقربين منه ، فأبلغ " زيدات " قائد منطقة القبائل " كريم بلقاسم " لما يدبره حكام فرنسا لضرب الثورة [3] ، فأخ " كريم بلقاسم " يبحث عن حجل أو مخرج أو أي طريقة للتصدي لهذه العملية ، واسترجع ما قرأه في عشرات الكتب عن الجوسسة والجوسسة المضادة ، فاهتدى الى أنه بالإمكان الاستفادة كثيرا من هذه العملية وقبل الموازين وجعلها لصالح الثورة.

وعليه أمر " أحمد زيدات " بالقبول بما كلفه به " الطاهر أحشيش " ، ثم قام بجمع أكثر من 600 شخص كلهم ايمان الثورة وحب الوطن ، وأمرهم بإخفاء ذلك والانخراط في هذا التنظيم السري الذي شكلته المخابرات الفرنسية بهدف ضرب الثورة والقضاء عليها في منطقة القبائل [4] ، ففرح سوستيل كثيرا بهذا النجاح ظنا منه أنه حقق مبتغاه وسيصل الى هدفه في تصفية الثورة [5] ، وراح يزود هذه العناصر بأحدث الأسلحة ، والألبسة العسكرية كما زودهم بمبالغ مالية ، والتحقت هذه العناصر بالمجاهدين في منطقة القبائل كما أمرهم " كريم بلقاسم " ،وكان ذلك سنة 1956 [6] ، وتمكن قائد منطقة القبائل فعلا من افشال

[1] محمد عباس ، المرجع نفسه ، ص. 127.

[2] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص. 215.

** أحمد زيدان : كان مخلصا في جهاده ، لذلك ارتقى الى رتبة رائد بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، لكنه أستشهد بعد ذلك بقليل في ظروف غامضة ، وساعد على انجاح عملية العصفور الأزرق . أنظر : عبد الحفيظ أمقران ، المصدر السابق ، ص. 58.

[3] عبد الحفيظ أمقران ، المصدر نفسه ، ص. 58.

[4] محمد عباس ، المرجع السابق ، ص. 126.

[5] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص. 215.

[6] عبد الحفيظ أمقران ، المصدر السابق ، ص. 58.

هذه المكيدة الفرنسية بفضل حنكته وذكائه[1] وحولها لصالح الثورة ، وبعث برسالة ساخرة الى " سوستيل " قائلا : " شكرا لك السيد سوستيل على الأسلحة والأموال التي أرسلتها لنا " ، فثار غضبه وجن جنونه وكاد يغمى عليه من شدة الصدمة ، حيث كان فرحا بنجاح خطته ، فتبين له العكس تمام .[2]

وقد تمت هذه العملية بسرية تامة ، ونظرا لطول المدة والخوف من انكشافها وبمناسبة نجاح مؤتمر الصومام قرر " كريم بلقاسم " أن يبشر اخوانه بهذا النجاح ويقدم هدية للثورة بالإعلان عنها رسميا واعطاء الأوامر لهم للالتحاق بصفوف جيش .ت.و وفي 1 ديسمبر 1056 بعد القضاء على عساكر العدو في منطقة القبائل.

وهكذا فاجأهم بهذا النبأ العظيم واندهشوا ل( ) المؤامرة وكيف انقلبت على الأعداء.[3]

- **معركة الجزائر : ديسمبر 1956 – سبتمبر 1957**

أما بالنسبة للأعمال والمعارك الفدائية أو المعارك في المدن : فنذكر أبرز وأكبر معركة قام بها جيش .ت.و ألا وهي :

-معركة الجزائر:

حيث رأى " عبان رمضان " ضرورة تكثيف العمل الفدائي في المدن ، وخاصة العاصمة لأنها محط أنظار العالم كله.

فنظم " عبان رمضان " و " ين مهيدي " معركة الجزائر في نهاية سنة 1956.[4]

ويقصد بمعركة الجزائر ، مجموعة العمليات الفدائية الجريئة التي عرفتها العاصمة أواخر سنة 1956 الى غاية سبتمبر 1957 ، وجاءت هذه العمليات استجابة لتعليمات لجنة التنسيق والتنفيذ بعد المصادقة على قرارات مؤتمر الصومام .[5]

---

[1] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص. 215.

[2] المرجع نفسه ، ص. 215.

[3] عبد الحفيظ أمقران ، المصدر السابق ، ص. 58.

[4] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص. 236.

[5] بخوش عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص. 207.

حيث استقر " بن مهيدي " و " بن يوسف بن خدة " و " عبان رمضان " بالعاصمة ، وقاموا بتأطير خلايا الفدائيين وتنظيم العمليات العسكرية في شوارع وأحياء مدينة الجزائر.[1]

وتم خلال هذه العمليات وضع قنابل متفجرة في مراكز تجمع الجيش الفرنسي ، الحانات ، مراكز الشرطة ، حيث تم تفجير " كازينو لاكورنيش " في جوان 1957 ، واغتيال بعض الخونة والمعمرين .[2]

وقد برز على ساحة العمليات فدائيون صنعوا الحدث في شوارع مدينة الجزائر ، نذكر من بينهم :

يوسف سعدي ، حسيبة بن بوعلي ، علي لابونت ، عمر يوسف الصغير ، محمود بوحميدي ، طالب عبد الرحمان وغيرهم الكثير من الفدائيين الذين استشهدوا في قلب العاصمة.[3]

تخلل معركة الجزائر اضراب الثمانية أيام (28 جانفي – 04 فيفري) ، الذي عجل بطرح القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة [4] ، ما دفع بالسلطات الفرنسية للضغط على " لاكوست " لإخضاع والي العاصمة للتخلي عن صلاحياته للجيش الفرنسي بهدف القضاء على المعركة وانهائها [5] ، تعتبر معركة الجزائر نقله نوعية في مسار الثورة التحريرية ، حيث نقلت العمل المسلح الى قلب العاصمة أين يتواجد الصحافة العالمية ، وبذلك وضعته أمام مرأى ومسمع الصحفيين والبعثات الدبلوماسيين ، وبذلك لم يعد الحديث عن مجموعة من المتمردين في الجبال فقط .

قدرت الادارة الاستعمارية عدد المناضلين (الفدائيين) في العاصمة بحوالي 500 شخص .[6]

وكلفت الجنرال " بيجار وماسو " بالقضاء على هذه المعركة ، باستعمال كافة الأساليب والوسائل الوحشية.[7] وذلك بعد أن استجاب " لاكوست " لمطالب السلطات العسكرية وأخضع والي العاصمة ، فقام

[1] المرجع نفسه ، ص. 207.
[2] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 348.
[3] بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص. 236.
[4] بخوش عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص. 207.
[5] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 349.
[6] بخوش عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص. 208.
[7] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 349.

الجنرال " ماسو " وفرقته[1] العاشرة من جنود المظلات بمحاصرة الجزائر العاصمة بلاستيك على " حي القصبة " [2] ، وقامت وحدات المظللين بقيادة العقيد " ترينكي " بشن هجوم واسع النطاق وحراسة مشددة هلى مدينة الجزائر ، وأخضعوا كل أحياءها وسكانها للتفتيش ، وسلطت عليهم مختلف أنواع القمع وأبشع أساليب التعذيب.[3]

وكان رد فعل جبهة .ت.و وعنيفا ازاء هذه الاجراءات ، حيث كثفت من العمليات العسكرية ابتداءا من 26 جانفي 1957.[4]

الا أن رد فلع السلطات العسكرية الفرنسية كان أعنف وأقطع ، حيث تم تصنيف الخناق على الجبهة والقاء القبض على بعض قادتها : كالعربي بن مهيدي واعدامهم [5] ، كما قام المظليون بوضع القنابل في أماكن عامة أودت بحياة العديد من الأبرياء ، حيث قال الباحث بيار فيليب شبيرار : " لقد بلغ القمع درجة من الوحشية لم يسبق لها مثيلا في تاريخ الجيش الفرنسي ".[6]

ونتيجة لمحاصرة السلطات الفرنسية للعاصمة ، قررت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ تغيير مقرها والخروج من الجزائر ، فالتحقت بالبعثة الخارجية الجزائرية لجبهة .ت.و تونس سنة 1957.[7]

وانتهت المعركة بالقاء القبض على قائد مدينة الجزائر : " يوسف سعدي " بتاريخ 23 سبتمبر 1957 واستشهاد " علي لابونت " يوم 8 أكتوبر 1957.[8]

الا أن هذا لا يعني أنه تم القضاء على الثورة واخماد نشاطها ، لأنه في هذه الأثناء التي كانت السلطات الفرنسية تسعى فيها الى تحقيق الهدوء والسيطرة على الأوضاع في الجزائر ، كان جيش .ت.و

[1] لخضر شريط ، المرجع السابق ، ص. 157.
[2] المرجع نفسه ، ص. 157.
[3] رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص. 114.
[4] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 350.
[5] لخضر شريط ، المرجع السابق ، ص. 350.
[6] رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص. 113.
[7] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 350.
[8] لخضر شريط ، المرجع السابق ، ص. 159.

يشن عمليات وهجومات عسكرية واسعة في مختلف المناطق والولايات ، خاصة وأن قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس قد دعمتهم بالأسلحة.[1]

وعلى الرغم من الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بالثورة من جراء معركة الجزائر ، الا أنها تمكنت من لفت انتباه العالم بأسره اليها . وعليه فان هذه المعركة كانت لصالح الثورة أكثر مما خدمت السلطات الفرنسية.[2]

وفي اطار العمليات الفدائية ، نذكر أيضا بعض الأعمال التي قام بها أفراد جبهة .ت.و .

-ففي يوم 17 ماي 1957 قامت عناصر فدائية تابعة لجبهة التحرير الوطني بإطلاق النار على اثنين (02) من المظللين في شراع " بولياك " (poliniak) ، ما تسبب في قتل أحدهما واصابة الأخر بجروح ، فكان رد فعل السلطات الفرنسية أعنف من ذلك ، حيث قام المظليون بتجميع مئات المدنيين وأطلقوا عليهم النار لمدة 20 دقيقة ، مما أدى الى استشهاد 26 شخصا وجرح 12 أخرين.

-الا أن عناصر جبهة التحرير ظلوا صامدين ، ولم يستسلموا .[3]

وهكذا ازدادت الحرب ضراوة سواءا في الجبال ، كجبال منطقة القبائل والأوراس والشمال القسنطيني ، وحتى في مدينة الجزائر مع تزايد العمليات الفدائية لخلايا جبهة التحرير الوطني في هذه المدينة الحيوية ومباشرة الجنرال " ماسو " عملياته لتفكيك تنظيم الثورة فيها ، بعد أن فوضه الوزير المقيم " لاكوست " سلطة (صلاحية) حفظ الأمن في مدينة الجزائر.[4]

ظل جيش التحرير الوطني يحقق انتصارات ساحقة متواصلة ضد قوات الجيش الفرنسي ، فكانت المعارك التي انتصر فيها كثيرة ومتعددة ، حيث جابه جيش التحرير الوطني الجيش الفرنسي وعملائه في الداخل والخارج ، وكل حركات الانفصال ، وحارب الخونة ، كما تصدى لمنظمة الجيش السري الفرنسي المتطرفة التي قامت بأعمال اجرامية في الجزائر ، وبالتالي تمكن جيش التحرير الوطني الوصول الى الأهداف التي رسمتها الثورة والتي من أهمها تحطيم القوات الفرنسية ، كما أدت هذه العمليات أيضا الى تحطيم أو هدم الاقتصاد الفرنسي ، وباتت فرنسا مهددة بحرب أهلية داخلية نتيجة تدهور الأوضاع

[1] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 351.
[2] لخضر شريط ، المرجع السابق ، ص. 159.
[3] رمضان بورغدة ، المرجع السابق ، ص. 114.
[4] المرجع نفسه ، ص. 115.

الاجتماعية ، كما استطاع جيش التحرير أن يحافظ على وحدته وتجانسه بذل كل ما في وسعه للحفاظ على الوطن وتحقيق الاستقلال .[1]

4- مواجهة سياسة الحرب المضادة والحرب النفسية:

استعمل الوزير المقيم " بالجزائر " روبير لاكوست كل الأساليب ومختلف الوسائل من أجل القضاء على الثورة ، وسخر للقيام بذلك امكانيات مادية وبشرية هائلة عازما على انجاح المهمة التي كلف بها مهما كلف ذلك ، فوضع نصب عينيه جبهة التحرير الوطني وراح يطلب كل الأساليب لمحاصرتها وتفكيك وحدتها ، وبالتالي اخماد نار الثورة والسيطرة على الأوضاع في تتصدى لها بكل عزيمة وثبات ، ويتجلى ذلك في :

- **موقف الثورة من الأسلاك الشائكة :**

رغم الاجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطات العسكرية الفرنسية والامكانيات المادية والبشرية الكبيرة التي سخرتها لإنجاز هذه الخطوط والأسلاك ، الا أن الثورة استطاعت أن تقتحم هذه الحواجز والسدود [2] ، رغم قلة خبرة رجالتها في التعامل مع هذا النوع من الحواجز ، الا أنهم كانوا مسلحين بقوة الايمان وبعدالة القضية التي يدافعون عنها ، وكان أول عمل قامت به الثورة ، أنها بدأت في دراسة الخط ، بوضع الخرائط التفصيلية للخط حسب المناطق التي يمر عليها.[3]

فقرر مسؤولو الولايات في بداية الأمر تقليل القوافل ثم توقيفها مؤقتا ، وعلى الرغم من أن خط موريس كلف جيش .ت.و الكثير من الجهد والعمل والخسائر البشرية وتأخر وصول شحنات الأسلحة الى الثوار ، الا أن ذاك لم يحل دون وصولها ، بل وأدى الى توسع الهجومات التي يقوم بها المجاهدون في الداخل للحصول على الأسلحة من الفرنسيين.[4]

هكذا كان لهذه الحواجز الرهيبة تأثير كبير على نشاط المجاهدين ، حيث قاسوا الويلات والمحن في تجاوزه ومقاومته ، خاصة قبل الاهتداء الى السلاح الفعال ضده ، وعليه سعى قادة الثورة الى البحث

[1] حفظ الله بوبكر ، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني ، المرجع السابق ، ص. 230.
[2] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 279.
[3] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 371.
[4] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 110.

عن طرق لاقتحام هذه الخطوط المكهربة . وقد اختلفت التقنيات التي اعتمدها المجاهدون لاجتياز السد لشائك ، نذكر منها :[1]

- الحفر تحت الأسلاك ، استخدام المقصات ، ...الخ[2]

ومع تطور الأوضاع وتطور جيش التحرير الوطني من حيث القدرات الحربية ، تشكلت كتائب مخصصة ومدربة على طرق وكيفيات ازالة الألغام والمتفجرات وتقنيات اتلاف الأسلاك المكهربة.[3]

وكان أبرز سلاح أستخدم في عبور الخطوط : " جهاز البالقالور " ، وهو عبارة عن أنبوب حديد ، يبلغ طوله من 1.40 الى 1.80 مملوءة بالبارود شديد الانفجار ، يتم تفجيره بواسطة مفجر و مشعل أو عن طريق مفجر الكهربائي وبطارية .[4]

كما تصدت قيادة الثورة أيضا الى حملات الدعاية والتشويه التي شنتها السلطات الفرنسية ضد الثورة بهدف احباط الشعب الجزائري والتقليل من معنويات المجاهدين وتقوية موقفها أمما الرأي العام حيث راحت تدعي أن الثوار لم يتمكنوا من اختراق الخطوط الشائكة وأن الثورة ضعفت وغيرها من الادعاءات الكاذبة ، التي كانت تشاع من خلال المناشير . فسارعت قيادة جيش .ت.و ولدحض الدعاية الفرنسية [5] ، وذلك من خلال شن عمليات عديدة لاجتياز هذه الخطوط كلفتها خسائر فادحة الا أنه كان لابد من فعل ذلك للخروج من عنق الزجاجة التي أرادت فرنسا أن تدخل فيها الثورة.

وقد وقعت هذه الهجمات ابتداءا من شهر أكتوبر الى غاية شهر (à لسنة 1958 الى غاية سنة 1959 . وأحدثت اضطراب وقلق في أوساط ادارة الاحتلال والفرنسيين عامة[6] ، وسعت السلطات الفرنسية الفرنسية الى تكذيبها الا أنها في الأخير استسلمت واعترفت بوقوعها فعلا ، كما اعترفت بفشلها في تطبيق استراتيجية الأسلاك الشائكة المكهربة ، حيث جاء جريدة " لوموند le monde " في احدى

[1] عبد الكامل جويبة ، المرجع السابق ، ص. 208.
[2] جمال قندل ، خط شال وموريس ... ، المرجع السابق ، ص. 115 ، 116.
[3] بسام العسيلي ، جيش التحرير الوطني الجزائري ، المرجع السابق ، ص. 110 ، 111.
[4] بوعكاز محمد ، المصدر السابق ، ص. 130.
[5] يوسف مناصرية ، المرجع السابق ، ص. 15.
[6] عبد الحفيظ أمقران ، هجوم عام على الأسلاك الشائكة ، مجلة أول نوفمبر اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين ، ، العدد 68 ، 1994 ، ص. 47.

مقالاتها الصادرة بتاريخ : 1958/01/19 " ترى الأوساط العسكرية الفرنسية أن عددا من جنود جيش التحرير الوطني قد تضاعف ، وكذلك أسلحته ، ... أخيرا قد اجتاز خط موريس".[1]

ورغم كل الاجراءات الفرنسية والامكانيات الضخمة التي سخرتها السلطات الفرنسية لتدعيم هذه الأسلاك الا أن الثورة استطاعت أن تقتحم هذه الحواجز والسدود ، بل أدى ذلك كما سبق الذكر الى توسيع هجوماتها في الداخل للحصول على الأسلحة من الفرنسيين.[2]

4-2- رد الفعل على المحتشدات:

أمام الانتصارات الباهرة التي حققتها الثورة التحريرية ، لجأت السلطات الاستعمارية الى البحث عن طرق وأساليب جديدة ، تحرم من خلالها الثورة من منابعها التي تدعمها وتقويها (الشعب) ، وعليه اهتدت الى أسلوب قمعي أخذته عن النازيين ، ألا وهو اقامة المحتشدات أو كما يطلق عليها " معسكرات الرعب " ، الا أن ادارة الاحتلال اصطلحت عليها : " مناطق الأمان " وذلك تضليلا للرأي العام [3] ، وكان هدفها من وراء هذا الاجراء مراقبة تحركات أفراد جيش .ت.و والتأثير على معنويات المجاهدين الذين لا يمكنهم الاستمرار في المقاومة دون مساندة الشعب لهم ،/فيستسلموا ، بعد أن يحرموا من الدعم الذي كان يقدمه لهم الشعب من تموين وايصال الأخبار وغيرها.[4]

الا أن النتائج التي كانت تنتظرها السلطات الفرنسية من وراء اقامتها المحتشدات كانت مخيبة للآمال ، حيث أن جبهة التحرير الوطني استطاعت أن تخترق هذه المحتشدات على الرغم من اجراءات الاحتياط والحراسة والتجسس الفرنسية[5] ، الا أنها تمكنت من اختراق الحصار وتتصل بالسكان داخل تلك المحتشدات وتوصل لهم الأخبار والأوامر ، وتؤسس الخلايا والتنظيمات التي تخدم الثورة ، ولم تكتف بهذا فحسب ، بل قامت بعدة محاولات جريئة[6] لإنقاذ السكان وتحطيم هذه المحتشدات ، كما أثرت هذه المحتشدات سلبا على السلطات الاستعمارية التي فقدت بإقامتها لهذه المحتشدات المعلومات والأخبار

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 281.
[2] ليماء بوقريوة ، المرجع السابق ، ص. 33.
[3] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 274.
[4] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 125 ، 126.
[5] الغالي غربي ، المرجع السابق، ص. 275.
[6] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 352.

التي كانت تتحصل عليها بأسلوبها الخاص ، فصارت المخابرات الفرنسية تجد صعوبة في تحديد ورصد أماكن تواجد أفراد جيش التحرير وتحركاته ، في حين لم يتأثر جهاز الاستعلامات التابع لجيش .ت.و[1]

- **رد الفعل على المعتقلات:**

يم تنجح السلطات الاستعمارية في الوصول لمبتغاها من وراء اقامتها للمعتقلات ، حيث فشلت أيضا في هذه السياسة ، التي أرادت من وراءها فصل أو عزل الشعب عن الثورة والثوار ، الا أن قيادة الثورة لا يصعب عليها شيء ولا تعرقلها أي سياسة فرنسية ، حيث كانت المعتقلات الفرنسية التي زج بالجزائريين فيها ، لا تخلو من المتعلمين والمثقفين ممن واتتهم الفرصة ليبلغوا رسالات ربهم وينفضوا غبرا الجهل والأمية عن زملائهم في المعتقل ، فاتبعوا أو رسموا خطة ساروا وفقها بهدف اجهاض سياسة المعتقلات الهادفة للقضاء على الثورة.

وبناءا عليه قاموا أولا بتحديد مستويات المعتقلين ومن ثمة تصنيفهم مهما كانت أعمارهم ثم يشرعون في القاء الدروس وتعليم المساجين القراءة والكتابة . وقد تمكنوا فعلا من تحرير الكثير من المعتقلين من الأمية القاتلة والجهل المركب ، فخرجوا من المعتقلات وهو يطالعون الصحف ويكتبون الرسائل بأنفسهم ، بلوتدرج بعضهم الى مستويات أعلى من الدراسة وارتقى الى المرحلة الثانوية والجامعية ، وقد كانت هذه الدروس التي تقدم للمعتقلين تدعم بأفكار وطنية من شأنها رفع مستوى التكوين السياسي للمعتقلين ، كما تسلط الأضواء على التطورات السريعة للأحداث على الساحتين الوطنية والدولية.[2]

وهكذا تحولت هذه المؤسسات العقابية الى مراكز اشعاع لتلقين المبادئ الأساسية في القراءة والكتابة ، كما تعمل على ترقية المعتقل وتثقيف المعتقلين وتذيبهم وتكوينهم سياسيا. [3]

- **محاربة سياسة التعذيب:**

مارست السلطات الفرنسية شتى أنواع التعذيب ضد الشعب الجزائري ، الا أن هذه السياسة قوت الثورة وعممتها[4] ، ذلك أن تعميم الاضطهاد والقمع على كل الجزائريين ، بحيث لم يستثني منه أي شريحة شريحة من الشعب الجزائري (فلاحين ، عمال ، مثقفين ، رجال ، نساء) ، وهو ما ساهم في تحويل

[1] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 276.
[2] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 326.
[3] المرجع نفسه ، ص. 327.
[4] غالية عبد القادر ، المرجع السابق ، ص. 129.

الثورة الى ثورة شعبية احتضنها الجميع ، ولعل من أبرز فئات المجتمع التي التفت حول الثورة فئة الطلبة ، التي لم تسكت على حملات القمع التي شنتها السلطات الفرنسية على الشعب الجزائري ، خاصة بعد استدعاء " ماسو " وفرقه المظلية الى مدينة الجزائر ، ذلك أن الطلبة جزء من سكانها بحكم التحاقهم بجامعتها أو ثانوياتها ، فكانوا شهود عيان على جرائم الجيش الفرنسي قبل معركة الجزائر ، وأثناءها ، فاتخذوا موقف من ذلك ، من خلال شن اضراب ليوم كامل في 20 فيفري 1956 ، للمطالبة بتوقيف عمليات القمع واطلاق سراح المساجين ، الا أن الحرب أصبحت أكثر ضراوة وقمعا ، وتعقدت الأمور أكثر من مدينة الجزائر ، وخلفت خسائر بشرية كبيرة تسبب فيها ضباط هوايتهم الأولى التعذيب ، وهو ما جعل الطلبة الجزائريين يغيرون موقفهم فتطور من مجرد التنديد بالتجاوزات المرتكبة الى اتخاذ مواقف ثورية من خلال المطالبة بالاستقلال ودعوة الحومة الفرنسية للتفاوض ، وذلك المؤتمر للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين * المنعقد في شهر مارس 1956 بباريس .[1]

وبالتالي يظهر جليا أن سياسة التعذيب التي طبقها " لاكوست " في الجزائر ، بهدف القضاء على الثورة ، والأمر نفسه بالنسبة للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، الذي تأسس في ربيع سنة 1956 ، والذي لعب دور كبير هو الأخر في الثورة ، من خلال دفاعه عن حقوق العمال الجزائريين ، والمطالبة بحقوق العمال ، حيث استطاع من خلال نشاطه أن يكسب أكثر من 100 ألف عامل لصفه ، ونظم سلسلة من الاضطرابات السياسية ، كان لها تأثير ايجابي على القضية الجزائرية. [2]

- **رد الفعل على المناطق المحرمة:**

من الاجراءات القمعية التي اعتمدت عليها الاستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة ، انشاء أو اقامة مناطق محرمة في المواقع الاستراتيجية التي تتمركز فيها وحدات جيش التحرير الوطني ، وأطلقت عليها " المناطق المتعفنة " ، ومنعت الاقامة بها أو الاقتراب منها ، بهدف محاصرة تحركات جيش التحرير الوطني .[3]

* الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين : تأسس في 19 ماي 1956 ، لعب دور كبير في دعم الثورة بعد مؤتمر الصومام من خلال ابراز وحدة الشعب الجزائري والتعريف بالقضية الجزائرية ، وتكثيف جهودهم لدى الاتحادات الطلابية في كل دول العالم من خلال مشاركة أعضائه في عدة ندوات عالمية للطلبة ، حيث تمكنوا من التعريف بالقضية الجزائرية وشرح قضيتها العادلة . أنظر : عمار هلال ، دار هومة ، الجزائر ، ص. 122.

[1] ابراهيم طاس ، المرجع السابق ، ص. 326 ، 327.

[2] ايغه بريستير ، المصدر السابق ، ص. 162.

[3] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 272.

غير أن هذه المناطق أصبحت عكس ما كانت تطمح له ادارة الاحتلال الفرنسي ، حيث أن جيش التحرير الوطني جعل من هذه المناطق مراكز لإقامته ، و أنشأ بها مخابئ لإيداع عدته وعتاده ومستشفيات لعلاج المرضى والجرحى ، وأنشأ فيها أيضا مصانع لصناعة القنابل فأصبحت بذلك " مناطق محررة " ، ما جعل ضباط فرنسا وجنرالاتها يعترفون أنها أصبحت مناطق محرمة عليهم لا على المجاهدين (الثوار) وأبناء الشعب الجزائري ، ذلك أن القوات العسكرية الفرنسية كانت لا تدخل الى هذه المناطق الا في عمليات واسعة النطاق وبعدة وعتاد كبيرين وقوات بشرية ضخمة ، وبذلك فان السلطات الفرنسية قد فشلت في تطبيق سياسة المناطق المحرمة ، وبالتالي أخفقت في تحقيق هدفها والذي كانت تونو اليه من وراء هذه السياسة .[1]

- **رد الفعل على الحرب النفسية :**

لم تكن قيادة جبهة التحرير الوطني في البداية تتوفر على هياكل نظامية تعمل بانسجام وتناسق لنشر أفكار الثورة بين السكان وتوعية المواطنين وتثقيفهم وحمايتهم من تأثيرات الحرب النفسية التي شنتها المصالح الفرنسية التي تمتلك امكانيات مادية هائلة سخرتها للقضاء على الثورة .[2]

ومن الاجراءات التي قام بها أفراد جيش التحرير الوطني من ضباط وجنود للتصدي للحرب النفسية الفرنسية ، نذكر :

- المضاعفة من خسائر العدو والتقليل من خسائر المجاهدين خلال المعارك و الهجومات مما يشجع الجزائريين ويحفزهم على دعم الثورة.
- وصف المجاهدين بنعوت وأوصاف ترفع من قيمتهم وتعلي من شأنهم وتقوي أو ترفع معنوياتهم لتجيبهم الى قلوب الشعب الجزائري ، ليكثف من دعمه لهم . [3]

ومع انتشار الثورة وتطور جيش التحرير الوطني ، وهيكلته ، تم انشاء أو اقامة هياكل مستقلة عن الوحدات تمارس عملها بالتنسيق معها ، منها : " مصلحة الاستخبارات والاتصال SRL وهي أول

[1] المرجع نفسه ، ص. 273.
[2] عثماني مسعود ، المرجع السابق ، ص. 285.
[3] المرجع نفسه ، ص. 286.

مصلحة للاستخبارات ، تنحصر مهامها في : الاستخبارات ، الجوسسة المضادة ، الأمن ، الحرب النفسية ، تصميم الشفرة [1] ، وذلك بداية من سنة 1957 ، وقد تم تكوين اطارات في هذا المجال .[2]

وعليه فقد تمكنت قيادة الثورة من افشال سياسة الحرب النفسية الفرنسية ، حيث أكدت الاحصائيات الفرنسية السرية التي كانت تقوم بها مكاتب الحرب النفسية أن الشعب الجزائري كان في أغلبية يساند الثورة ، ويدفع أبناءه على الجهاد وكانت بيوت الشعب هي الملاذ الأساسي للمجاهدين.

وهي ما يدل على مدى تعلق الشعب بثورته ودعمها لها بالنفس والنفيس وتسخير كل ما يملك لخدمتها ، حيث يقول " شيحاني بشير " في هذا الصدد : " سلاحنا في ثكنات عدونا وقوتنا في بيوت الشعب الجزائري " .[3]

- **موقف الثورة من المصالح الادارية المتخصصة:**

كانت قيادة جبهة التحرير الوطني تشعر منذ الوهلة الأولى بالخطر الذي سيلحق بالثورة فسارعت الى الوقوف في وجه حملات الدعاية وزرع الشك في نفوس الجزائريين ، حيث تفطنت للأمر منذ سنة 1955 [4] ، فقامت بعدة اجراءات للتصدي لنشاط المصالح الادارية المتخصصة منها :

- انشار فرق من الكوموندوس الدائم ، متخصص في تصفية الضباط الفرنسيين والمتعاونين معهم من الجزائريين.
- منع السكان من اقامة أي اتصال أو علاقات مع هذه المصالح وتهديدهم بالعقاب .
- رفض دعوة هذه المصالح لهم بالمشاركة في الانتخابات.
- حضر حمل البطاقات.
- عدم الاستجابة للإغراءات المادية.
- تشديد الرقابة على الاداريين والمحاربين القدماء والقياد.

ولم تكتف حبهة التحرير الوطني بهذه الاجراءات ، بل راحت تكثف من هجماتها ضد هذه المصالح ، والتصدي لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بشن العمليات العسكرية ونصب الكمائن ، دون أن

[1] عمار قليل ، المرجع السابق ، ص. 115.
[2] حفظ الله بوبكر ، التموين والتسليح ، المرجع السابق ، ص. 195 ، 196.
[3] يوسف مناصرية ، المرجع السابق ، ص. 16.
[4] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص. 184.

ننسى المصالح أو المجالس الشعبية والمهام التي أولكت لها للتصدي لهذه المصالح ، كذلك تكثيف النشاط الاجتماعي من خلال مساعدة عائلات المساجين والشهداء ، وقد نتج عن ذلك ارغام الادارة المحلية على الاستقالة أو التعاون مع الثورة .

كما ألحقت قيادة الثورة خسائر مادية وبشرية عديدة بهذه المصالح .[1]

•رد فعل قيادة الثورة على حادثة اختطاف الطائرة.

أدت عملية اختطاف " بن بلة " ورفاقه الى احداث نوع من الاهتزاز النفسي لدى المناضلين داخل الجزائر الا أنهم سرعان ما استردوا ثقتهم بأنفسهم واستجمعوا قواهم ، وعززوا عزيمتهم على المواصلة في الكفاح فقام جيش التحرير بتوجيه ضربات شديدة ضد القوات الفرنسية خلفتها خسائر فادحة ، وهو ما أكد للعالم بأسره والسلطات الفرنسية والشعب الفرنسي أن عملية الاختطاف هذه لم تؤثر على قدرة الثورة التحريرية ولن يوقف ضرباتها ولن يؤثر في صلابة صمودها وأنها لا ينقصها القيادات القادرة على قيادة نضال الشعب الجزائري الى بر الأمان وأن السياسية الفرنسية الهادفة للقضاء على الثورة قد فشلت في الوصول الى مبتغاها . [2]

قام " أحمد توفيق المدني " الذي أسند له " أحمد بن بلة " ادارة شؤون مكتب الثورة بالقاهرة باتخاذ تدابير واجراءات فورية اثر سماعه الخبر عبر الراديو ، حيث قام بالاتصال فورا على وجه السرعة " بفتحي الذيب " للنظر في المسألة من مختلف جوانبها ، لاتخاذ الموقف الأنسب ، بما يخدم الثورة ويعمل على تطوير نشاطها ، كما قام أيضا يتوجيه رسالة صريحة وواضحة لإدارة الاحتلال الفرنسي ، تحمل في طياتها أبعاد نفسية . [3]

وعليه يمكن ايجاز العمل الذي قام به " أحمد توفيق المدني " في أربعة نقاط ، وهي :

1- ارسال برقيات احتجاج لكل ملوك ورؤساء الدول ورؤساء الوزارات العربية لإعلامهم بما حصل (عملية الاختطاف) ودفعهم لاتخاذ موقف من ذلك .

2- القاء خطاب ليلة عملية القرصنة عبر أمواج اذاعة صوت العرب بالقاهرة لرفع معنويات الجزائريين والثوار خاصة وتحفيزهم على المقاومة والصمود .

---

[1] المرجع نفسه ، ص. 185.

[2] فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص. 278.

[3] جمال قندل ، المرجع السابق ، ص. 296.

3- دعوة الوفود العربية المجتمعة بالقاهرة الى اعلان اضراب عام احتجاجا على عملية القرصنة وتأييد ودعم الكفاح المسلح.

4- الاستمرار في عقد الندوات الشعبية على مستوى القاهرة والبلدان العربية لدحض الفكرة التي كان يروج لها الاستعمار أن رأس الثورة قد قطع وأن الثوار سيستسلموا. [1]

ظن قادة الجيش الفرنسي أنهم بعملية الاختطاف هذه ، سيتمكنون من تحقيق أهدافهم في القضاء على الثورة واخماد لهيبها والحد من انتشارها [2] ، الا أن جبهة التحرير الوطني لم تستسلم لتلك الحادثة ، بل على العكس استغلتها دبلوماسيا للتعريف بالقضية الجزائرية وكسب التأييد والدعم للثورة من مختلف دول العالم ، التي راحت تستنكر لهذه العملية وتضغط على فرنسا من أجل اطلاق سراح القادة المخطوفين ، وبذلك تكون عملية القرصنة الفرنسية خدمت جيش وجبهة التحرير الوطني ، حيث كسبت الثورة دعم كبير من مختلف البلدان . [3]

جاء في وثيقة صادرة عن جبهة التحرير الوطني في سياق عملية القرصنة الجوية ، عنونت بـ : " عرقلة مؤتمر تونس " ، ما يلي : " ان الحكام الفرنسيين ليسوا مستعمرين فحسب ، ولكنهم أنذال ...." حيث أدانت هذه الوثيقة بشدة السلوك الذي قام به حكام فرنسا وجنرالاتها خاصة الذين أشرفوا على عملية الاختطاف وخططوا لها وساهموا في تنفيذها ، كما اعتبرت هذه الوثيقة أن القيام بمثل هذا السلوك يحط من قيمة وكرامة فرنسا ، ووضعت هذا التصرف بالخساسة والنذالة وأن في ذلك خيانة للجزائر ، كما أشارت الوثيقة أن السلطات الفرنسية قامت بخداع ملك المغرب للقيام بهذه العملية ، التي فيها استخفاف بملك المغرب ورئيس تونس . [4]

كما أشارت الوثيقة أيضا الى أن جبهة التحرير الوطني تؤمن أن اللغة الوحيدة التي يفهمها الفرنسيون هي لغة العرب ، التي لن تتوقف أبدا حتى تحقق هدفها الرئيسي (الاستقلال) ولن تغريها الوعود والمطامع الفرنسية الكاذبة ، وأن اعتقال القادة لن يوقف مسيرة الثورة ولن يحبط عزيمتها وأنها مهما حصل ستظل تكافح حتى تحقق النصر . [5]

---

[1] المرجع نفسه ، ص. 297.

[2] عبد الكامل جويبة ، المرجع السابق ، ص. 154.

[3] عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق ، ص. 354.

[4] عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة) ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2004 ، ص. 496.

[5] المرجع نفسه ، ص. 497.

لقد نتج عن حادثة الاختطاف عدة نتائج ايجابية معنوية خاصة لصالح الثورة ، حيث كانت مواقف الدول ايجابية رسميا وشعبيا (حكومية وشعبا) ، وهو ما يؤكد مدى عمق تأثير الثورة في الشعوب العربية والاسلامية والعالم بأسره . [1]

كما ساهمت عملية القرصنة في تصاعد العمليات الفدائية داخل فرنسا بشكل أكبر وتكثفت أكثر ، كما أحدثت صراع بين العسكريين والسياسيين داخل فرنسا ، حيث أن الحكومة الفرنسية كانت تريد الخروج من الجزائر ، والجيش الفرنسي كان يرفض ذلك ، وهو ما كان احدى دوافع اختطاف قادة الثورة ، فقام الجيش الفرنسي في الجزائر بالتمرد ضد الحكومة الفرنسية . [2]

أما بالنسبة للجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام ، فإنها قد واصلت أداء مهامها بصورة عادية ، ويظهر ذلك جليا في القيام بعدة مبادرات ، نذكر من بينها :

- ايفاد كل من العقيد عمر أو عمران ومحمد لبجاوي لدعم وفد الجبهة بالخراج واتحاديتها بفرنسا .
- اضراب الثمانية أيام كما سبقت الاشارة اليه .

وبذلك تمكنت اللجنة من التحكم في مجريات الأمور داخليا وخارجيا . [3]

[1] جمال قندل ، المرجع السابق ، ص. 300.
[2] أحمد منصور ، المصدر السابق ، ص. 153.
[3] محمد عباس ، المرجع السابق ، ص. 227.

المبحث الثالث : في الميدان الدبلوماسي والاعلامي

تطرق مؤتمر الصومام الى دراسة النشاط الخارجي لوفد جبهة التحرير الوطني ، وذلك نظرا لأهمية النشاط الدبلوماسي في تعزيز ودعم النشاط العسكري ، لتحقيق الأهداف المرجوة في أسرع وقت ، وقد تطورت دبلوماسية الثورة التحريرية اثر مؤتمر الصومام بشكل ملحوظ ، خاصة بين سنتي 1956 – 1958 ، في طار الرد على سياسة لاكوست الرامية للقضاء على الثورة .

وعليه بذل أعضاء الوفد الخارجي لجبهة . ت . و ، مجهودات جبارة تطبيقا لمقررات مؤتمر الصومام من أجل اسماع صوت الجزائر للعالم بأسره ، بهدف كسب تأييد ودعم مختلف دول العالم للقضية الجزائرية، وذلك من خلال سعيه (الوفد الخارجي) الى طرح القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية .

ومن أجل تدعيم نشاطها الدبلوماسي وانجاحه ركزت قيادة الجبهة أيضا على النشاط الاعلامي بالموازاة مع النشاط الدبلوماسي، نظرا لأهمية وسائل العلام سواء السمعية أو المكتوبة في دعم النشاط الثوري ، وكسب أكبر عدد ممكن من الأنصار والمؤيدين للقضية الجزائرية وذلك من خلال فضح أساليب الاستعمار القمعية واللاإنسانية، والتعريف بأهداف الثورة التحريرية .

1-دبلوماسية الثورة في تدويل القضية الجزائرية

- **مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة :**

لم ينحصر نشاط قيادة الثورة في المجال العسكري فقط بحمل السلاح وخوض المعارك والانتصار فيها كما لم يبق عملهم محدود في اطار الداخل فقط ، بل سعى قادة الثورة الى العمل على اخراج القضية الجزائرية الى العالم بأسره، وتحريرها من قيود الاستعمار، وهي النقطة التي ركز عليها مؤتمر الصومام، الذي حرص على أفراد جبهة التحرير الوطني أن يبذلوا قصارى جهدهم للتعريف بالثورة الجزائرية لدى كافة دول العالم، لكسب قدر ممكن من التأييد والدعم لها . [1]

[1] بوهلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 480.

وعليه حاول قادة الثورة اقتحام مجال هيئة الأمم المتحدة لممارسة نشاطهم الدعائي والتعريف بمعاناة الجزائرية، وأهداف ثورة التحرير المجيدة، وقد نجح قادة الثورة فعلا في القيام بذلك منذ سنة 1955 ، واستمرت في ذلك كل سنة لمدة سبع سنوات الى غاية سنة 1961. [1]

وفي هذا السياق سنركز على الدورة 11 والدورة 12 خلال سنتي 1956 و 1957 لإبراز تطور القضية الجزائرية ، ومواقف مختلف الدول منها ، وكذا العمل الجبار الذي بذله الوفد الخارجي لجبهة . ت , و لتدويل القضة الجزائرية والتعريف بها.

بداية لابد أن نشير الى أن الوفد الخارجي لجبهة ت . و ، في اطار مساعيه الدبلوماسية لعرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة تمكن من طرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن في جوان 1956 ، واعتبرت قضية دولية رغم رفضه النظر فيها ، وهذا في حد ذاته انتصار للثورة . [2]

- الدروة الحادية عشرة : من 1956/11/12 الى 1957/03/08 :

في منتصف سنة 1956 ، قبل تاريخ افتتاح أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، قام منتدبو الدول الافريقية والأسيوية بالأمم المتحدة بعقد عدة اجتماعات ، ناقشوا خلالها القضية الجزائرية من شتى النواحي ، ودامت هذه الاجتماعات 34 يوم ، من 6 ماي الى 19 جوان ، وانتهت هذه الاجتماعات بموافقة 13 دولة* على قرار عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن ، ورفض قرار عرضها 09 دول** وقد رفض مجلس الأمن طلب مناقشة القضية بأغلبية 07 أصوات ضد 02 صوتين*** وامتناع دولتين أخرين****. [3]

---

[1] أحمد سعيود ، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني .... ، المرجع السابق ، ص. 117.

[2] عبد الكامل جويبة ، المرجع السابق ، ص. 220.

* الدول هي : أفغانستان ، مصر ، أندونيسيا ، ايران ، العراق ، لبنان ، باكستان ، السعودية ، سوريا ، الأردن ، ليبيا ، اليمن ، تايلاندا . أنظر : يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 305.

** الدول الرافضة هي : تركيا ، الحبشة ، الفيليبين ، الهند ، سيلان ، برمانيا ، ليبيريالا ، نيبال ، اللاووس . أنظر : المرجع نفسه ، ص. 305.

*** هما : ايران ، روسيا ، أنظر : المرجع نفسه ، ص. 305.

**** الدولتين اللتين امتنعتا من التصويت هما : فورموزا ، يوغسلافيا . أنظر : المرجع نفسه ، ص 305.

[3] يحي بوعزير ، الثورة في الولاية 3 ، المرجع السابق ، ص. 305.

وفي أواخر شهر سبتمبر قامت مرة أخرى كتلة الدول الافريقية والأسيوية بالتقدم بطلب ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم ، الا أنه هذه المرة رفضت 07 دول* من الكتلة توقيع الطلب ، فاكتفى المجلس بتسجيل القضية دون مناقشتها بتاريخ 15 نوفمبر من سنة 195 .

وبداية من يوم 04 الى 13 فيفري 1957 بدأت اللجنة السياسية بمناقشة القضية الجزائرية ، وهو الأمر الدي أغضب فرنسا ، وفي بداية النقاش تقدمت 18 دولة افريقية وأسيوية** بمشروع قرار رقم 195 ، ونص المشروع على ما يلي : اعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وطبقا لنص ميثاق الأمم المتحدة : [1]

- تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير.
- تدعو فرنسا والشعب الجزائري للدخول فورا في مفاوضات لايقاف القتال وتسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الأمم المتحدة .
- تطلب من السكرتير العام أن يساعد الطرفين على اجراء التفاوض ، وأن يقدم تقريرا للجمعية العامة في دورتها ال 12 القادمة .

وقد وافقت 33 دولة على الفقرتين أو النقطتين الأولى والثانية ورفضته 34 دولة وامتنعت عن التصويت عليه 10 دول ، ولذلك رفضت الدول صاحبة المشروع*** عرضه للتصويت عليه .[2]

وثر ذلك تقدمت مجموعة من الدول الأسيوية (اليابان ، الفيليبين ، تايلاندا) بمشروع قرار أخر

---

* هي : الهند ، تايلاندا ، تركيا ، ليبيريا ، الحبشة ، اللاوس ، الكامبودج . أنظر : يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 306.

** الدول هي : أفغانستان ، بورما ، سيلان ، مصر ، أندونيسيا ، ايران ، العراق ، الأدرن ، لينان ، ليبيا ، مراكش ، نيبال ، باكستان ،المملكة السعودية ، السودان ، سوريا ، تونس ، اليمن . أنظر : المرجع نفسه ، ص. 306 ، 307.

[1] اسماعيل دبش ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2009 ، ص.107.

الدول هي : أفغانستان ، بورما ، سيلان ، مصر ، أندونيسيا ، ايران ، العراق ، الأدرن ، لينان ، ليبيا ، مراكش ، نيبال ، باكستان ،المملكة السعودية ، السودان ، سوريا ، تونس ، اليمن . أنظر : المرجع نفسه ، ص. 306 ، 307.

***الدول هي : أفغانستان ، بورما ، سيلان ، مصر ، أندونيسيا ، ايران ، العراق ، الأدرن ، لينان ، ليبيا ، مراكش ، نيبال ، باكستان ،المملكة السعودية ، السودان ، سوريا ، تونس ، اليمن . أنظر : المرجع نفسه ، ص. 306 ، 307.

[2] المرجع نفسه ، ص. 108.

معدل رقم 199 الى اللجنة السياسية ، نص المشروع على أن الجمعية العامة ، ونظرا للأوضاع السائدة في الجزائر ، تدعو الى ايجاد حل سلمي بين الجزائر وفرنسا في اطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.[1]

وتمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية 37 صوتا ضد 27 ، مع امتناع 13 دولة عن التصويت. [2]

وفي هذه الأثناء وخلال مناقشة اللجنة السياسية لمشروع هذا القرار ، تقدمت 06 دول (ايطاليا ، الأرجنتين ، البرازيل ، كوبا ، بيرو ، الدومينيك) بمشروع قرار رقم 197 ، وينص هذا المشروع على : أن الجمعية العامة بعد أن ناقشت قضية الجزائر ، تعبر عن أملها في الوصول الى حل سلمي ديمقراطي للقضية الجزائرية .

وتمت كذلك الموافقة على المشروع بأغلبية 41 صوتا ضد 33 وامتناع 03 أصوات عن التصويت

فأوصت اللجنة السياسية بعرض المشروعين معا ، ونالا الموافقة الاجتماعية وتمت

المصادقة عليها بأغلبية 77 صوتا ضد لا شيء ، وكان ذلك في 15 فيفري 1957.[3]

- الدورة الثانية عشرة : من 1957/09/17 الى 1957/12/14:

ظن بعض مندوبي الدول في الدورة 11 للجمعية العامة لهيئة الأمم أن فرنسا ستجد حل سلمي للقضية الجزائرية في أقرب الآجال ، خاصة بعد أن أعلن " غي مولي " عن برنامجه الثلاثي ، المتمثل في : ايقاف القتال ، ثم اجراء انتخابات موحدة ، ثم اجراء المفاوضات مع النواب الناجحين في الانتخابات المزورة ، الا أن ظن المندوبين قد خاب ، حيث تعقدت الأمور أكثر ، واشتد لهيب الثورة ، وانتشرت أخبار التعذيب في المحتشدات والسجون ومراكز الاعتقال ، وتصعدت الاجراءات القمعية الفرنسية والممارسات الوحشية (ابادة ، حرق ، تدمير ...) وبرزت أكاذيب وادعاءات حكومة " غي مولي " ، وهو مادفع دول الكتلة الأفريقية الأسيوية الى الاتفاق على ضرورة طرح القضية الجزائرية الى الجمعية

[1] مريم الصغير ، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 – 1962 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 ، ص. 164.

[2] المرجع نفسه ، ص. 165.

[3] بوعلم بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 480.

العامة لهيئة الأمم في دورتها الثانية عشرة (12) ، ودعا المكتب الأممي الى ادراجها في جدول أعمال المنظمة الدولية خلال شهر سبتمبر .[1]

وبتاريخ 28 نوفمبر شرعت اللجنة السياسية في دراسة القضية الجزائرية ، وتقدمت 17 دولة أفرو أسيوية بقرار رقم 194 يوم 05 ديسمبر ، وقد نص القرار على : أسف الجمعية العامة لعدم تحقيق أمالها التي كانت تأمل تحقيقها في الجزائر والتي تحدثت عنها في الدورة الفارطة ، كما تقر أن للشعب الجزائري الحق في تقرير مصيره ، وتشير الجمعية الى زيادة تأزم الأوضاع في الجزائر لذلك دعت الى اجراء مفاوضات للوصل الى حل في اطار مبادئ وأهداف ميثاق الأمن المتحدة ، الا أن هذا المشروع لم يرض بعض الوفود ، ما دفع كندا والنرويج وايرلاندا بإجراء تعديلين لهذا المشروع وكان ذلك في 06 ديسمبر ، وهذان التعديلان كانا بخصوص حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره التي أصبحت كالتالي : " الاعتراف بحق الشعب الجزائري في العمل من أجل مستقبله بطريق ديمقراطي " ، والتعديل الثاني تعلق بتأزم الأوضاع والحالة المزرية في الجزائر ، فاقترحت هاته الدول استبدالها بعابرة :ة " الموقف المضطرب الحالي ".

وقد رفضت الدول الافريقية بشدة هذه التعديلات ن كما رفضت الجمعية العامة المصادقة عليها بأغلبية 37 صوتا* ضد 36 دولة** وامتناع 06*** عن التصويت .[2]

---

[1] اسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص. 110.

* الدول التي رفضته : أفغانستان ، ألبانيا ، بلغاريا ، بورما ، روسيا البيضاء ، سيلان ، تشيكوسلوفاكيا ، مصر ، الحبشة ، غانا ، اليونان ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، أندونيسيا ، ايران ، العراق ، اليابان ، الأردن ، لبنان ، ليبيريا ، ليبيا ، الملايو ، مراكش ، نيبال ، باكستان ، بولندا ، رومانيا ، المملكة السعودية ، السودان ، سوريا ، تايلاندا ، تونس ، أوكرانيا ، الاتحاد السوفياتي ، اليمن ، يوغسلافيا . أنظر : يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 310.

** الدول التي واقفت عليه : الأرجنتين ، أستراليا ، النمسا ، بلجيكا ، البرازيل ، كندا ، الشيلي ، فورموزا ، كولومبيا ، كوبا ، كوستاريكا ، الدانمراك ، الدومينيك ، الاكوادور ، سلفادور ، فنلندا ، هندرواس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اللاوس ، لوكسمبورغ ، هولندا ، زيلندا الجديدة ، نيكاراجوا ، النوريج ، باناما ، باراغواي ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة البريطانية ، الو . م . أ ، الأوروجواي ، فينزويلا . أنظر : المرجع نفسه ، ص. 310.

*** الدول الممتنعة عن التصويت : بوليفيا ، كمبوديا ، غواتيمالا ، المكسيك ، الفيلبين ، تركيا ، أنظر : المرجع نفسه ، ص. 310.

[2] مريم الصغير ، المرجع السابق ، ص. 168.

وأثناء تقديم المشروع المعدل ، قامت كل من : الأرجنتين ، البرازيل ، كوبا ، ايطاليا ، بيرو ، اسبانيا ، الدومينيك ، بالتقدم بلائحة أخرى للجنة السياسية ، الا أنها لم تعرضها للتصويت ، بعد نتيجة التصويت على المشروع المعدل .

وبذلك عجزت اللجنة السياسية عن ترجيح لائحة لعرضها على الجمعية العامة ، فأجرت عدة مشاورات مع الوفود .[1]

وانتهت المشاورات بتقديم مجموعة من الدول (الأرجنتين ، البرازيل ، كندا ، كوبا ، الهند ، الدومينيك ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، المكسيك ، النرويج ، البيرو ، إسبانيا ، تايلاندا) بمشروع قرار نال رضا أغلبية الوفود ، نص المشروع على ما يلي :

" ان الجمعية العامة بعد أن ناقشت المسألة الجزائرية ، وبالإشارة الى قرارها في 15 فيفري 1957

- تعبر مرة أخرى عن اهتمامها بالحالة في الجزائر .[2]
- علمت بالعرض المقدم من ملك المغرب الأقصى والرئيس التونسي لوساطتها وبذل مساعيهما الحميدة لحل المشكلة .
- تعبر عن رغبتها في روح التعاون الفعال ، بأن تبدأ المحادثات ، وباستخدام وسائل أخرى لهدف الوصول الى حل يتفق مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة " .

وصادقت الجمعية العامة بالإجماع على هذا المشروع بتاريخ 10 ديسمبر 1957 .[3]

- **تطور القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية :**

لم يقتصر النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني على هيئة الأمم المتحدة فقط ، وانما توسع مجالها ، وأخذت تسعى على أن تكون حاضرة في مختلف اللقاءات والمؤتمرات والمحافل الدولية والندوات ، حيث تعزز موقفها اثر النجاح الذي حققته في الدورة 12 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فكانت حاضرة في مختلف المؤتمرات التي تطرقت لدراسة القضية الجزائرية سواء الحكومية منها أو غير الحكومية .

[1] عمر بوضربة ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 . جانفي 1960 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 ، ص.77.

[2] المرجع نفسه ، ص. 78.

[3] يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 311.

أ- **المؤتمرات غير الحكومة :**

1- **مؤتمر نقابات المغرب الكبير : 21.20 .22 أكتوبر 1957 :** أنعقد بمدينة طنجة المغربية ، جمع كل من : المغرب ، تونس ، الجزائر ، ليبيا ،/ تقرر في هذا المؤتمر أن ما يحدث في الجزائر يمس كل أقطار المغرب العربي ويؤثر على علاقتها مع فرنسا ، كذلك تقرر تشكيل جبهة نقابية افريقية ، لوضع حد للممارسات القمعية الفرنسية ضد شعوب المغرب العربي ، كما خرج المؤتمر ببعض النتائج من أبرزها :

- استعمال كل الوسائل المتاحة لتعجيل استقلال الجزائر .
- العمل على تحرير اقتصاد الشمال الافريقي بتحرير التجارة الخارجية من سيطرة الشركات الأجنبية المحتكرة.
- تقوية العلاقات الاقتصادية بين أقطار الشمال الافريقي ، لتعزيز اتحاد الشمال الافريقي .[1]

2- **المؤتمر العالمي للطلبة بنيجيريا " 11 الى 22 سبتمبر 1957 :** أنعقد بنيجيريا ، شارك في أشغال المؤتمر وفد من اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين ، هذا الأخير قدم عرضا كاملا ومفصلا عن وضعية التعليم في الجزائر قبل وبعد الثورة ، خرج المؤتمر في نهاية أعماله بلائحة يدعو فيها الحكومة الفرنسية الى تغيير معاملتها مع الطلبة .

كما أوصى بالتضامن مع الشعب الجزائري وقضيته ، وتم تنظيم أسبوع للتضامن مع الشعب الجزائري بتاريخ 04 الى 11 نوفمبر 1957 .كما دعا أيضا فرنسا الى احترام لائحة الأمم المتحدة الصادرة بخصوص القضية الجزائرية ، والعمل على ايجاد حل سلمي وعادل على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر.[2]

3- **المؤتمر المعادي للاستعمار : من 02 الى 06 أكتوبر 1957 :** أنعقد بأثينا اليونانية ، شارك وفد جبهة ت . و في هذا المؤتمر ، وضم الوفد كل من : كيوان ، أحمد فرنسيس ، ابن قطاط ، غافر وبغريش * ، أكد المؤتمر على حق الشعوب في تقرير مصيرها وأيد الكفاح من أجل الاستقلال ودعا الى وقف الممارسات الاجرامية الفرنسية ضد الشعب الجزائري.[3]

---

[1] عبد الله مقلاتي ، دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية ، المرجع السابق، ص. 173.

[2] مريم الصغير ، المرجع السابق ، ص. 145.

*بغريش : شارك عن الحركة المصالية وكان مواليا لفرنسا ، طرد في جلسة الافتتاح ، وانسحب معه الوفد الفرنسي وعضوين من الوفد البريطاني . أنظر : أحمد سعيود ، المرجع السابق ، ص. 97.

[3] اسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص. 115.

كما دعا الى اطلاق سراح المعتقلين وفتح المفاوضات.

4- مؤتمر الحقوقيين الأسيويين : من 07 الى 11 نوفمبر 1957 : أنعقد بدمشق ، وشارك فيه وفد من جبهة ت . و الى جانب ممثلي 23 دولة ، قدم فيه الوفد الجزائري تقريرا عن الوضعية السياسية والعسكرية للجزائر وأعمال القمع الوحشي التي يقوم بها الفرنسيون ضد أفراد الشعب الجزائري ، كما قام الوفد أيضا بعرض شريط سينمائي التقطت مناظره من جبال الجزائر الثائرة ، فصور ورصد الوقاع الأليم لمعاناة الجزائريين ، وقد اكتسبت القضية الجزائرية في هذا المؤتمر تعاطف وتضامن وتأييد الدول المشاركة فيه ، التي أعلنت أن الحل الوحيد للقضية الجزائرية هو استقلال الجزائر ، واثر هذا المؤتمر بدأت المفاوضات بين الوفد الفرنسي ووفد جبهة .ت . و . [1]

5- المؤتمر الخامس لنقابات العمال الحرة : شارك وفد جبهة التحرير الوطني في هذا المؤتمر ، المنعقد بتونس ، سنة 1957 كما شارك الوفد أيضا في : مؤتمر الاشتراكية الدولية : المنعقد بعاصمة النمسا ، والذي درس القضية الجزائرية وخرج بقرارات هامة . تصب كلها في مطلب واحد وهو الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ومنحه الاستقلال التام . [2]

6- مؤتمر الصليب الأحمر الدولي : أكتوبر 1957 : أنعقد بمدينة دلهي الجديدة ، حيث تطرق هذا المؤتمر لدراسة القضية الجزائرية ، ووجه نداءا حارا لصالح اللاجئين الجزائريين ، كما احتج على القيود التي فرضتها فرنسا على بيع الأدوية وممارسة مهنة الطب ، وطالب برفع هذه القيود الجائزة.[3]

ب- المؤتمرات الحكومية :

1- مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو أسياوية بالقاهرة : 1957/12/26 – 1958/01/01 ، أنعقد اثر الدورة 12 للجمعية العامة لهيئة الأمم ، وقد حضر وفد جبهة التحرير الوطني هذا المؤتمر ، كممثل للجزائر بصفتها عضوا كاملا في المؤتمر وضم الوفد 20 عضوا برأسة لمين دباغين ، قدم الوفد تقريرا شاملا مفصلا عن الأوضاع في الجزائر والحالة المزرية التي تعانيها وأضاف أن الجزائر تثق في مساندة ودعم الدول الافريقية والأسيوية لقضيتها وهو ما دفعها للحضور في هذ المؤتمر ، وأن الجزائر اليوم لا تكافح ضد فرنسا لوحدها بل ضد المعسكر الاستعماري ، لذلك تأمل في توحيد الجهود للوقوف في وجه هذا العدو المستدمر ، وعليه فان القضية الجزائرية هي قضية كافة الشعوب المناهضة للاستعمار ، ولذلك يجب [4] على هذه الشعوب أن تدعم القضية الجزائرية ، كما أشار الوفد في تقريره

---

[1] اسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص. 115.

[2] عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص. 80.

[3] مريم الصغير ، المرجع السابق ، ص. 140.

[4] عبد الله مقلاتي ، العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية ابان الثورة التحريرية ، ج2 ، دار السبيل للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص. 242.

أيضا الى استراتيجية " لاكوست " التي طبقها بهدف القضاء على الثورة التي لن تخمد نارها حتى تحقق الاستقلال ، وبعد دراسة المؤتمر للقضية الجزائرية بشكل مفصل قرر المؤتمرون مساندة ودعم هذه القضية ، وهو ما زاد من قوة الثورة وعزز موقفها ضد المستعمر ، ذلك أن الدول المشاركة في هذا المؤتمر اعترفت بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري وهو الهدف الأساسي للجبهة .[1]

2- مؤتمر أكرا الأول بغانا 12- 15 أفريل 1958:

شارك وفد جبهة التحرير الوطني خلال شهر أفريل من سنة 1958 في " مؤتمر الدول المستقلة " المنعقد في " أكرا عاصمة غانا " ، بحضور " 08 دول افريقية مستقلة "[*] والوفد الخارجي[**] ، ومما تجدر الاشارة اليه أن المؤتمر هذه المرة تناول القضية الجزائرية على أنها قضية افريقية ، تهم كافة الدول الافريقية ، وأقر مؤتمر " أكرا " أن الحل الوحيد لحل القضية الجزائرية هو الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير مصيره ، ومنحه الاستقلال ، ودعا فرنسا الى الدخول في مفاوضات فورية مع جبهة التحرير ، لتسوية القضية بصفة نهائية وعادلة ، وقد وصف هذا المؤتمر بأنه :" باندونغ الافريقي ، حيث أن الدول المشاركة فيه احتضنت الثورة الجزائرية بصفة رسمية وتعهدت بدعمها ماديا ومعنويا . [2]

وبذبك تكون القضية الجزائرية قد حققت نصرا أخرا دبلوماسيا ، بفضل حنكة وذكاء الوفد الخارجي ، الذي بذل قصارى جهده لإقناع الدول الثمانية المستقلة المشاركة في المؤتمر بأهمية وعدالة القضية الجزائرية ، وأصبحت هذه التطورات تنذر أو تشير الى أن الوقت قد حان لتحرير الشعوب المستعمرة ، على مستوى القارتين الافريقية والأسيوية كما باتت الجزائر نموذجا للتحرر تتبعه أو تقتدي به الشعوب المستعمرة .[3]

---

[1] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص. 100.

[*] الدول المشاركة هي : الجمهويرة العربية المتحدة ، مصر ، تونس ، المغرب ، غانا ، ليبيا ، نيجيريا ، أثيوبيا ، السودان ، أنظر : يحي بوعزير ، المرجع السابق ، ص. 305.

[**] مثل الوفد الجزائري : محمد يزيد ، محمد الصديق بن يحي ، مولود قايد ، أنظر :أحمد سعيود ، المرجع السابق ، ص. 103.

[2] مريم الصغير ، المرجع السابق ، ص. 226.

[3] عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص. 80.

3- مؤتمر طنجة بالمغرب 27- 30 أفريل 1958:

شارك وفد جبهة التحرير الوطني في هذا المؤتمر الى جانب حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وقد أنعقد هذا المؤتمر في أوج اشتعال الثورة وتأجج لهيبها ، وتصدرت القضية الجزائرية جدول أعمال المؤتمر ، وعبرت جميع الوفود عن رغبتها العميقة في وضع الأسس الكفيلة بمساندة الثورة ، بعد أن قدم الوفد الخارجي تقريرا عن الوضعية في الجزائر، وبالتحديد في الحدود المغربية ، كما تطرق التقرير أيضا الى الوضعية السياسية ، وأشار الى أنه هناك امكانية تشكيل حكومة جزائرية ، وبعد النقاش المطول بين أعضاء الوفود الثلاثة .[1]

خرج المؤتمرون بعدة قرارات منها :

- مساعدة الثورة الجزائرية ماليا.
- التأكيد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، والاصرار على اجراء مفاوضات بين الجبهة والحكومة الفرنسية .
- التنديد والاستنكار للمساعدة الغربية لفرنسا ودعوتها للعدول عن ذلك .
- ضرورة تصفية الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي ، ودعوة فرنسا للحد من استعمار التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري.
- كما دعا المؤتمر الى ضرورة توحيد شعوب المغرب العربي والسعي من أجل تحقيق ذلك في اطار فدرالي ، حيث ترى أن ذلك أكثر ملائمة .[2]

يقول " عبد الحميد مهري " في هذا الصدد : " .... لعب بكل موضوعية دوره في الوصول بهذه الندوة الى نتائج مرضية ... أن الأهداف التي حددناها ... قد تحققن جميعا بعد أن قدم الوفد الجزائري عرضا شاملا عن الجوانب السياسية ."

وقد شكل النجاح الباهر الذي حققه المؤتمرون خيبة أمل للفرنسيين .[3]

الا أن هذه القرارات بقيت حبرا على ورق ، خاصة أنه بعد المؤتمر بأسبوعين وقع انقلاب 13 ماي 1958 وتغيرت الحكومة الفرنسية اثره بوصول " ديغول " للحكم ، وقرر سحب القوات الفرنسية العسكرية

[1] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 487.
[2] اسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص. 107.
[3] أحمد سعيود ، المرجع السابق ، ص. 109.

من تونس والمغرب ما صعب الأمور وزاد في تعقيدها ، كما أثارت الدبلوماسية الفرنسية قضية الحدود ، وعملت على خلق مشاكل بين أقطار المغرب العربي.

وعلى الرغم من أن نتائج المؤتمر لم تكن تعكس طموحات شعوب المغرب العربي وأن نتائجه لم تطبق ، الا أنه لا يعد حدثا هاما ونصرا دبلوماسيا يضاف الى مجموع الانتصارات التي حققها وفد جبهة ت . و .[1]

4- مؤتمر المهدية بتونس 2017 جوان 1958:

تزامن عقد هذا المؤتمر مع وصول " ديغول " للسلطة اثر انقلاب 13 ماي 1958 ، وجاء هذ اللقاء تطبيقا لتوصيات مؤتمر طنجة ، وفي بداية أشغال المؤتمر تم بحث تنفيذ توصيات مؤتمر طنجة [2] ، وكانت أول نقطة في جدول أعمال المؤتمر ، بخصوص اعانة الشعب الجزائري ، كما أجمع الأقطار الثلاثة المغاربية على حق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال[3] ، وقد ضم هذا المؤتمر ممثلي حكومتي تونس والمغرب الى جانب وفد لجنة التنسيق والتنفيذ ، متكون من : فرحات عباس ، كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوصوف ، أحمد فرنسيس ، أحمد بومنجل ، مولود قايد ، حسين أيت أحمد [4] ، وتطرق المؤتمر الى دراسة عدة قضايا أبرزها التعاون السياسي والدبلوماسي بين الأقطار الثلاثة .

ومن بين القرارات التي أقرها المؤتمر ، نذكر من بينها : تنصيب سكريتارية دائمة تتكون من 06 أعضاء ، وهم أحمد بومنجل وأحمد فرنسيس عن الجزائر ، الدكتور بناني ومحمد الفاسي عن المغرب ، عبد المجيد شاكر وأحمد تليلي عن تونس ، وهذه السكرتاريه لها فرعين :" الأول في الرباط والثاني في تونس ، ويجتمعا دوريا في الرباط أو تونس .[5]

الا أنه قد جرت مجموعة من الأحداث عقدت العلاقات بين الأقطار الثلاثة ، بداية من تونس ، بتوقيعها اتفاقية ايجلي مع الحكومة الفرنسية حول امداد أنابيب لنقل النفط الجزائري عبر التراب التونسي ما أدى الى تأزم العلاقة مؤقتا بين الجبهة والحكومة التونسية ، لأن العلاقات عادت لمسارها القديم . [6]

---

[1] عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص. 82.

[2] مريم الصغير ، المرجع السابق ، ص. 140-141.

[3] عمر بوضربة ، المرجع السابق ، ص. 82.

[4] عبد الله مقلاتي ، العلاقات الجزائرية المغاربية الافريقية .... ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 95.

[5] اسماعيل دبش ، المرجع السابق ، ص. 110.

[6] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص. 487.

وعلى الرغم من كل هذه الأحداث فان مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني في هذه المؤتمرات يعتبر من أبرز انجازات الثورة وقيادتها على الصعيد الدبلوماسي ، من أجل تدويل القضية الجزائرية وكسب الدعم والتأييد لها ، وقد تمكنت فعلا من تحقيق ذلك . [1]

2- الاعلام والدعاية الثورية في مواجهة سياسة لاكوست:

تعد وسائل الاعلام والدعاية من أهم الأسلحة في أي حرب ، نظرا لفعاليتها ، ولذلك ركزت قيادة الثورة على الجانب الاعلامي لمواجهة سياسة " لاكوست " القمعية ، كما أولى مؤتمر الصومام أهمية كبيرة لوسائل الاعلام ، فدعى الى تكثيف النشاط الاعلامي والدعائي الذي تقوم به الجبهة عل الصعيد الداخلي والخارجي .

ويمكن تقسيم نشاط قيادة الثورة في المجال الاعلامي الى 3 أقسام : الاعلام السمعي ، الاعلام المكتوب ، مكاتب الدعاية والاعلام .

- **الاعلام السمعي :**

اعتمدت قيادة الثورة في اطار نشاطها الاعلامي ، على وسائل العلام السمعية والمتمثلة في المحطات الاذاعية للدول العربية الداعمة للثورة ، ومن أبرز الاذاعات التي استخدمتها الثورة لفضح جرائم الاستعمار الفرنسي ودعم الثورة وتوعية الشعب الجزائري ، [2] نذكر :

- اذاعة صوت العرب بالقاهرة ، والتي ساندت الثورة منذ اندلاعها وذلك من خلال اذاعتها لبيان 1 نوفمبر واستمر نشاطها الداعم للثورة ، حيث استغلها قادة الثورة لصالحها ، فكانت تبث برنامج : " صوت جبهة . ت.و يخاطبكم من القاهرة " ، وهو عبارة عن تعليق سياسي يومي باللغة العربية ، ينقل أخبرا الثورة ويرصد نشاطات جبهة التحرير الوطني ، وفيما بعد أصبح يحمل اسم " صوت الجمهورية الجزائرية " ويبث باللغة الفرنسية ، وقد كان لإذاعة القاهرة دور بارز في التعريف بالقضية الجزائرية وفضح الممارسات الاجرامية الفرنسية التي طبقتها ضد أبناء الشعب الجزائري ، وذلك بفضل جهود قيادة الثورة الفعالة . [3]

---

[1] مريم الصغير ، المرجع السابق ، ص. 142.

[2] عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج2 ن المرجع السابق ، ص. 113.

[3] مجلة أول نوفمبر ، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين ، جبهة التحرير وتعبئة الجماهير ، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، الجزائر ، العدد 68 ، 1994 ، ص.13.

كما أذاعت هذه الاذاعة أيضا ، البرنامج الذي سطره أحمد توفيق المدني اثر حادثة اختطاف الطائرة ، وأوصلت رسالته .[1]

وفي منتصف سنة 1956 ، تدعم النشاط الثوري في المجال الاعلامي ، بإذاعة صوت الثورة بتونس ، والتي كانت تبث برنامج : " هنا صوت الجزائر المجاهدة " ، كان يذاع 03 مرات في الأسبوع لمدة ساعة كاملة ، ينقل خلالها الأخبار العسكرية والتعليقات السياسية ، ويبدأ البرنامج وينتهي بالنشيد الوطني الجزائري.[2]

هذا وتم انشاء اذاعة سرية في المغرب الأقصى في الريف ، وقد كان لهذه البرامج الاذاعية التي تبث في هذه الاذاعات دور كبير في تجنيد الشعب وتعبئة الجماهير ، وكسب الدعم و التأييد للقضية الجزائرية التي أوصلت صوتها عبر أثير هذه الاذاعات .[3]

- **الاعلام المكتوب :**

لا يقل الاعلام المكتوب أهمية عن الاعلام السمعي ، حيث تنوعت أساليب ووسائل الاعلام المكتوب الثوري ، وتأخذ عدة أشكال ، ومن أبرزها ، نذكر:

-الرسائل المكتوبة ، والتي كان يتبادلها أعضاء جبهة ت . و فيما بينهم ، أو ارسالها الى مختلف الجهات الأخرى (رؤساء الدول ...) ، وقد كانت الرسائل عبارة عن تهديدات موجهة الى الخونة والمتعاملين مع الادارة الاستعمارية وحتى المستوطنين.[4]

والى جانب الرسائل المكتوبة ، كانت المناشير التي كانت تصدرها قيادة جبهة . ت.و ، وهي عبارة عن بيان أو نداء موجه الى نطاق واسع من الجمهور سواء الجزائري أو الأجنبي ، تتضمن موضوع معين ، توزع على الناس مجانا قصد اطلاعهم على شيء معين ، تحرر هذه المناشير بأسلوب سهل وبسيط حتى يتمكن العامة من قراءته والاطلاع عليه ، والهدف منها كسب دعم ومساندة الرأي العام لقضية أو موضوع أو مسألة ما ، وغالبا ما تحتوي المنشورات على رسوم معبرة (مثل : صور عن مصير الخونة و بطولة المجاهدين) .[5]

---

[1] جمال قندل ، اشكالية تطور وتوسع الثورة .... ، المرجع السابق ، ص. 296.

[2] أحمد حمدي ، الثورة الجزائرية والاعلام ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، ط2 ، الجزائر ، 1995 ، ص 105.

[3] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص. 63.

[4] عبد الكامل جويبة ، المرجع السابق ، ص. 206.

[5] برهمية بلوزاع ، المرجع السابق ، ص. 117.

وفي أواخر سنة 1955 وبداية 1956 أصدرت جبهة التحرير الوطني في اطار القضاء على سيطرة الصحافة الاستعمارية (أصدرت) صحيفة ناطقة باسمها ، عرفت باسم : صحيفة المقومة الجزائرية ، وهي أول صحيفة ثورية وطنية (جزائرية) ، كانت تصدر بالمغرب الأقصى (تطوان) وفي تونس وفرنسا كان لهذه الصحيفة دور فعال في تنوير وتثقيف وتوعية الرأي العام العالمي ، واطلاعهم على حقيقة الأوضاع في الجزائر.[1]

واثر مؤتمر الصومام ، تقرر أن تكون جبهة . ت.و ، هي الموجه الوحيد للإعلام الثوري ، وبناء على ذلك تم دمج الطبعات الثلاث لصحيفة المقاومة الجزائرية في صحيفة واحدة وهي صحيفة المجاهد ، واعتبارها الناطق الرسمي أو اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني ، وكان ذلك في أواخر سنة 1956 ، وبقيت كذلك الى غاية الاستقلال ، وكان النشاط الذي تقوم به صحيفة المجاهد عدة أهداف سعى قادة الثورة الى تحقيقها ، منها :[2]

- كسب دعم الرأي العام العربي ، باعتباره ممول للثورة التحريرية.
- استمالة الرأي العام الأفرو أسيوي ، وكسب مساندته وتأييده للقضية الجزائرية.
- العمل على ( ) الرأي العام الغربي ، الذي يقف الى جانب فرنسا.[3]

وقد أصدرت صحيفة المجاهد 120 عددا خلال الثورة ، احتوت على 462 مادة اعلامية خبرية ، كتبت بأسلوب حازم وصارم وبلهجة قوية وصريحة وبسيطة ، ويظهر ذلك جليا في تناولها لمسألة مناقشة القضية الجزائرية خلال دورة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، حيث نددت بموقف الجمعية العامة من القضية الجزائرية واعتبرتها غير قادرة على معالجة القضايا الدولية ، وذلك لأنها لم تدن السياسة الاستعمارية القمعية المطبقة في الجزائر.[4]

ولم تنحصر نشاطها في المجال الدبلوماسي فقط كما لم يقتصر على نقل الأخبار ، بل شمل نشاط جريدة المجاهد مختلف الجوانب وتطرق لمختلف القضايا السياسية ، العسكرية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ...،

[1] جمال قندل ، المرجع السابق ، ص. 183.
[2] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص. 62.
[3] يحي بوعزير ، الثورة في الولاية ، المرجع السابق ، ص. 185.
[4] جمال قندل ، المرجع السابق ، ص. 183 ، 184.

حيث نقلت صور حية للسياسة القمعية التي قام بها لاكوست في الجزائر بهدف القضاء على الثورة ، كما رصدت أيضا فشل هذه السياسة ، في الوصول الى غايتها ، بطريقة ساخرة ، وهذا ما يبرر تعدد مجالات نشاط جريدة المجاهد وتنوع أهدافها ومساعيها ، اذ أنها لم تقتصر على مجرد نقل الأخبار فقط ، بل عملت على توحيد الشعب الجزائري وكسب الدعم والتأييد لقضيته العادلة [1] ، وفضح أساليب القمع الوحشية الفرنسية ونقل أو تصوير حقيقة الاستعمار .

يوقل رضا مالك في ا السياق : " ... انه جهاز مركزي يتعدى مجرد الوظيفة الاخبارية " .[2]

هذا وبالإضافة الى الصورة في الجانب الاعلامي ، حيث أولت جبهة التحرير الوطني أهمية كبيرة للصورة الى جانب الاعلام السمعي والمكتوب ، فبهدف تفعيل دور العلام الثوري ، وتعزيز نشاطه ، في الداخل والخارج ، قامت الجبهة بتخصيص قسم للتصوير تابع لجريدة المجاهد ، حيث نقل القائمين على هذا القسم (المصورين) صور حية من قلب الميدان تجسد المعارك وتعايش الأحداث [3] ، حيث نقل فريق التصوير التابع للجريدة ، صورا عن جيش التحرير الوطني ، من لباس ، وعتاد ، وغنائم وأسلحة ، والأسلاك الشائكة وحقول الألغام ومعسكرات التجمع (المحتشدات ، المعتقلات ، وأساليب ووسائل القمع والابادة ،...) فهو يعايش ويرصد يوميات الثورة بأدق تفاصيلها وذلك بهدف ابراز وفضح فظاعة ووحشية السياسة الاستعمارية واظهارها على حقيقتها.[4]

ومما تجدر الاشارة اليه أن قيادة الثورة تحركت منذ اللحظات الأولى ، لإيجاد وسائط اعلامية تنقل وقائع الثورة وأخبارها . ومن ذلك نذكر : نشرية الوطن.[5]

- **مكاتب الاعلام والدعاية:**

أسست جبهة التحرير الوطني في اطار نشاطها الاعلامي الثوري مكاتب للدعاية والاعلام في كافة دول العام وعينت على رأس كل مكتب أحد أعضائها ليشرف على أداء مهام المكتب ويوجهها.

ومن المهام الأساسية لهذه المكاتب نذكر من بينها:

[1] عمار قليل ، المرجع السابق ، ص. 114.
[2] رضا مالك ، المصدر السابق ، ص. 255.
[3] ازغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق ، ص. 150.
[4] براهمية بلوزاع ، المرجع السابق ، ص. 116.
[5] جمال قندل ، المرجع السابق ، ص. 186 ، 187.

- التكفل بالدعاية والتعريف بالثورة ، لدى شعوب دول العالم.
- توزيع المنشورات والبيانات.
- التصدي لحملات التشويه الفرنسية ضد الثورة.
- الاشراف على طبع صحف الثورة وتوزيعها.
- التعبئة الجماهيرية والتصدي للدعاية الفرنسية .
- تنظيم أسابيع احتفالية ، للتعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم المعنوي والمادي ، من خلال الحصول على مبالغ مالية مقدمة من طرف الدول التي حضرت التظاهر(تظاهرة أسبوع الجزائر) .[1]

وقد أسست الجبهة مكاتب في أغلب دول العالم كما سبق الذكر ، بداية من سنة 1956 ، وذلك في اطار تطبيق مقررات مؤتمر الصومام ، كما توسع نشاط هذه المكاتب ، وأصبحت لها عدة فروع في الدولة الواحدة.

وكانت لأولى مكاتب الدعاية والاعلام أسسن في طرابلس ، هذا على مستوى المغرب العربي ، في حين تأسست مكاتب الدعاية في تونس والمغرب بعد الاستقلال كليهما.

وفي مارس 1956 افتتحت الجبهة مكتبها بنيويورك (في قلب الأمم المتحدة) وفي شهر أفري لوماي من نفس السنة تأسست أيضا مكاتب للإعلام والدعاية في كل من جاكرتا ونيودلهي...

وفي عام 1957 ، فتحت الجبهة مكاتب اعلامية جديدة في الدول الاشتراكية ، موسكو ، بكين ، بلغراد ، حتى أمريكا اللاتينية و البرازيل والأرجنتين.

وفي أوائل عام 1958 ، افتتحت الجبهة مكاتب في أوروبا ، وذلك بعد أن تطورت أساليب الدعاية الجزائرية وأصبحت قادرة على غزو الفكر الأوروبي.

وفي نفس السنة (1958) اتجهت الجبهة بنشاطها الدعائي نحو افريقيا ، حيث وفرت الثورة امكانيات التحرك فيها.[2]

[1] عمار قليل ، المرجع السابق ، ص. 113.

[2] المرجع نفسه ، ص. 114.

وخاصة في الدول التي حصلت على استقلالها ، فقامت بفتح مكاتب اعلامية في كل من : أكرا ، كوناكري ، باماكو ، أما في شرق افريقيا فيد اكتفت الجبهة بإرسال بعثات دعائية الى كينيا وغيرها من دول شرق افريقيا وذلك بسبب خضوعها للاحتلال البريطاني.[1]

[1] عمار قليل ، المرجع السابق ، ص. 114.

الخاتمة

خاتمـــة

من خلال دراستنا لسياسة روبير لاكوست في مراجهة الثورة التحريرية و رد فعل قيادتها 1956-1958م توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

-تميزت سياسة روبير لاكوست في مراجهة الثورة التحريرية باعتمادها على الجانب العسكري بصفة كبيرة وذلك من خلال تكثيف الجهد العسكري و ذلك في اطار تحقيق التهدئة في البلاد او ما يسمى بسياسة التهدئة و الامن والتي شملت كافة الجوانب: العسكري، السياسي و الاداري، الاقتصادي و الاجتماعي؛ الا انه اولى اهمية كبيرة للجانب العسكري حيث ارتفعت القوات العسكرية الفرنسية خلال فترة حكمه بشكل كبير.

-لجأ لاكوست الى التصريحات الكاذبة و الادعاءات المزيفة بأنه حقق التهدئة وسيطر على الاوضاع في الجزائر، لتبرير فشله في تحقيق التهدئة و لإحباط معنويات المجاهدين و الشعب الجزائري و دفعه للتخلي عن الثورة.

-اعتمد لاكوست في اطار سياسته في القضاء على الثورة في الجانب العسكري على سياسة الحرب المضادة، والتي شملت مختلف الاساليب و الممارسات القمعية و اللاإنسانية للحد من انتشار الثورة و القضاء على الثوار معتقدا انه بذلك سيفصل الشعب عن الثورة و يقضي عليها ومن هذه الاساليب نذكر منها:

-بناء الاسلاك الشائكة المكهربة-المحتشدات و المعتقلات-المناطق المحرمة و التعذيب و هي من ابشع وأحط الاساليب التي بقيت بصمة عار في تاريخ فرنسا.

-ان تنوع الاساليب العسكرية التي اعتمدها لاكوست في الجزائر من اجل القضاء على الثورة خير دليل على فشله في المهمة الموكلة لديه.

كما دعم لاكوست سياسته ايضا لتسجيل مهمة القضاء على الثورة بعض الاجراءات الادارية و السياسية للسيطرة و الاستحواذ على ارض الوطن مثل –قانون الاطار–.

–و ما يدل على خبث و بشاعة و دهاء الاستعمار الفرنسي اعتماده على سياسة الحرب النفسية او حرب الاعصاب و هي اخطر انواع الحروب و الاساليب، ذلك ان للجانب المعنوي (النفسي) دور كبير في حيات الفرد، فاستغل لاكوست ذلك و حاول السيطرة على نفسية الجزائريين و اقناعهم بفشل ثورته.

–لم تقتصر سياسة لاكوست في القضاء على الثورة على الاجراءات العسكرية فقط بل دعمها بمجموعة من الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت عبارة عن مشاريع فاشل لإغراء الجزائريين.

–فشل روبير لاكوست في تطبيق سياسته و لم يفلح في القضاء على الثورة، حيث انقلبت سياسة الحرب المضادة بمختلف اساليبها اللي اعتمدها الجزائريين"انقلبت" ضده و كانت لصالح الثورة وذلك ان الجزائريين صنعوا من الضعف قوة و استغلوا هذه الاساليب لصالحهم وتمكنوا من كسر الحواجز التي فرضها عليه الاستعمار و اثبتوا قدرتهم و ايمانهم بالثورة. رغم المساعي الحثيثة لي لاكوست و الميزانية الضخمة التي سخرها للقضاء على الثورة و القوات العسكرية الضخمة الا ان الثورة و قيادتها كانوا لها بالمرصاد و لم تقف في وجههم ولم تمنعهم من تحقيق هدفهم، و ما يثبت ذلك تأطير و هيكلة الثوة هيكلة شاملة ضمنت مختلف الجوانب بدءا بالجانب السياسي و ذلك من خلال مؤتمر الصومام 20اوت1956 .

–كان مؤتمر الصومام 20اوت1956 حدث سياسي تاريخي من اهم المحطات في تاريخ الثورة و ذلك لما نتج عنه من مقررات خاصة شملت كافة الميادين و هو ما يدل على حنكة و ذكاء قادة الثورة حيث ارسى قواعد للثورة و وضع لها مؤسسات و هيئات قيادية، وطور الجيش و نظمه لضمان النجاح و استمرار الكفاح الثوري للوصول الى تحقيق الاستقلال.

-نفذ جيش التحرير الوطني عدة هجمات و ضربات شديدة ضد الجيش الفرنسي من خلال شن عمليات ومعارك عسكرية انتصر في اغلبها وكان لها اثرها على الاستعمار و الثورة على حد سوى.

-لم يغفل قادة الثورة الجانب الدبلوماسي والاعلاني و اولوه اهمية، و فعلا طبقت قيادة الثورة مقررات مؤتمر الصومام في هذا الاطار و نجحوا في التعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم المادي و المعنوي للثورة و ذلك كان نتيجة جهود حثيثة و جبارة في هذا المجال.

-اما اعلاميا فقد تركزت استراتيجية الثورة على الصحف و المجلات لعل ابرزها -جريدة الجاهد التي كانت بمثابة لسان حال جبهة التحرير الوطني من خلال كتاباتها و مقالاتها التي واكبت الثورة بمختلف تطوراتها ورصدت انتصاراتها و اوصلت صوتها لكافة العالم.

-بالإضافة الى الاذاعات التي دعمت الثورة و نقلت صوتها كما اعتمدت الثورة ايضا على الدعاية و الاعلام التي فتحتها الجبهة في كاف الدول العربية و الاجنبية الداعمة للثورة والتي استغلتها للتعريف بالقضية الجزائرية و كسب الدعم لها.

-و كل ما سبق ذكره يبرز ما مدى دهاء وخبث السلطات الفرنسية كما يبرز خوفها من قيادة الثورة الامر الذي جعلها تسخر كل امكانياتها للقضاء عليها.

-كما يتبين لنا مما سبق ذكره ان الشعب الجزائري و ثورته المجيدة قوة لا يمكن قهرها مصدرها الايمان القوي بالله و العزيمة و الارادة الكبيرة.

الملاحـــق

الملحق1

عبد العزيز فيلالي، موقف القادة الفرنسيون من الثورة التحريرية ورد فعلهم بين 1954-1956، دار الهدى، الجزائر،2018،ص144.

الملحق 2

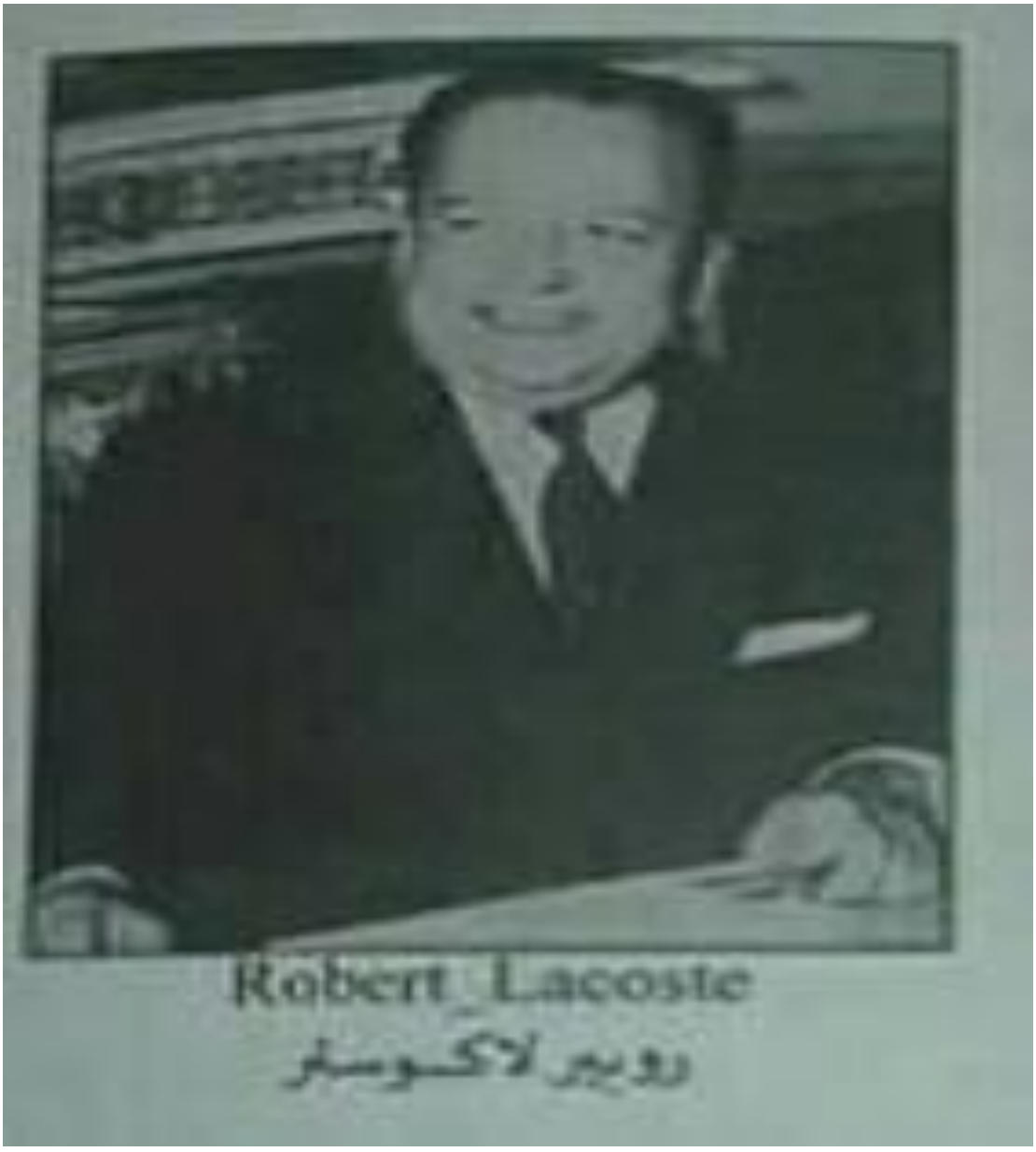

عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق،ص.144.

الملحق 3

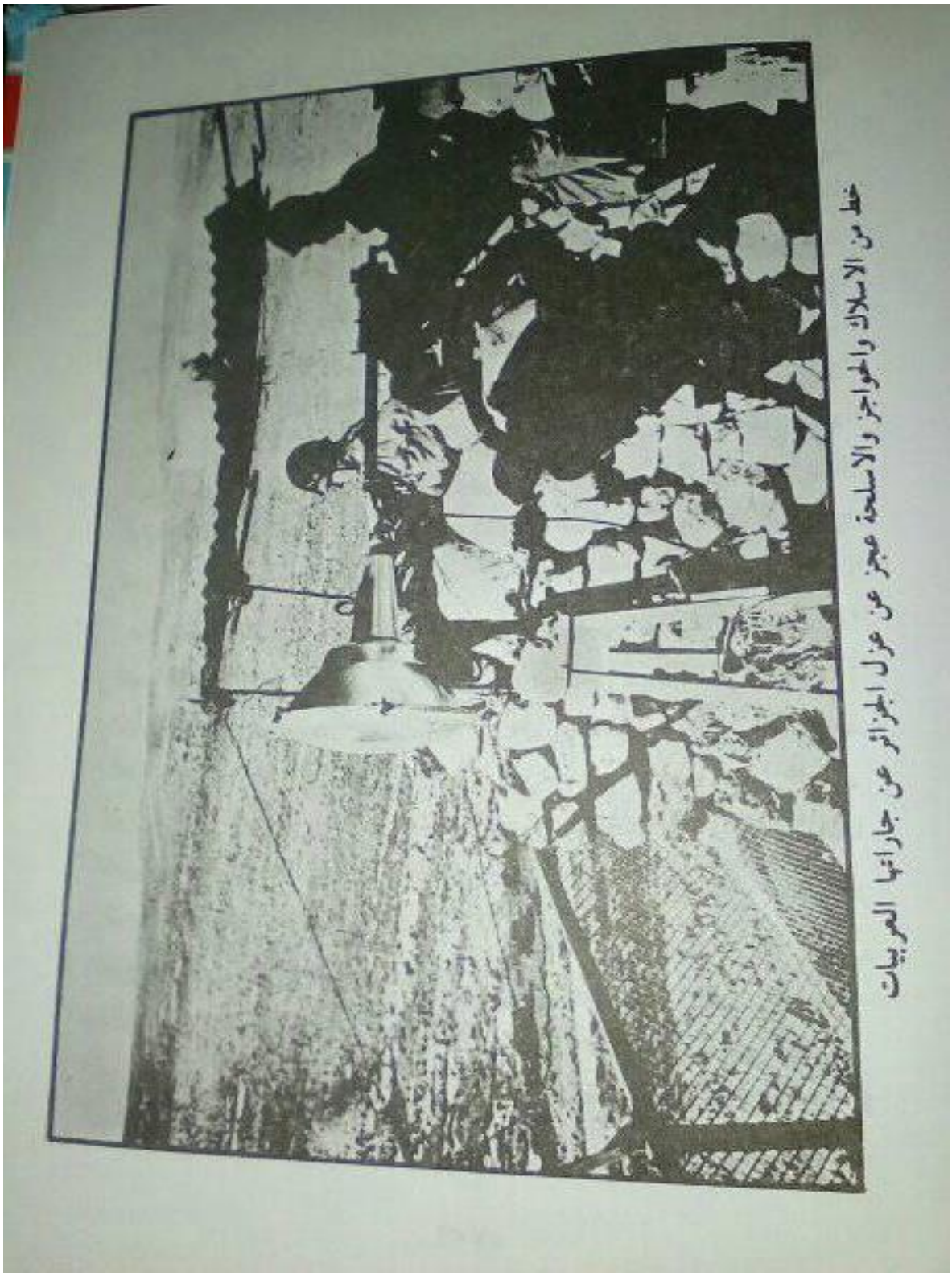
خط من الاسلاك والحواجز والاسلحة عجز عن عزل الجزائر عن جاراتها العربيات

بسام العسيلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، المرجع السابق،ص.203

الملحق4[1]

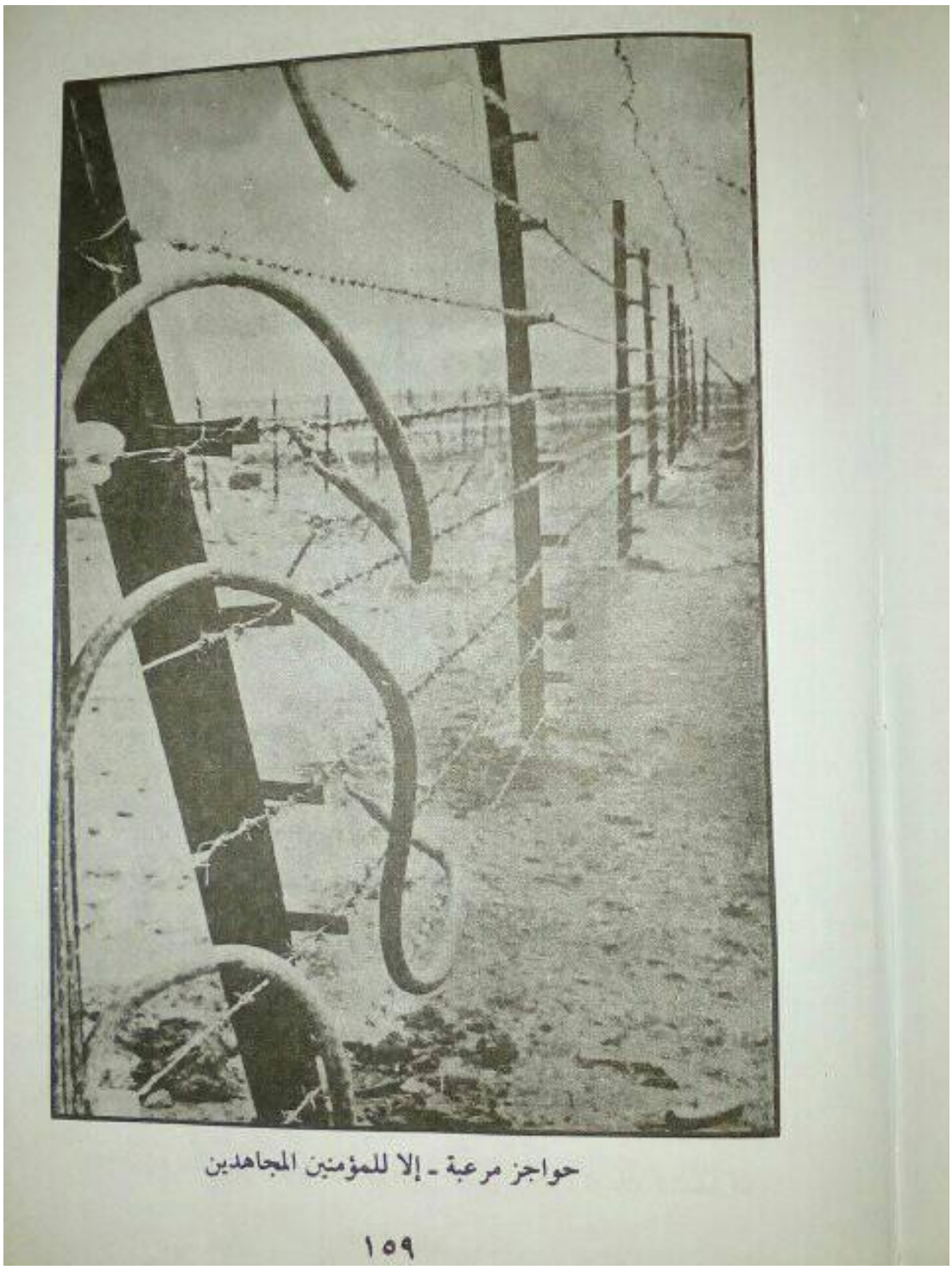

حواجز مرعبة - إلا للمؤمنين المجاهدين

١٥٩

بسام العسيلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة ،المرجع السابق،ص.159

الملحق5

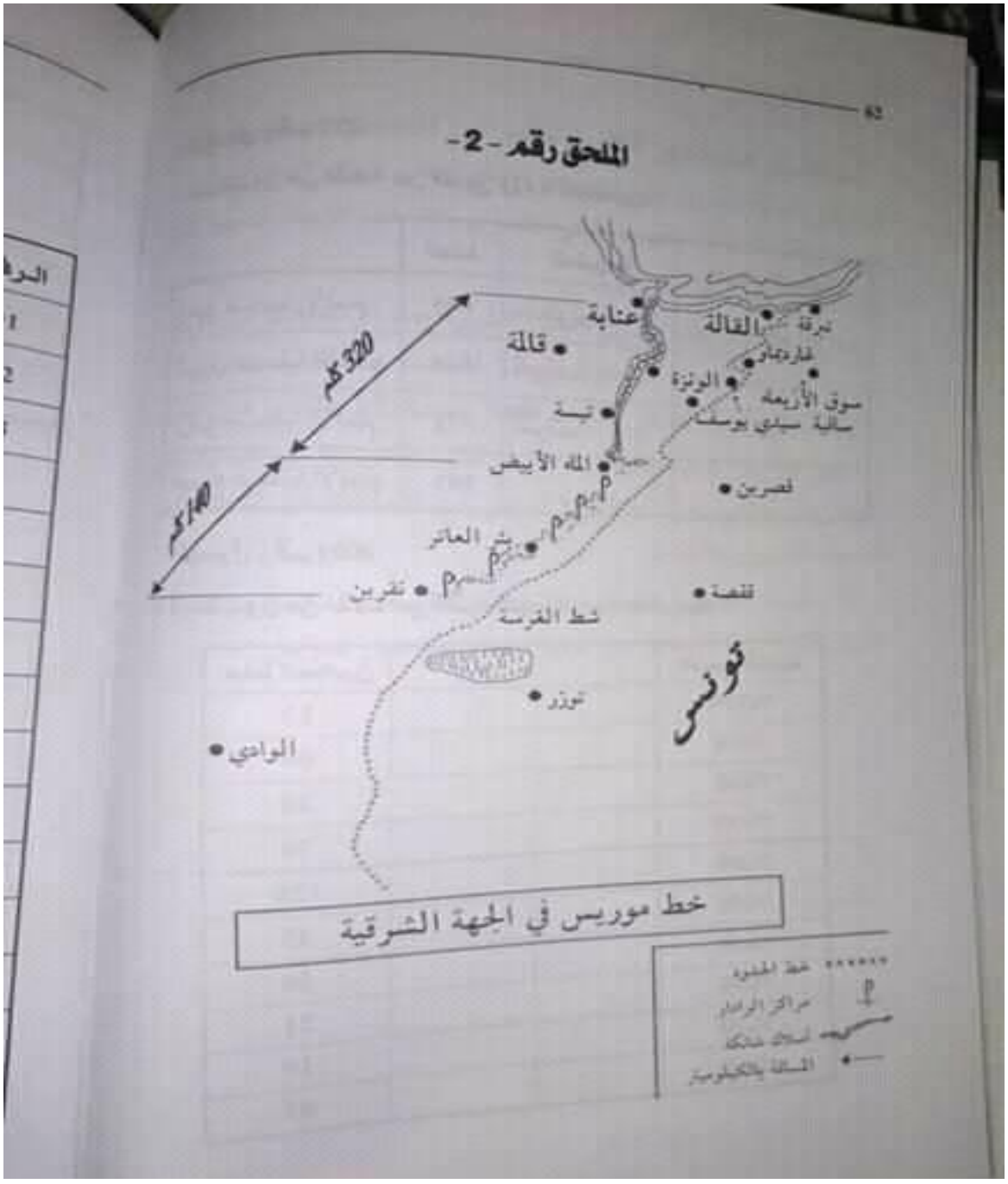

زايدي نورالدين،السجل الذهبي لشهداء ثورة التحريرالوطني لولاية تبسة،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ،2010،ص.62.

الملحق 6

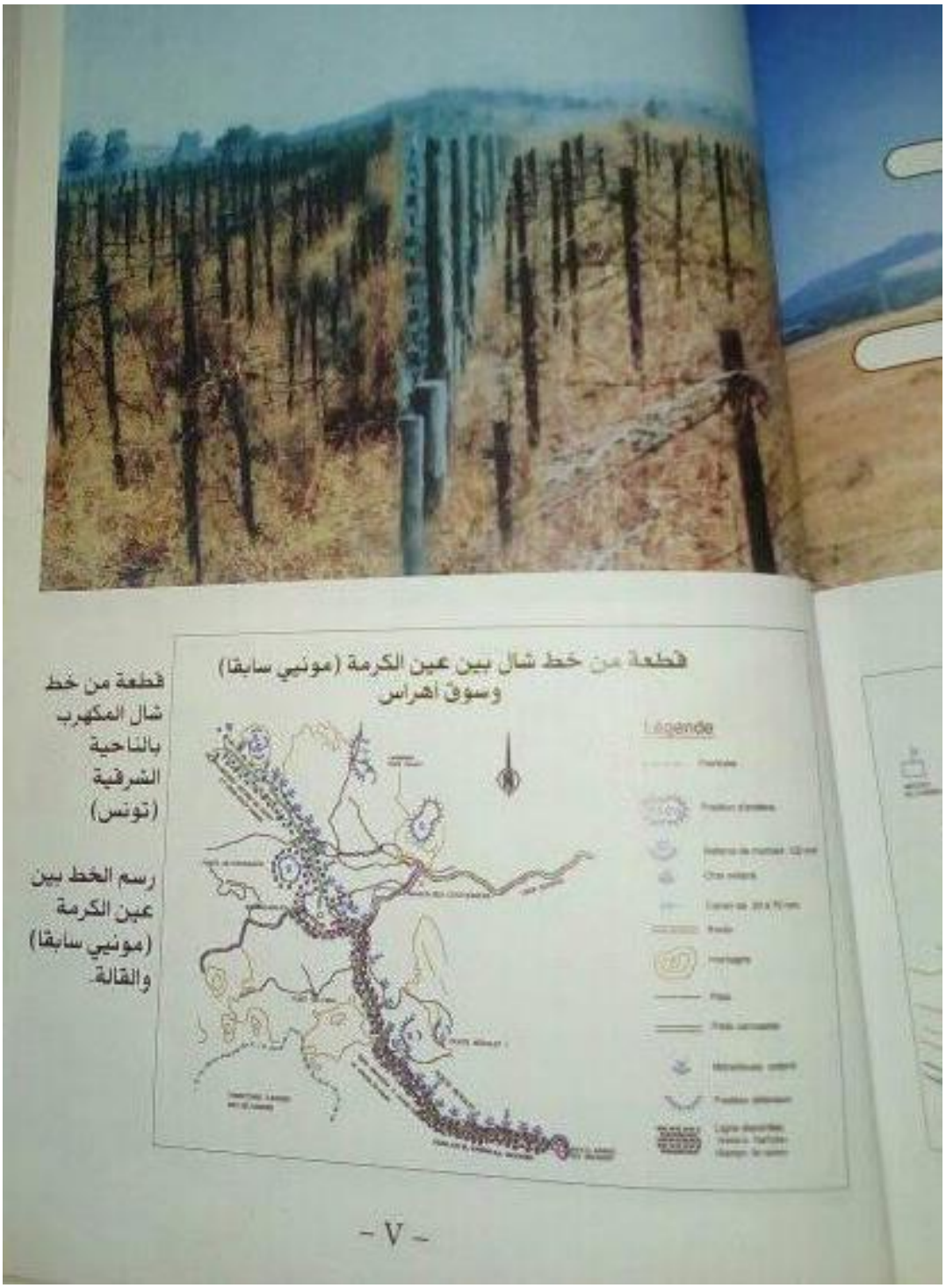

قطعة من خط شال المكهرب بالناحية الشرقية (تونس)

رسم الخط بين عين الكرمة (مونيي سابقا) والقالة.

خالد نزار ،المصدر السابق

الملحق7

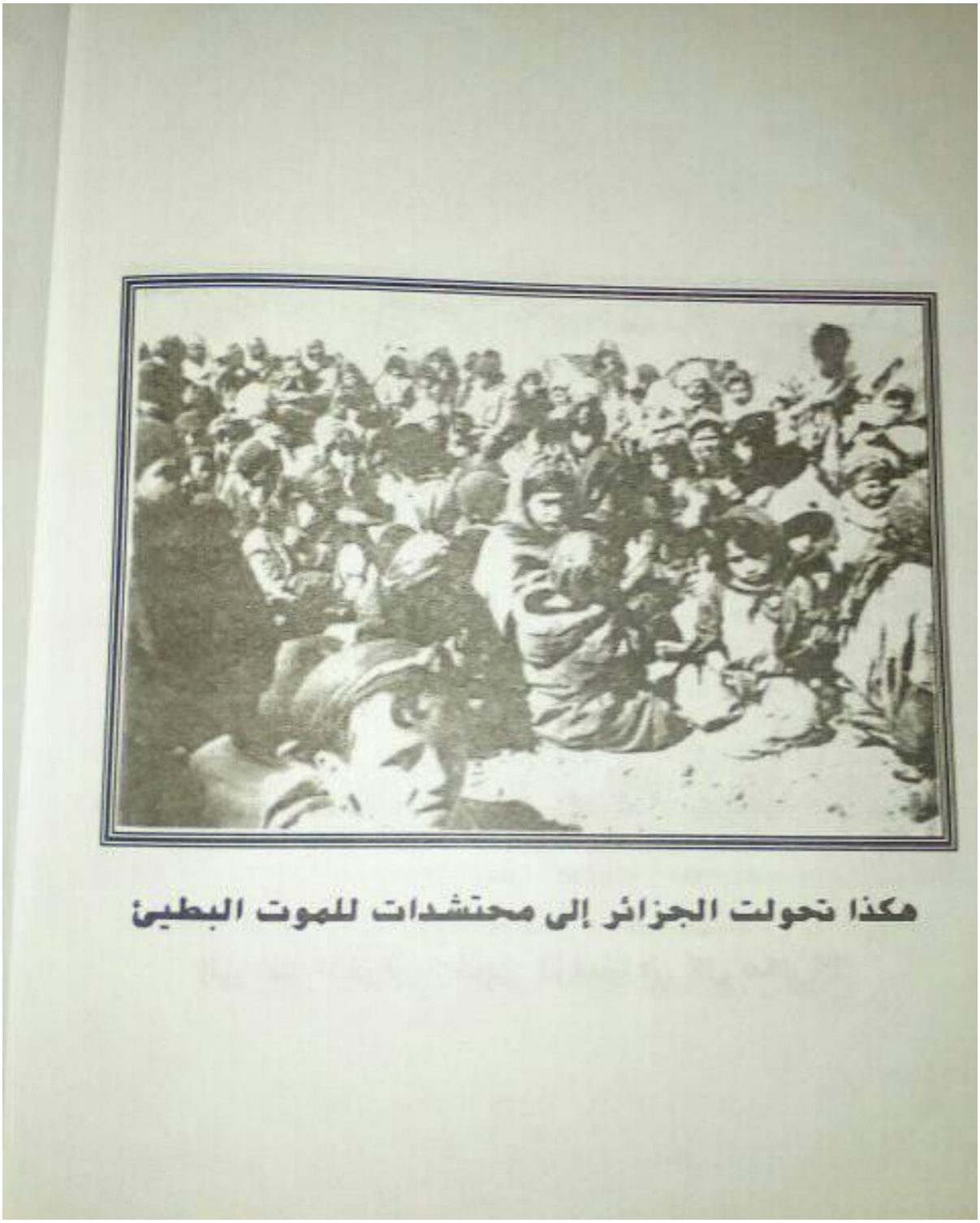

هكذا تحولت الجزائر إلى محتشدات للموت البطيئ

محمد الصالح الصديق،المرجع السابق.

الملحق8

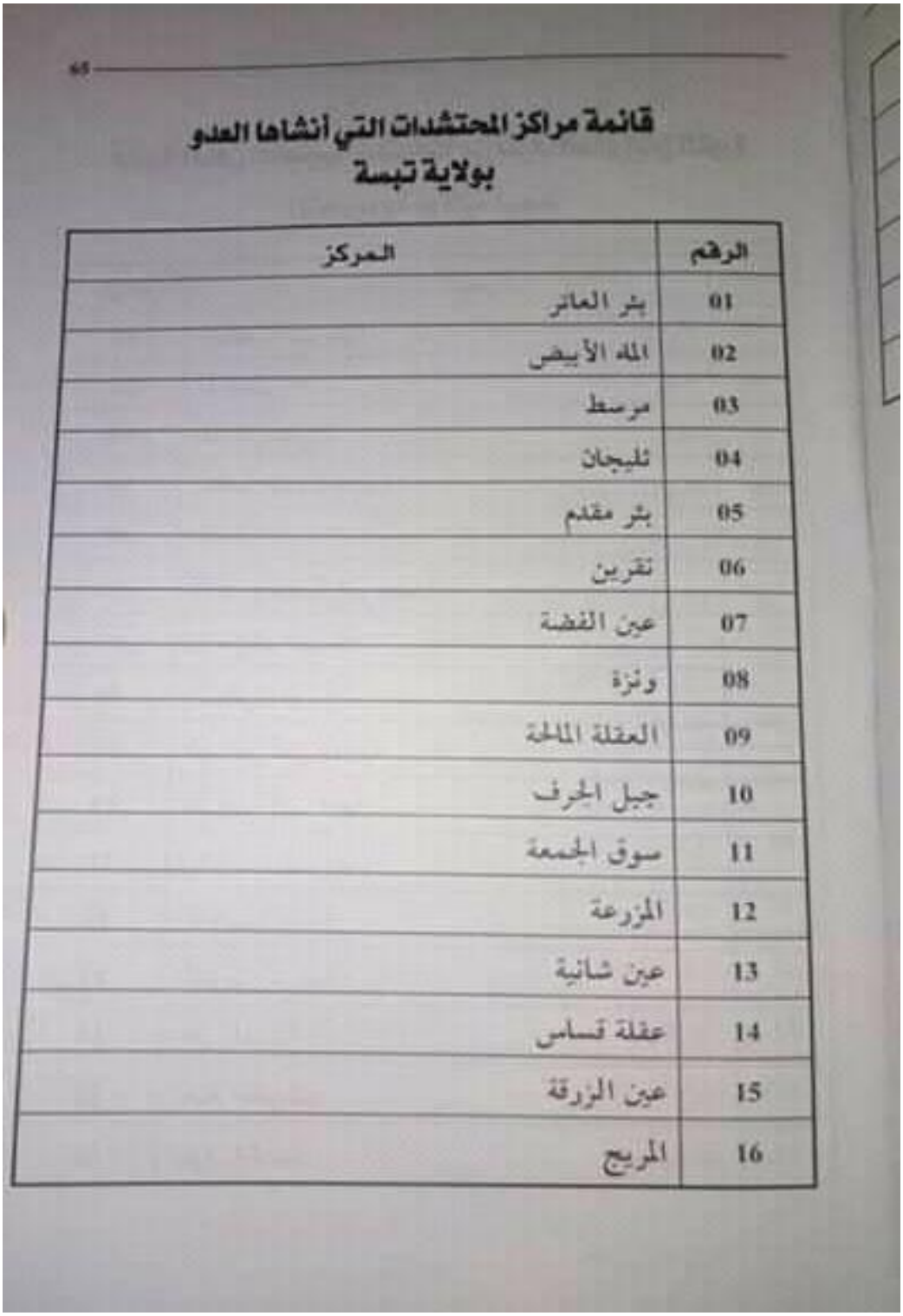

65

قائمة مراكز المحتشدات التي أنشاها العدو بولاية تبسة

الرقم	المركز
01	بئر العاتر
02	الماء الأبيض
03	مرسط
04	ثليجان
05	بئر مقدم
06	نقرين
07	عين الفضة
08	ونزة
09	العقلة المالحة
10	جبل الجرف
11	سوق الجمعة
12	المزرعة
13	عين شانية
14	عقلة قساس
15	عين الزرقة
16	المريج

زايدي نورالدين،المرجع السابق،ص. 65

الملحق 9

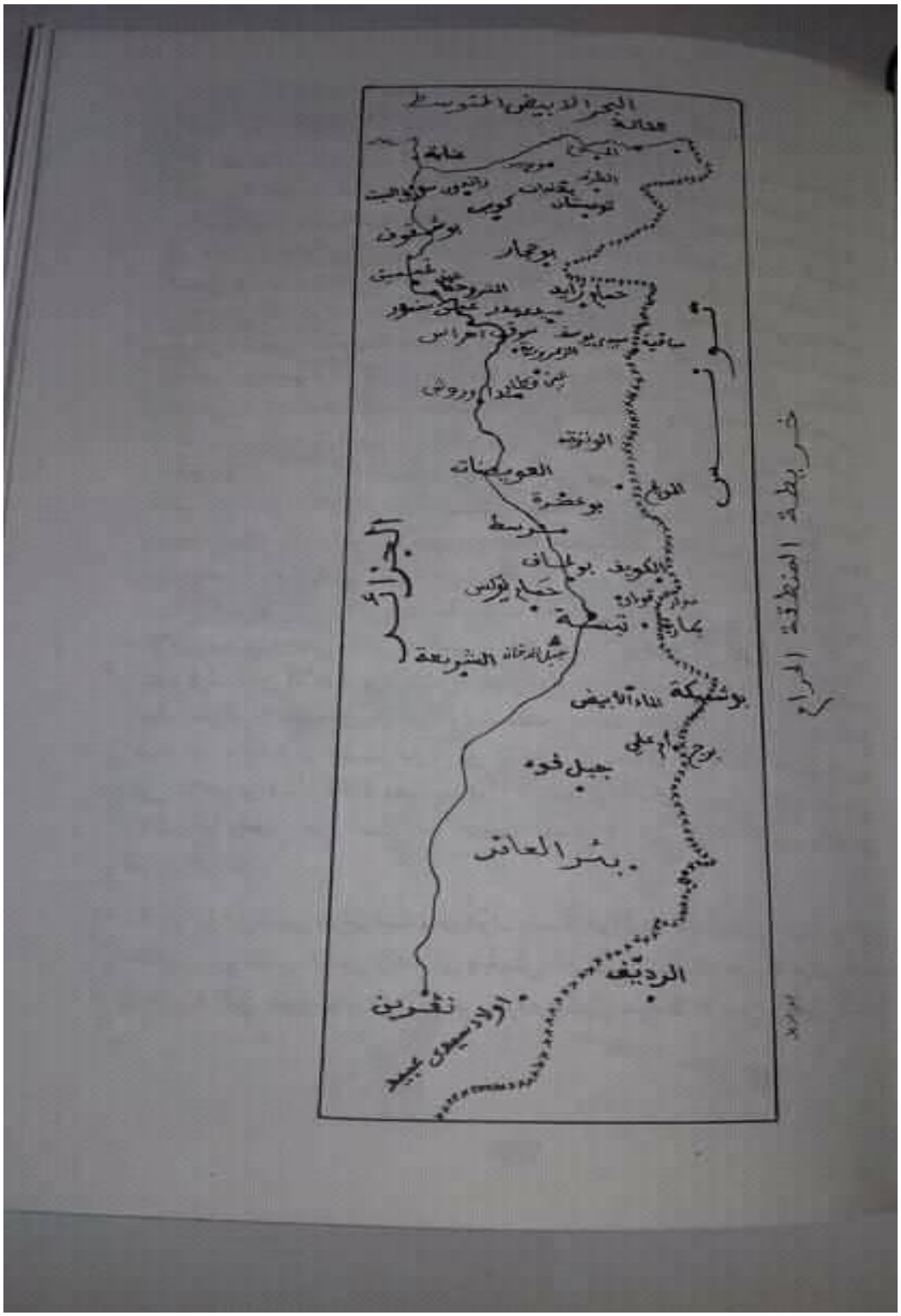

يحيى بوعزيز ،الثورة في الولاية الثالثة،المرجع السابق،ص. 227.

الملحق10

يحيى بوعزيز ،المرجع السابق،ص.229

الملحق11

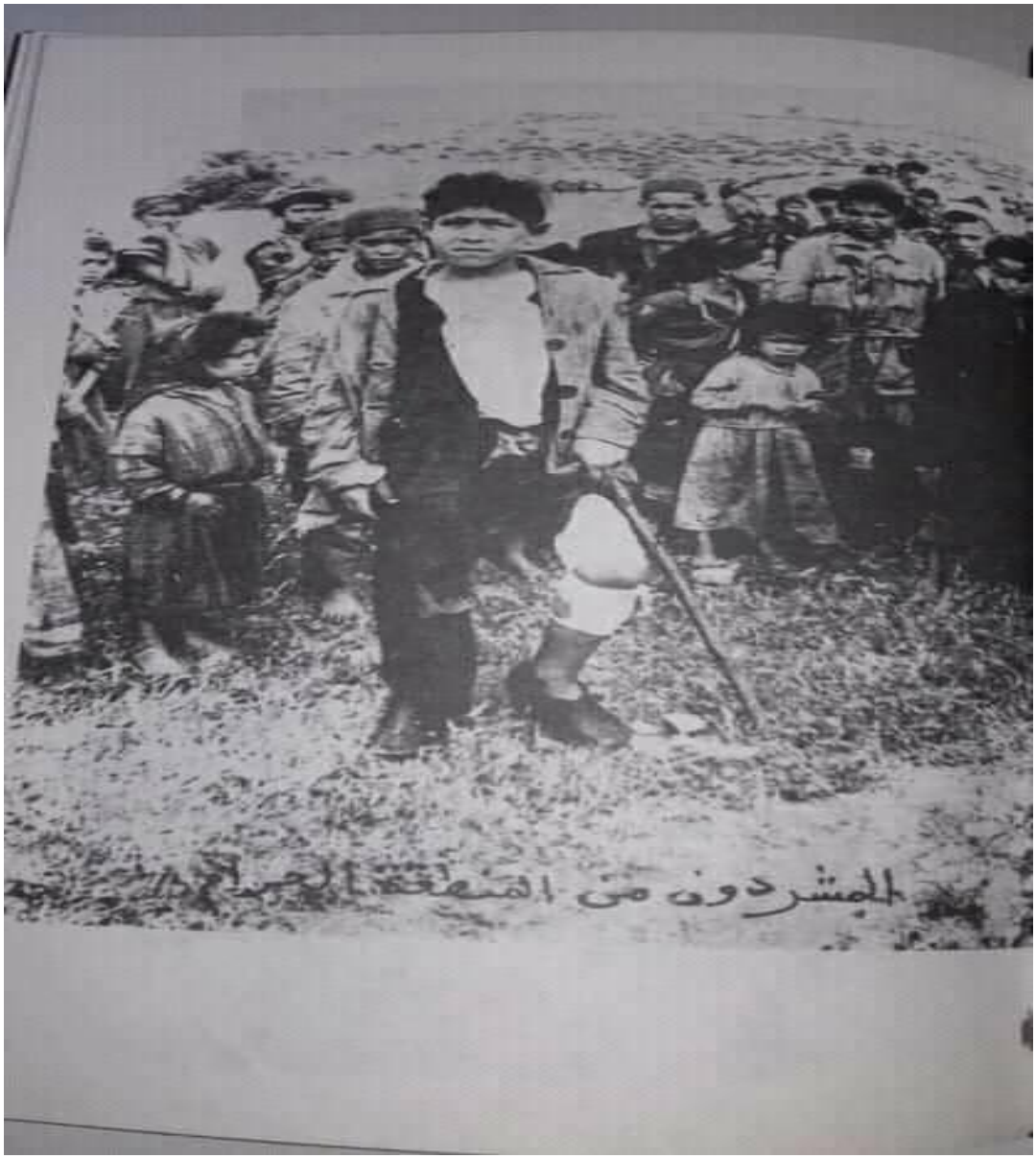

يحيى بوعزيز،المرجع السابق،ص. 230

الملحق12

شهيد مات اثر التعذيب في الجزائر

محمد الصالح الصديق، المرجع السابق.

الملحق13

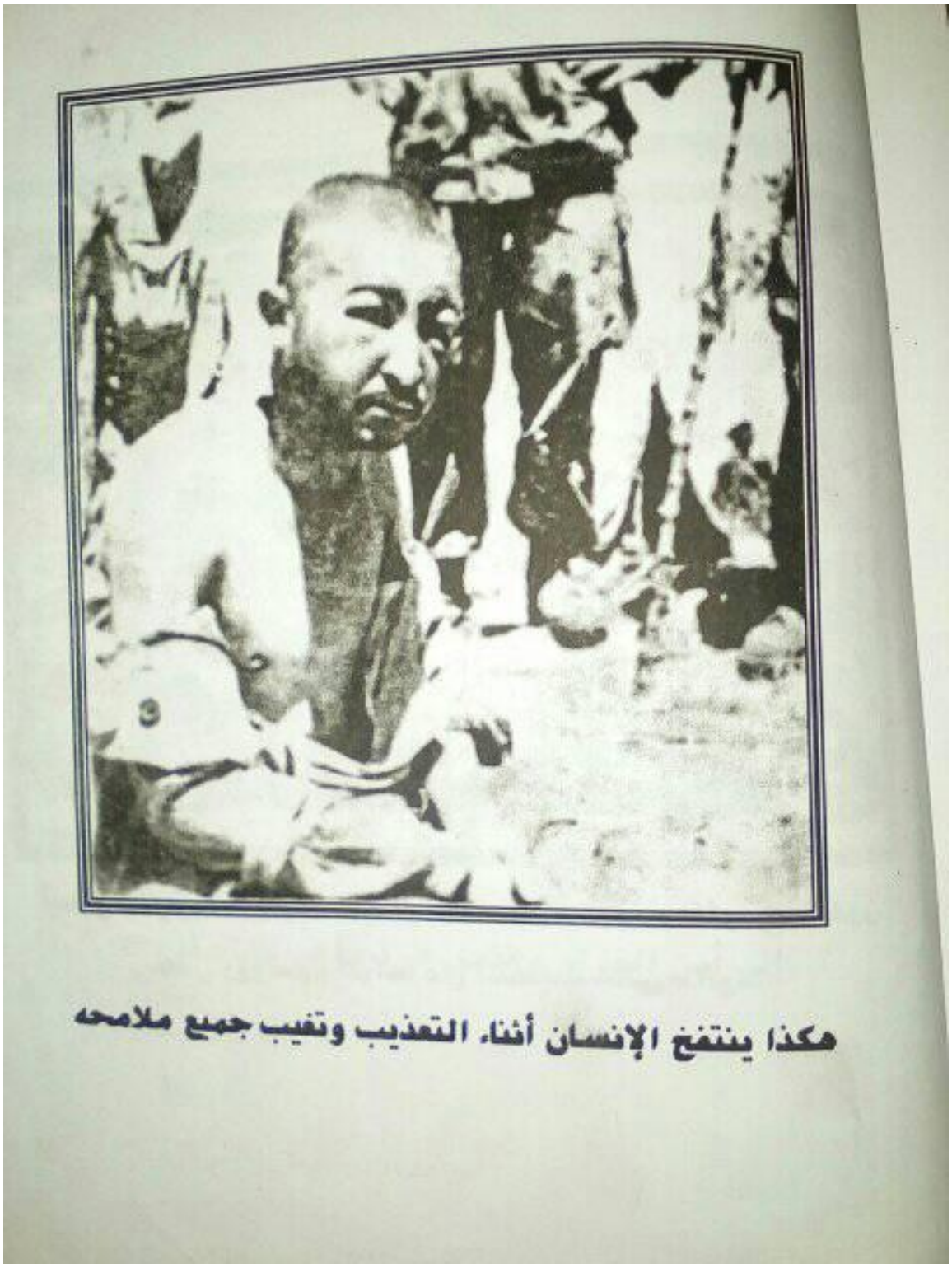

هكذا ينتفخ الإنسان أثناء التعذيب وتغيب جميع ملامحه

محمد الصالح الصديق، المرجع السابق.

الملحق14

هكذا يتحول جسم الإنسان بقنابل النابالم إلى فحمة...

محمد الصالح الصديق، المرجع السابق.

الملحق15

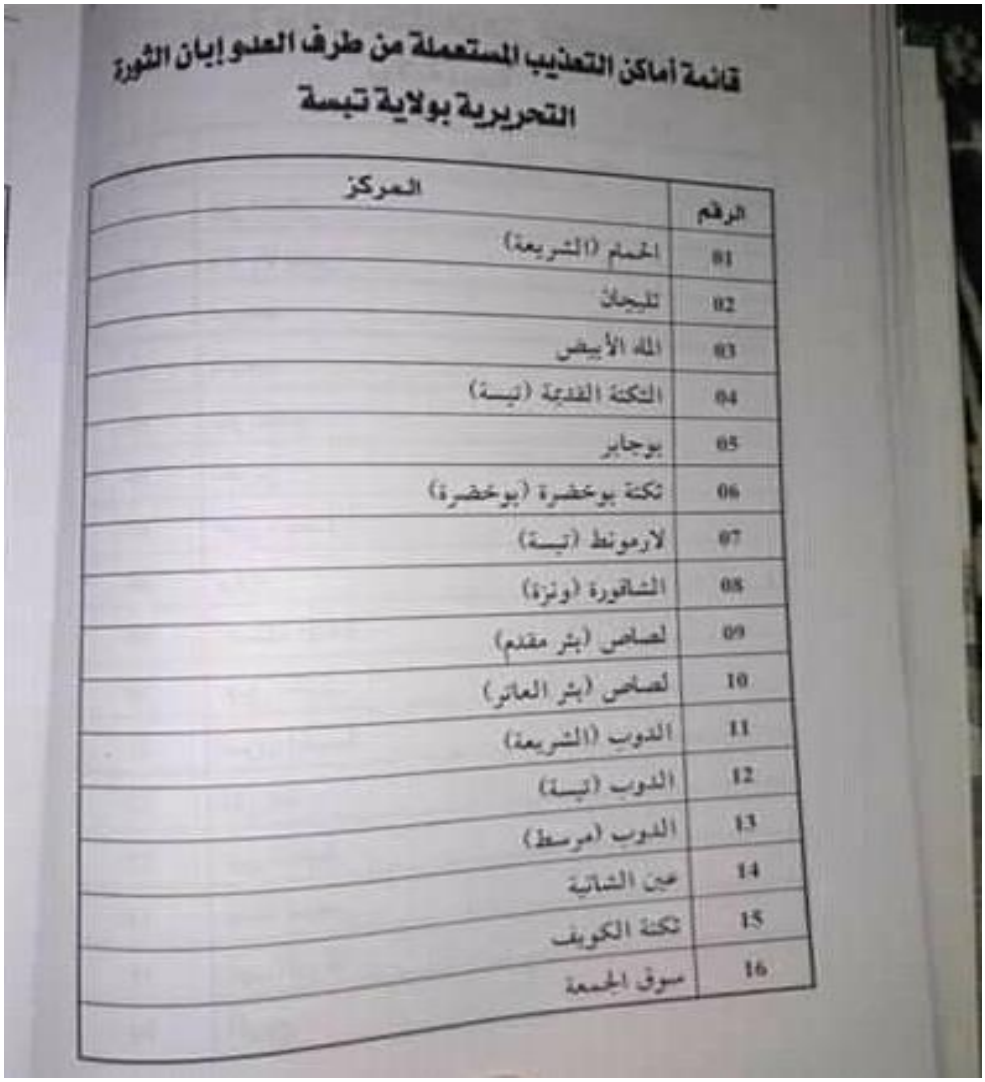

قائمة أماكن التعذيب المستعملة من طرف العدو إبان الثورة التحريرية بولاية تبسة

الرقم	المركز
01	الحمام (الشريعة)
02	تليجان
03	الله الأبيض
04	الثكنة القديمة (تبسة)
05	بوجابر
06	ثكنة بوخضرة (بوخضرة)
07	لارمونط (تبسة)
08	الشاقورة (ونزة)
09	لصاص (بئر مقدم)
10	لصاص (بئر العاتر)
11	الدوب (الشريعة)
12	الدوب (تبسة)
13	الدوب (مرسط)
14	عين الشانية
15	ثكنة الكويف
16	سوق الجمعة

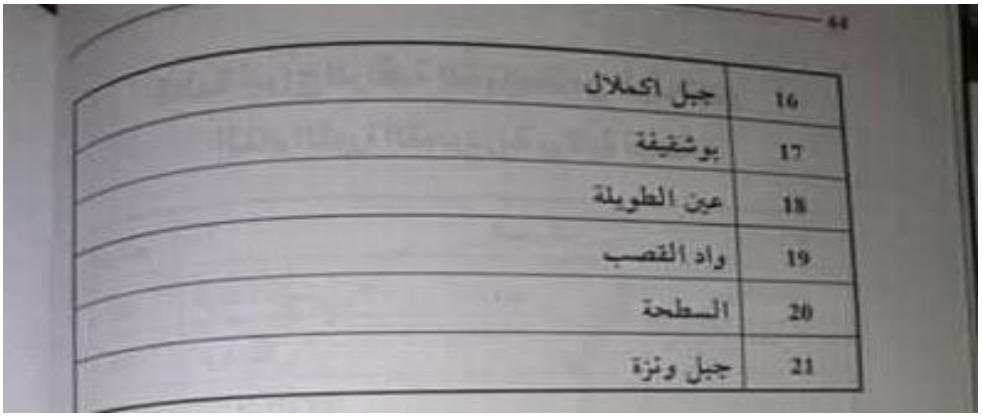

16	جبل اكحلال
17	بوشقيفة
18	عين الطويلة
19	واد القصب
20	السطحة
21	جبل ونزة

زايدي نورالدين، المرجع السابق، ص. 64.

الملحق16

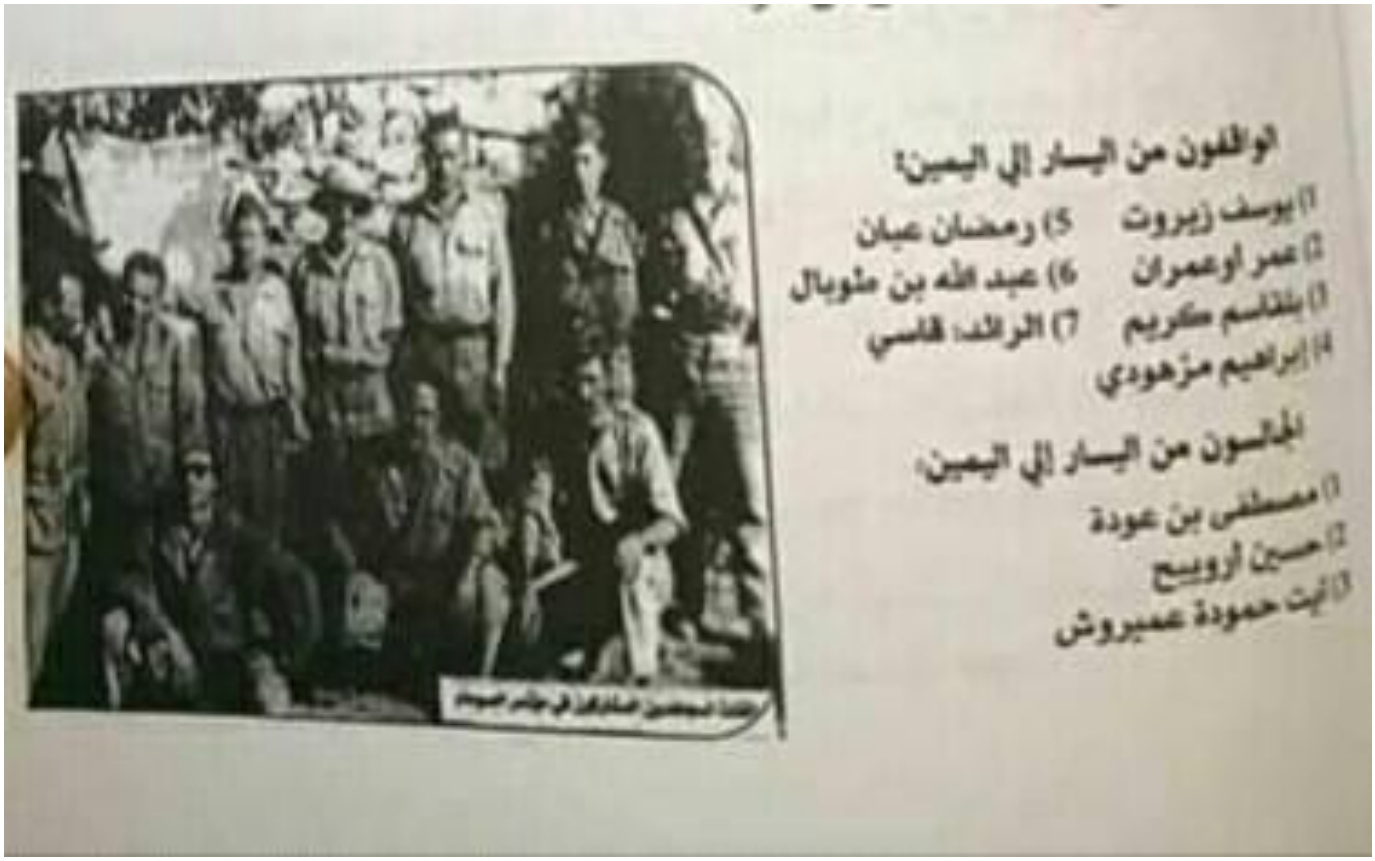

الواقفون من اليسار إلى اليمين:

1) يوسف زيروت
2) عمر أوعمران
3) بلقاسم كريم
4) إبراهيم مزهودي
5) رمضان عبان
6) عبد الله بن طوبال
7) الرائد: قاسي

الجالسون من اليسار إلى اليمين:

1) مصطفى بن عودة
2) حسين أرويبح
3) آيت حمودة عميروش

عثماني مسعود، المرجع السابق، ص. 243.

الملحق17

عثماني مسعود، المرجع السابق، ص. 267.

الملحق18

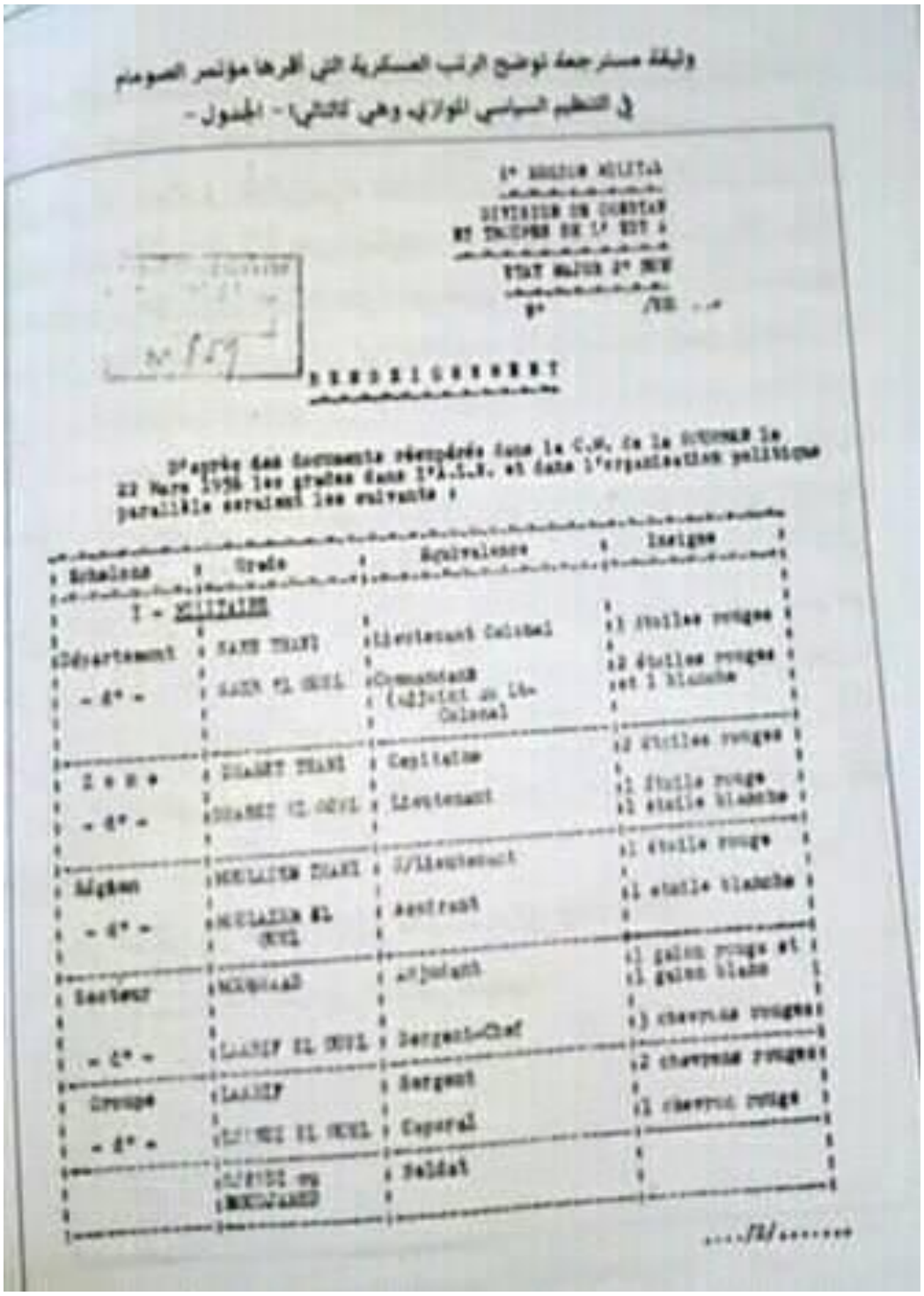

وثيقة مسترجعة توضح الرتب العسكرية التي أقرها مؤتمر الصومام
في التنظيم السياسي الموازي وهي كالتالي: - الجدول -

Echelons	Grade	Equivalence	Insigne
I - MILITAIRE			
Département - 4e -		Lieutenant Colonel	3 étoiles rouges
		Commandant (ou) Chef de Bataillon Colonel	2 étoiles rouges et 1 blanche
2 e B e - 4e -		Capitaine	2 étoiles rouges
		Lieutenant	1 étoile rouge 1 étoile blanche
Région - 4e -		S/Lieutenant	1 étoile rouge
		Aspirant	1 étoile blanche
Secteur - 4e -		Adjudant	1 galon rouge et 1 galon blanc
		Sergent-Chef	3 chevrons rouges
Groupe - 4e -		Sergent	2 chevrons rouges
		Caporal	1 chevron rouge
		Soldat	

عثماني مسعود، المرجع السابق،ص.256.

الملحق19

خارطة الولايات الستة بعد مؤتمر الصومام

عثماني مسعود، المرجع السابق،ص.254.

الملحق20

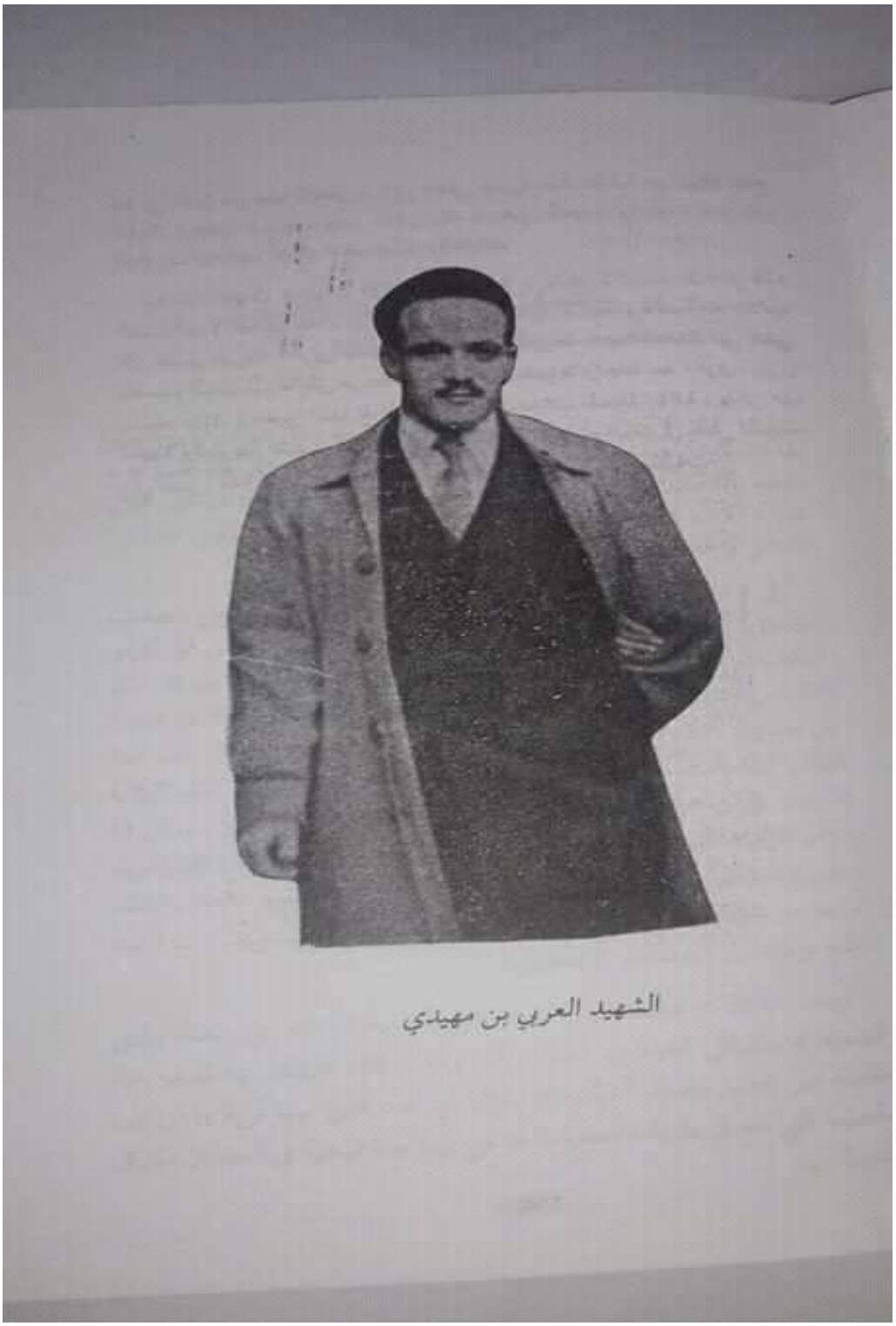

الشهيد العربي بن مهيدي

يحيى بوعزيز، المرجع السابق.

الملحق 21

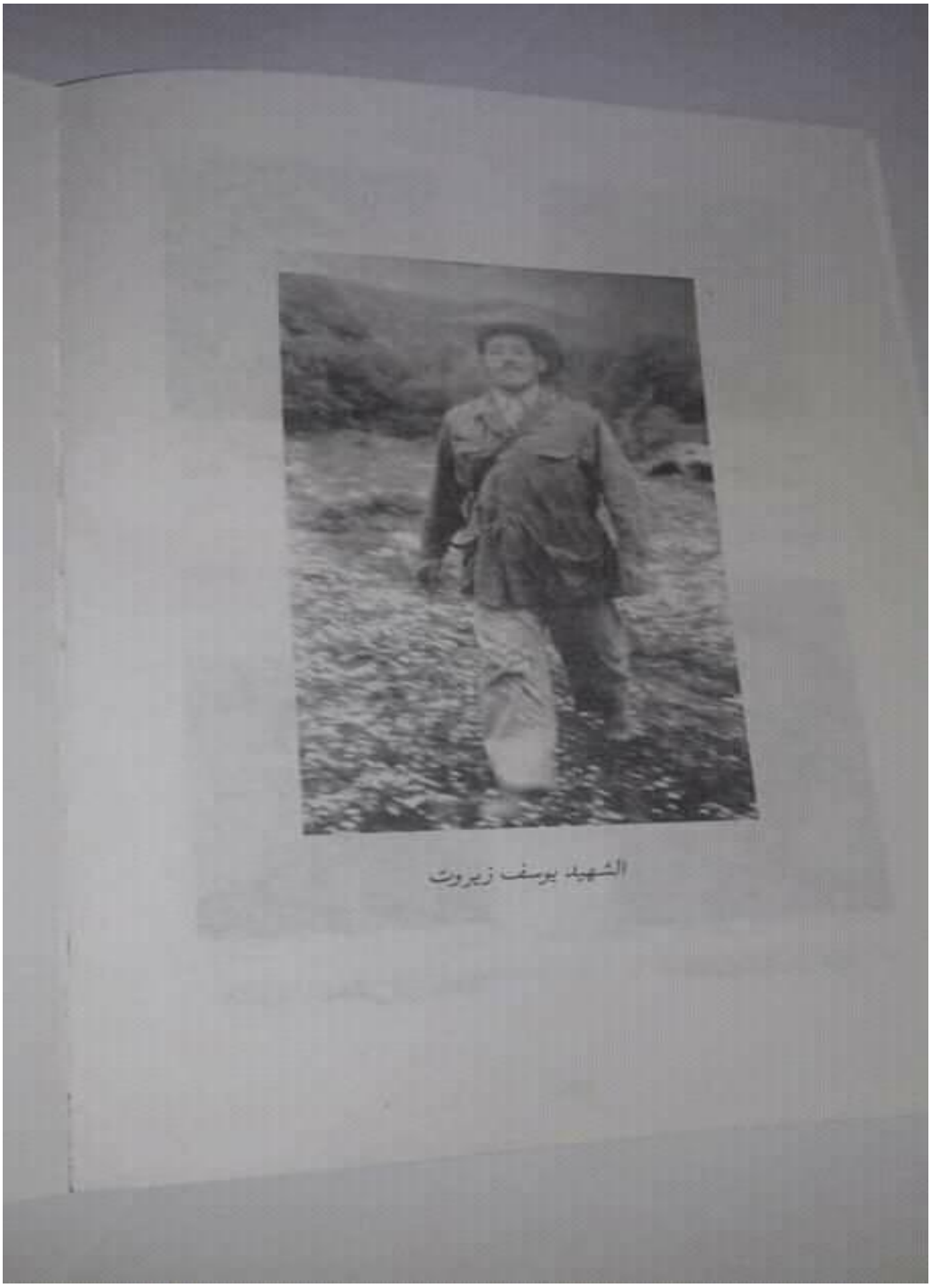

الشهيد يوسف زيروت

يحيى بوعزيز، المرجع السابق.

الملحق22

يحيى بوعزيز، المرجع السابق.

الملحق23

القادة الذين اعتقلتهم السلطات الفرنسية وتظهر القيود الحديدية في أيديهم

بسام العسيلي ،الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة، المرجع السابق،ص.115.

الملحق24

وأصبح جيش التحرير جيشا حديثاً

بسام العسيلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق،ص.78.

الملحق25

وحدة من جيش التحرير في الحدود التونسية - الجزائرية .

بسام العسيلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص. 112.

الملحق26

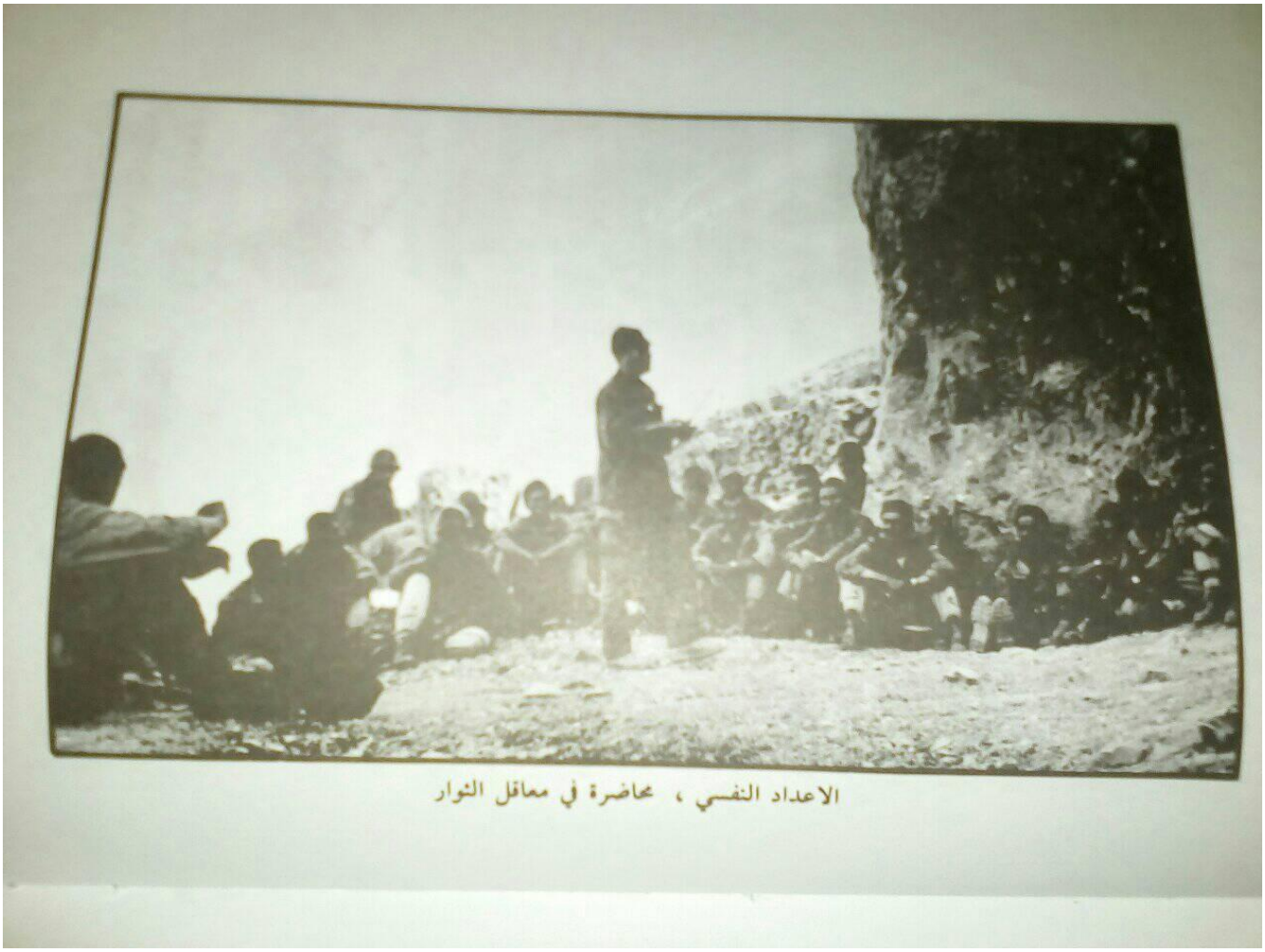

الاعداد النفسي ، محاضرة في معاقل الثوار

بسام العسيلي، جيش التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص. 126

الملحق27

صورة من صور إضراب الجزائر ـ شكل من اشكال المقاومة

بسام العسيلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة، المرجع السابق، ص. 87.

الملحق28

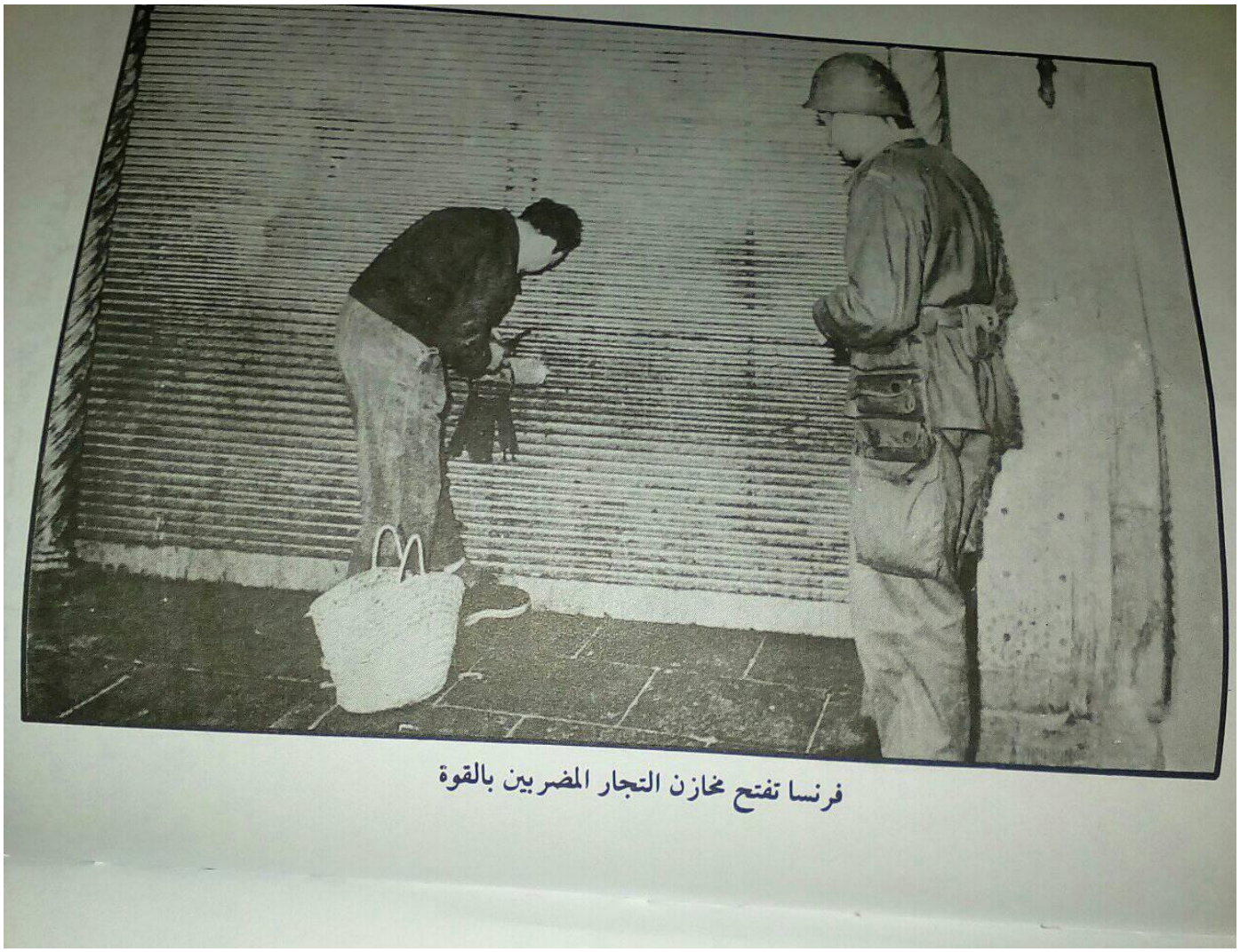

فرنسا تفتح مخازن التجار المضربين بالقوة

بسام العسيلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة، المرجع السابق، ص. 174.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-المصادر:

01- أمقران عبد الحفيظ الحسني ، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد ، دار الأمة ، الجزائر ، 2010

02- أوساريس ، شهادتي حول التعذيب " مصالح خاصة " : الجزائر 1957 – 1959 ، تر. مصطفى فرحات ، دار المعرفة للنشر ، الجزائر ، 2008 .

03- اينودي جاك لوك ، مزرعة أمزيان تحقيق حول مركز للتعذيب ابان حرب الجزائر ، تر . رابح حليس وطوايبية نجيب ، ميديا بلوس للنشر ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، د . س. ن .

04- الذيب فتحي ، عبد الناصر وثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1990 .

05- علاق هنري ، مذكرات جزائرية ، ذكريات الكفاح والآمال ، تر . جناح مسعود . عبد السلام عزيزي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 .

06- أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح مذكرات ، ج.3 مع ركب الثورة التحريرية ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 .

07- برانش رافائيلا ، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية ، تر. أحمد بن محمد بكلي ، أمدوكال للنشر ، د.م.ن ، 2010.

08- بريستر ايفه ، في الجزائر يتكلم السلاح ، نضال شعب من أجل التحرير ، تر, عبد الله ف . كحيل ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، 1989 .

09-بوعكاز محمد ، مذكرات المحافظ السياسي شاعر شعب ثائر المجاهد بوعكاز العربي ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2019.

10-بوداود عمر، 05 سنوات على رأس فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، من حزب الشعب الجزائري الى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر.أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر

.2007

11- بن حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية ، دار النعمان للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2012 .

12-بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، دار النعمان للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2004 .

13-تيزي ميلود ، مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام وتداعياتها ، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2004 .

14- زوزو عبد الحميد ، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة) ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2004 .

15-خالد نزار ، الجزائر 1954-1962 ، يوميات الحرب ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، د.س.ن.

16- خياطي مصطفى ، معسكرات الرعب أثناء حرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، تر قندور عباد فوزية ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، د . س. ن.

17- دحلب سعد ، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2007 .

18-قريقور ماتياس ، الفرق الادارية المختصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955 – 1962) ، تر. م . جعفري ، منشورات السائحي ، الجزائر ، 2013.

19- مالك رضا ، الجزائر في ايفيان ، تاريخ المفاوضات السرية 1956 – 1962 ، تر . فارس خصوب ، دار الفرابي للنشر ، بيروت ، 2003.

20- عباس محمد ، الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن ، دار القصبة ، الجزائر ، 2003 .

21- عفرون محرز ، مذكرات من وراء القبور ، ج1 ، وقائع مأساة منسية ، تر . الحاج مسعود مسعود ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008.

22-علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1956 –

1962 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، د.س.ن .

23- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء 2، دار العثمانية للنشر، الجزائر 2014.

24-كلودليوزو ، العنف والتعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية ، تر . الصادق عماير ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 .

25- منصور أحمد ، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر ، دار الأصالة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط2 ، 2009 .

26-هرفي هامون باتريك وباتريك روتمان ، حملة الحقائب المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر ، تر .كابوية عبد الرحمان وسالم محمد ، منشورات دحلب،2010.

27-هلايلي محمد الصغير ، شاهد على الثورة في الأوراس ، دار القدس العربي ، الجزائر ، 2013 .

2-المراجع:

أ- باللغة العربية:

01- أتومي جودي ، وقائع سنوات الحرب في الولاية الثالثة (منطقة القبائل) 1956-1962 ، قصص حرب ، ج2 ، د.د.ن، د.م.ن، س..ن.

02- احدادن زهير ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 ، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع ، الجزائر ، د.س.ن.

03-ازغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 - 1962 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1984 .

04-اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، 1954-1962، دار هومة للنشر، الجزائر 2009.

05- الصديق محمد الصالح ، كيف ننسى وهذه جرائمهم ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2009 .

06- الصديق محمد الصالح ، دور الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة، الجزائر، د.س.ن .

07- الصغير مريم ،مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 . 1962، دار الحكمة، 2010.

08- العسيلي بسام ، جيش التحرير الوطني الجزائري ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2010 .

09- العسيلي بسام ، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، دار النفاس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2010 .

10-الغربي غالي، فرنسا والثورة الجزائرية، دار هومة، الجزائر 2012.

11- بن أزواو فتح الدين ، ايديولوجية الثورة الجزائرية 1954 – 1962 ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2013.

12- سعدي بزيان ، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو الى الجنرال اوساريس ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 .

13- بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر ، 1830-1989 ، ج2 ، دار المعرفة ، الجزائر .

14- بلقاسم محمد ، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية – الجبهة الشرقية – 1954 – 1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 ، الجزائر ، د.س.ن .

15- بلوزاع براهمية ، نظرة على الجزائر بين 1947- 1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة ، الأسبوع ، الصباح نموذجا ، دار كوكب العلم للنشر ، الجزائر ، 2015 .

16- بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر في البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت.

17-رمضان بورغدة ، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص ، منشورات بونة للبحوث والدراسات ، الجزائر ، 2012 .

18- بوضربة عمر ، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 . جانفي 1960 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 .

19- بوعزيز يحي ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، الجزء 3، دار الهدى، الجزائر

.2004

20- بوعزير يحي ، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954 -1962 ، 1-2 ، المؤسسة الوطنية.

21- بوعزير يحي ، الثورة في الولاية الثالثة التاريخية، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر 2004.

22- بوقريوة لمياء . تطور الثورة التحريرية الجزائرية والاستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها ، 1958-1959 ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 .

23- بومالي احسن ،استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، د.س.ن .

24- جمعية حماية رموز الثورة والبحث عن التاريخ ولاية تبسة ، من معارك المنطقة الخامسة التابعة للولاية التاريخية الأولى أوراس النمامشة ابان ثورة التحرير المجيدة ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2019 .

25- جويبة عبد الكامل ، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958 ، دار الواحدة للكتاب ، الجزائر ، 2012 .

26-حفظ الله بوبكر ، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954- 1958 ، دار العلم والمعرفة ، الجزائر ، 2013 .

27-حفظ الله بوبكر ، التموين والتسليح ابان ثورة التحرير الجزائرية،1954-1962، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر2013.

28- حمدي أحمد ، الثورة الجزائرية والاعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط2، الجزائر 1995.

29-خالفة معمري ، عبان رمضان ، المحاكمة المزيفة ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2012 .

30- زبير رشيد ، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956- 1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010 .

31-شبوط سعاد يمينة، الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية،1954-1962،

دار الهدى للنشر، الجزائر 2015.

32- شريط لخضر واخرون ، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ، 2007 .

33-شريط عبدالله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية،1956-1957-1958، دار هومة، الجزائر 2010.

34- ضيف الله عقيلة ، التنظيم السياسي والاداري للثورة 1954-1962 ، القافلة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 .

35- طاس ابراهيم ، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة، 1956-1958، دار الهدى للنشر، الجزائر 2013.

36- عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 .

37- عبد القادر حميد ، عبان رمضان ، مرافقة من أجل الحقيقة ، دفاعا عن عبان والجمهورية ، منشورات الشهاب ، الجزائر .

38- عبد النور علي يحي ، تحقيق عن التعذيب في الجزائر ، معهد الهقار ، جينيف ، 2003 .

39-عثماني مسعود ، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 .

40- عمراني عبد المجيد ، جون بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر.

41-عبد المجيد بخوش، معراك ثورة التحرير المظفرة، مؤسسة رحال نسيم رياض للنشر و التوزيع، الجزائر 2013.

42-قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، م4، منشورات وزارة المجاهدين.

43- قندل جمال ، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957- 1962 ، دار الضياء للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006 .

44- قندل جمال ، اشكالية تطور وتوسع الثورة التحريرية 1954-1962، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر.

45- لونيسي ابراهيم ، العقيد عميروش وعملية الزرق ضحية المؤامرة أم منفذ للثورة من كارثة ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر .

46-مسعود سيد علي احمد، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2010.

47- مقلاتي عبد الله ، ظافر نجود ، التاريخي السياسي للثورة الجزائرية ، ج 2 ، دار سخنون للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013 .

48-عبد الله مقلاتي، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية، دراسة وتحليل ، وزارة الثقافة، الجزائر، د.س. ن.

49-عبد الله مقلاتي ، العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية ابان الثورة التحريرية، ج2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

50-عبد الله مقلاتي ، دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر2009.

51- مناصرية يوسف واخرون ، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 ، الجزائر ، د.س.ن .

52-نور عبد القادر، حوار حول الثورة، موحم للنشر، الجزائر 2009.

53- هلال عمار ، نشاط الطلبة الجزائريين ابان حرب التحرير الوطني 1954، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

54-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954، الاسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة للنشر،2010.

55-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954، الاعلام ومهامه اثناء الثورة ، دار القصبة للنشر،2010.

ب-باللغة الفرنسية:

1-Alistre Horne, Histoire de la guerre dalgerie, traduit de langlais par yves du guerry, edition Albain Michel, Paris, 1980.

2-Yves Courriere , la guerre dalgerie , le temps de leopards , ediyions casbh alger , 2005 .

3-Claude Jean ; des soldats Tortionnaires , guerre dalgerie , des jeunes gens ordinaires confrontes ahintolerable , editions Media – plus – constantine , 2012

3-الجرائد والمجلات:

01-**جريدة المجاهد** (لسان حال ج.ت.و):

- حربنا التحريرية كما تراها الصحافة الالمانية ، العدد 15، الاربعاء 1/1/ 1958 .

- ارباع الساعة تتجدد ولا تنتهي، العدد 15، الاربعاء 1/1/ 1958 .

- ضحايا المنطقة الحرام، العدد 16، الاربعاء 3/1/ 1958 .

- قوانين المحتشد، العدد 19، 7/9/ 1958 .

02-**مجلة المصادر**: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954.

-الجزائر في الاستراتيجية العسكرية الغربية من 1939-1962، الكرامة للنشر والطباعة والاتصال، الجزائر، العدد 15،2007.

-أساليب الاستنطاق خلال الثورة التحريرية، الكرامة للنشر والطباعة والاتصال، الجزائر، العدد 17،.2008

03-مجلة قضايا تاريخية، العدد 02، الجزائر 2016.

04- مجلة الذاكرة، العدد 07، ديسمبر 2001،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر.2001.

05-مجلة اول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 68، 1994.

06-مجلة اول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 164، 1994.

4-الاطروحات والرسائل الجامعية :

01-بوهناس يزيد ، مشاريع التهدئة الفرنسية ايان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2014 ، اشراف قريوي سليمان .

02- خيثر عبد النور ، الهيئات القيادية للثورة 1954-1962 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006.

03- سعيود أحمد ، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1 نوفمبر 1954- 19 سبتمبر 1958 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تاريخ الثورة ، جامعة الجزائر، 2002 ، اشراف جمال قنان.

5-الملتقيات :

01-بوسنة محمود ، دور الحرب النفسية في انجاح الثورة الجزائرية وافشال سياسة الاستعمار الاستيطانية ، لقاء علمي بمناسبة ذكرى مجازر 8 ماي 1945 ، جامعة سطيف 2 ، 2017/05/07 .

6-المعاجم والقوانين :

01-عبد المالك مرتاض ، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954 – 1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، د.س.ن.

02-عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر.عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007.

7-الموسوعات :

01-عبد الوهاب الهلالي، الموسوعة السياسية، ج3، المؤسسة القومية للدراسات والنشر.

الملخص:

لم تهنأ السلطات الفرنسية ولم يهدأ لها بال منذ أن وطأت قدماها أرض الجزائر، فبذلت كل ما في وسعها وحاربت بكل قواها لجعل الجزائر قطعة فرنسية، وعلقت آمال كبيرة على حكامها الذين كانت تعينهم في الجزائر من أجل القضاء على الثورة، وفي كل مرة كان يفشل أحدهم في أداء عمله كانت تستبدله بأخر، ومن هؤلاء كان الحاكم العام روبير لاكوست، الذي تم تعيينه سنة 1956، فجاء الى الجزائر حاملا خطة للقضاء على الثورة، فسميت خطته بسياسة التهدئة العامة والأمن واعتمدت هذه السياسة بصفة كبيرة على الجانب العسكري، مع دعمها طبعا ببعض المشاريع والقوانين مثل قانون الإطار، دون أن ننسى الحرب النفسية، كما اعتمد أيضا على بعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، والتي شملت فئة معينة من الجزائريين، وكانت بمثابة اغراءات لكسب الجزائريين لصفه، إلا أنها بقيت حبر على ورق وفي المقابل لم تبق قيادة الثورة التحريرية ساكتة بل تصدت لهذه السياسة بسياسة مضادة، شملت مختلف الميادين، ففي الجاب السياسي قامت بتنظيم عقد المؤتمر التاريخي " مؤتمر الصومام 20 أوت 1956" والذي هيكلت من خلاله الثورة ونظمتها، كذلك قامت بتكثيف العمليات والمعارك العسكرية التي انتصرت فيها على الجيش الفرنسي، كما كان للنشاط الدبلوماسي والاعلامي دورا كبيرا في التعريف بالقضية الجزائرية وكسب دعم كبير للثورة التحريرية، فانقلب السحر على الساحر، وانعكست سياسة لاكوست سلبا على فرنسا وايجابيا على الثورة الجزائرية، حيث أثرت النفقات العسكرية على ميزانية الدولة الفرنسية وأثقلت كاهلها، كما انتشرت الخلافات والانقسامات في أوساط الفرنسيين، وزاد قلقهم وخوفهم على مصالحهم، مما أدى الى انهاء مهام الوزير المقيم وتنحيته عن منصبه ومغادرته الجزائر سنة 1958، وانتهى عهد الجمهورية الرابعة بعد قيام الجيش الفرنسي بالاتفاق مع المعمرين بتمرد 13 ماي 1958.

Résumé:

Les autorités françaises n'ont pas félicité ni se sont calmées depuis qu'elles ont mis les pieds dans le pays d'Algérie, alors elles ont fait tout ce qui était en leur pouvoir et se sont battues de toutes leurs forces pour faire de l'Algérie une pièce française, et ont mis de grands espoirs sur ses dirigeants qui les nommaient en Algérie pour éliminer la révolution, et chaque fois que l'un d'eux échouait Dans l'accomplissement de son travail, elle l'a remplacé par un autre, et parmi eux se trouvait le gouverneur général, Robert Lacoste, qui a été nommé en 1956, alors il est venu en Algérie avec un plan pour éliminer la révolution, donc son plan a été appelé une politique de calme et de sécurité générale et cette politique a été largement adoptée du côté militaire, avec le soutien bien sûr de certains projets Et des lois comme la loi du cadre, sans oublier la guerre psychologique, car elle dépendait aussi de quelques réformes économiques et sociales, qui incluaient une certaine catégorie d'Algériens, et elles étaient tentations de gagner les Algériens pour sa classe, mais elles restaient à l'encre sur papier et en retour la direction de la révolution de libération ne restait pas silencieuse mais plutôt confrontée Cette politique a une contre-politique qui englobe divers domaines. Dans le domaine politique, elle organise la tenue de la conférence historique "La Conférence du 20 août 1956", à travers laquelle la révolution est structurée et organisée, et elle intensifie également les opérations militaires et les batailles qui Dans ce document, j'ai insisté sur l'armée française, car l'activité diplomatique et médiatique a joué un grand rôle dans la diffusion de la question algérienne et un grand soutien pour la révolution éditoriale. La magie s'est retournée contre le magicien. Les divergences et les divisions se sont également répandues parmi les Français, et leur anxiété et leur peur à l'égard de leurs intérêts ont augmenté, ce qui a entraîné la cessation des fonctions du ministre de la résidence, sa destitution et son départ d'Algérie en 1958, et la fin du mandat de la quatrième république après que l'armée française eut accepté la révolte centenaire du 13 mai 1958.